



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دراسة دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي

حالة عينة من الدول العربية

تحت إشراف:

أ/د. بن زيدان حاج

مساعد المشرف:

أ/د. بن شني يوسف

إعدادا لطالبة:

بورحلة زهرة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ/د. بوظراف الجيلالي
مقررا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ/د. بن زيدان حاج
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ/د. بن شني يوسف
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذة محاضر "أ"	د. ملاحى رقية
مناقشا	المركز الجامعي-البيض	أستاذ التعليم العالي	أ/د. سايح حمزة
مناقشا	جامعة شلف	أستاذ التعليم العالي	أ/د. طهرات عمار

السنة الجامعية: 2023/2022



## الإهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى  
إلى أعلى ما أملك في هذا الوجود، والداي الحبيبان، فخري واعتزازي  
إلى القلب الدافئ ..... إلى ينبوع الحنان وبلسم جراحي الذي لا يمل العطاء..... إلى من وفرت لي السكينة  
والهناء والدعم وحرمت نفسها الكثير من الأشياء لأبلغ هذا المستوى العلمي ..... بارك الله وأطال لي في  
عمرها وأدامها تاجا فوق رأسي

### أمي الحبيبة

إلى روح مثلي الأعلى الراحلة التي أحزنني فراقها ..... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار واعتزاز ..... إلى من  
سعت جاهدة لتحقيق أمنياته والعمل بكلماته الأخيرة التي رسخت بعقلي "أدرسي يا ابنتي فلن تجدي غير  
دراستك بالدنيا" ..... تغمده الله سبحانه تعالى برحمته وأسكنه جنات الفردوس الأعلى

### أبي الغالي رحمه الله

إلى من يلهم بذكرهم قلبي ..... وحبهم يسري في عروقي..... إلى من قاسماني الحياة حلوها ومرها ..... إلى من  
دعماني ماديا ومعنويا

### أخواتي الأعزاء شروق، إلهام، خديجة

إلى مؤطري الذي لم يبخل علي بأي شيء ..... إلى من دعمني في مساري الدراسي وكان لي نعم الأستاذ  
والمرشد .....

### أستاذي الفاضل والقدير بن زيدان حاج

إلى رفيقة دربي الغالية .... إلى من كانت لي نعم الأخت والصديقة والمرشدة والمنصتة والناصحة ..... إلى من  
كانت معرفتها سببا في نجاحي بمسابقة الدكتوراه

### توأم روحي موسي آسية

إلى كل من دعا لي، شجعني، وطيب خاطري بكلمة إلى كل هؤلاء، أهذي عملي المتواضع هذا.

## كلمة الشكر

الحمد والشكر والثناء كله لله عز وجل على أن وفقني وهداني ويسر لي عملي هذا  
أتقدم بشكري الخالص للأستاذ المشرف " بن زيدان حاج " ، ومساعد المشرف " بن شني يوسف " عرفانا  
لهما بما قدماه لي من مساعدة ودعم كبيرين، وبما أجاد به علي من نصائح وتوجيهات قيمة  
فشكرا كل الشكر والامتنان  
كما أتقدم بشكري إلى أبي الثاني وأستاذي الفاضل " بوظراف الجيلالي " على تشجيعي ونصحي طوال  
مساري الدراسي  
الشكر موصول كذلك للأستاذة الفاضلة " موسي آسية " على دعمها وتوجيهاتها ومعلوماتها القيمة التي  
أفادتني في الدراسة القياسية  
ولا يفوتني أن أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، على تكبدهم عناء قراءة وتقييم عملي هذا  
وتشرفي بحضورهم  
شكري إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد .  
- جزاكم الله عني كل خير -

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
		الإهداء والشكر
VII-I		قائمة المحتويات
X-VIII		قائمة الجداول
XIV-XI		قائمة الأشكال
XV		قائمة المختصرات
XVI		قائمة الملاحق
11-01		مقدمة عامة
81-12	الفصل الأول: قراءة نظرية حول النمو الاقتصادي	
12		تمهيد
13	النمو الاقتصادي، الأسس والمفاهيم وأدبياته	I
13	ماهية النمو الاقتصادي	1.I
13	مفهوم النمو الاقتصادي	1.1.I
17	خصائص النمو الاقتصادي	2.1. I
17	مقاييس النمو الاقتصادي	3.1. I
18	العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، طرق قياسه وأنواعه	2. I
13	العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	1.2.I
23	طرق قياس النمو الاقتصادي	2.2.I
25	أنواع النمو الاقتصادي	3.2.I
26	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية وعوائقه	3.I
26	مفهوم التنمية الاقتصادية	1.3.I
29	الفرق بين التنمية والنمو	2.3.I
30	عوائق التنمية والنمو الاقتصادي	3.3.I
32	النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	II
32	تحليل آدم سميث (1790-1723)	1.II
32	تراكم رأس المال	1.1.II
33	تقسيم العمل	2.1.II
34	القانون الطبيعي وسياسة عدم التدخل	3.1.II
35	عناصر النمو وحرية التجارة	4.1.II

38	تحليل دافيد ريكاردو (1772-1823)	2.II
40	تحليل توماس وكارل ماكس للنمو الاقتصادي	3.II
40	تحليل توماس روبرت مالتوس (1766-1834)	1.3.II
43	تحليل كارل ماكس (1818-1883)	2.3.II
46	النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي ونماذجه	III
46	نظرية شومبيتر (1883-1950)	1.III
46	عرض نظرية شومبيتر	1.1.III
49	الانتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر	2.1.III
49	النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي (1939-1946)	2.III
52	نموذج روي هارود	1.2.III
54	نموذج ايفسي دومار	2.2.III
55	نموذج هارود-دومار المشترك	3.2.III
57	نموذج هارود-دومار (نموذج ما بعد كينز) 1950	4.2.III
59	الانتقادات الموجهة لنموذج هارود-دومار	5.2.III
60	نموذج روبرت سولو في النمو الاقتصادي 1956	3.III
61	افتراضات نموذج سولو	1.3.III
63	النموذج القاعدي لسولو	2.3.III
65	نموذج سولو مع وجود التطور التقني	3.3.III
69	نماذج النمو الداخلي	IV
69	نموذج روبلو (نموذج AK) 1991	1.IV
71	نموذج روبرت لوكاس 1988 - تراكم رأس المال البشري	2.IV
71	فرضيات النموذج	1.2.IV
73	عرض النموذج	2.2.IV
75	نموذج رومروبارو في النمو الاقتصادي	3.IV
75	نموذج رومر ورأس المال المادي 1986-1990	1.3.IV
78	نموذج باروا 1990 ودور الدولة في النمو الاقتصادي	2.3.IV
81		خلاصة الفصل
160-82	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي	
82		تمهيد
83	ظهور التجارة الالكترونية وارتباطها بالتحول التكنولوجي	I
83	عموميات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.I

83	التطور التاريخي وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.1.I
85	ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.1.I
89	أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومميزاتها	3.1.I
91	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4.1.I
93	الانترنت كأداة للتجارة الالكترونية	2.I
93	نبدته تاريخية حول الانترنت ومفهومها	1.2.I
95	استخدامات الانترنت	2.2.I
96	مميزات شبكة الانترنت	3.2.I
96	الانترنت قاعدة التجارة الالكترونية	4.2.I
97	الاقتصاد الرقمي وظهور التجارة الالكترونية	3.I
97	مفهوم الاقتصاد الرقمي	1.3.I
101	خصائص الاقتصاد الرقمي	2.3.I
103	الأبعاد الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي وأسس بناءه	3.3.I
106	أهمية الاقتصاد الرقمي	4.3.I
107	عناصر الاقتصاد الرقمي	5.3.I
108	التأصيل المفاهيمي للتجارة الالكترونية	II
108	قراءة تاريخية للتجارة الالكترونية	1.II
108	نشأة التجارة الالكترونية وتطورها	1.1.II
111	مفهوم التجارة الالكترونية	2.1.II
117	عموميات حول التجارة الالكترونية	2.II
117	الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية	1.2.II
120	أهداف التجارة الالكترونية وفوائدها	2.2.II
121	خصائص التجارة الالكترونية ومنافعها	3.2.II
123	تصنيفات التجارة الالكترونية، أدواتها، مؤشرات قياسها وأبعادها القانونية	3.II
123	تصنيف التجارة الالكترونية	1.3.II
129	أدوات التجارة الالكترونية	2.3.II
130	مؤشرات قياس التجارة الالكترونية وبيئتها	3.3.II
133	الأبعاد القانونية للتجارة الالكترونية	4.3.II
134	أنظمة الدفع في التجارة الالكترونية	III
134	ماهية الدفع الالكتروني	1.III
134	مفهوم الدفع الالكتروني	1.1.III

136	خصائص الدفع الالكتروني	2.1.III
137	أهداف نظام الدفع الالكتروني	3.1.III
137	طرق الدفع والسداد في التجارة الالكترونية وأهميتها	2.III
137	طرق الدفع والسداد في التجارة الالكترونية	1.2.III
144	أهمية الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية	2.2.III
144	تأمين نظام الدفع الالكتروني	3.III
144	التشفير والتوقيع الالكتروني	1.3.III
147	الشهادات الرقمية والجدار الناري	2.3.III
149	نظام المعاملات الالكترونية الآمنة	3.3.III
150	بروتوكول الطبقات الآمنة	4.3.III
152	علاقة التجارة الالكترونية بالنمو الاقتصادي	IV
152	الدور الاقتصادي للتجارة الالكترونية على مستوى قطاع الأعمال	1.IV
152	توسيع نطاق السوق	1.1.IV
152	تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق	2.1.IV
153	تكاليف العمليات التجارية	3.1.IV
153	التحكم في إدارة المخزون	4.1.IV
154	الدور الاقتصادي للتجارة الالكترونية على مستوى المستهلكين	2.IV
154	سرعة وسهولة التسوق للمستهلك	1.2.IV
154	تعدد الخيارات للمستهلك	2.2.IV
154	انخفاض الأسعار وسرعة المستهلك الحصول على المنتج	3.2.IV
155	تبادل المعلومات بين المستهلكين	4.2.IV
155	الدور الاقتصادي للتجارة الالكترونية على المستوى الوطني وعلاقته بالنمو	3.IV
155	دعم التنمية الاقتصادية	1.3.IV
155	دعم النمو الاقتصادي	2.3.IV
158	دعم التجارة الخارجية	3.3.IV
159	دعم القطاعات التكنولوجية	4.3.IV
159	دعم التوظيف	5.3.IV
160		خلاصة الفصل
281-161	الفصل الثالث : تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي " عينة من الدول العربية"	

161		تمهيد
162	مسح نظري حول أساسيات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	I
162	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	1.I
162	مفهوم السلاسل الزمنية	1.1.I
163	اختبارات الجدر الوحدوي	2.1. I
166	عموميات حول اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	2.I
166	مفهوم الكامل المشترك Concept of Cointegration	1.2.I
169	طريقة المربعات الصغرى العادية	2.2.I
170	عموميات حول منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	3.I
172	الصيغة العامة لنموذج ARDL	1.3.I
174	اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة وفصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)	2.3.I
176	تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي للجزائر 2020-2000	II
176	الملامح الأساسية للأداء النمو الاقتصادي في الجزائر	1.II
176	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	1.1.II
180	تطور المساهمات القطاعية في النمو الاقتصادي الجزائري	2.1.II
184	معوقات النمو الاقتصادي في الجزائر	3.1.II
185	دراسة وتحليل واقع التجارة الالكترونية في الجزائر	2.II
185	مؤشرات البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر	1.2.II
195	تقييم واقع الدفع الالكتروني في الجزائر	2.2.II
200	التجارة الالكترونية B2C في الجزائر	3.2.II
202	إيرادات البنية التحتية لتجارة الالكترونية وأهم المواقع والمنصات الناشطة فيها بالجزائر	4.2.II
206	قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي الجزائري باستخدام نموذج ARDL للفترة 2020-2000	3.II
207	تطور متغيرات النموذج	1.3.II
208	اختيار استقرارية السلاسل الزمنية	2.3.II
209	اختبار فترات الإبطاء المثلث لنموذج ARDL	3.3.II
210	اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود	4.3.II
210	الاختبارات التشخيصية	5.3.II

212	اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلومات	6.3.II
213	تقدير نموذج ARDL ومعلومات الأجلين الطويل والقصير	7.3.II
217	تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية 2000-2020	III
217	الملامح الأساسية للأداء النمو الاقتصادي في السعودية	1.III
217	تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية	1.1.III
221	تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو في السعودية	2.1.III
226	معوقات النمو الاقتصادي في السعودية	3.1.III
227	تحليل واقع التجارة الالكترونية في السعودية	2.III
227	مؤشرات البنية التحتية للتجارة الالكترونية في السعودية	1.2.III
233	التجارة الالكترونية B2C في السعودية	2.2.III
235	تحليل الميل الصاعد للتجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية	3.2.III
237	قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية 2000-2020	3.III
238	تحليل تطور متغيرات النموذج	1.3.III
239	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	2.3.III
240	اختبار علاقة التكامل المشترك	3.3.III
240	نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة أنجل-جرانجر	1.3.3.III
244	اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن	2.3.3.III
247	تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي لمصر 2000-2020	IV
247	الملامح الأساسية للأداء النمو الاقتصادي في مصر	1.IV
247	تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر	1.1.IV
251	تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو في مصر	2.1.IV
256	معوقات النمو الاقتصادي في مصر	3.1.IV
257	تحليل واقع التجارة الالكترونية في مصر	2.IV
257	مؤشرات البنية التحتية للتجارة الالكترونية في مصر	1.2.IV
266	التجارة الالكترونية B2C في مصر	2.2.IV
268	النظام الايكولوجي لسوق التجارة الالكترونية بمصر	3.2.IV
269	المنصات والمواقع الالكترونية الناشطة بمصر في ميدان التجارة الالكترونية	4.2.IV
270	قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي المصري	3.IV

	باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020	
272	تحليل تطور متغيرات النموذج	1.3.IV
272	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	2.3.IV
274	اختبار فترات الإبطاء المثلث لنموذج ARDL	3.3.IV
274	اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود	4.3.IV
275	الاختبارات التشخيصية للنموذج	5.3.IV
277	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ARDL	6.3.IV
278	تقدير نموذج ARDL ومعلمات الأجلين الطويل والقصير	7.3.IV
281		خلاصة الفصل
290-282		خاتمة عامة
313-291		قائمة المراجع
333-314		الملاحق
		الملخص

# قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
30	التمييز بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية	(01-1)
89-88	تعريفات بعض الباحثين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(02-2)
97	مراحل استخدام الانترنت في التجارة الالكترونية	(03-2)
106-104	معايير بناء مؤشر الاقتصاد الرقمي	(04-2)
109	تطور أجيال التجارة الالكترونية	(05-2)
111-110	مراحل تطور التجارة الالكترونية	(06-2)
117-116	فهم التجارة الالكترونية من وجهات نظر مختلفة	(07-2)
118-117	الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية	(08-2)
123	الفرص والمنافع التي توفرها التجارة الالكترونية للموردين والعملاء	(09-2)
124	أنواع التجارة الالكترونية حسب مصفوفة كوبل Coppel	(10-2)
131-130	مؤشرات قياس التجارة الالكترونية	(11-2)
133	الأبعاد القانونية للتجارة الالكترونية	(12-2)
149	أساليب تصميم الجدار الناري	(13-2)
157-156	أهمية التجارة الالكترونية في دفع عجلة النمو الاقتصادي	(14-2)
163	مركبات السلاسل الزمنية	(15-3)
180	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر للفترة 2018-2000	(16-3)
184	المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي في الجزائر	(17-3)
186	تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	(18-3)
187	تطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	(19-3)
189	عدد المشتركين حسب تكنولوجيا شبكة الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2020-2012	(20-3)
190	ترتيب سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة من جميع أنحاء العالم على أساس شهر جويلية 2021	(21-3)
192	إحصائيات مستخدمو الانترنت والسكان في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	(22-3)
193	عدد مشكري الانترنت الثابت في الجزائر خلال الفترة 2020-2013	(24-3)
194	تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر خلال الفترة 2020-2010	(25-3)
196	التطور السنوي لأنشطة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة 2020-2016	(26-3)
197	التطور الشهري لدفع الالكتروني في الجزائر سنة 2021	(27-3)

198	تطور العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة 2016-2016 جويلية 2021	(28-3)
199	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع الالكتروني في الجزائر	(29-3)
199	العدد الاجمالي لمعاملات السحب الالكتروني في الجزائر	(30-3)
201	المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في الجزائر	(31-3)
202	تطور إيرادات الهاتف الثابت والمحمول	(32-3)
205-204	بعض المنصات والمواقع الالكترونية الناشطة بالجزائر في ميدان التجارة الالكترونية	(33-3)
208	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	(34-3)
210	نتائج اختبار منهج الحدود	(35-3)
210	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	(36-3)
211	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH	(37-3)
211	نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي	(38-3)
214	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	(39-3)
215	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل	(40-3)
216	نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL	(41-3)
221	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالسعودية للفترة 2018-2000	(42-3)
222	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع النفطي والقطاع غير النفطي في السعودية للفترة 2020-2000 بالأسعار الثابتة لسنة 2010	(43-3)
226	المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي في السعودية	(44-3)
228	تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في السعودية خلال الفترة 2020-2000	(45-3)
229	تطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	(46-3)
232	تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في السعودية خلال الفترة 2020-2010	(47-3)
234	المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في السعودية	(48-3)
236	إحصائيات التجارة الالكترونية في السعودية لعام 2019	(49-3)
239	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	(50-3)
241	تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج	(51-3)
243	نتائج اختبار فيليب بيرون لاستقرارية سلسلة البواقي	(52-3)
244	نتائج اختبار أنجل-غرانجر	(53-3)
245	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن بين السلسلتين (PIB, INS)	(54-3)
245	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	(55-3)

252-251	نسب القيمة المضافة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في مصر للفترة 2004-2020	(56-3)
256	معوقات النمو الاقتصادي في مصر	(57-3)
258	تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في مصر خلال الفترة 2000-2020	(58-3)
259	تطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة 2000-2020	(59-3)
260	ترتيب سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة من جميع أنحاء العالم على أساس شهر جويلية 2021	(60-3)
264	تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في مصر خلال الفترة 2010-2020	(61-3)
267	المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في مصر	(62-3)
269	مواقع التجارة الالكترونية المشهورة في مصر	(63-3)
273	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	(64-3)
275	اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Tests)	(65-3)
275	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH	(66-3)
276	نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي	(67-3)
278	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	(68-3)
279	تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL	(69-3)
280	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)	(70-3)

# قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
16	حالات النمو الاقتصادي	(01-1)
21	مكانة تراكم رأس المال كعامل من عوامل النمو الاقتصادي	(02-1)
22	العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	(03-1)
37	توضيحات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	(04-1)
40	نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي	(05-1)
42	تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي	(06-1)
51	مخطط نموذج كينز البسيط	(07-1)
63	دالة الانتاج الفردي من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة	(08-1)
64	نموذج سولو القاعدي	(09-1)
70	منحنى نموذج AK	(10-1)
84	التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(11-2)
92	مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(12-2)
100	تحديد نطاق الاقتصاد الرقمي	(13-2)
102	أهم خصائص الاقتصاد الرقمي	(14-2)
103	الأبعاد الإستراتيجية للتحول الرقمي في الدول العربية	(15-2)
107	عناصر الاقتصاد الرقمي	(16-2)
119	التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الالكترونية	(17-2)
126	تصنيفات صفقات التجارة الالكترونية	(18-2)
132	بيئة التجارة الالكترونية	(19-2)
138	أنواع البطاقات البنكية	(20-2)
142	أنواع البطاقات الذكية	(21-2)
143	تطور دور النقود	(22-2)
146	طرق التشفير الالكتروني	(23-2)
147	أنواع التوقيع الالكتروني	(24-2)
148	أنواع الشهادات الرقمية	(25-2)
158	العوامل الاقتصادية والفنية الرابطة بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي	(26-2)
176	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	(27-3)
181	مقارنة مساهمة قطاع المحروقات بالقطاعات الأخرى في الجزائر بالأسعار الجارية	(28-3)
182	تطور توزيع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في النمو	(30-3)

الاقتصادي الجزائري بالأسعار الحقيقية		
186	التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	(31-3)
187	التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	(32-3)
188	تطور كثافة الهاتف المحمول (GMS, 3G @ 4G) خلال الفترة 2020-2014	(33-3)
190	التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	(34-3)
191	مقارنة سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة في الجزائر بالعالم على أساس شهر جويلية 2021	(35-3)
192	تطور عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) خلال الفترة 2020-2000	(36-3)
194	التطور في عرض النطاق الترددي الدولي للجزائر في ميغابايت/ الثانية	(37-3)
195	التمثيل البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر خلال الفترة 2020- 2010	(38-3)
196	تطور أنشطة الدفع الالكتروني في الجزائر لسنة 2020	(39-3)
198	التمثيل البياني لتطور العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني في الجزائر	(40-3)
200	تطور قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C في الجزائر خلال الفترة 2016-2020	(41-3)
201	تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في الجزائر خلال الفترة 2020-2016	(42-3)
203	التمثيل البياني لتطور إيرادات الهاتف الثابت والمحمول	(43-3)
207	المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية في الجزائر	(44-3)
209	فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL	(45-3)
212	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	(46-3)
213	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلومات	(47-3)
218	تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 2020-2000	(48-3)
223	تطور معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع النفطي والقطاع غير النفطي في السعودية للفترة 2020-2000 بالأسعار الثابتة لسنة 2010	(49-3)
224	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي السعودي بالأسعار الثابتة لسنة 2010	(50-3)
228	التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في السعودية خلال الفترة	(51-3)

	2020-2000	
229	التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	(52-3)
230	التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في السعودية خلال الفترة 2020-2000	(53-3)
231	تطور عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) في السعودية خلال الفترة 2020-2000	(54-3)
232	التطور في عرض النطاق الترددي الدولي للسعودية في ميغابايت/ الثانية	(55-3)
233	التمثيل البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر خلال الفترة 2020- 2010	(56-3)
234	تطور قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C في السعودية خلال الفترة 2016- 2020	(57-3)
235	تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في السعودية خلال الفترة 2020-2016	(58-3)
236	الإيرادات الفعلية والمتوقعة من التجارة الإلكترونية في المملكة من سنة 2017 إلى 2024 (بالمليون دولار أمريكي)	(59-3)
237	معدل توجه المستخدم للتجارة الالكترونية في السعودية للفترة (2017- 2024)*	(60-3)
238	المنحنيات البيانية لتطور السلسلتين الزمنيةتان (PIB, INS)	(61-3)
242	المنحنى البياني لسلسلة البواقي	(62-3)
242	معاملات الارتباط الذاتي والجزئي	(63-3)
247	تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2020-2000	(64-3)
253	تطور القطاعات الاقتصادية المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بمصر للفترة 2020-2004	(65-3)
258	التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في مصر خلال الفترة 2020-2000	(66-3)
259	التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة 2020-2000	(67-3)
261	مقارنة سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة في مصر بالعالم على أساس شهر جويلية 2021	(68-3)
262	تطور عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) خلال الفترة 2020-2000	(69-3)
262	تطور مشتركو الانترنت فائق السرعة ADSL	(70-3)

263	التطور في عدد مستخدمو الانترنت عن طريق المحمول و USB Modem	(71-3)
264	التطور في عرض النطاق الترددي الدولي مصر في ميغابايت/ الثانية	(72-3)
265	التمثيل البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في مصر خلال الفترة 2010-2020	(73-3)
265	تقدير نسب الأسر التي تمتلك الحاسب طبقا للحضر/ريف	(74-3)
266	تطور قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C في مصر خلال الفترة 2016-2020	(75-3)
267	تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في مصر خلال الفترة 2016-2020	(76-3)
268	توقعات نمو حجم سوق التجارة الإلكترونية في مصر من 2020 إلى 2024	(77-3)
269	النظام الإيكولوجي للتجارة الالكترونية في مصر	(78-3)
272	المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج ARDL	(79-3)
274	فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL	(80-3)
276	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج	(81-3)
277	المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي	(82-3)

# قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
B2B	Business to Business
B2C	Business to Consumer
C2C	Consumer to Consumer
G2C	Goverenment to Consumer
B2G	Business to Goverenment
طريقة OLS	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية
اختبار ADF	Test Dickey Fuller Augmenté
اختبار PP	Philips- Perron
النموذج TS	Trend Stationnary
النموذج DS	Differency Stationnary
نموذج ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
نموذج ECM	نموذج متجه تصحيح الخطأ

# قائمة الملحق

الصفحة	العنوان	الرقم
319-314	استقرارية السلاسل الزمنية في الجزائر	(01)
324-319	استقرارية السلاسل الزمنية في المملكة العربية لسعودية	(02)
330-325	استقرارية السلاسل الزمنية في مصر	(03)
330	نتائج اختبار منهج الحدود في الجزائر	(04)
331	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL في الجزائر	(05)
331	نتائج اختبار منهج الحدود في مصر	(06)
331	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL في مصر	(07)
332	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لسلسلة البواقي في المملكة العربية السعودية	(08)
333	الإحصائيات المعتمد عليها في بناء الدراسة القياسية	(09)

# مقدمة عامة

ظهر في القرن العشرين من العقد الأخير العديد من التغييرات والتطورات والتحويلات التي قامت بإفرازها معطيات الثورة التكنولوجية، مما أدت هذه الثورة بدورها إلى تحول العالم اليوم إلى قرية إلكترونية صغيرة، تسارع فيها نمو استخدام الابتكارات وتقنيات المعلومات الحديثة. والتي ألفت بنطاقها على كافة ميادين الحياة منها الاقتصادية والقانونية والعلمية والاجتماعية ..... وغيرها. إذ فتحت آفاقا كثيرة لا يمكن لأي كان التنبؤ بها ونظرا للتطور التكنولوجي الذي ساهم وأدى لإحداث الكثير من التغييرات لاسيما في المجال التجاري الذي يعتبر من بين أكثر القطاعات استجابة للابتكار والتقدم التكنولوجي، فقد جاء هذا التطور ليشكل محور تحول تجاري أسفر عنه تغير عميق في نمط التفكير وفي سلوك كل من المستهلكين والمنتجين على حد سواء. وبالتالي ونزولا عند هذا التطور التكنولوجي الهام الذي أصاب العالم اليوم فقد تحولت التجارة من شكلها التقليدي إلى شكلها الإلكتروني، أين لعبت شبكة الانترنت دورا فعالا ورئيسيا لاستكمال تنفيذ أعمال هذا النوع من التجارة بشكلها المعاصر. واتجهت العديد من المؤسسات لإنشاء مواقع الكترونية ساعية من خلالها إلى ممارسة التجارة الإلكترونية خاصة وأنها أحد سمات الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة ونوع من التعامل التجاري الذي يتضمن بيع وشراء السلع والخدمات وتبادل الخبرات والبيانات والمعلومات عبر الوسائل الإلكترونية المتقدمة، كما تتميز بإمكانية السماح للتجارة الخارجية بتوسيع نشاطها من خلال عمليات تعزيز وزيادة الطلب على السلع والخدمات وغزو الأسواق العالمية.

ومن جانب آخر يرى بأن النمو الاقتصادي يعتبر من بين أهم المواضيع التي جذبت إهتمام أغلب المفكرين والباحثين الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها. وأدت لتزايد اهتماماتهم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بإشكالية النمو الاقتصادي، لما لها من أهمية في قياس رقي أو تخلف الدول، تحسين ورفع مستويات المعيشة للأفراد وتحقيق الرفاهية للمجتمع. وحسب أغلب المفكرين الاقتصاديين فإن الدراسات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي اقتصرت على عاملين ألا وهما العمل ورأس المال. في حين أن الدراسات الحديثة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي أثبتت أن تفاوت معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان تعود إلى عوامل أخرى منها العوامل السياسية، الاجتماعية، التكنولوجية وحتى العوامل الثقافية، وتتطلب توفر المجتمع على المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي. وعليه فقد احتل موضوع النمو الاقتصادي حيزا مهما في شتى الدراسات الاقتصادية لتتطور البحوث فيه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي من بين أشهر روادها آدم سميث، دافيد ريكاردو وغيرهم، والتي كانت اهتماماتهم جُلها تتجلى حول دراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب. وصولا إلى النظريات الحديثة التي من بين أهم روادها سولو، رومر، لوكاس وغيرهم، إذ اهتمت بجعل النمو الاقتصادي عبارة عن حل شامل للمشكلات التنموية.

ومن خلال ما تجلى لنا في ما سبق، يظهر أن دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي بالدول العربية قد اعتبر من بين الموضوعات الهامة والشائكة. لأن التجارة الالكترونية تلعب دورا فعالا ذو أهمية اقتصادية كبيرة تمكنها من رفع مستويات المعيشة وتوسيع نطاق التسويق مما يؤدي بدوره إلى زيادة المبيعات ورفع الصادرات وبالتالي رفع الانتاج وتحسين مستوى الإنتاجية، كما تساهم في تنظيم السوق بدرجة كبيرة من خلال التأثير على الأسعار التوازنية وتكثيف المنافسة من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية. لدى اعتبر جل المحللين الاقتصاديين التجارة الالكترونية بأنها محرك جديد للنمو والتنمية الاقتصادية وذلك في كونها وسيلة فعالة وسريعة لإبرام الصفقات التجارية. فاستخدام الدول للوسائل التكنولوجية الحديثة في التجارة يعمل على زيادة قوة اقتصادها ونموها.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي باتت تعيشها معظم الدول العربية كحال الجزائر المملكة العربية السعودية ومصر اليوم أضحت التجارة الالكترونية بالنسبة لها ضرورة ملحة ومتطلبا تنمويا لزيادة إسهامها في التجارة الخارجية وكذلك تطوير قطاعاتها الإنتاجية المحلية والتسويقية وتوفير فرص واسعة لرفع مستوى معدلات النمو الاقتصادي بها.

#### إشكالية الدراسة:

من خلال تسليط الضوء على التطور التكنولوجي وثورة المعلومات التي شهدها العالم ككل والجزائر، مصر والسعودية خاصة خلال السنوات الأخيرة، نجد أنها ساهمت وبشكل كبير في تطور عدد مستخدمي الانترنت الأمر الذي أدى بدوره لظهور مواقع عديدة خاصة ببيع وشراء المنتجات والخدمات عبر الانترنت. وفي هذا السياق فقد برز مفهوم جديد للتجارة تمثل في التجارة الالكترونية إذ جاء ليساهم بشكل كبير وفعال في توسيع دائرة وحجم التبادل التجاري بين مختلف دول العالم. وعليه فقد ولجت العديد من الاقتصاديات العالمية في سوق تنافسية واسعة لمختلف أنواع السلع والخدمات، وهذا ما ساهم في لجوء شتى المؤسسات الاقتصادية على المستوى العالمي لممارسة التجارة الالكترونية من أجل تطوير قطاعاتها الإنتاجية وتسويقها، وهذا ما دفع رقم أعمال التجارة الالكترونية للارتفاع، وبالتالي ظهرت زيادات ملحوظة في معدلات النمو الاقتصادي كحال الصين وغيرها من الدول المتطورة. وفي ظل ما تعانيه معظم دول العالم العربي من تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي فقد ظهرت أهمية التجارة الالكترونية في تحفز النمو الاقتصادي ومنه وانطلاقا مما سبق فقد تبلورت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي لكل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر

خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020؟

على الرغم من أن دور التجارة الالكترونية في الدول العربية لا يبدو واضحاً على معدلات النمو الاقتصادي. إلا أنه يمكن تبسيط وتجزئة هذه الإشكالية من خلال طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مستوى التطور الذي بلغته التجارة الالكترونية في كل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر؟
- هل توجد للتجارة الالكترونية علاقة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ومصر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020؟
- هل هنالك علاقة ذات تكامل مشترك بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
- هل من الممكن أن يؤثر قطاع اقتصادي واحد مشترك في كل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر من حيث المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي؟

#### فرضيات الدراسة:

على ضوء الدراسات السابقة والخلفية النظرية لموضوع الدراسة، وفي ظل التساؤلات المطروحة، يمكن صياغة جملة من الفرضيات والتي ستكون بمثابة الانطلاقة الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

- شهدت التجارة الالكترونية في كل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر تطوراً مهماً خلال الآونة الأخيرة إذ مست جميع المجالات كالفندقة، السياحة، الكتب، النقل، المعدات والآلات وحتى المأكولات والمطاعم وغيرها.
- لا توجد علاقة ما بين التجارة الالكترونية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر في المدى القصير والطويل.
- توجد علاقة ذات تكامل مشترك بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- يؤثر في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية قطاع اقتصادي مشترك يتمثل في القطاع النفطي من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي لأنها تعتبر دول ذات اقتصاد ريعي، في حين لا يؤثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي المصري.

#### أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعاً هاماً، وتكمن هذه الأهمية في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة. وفي تسليط الضوء على التجارة الالكترونية التي باتت اليوم عاملاً من بين العوامل المؤثرة في

النمو الاقتصادي ممثلتا المستقبل الواعد لنمو اقتصاديات الدول المتطورة. وكذا الدول التي تسعى إلى اللحاق بركب الدول المتطورة وخاصة بلداننا العربية والمنظمات العاملة فيها كحال الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر. حيث غدت وسيلة مهمة في زيادة القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تسويق المنتجات وتوفير المعلومات والخدمات الفورية على المستوى الدولي مما سيساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما تكمن أهمية البحث أيضا في قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية وتحديد وضعها بالنسبة لممارسة التجارة الالكترونية، ومدى استعدادها لهذا التحول وذلك من خلال تقديم مؤشرات تعبر عن واقع تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الأفراد والشركات والتي تعتبر البنية التحتية للتجارة الالكترونية.

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى معرفة وقياس وتتبع دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي بكل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر، وكذلك تحليل واقعها في هذه العينة. وتوضيح كيف يمكن للاقتصاد الجزائري بالأخص أن يستفيد من معطيات التجارة الالكترونية خاصة في ظل تفشي جائحة كوفيد 19، كما تم التركيز في هذه الدراسة على جملة من الأهداف ولعل من أبرزها ما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي، أهم نظرياته وكيفية قياسه.
- الإلمام بشتى المفاهيم المتعلقة بالتجارة الالكترونية، أنواعها، مجالاتها، ومتطلباتها.
- تحديد مدى جاهزية الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر للتحول نحو التجارة الالكترونية بدل التجارة التقليدية.
- تحديد العلاقة النظرية ما بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي.
- قياس وتحليل دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر.

### حدود الدراسة:

بغرض تطبيق منهجية البحث العلمي التي تقترب من الموضوعية، ومن أجل الإجابة على إشكالية الموضوع، واختبار مدى صحة الفرضيات وتطابقها مع أرض الواقع. فقد تعين علينا وضع محددات وأبعاد لهذه الدراسة وهذا عن طريق وضع حدود للإشكالية، ومن أجل تحقيق ذلك تم انجاز هذه الدراسة وفق الحدود التالية:

- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في اشتغالها على عينة من الدول العربية والتي تتمثل في حالة كل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر؛

• الحدود الزمانية: بحسب ما توفر لنا من بيانات، فقد تم البحث في هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 - 2020 ولتعذر الحصول على بيانات لفترة أطول فقد تم القيام بتحويل هذه البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات نصف سنوية بالاعتماد على برنامج الايفيز وقد تم التركيز على هذه الفترة لسبب وحيد ألا وهو تأخر ظهور التجارة الالكترونية في الدول العربية مقارنة بالدول المتطورة.

#### أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية حيث تلخصت هذه الأسباب فيما يلي:

- كون أن هذا الموضوع هو موضوع له صلة بالمواضيع التي يتناولها تخصص المالية والتجارة الدولية والذي هو التخصص الذي تمت دراسته؛
- كون أن موضوع النمو الاقتصادي من بين المواضيع المهمة في التأثير المباشر على الدخل الفردي وبالتالي المستوى المعيشي حيث لفت انتباه الباحثين بكثرة.
- الخوض في هذا الموضوع محاولة منا إلى اكتشاف العلاقة الرابطة ما بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي والتي أغفلتها العديد من المراجع والمصادر العربية في هذا الخصوص.
- كون موضوع هذه الأطروحة سيكون إضافة قيمة للمكتبة العربية وأن تكون مرجعا للباحثين مستقبلا في هذا المجال.

#### منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث، والإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات تقتضي خصوصية الموضوع المدروس الاعتماد على توليفة من المناهج العلمية للإحاطة بكافة محاور الدراسة. ومنه فقد تم إتباع المنهج الاستقرائي بالنسبة للجانب النظري من خلال الاعتماد على الأسلوب الوصفي بغية تقديم وصف دقيق لتغيرات الدراسة، ذلك خلال التعرض لكافة المفاهيم المتعلقة بالتجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي، كما تم الاعتماد في نقط ضيقة من الموضوع على المنهج التاريخي عند سرد أهم النظريات القديمة وفق رؤية الدراسة (كتاريخ الأنترنت ونظريات النمو الاقتصادي وغيرها). أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم الاعتماد على أسلوب التحليل والمقارنة وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات التي يمكن لها أن تقيس مستوى تطور كل من التجارة الالكترونية ومعدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر. كما تم الاعتماد على المنهج الكمي لبناء النموذج القياسي بغية تحديد دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي بكل من الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر، وذلك من خلال الاستعانة ببيانات إحصائية تم تجميعها من

قاعدة بيانات البنك الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات، البوابة العربية للتنمية وغيرها. خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، في إطار منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وبالاستعانة ببرنامج Eviews10.

#### الدراسات السابقة:

يعد موضوع دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي من المواضيع الحديثة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية فالدراسات العربية المتعلقة بهذا الموضوع قليلة جدا مقارنة بالدراسات الأجنبية التي تولي أهمية كبيرة لمساهمة التجارة الالكترونية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفيما يلي تم التعرض لتحليل مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث والتي بينت طبيعة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة المختارة، من أجل تحديد تموقع هذه الدراسة مقارنة بالدراسات ذات الصلة بالموضوع كما يلي:

#### - الدراسات العربية:

في طريق البحث عن مختلف الدراسات العربية التي تناولت موضوع الدراسة تم التوصل إلى أن مختلف الدراسات كانت عبارة عن دراسات قياسية والتي تم عرضها فيما يلي:

1- دراسة (مسعود جماني، 2018-2019): بعنوان: "أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي وإمكانية استفادة الجزائر من التجربة الفرنسية"، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص إدارة الأعمال، والصادرة عن جامعة باثنة 1- الحاج لخضر، الجزائر. إذ تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة ما بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي باستخدام إنتاجية العوامل المتعددة كمتغير وسيط، تم استخدام نموذج "بارون" و "كيني" لاختبار معنوية هذه الوساطة في الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين 1998-2017. حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها أن هنالك علاقة طردية بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في فرنسا بواسطة تحسين إنتاجية العوامل المتعددة. كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الفرنسية بشرط توفير البنية التحتية القانونية والتكنولوجية الخاصة بالتجارة الالكترونية<sup>1</sup>.

2- دراسة (باسم غدير غدير، 2015): بعنوان: "دراسة العلاقة بين تطور التجارة الالكترونية وكل من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والواردات في سورية"، تعرضت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة ما بين

<sup>1</sup> مسعود جماني (2018-2019). أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي وإمكانية استفادة الجزائر من التجربة الفرنسية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص إدارة الأعمال، جامعة باثنة 1- الحاج لخضر، الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/handle/123456789/441> ، تاريخ الاطلاع: 2022-02-14، على الساعة: 18:12.

التجارة الالكترونية وكل من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والواردات باستخدام نموذج انحدار القيم عن طريق برنامج SPSS في سورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2010، حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها أن هنالك علاقة ارتباط متينة جدا بين تطور التجارة الالكترونية بتطور عدد مستخدمي الانترنت وبين الناتج المحلي الاجمالي في سورية، مما يشير إلى إمكانية أن تسهم التجارة الالكترونية في المستقبل إسهاما حقيقيا في زيادة الناتج المحلي الاجمالي السوري. كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن هنالك علاقة ارتباط جيدة ما بين التجارة الالكترونية والصادرات وعلاقة متينة ما بين تطور التجارة الالكترونية والواردات وهذا ما سيساهم في تنشيط التبادل التجاري في المستقبل وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

#### - الدراسات الأجنبية:

في طريق البحث عن مختلف الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة تم التوصل إلى أن مختلف الدراسات كانت عبارة عن دراسات قياسية وأخرى تحليلية والتي تم عرضها فيما يلي:

1- دراسة (Evgenia, Ekaterina, Gulnaz, Tatyana, 2021) بعنوان "E-Commerce as a Driver of Economic Growth in Russia"، ركزت هذه الدراسة على اعتبار أن التجارة الالكترونية محرك أساسي للنمو الاقتصادي في روسيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019 وذلك بالاعتماد على أساليب التحليل والارتباط والتغاير والتباين. ومن تم قامت بالكشف على أن مستوى تطوير قطاع التجارة الالكترونية الروسي يقف بشكل كبير وراء ديناميكيات تطوير التجارة الالكترونية في الصين والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا، وروسيا ليست مدرجة في مجموعة الدول ذات الأسواق سريعة النمو، كما بلغت نسبة مساهمة التجارة الالكترونية في الاقتصاد الروسي سنة 2019 حوالي 2% من الناتج المحلي الاجمالي. ومن بين النتائج التي استخلصتها هذه الدراسة هي أن تطور التجارة الالكترونية له تأثير إيجابي كبير على ديناميكيات النمو الاقتصادي في روسيا<sup>2</sup>.

2- دراسة (Nagmi, Abdulmula, Mousbah, 2017) بعنوان "The Impact of Electronic Commerce On Libya's Economic Growth"، حللت هذه الدراسة اثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2015، وذلك باستخدام نموذج الانحدار

<sup>1</sup> باسم غددير غددير (2015)، دراسة العلاقة بين تطور التجارة الالكترونية وكل من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والواردات في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 37، العدد 4، الموقع الالكتروني: <https://shamra.academia.com/show/585010d616764>، تاريخ الاطلاع: 10-05-2021، على الساعة: 14:00.

<sup>2</sup> Evgeniya K Karpunina and others (2021), **E-Commerce as a Driver of Economic Growth in Russia**, Springer Nature AG 2021, Web site: [https://doi.org/10.1007/978-3-030-69415-9\\_179](https://doi.org/10.1007/978-3-030-69415-9_179) , Retrieved on :23-12-2021, at 18:55.

الذاتي VAR والتكامل المشترك، حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها وجود علاقة طويلة الأمد بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن كل التقديرات التي تم التوصل إليها تشير إلى أن تنمية التجارة الالكترونية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الليبي<sup>1</sup>.

3- دراسة (Liu Weiyue، 2017): بعنوان "Promoting Role of Electronic Commerce On Economic Growth"، حللت هذه الدراسة دور تعزيز التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2016، وذلك من خلال تجميع البيانات الإحصائية والقيام بتحليلها، حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها أن الصين أصبحت خلال السنوات الأخيرة قوة تهيمن على سوق التجارة الالكترونية الدولي. وقد غيرت التجارة الالكترونية في الصين طريقة تطور الاقتصاد الوطني وأسلوب حياة المجتمع، وأثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي وساهمت في تحسين كفاءة النشاط الاقتصادي وأدت هذه الأخيرة في النهاية إلى زيادة كفاءة آلية التخصيص لمورد السوق<sup>2</sup>.

4- دراسة (Payel, Abhishek، 2015) بعنوان "Role of Digitization and E-commerce in Indian Economic Growth: An Employment Generation Perspective"، حللت هذه الدراسة دور الرقمنة والتجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي بالهند، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد نتائج الدراسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الرقمنة تعد محركا اقتصاديا رئيسيا في العالم الحالي، كما أدى تزايد انتشار الانترنت والتبني السريع للتكنولوجيا والبيع العالي للأدوات التقنية مثل الهواتف الذكية إلى نمو التجارة الالكترونية وهذا ما ساهم في زيادة ودفع عجلة النمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

5- دراسة (Lili, Yan، 2014): بعنوان "The Impact Of E-Commerce On China's Economic Growth"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2012، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أجل تحديد نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي كبير بين العوامل الخمسة للتجارة الالكترونية التي تتميز من بينها عدد مستخدمي الإنترنت والنتائج المحلي الإجمالي، وعليه فان تنمية التجارة الالكترونية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Nagmi Moftah Aimer, Abdulmula Lusta, Mousbah Abomahdi (2017), **The Impact of Electronic Commerce On Libya's Economic Growth**, International Journal Of Research In Commerce & Management, vol 08, No 04, Web site: <https://www.researchgate.net/publication/327623307>, Retrieved on:20-10-2021, at 15:55.

<sup>2</sup> Liu Weiyue (2017), **Promoting Role of Electronic Commerce On Economic Growth**, Archives of Business Research, vol 5, No 4, Web site: <https://www.researchgate.net/publication/318906737>, Retrieved on: 10-10-2021, at 15:10.

<sup>3</sup> Payel chauthuri, Abhishek Kumar(2015), **Role of Digitization and E-commerce in Indian Economic Growth: An Employment Generation Perspective**, 98th Annual of Conference of Indian Economic Association, Web site: <https://www.researchgate.net/publication/291349502>, Retrieved on: 15-11-2021, at 13:15.

<sup>4</sup> Lili Qu, Yan Chen, (2014),**The Impact of e-commerce on China's Economic Growth, WHICEB 2014 Proceedings 101**, Web site: <https://aisel.aisnet.org/whiceb2014/101/>, Retrieved on: 25-07-2020, at 16:20.

6- دراسة (Jing Huirong، 2014): بعنوان "The Study of Dynamic Effect Relationships between the E-Commerce, the Logistics and Economic Growth Based on the VAR Model" قيمت هذه الدراسة علاقات التأثير الديناميكي بين التجارة الالكترونية والخدمات اللوجيستية والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2012، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في أن تنمية التجارة الالكترونية على المدى الطويل هي من الأسباب التي تساهم في تطور اللوجستيات الصينية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس سببا في تطور التجارة الالكترونية واللوجستيات<sup>1</sup>.

7- دراسة (Elseoud, Mohamed sayed Abou، 2014) بعنوان "Electronic Commerce And Economic Growth In Saudi Arabia" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي الوطني في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2013، اعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي SPSS لتقدير نموذج الاقتصاد القياسي من أجل الحصول على بحث تجريبي بين تنمية التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى أن تقدير الانحدار يظهر أن نسبة رأس المال إلى العمل، وحجم القطاع الخاص، وشروط التجارة، وعدد المعاملات التجارية عبر الانترنت، ونفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدد بطاقات الائتمان لها أهمية كبيرة وتأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن حجم القطاع العام له تأثير كبير وسلبى على النمو الاقتصادي، وعليه فان التجارة الالكترونية تعزز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية<sup>2</sup>.

8- دراسة (Sixun Liu، 2013): بعنوان "An Empirical Study on E-commerce's effects on Economic Growth" تمثلت في دراسة تجريبية حول أثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2011، واستخدمت هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية لتقدير نموذج الانحدار واختبار التكامل المشترك، كما توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها وجود علاقة إيجابية بين متغيرات التجارة الالكترونية المختارة في الدراسة والناتج المحلي الإجمالي، حيث أدى تطور التجارة الالكترونية في السنوات الأخيرة إلى تسريع توسع الاستثمار في الإعلانات عبر الانترنت مما أدى إلى تسريع النمو الاقتصادي، وعليه فان التجارة الالكترونية تعزز النمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Jing Huirong (2014), **The Study of Dynamic Effect Relationships between the E-Commerce, the Logistics and Economic Growth Based on the VAR Model**, International Journal of u-and e- Service, Science and Technology, Vol 07, No 03, Web site: <https://www.researchgate.net/publication/291196522> , Retrieved on: 15-07-2020, at 14:20.

<sup>2</sup> Elseoud, Mohamed Sayed Abou (2014), **Electronic Commerce And Economic Growth In Saudi Arabia**, International Journal of Economics, commerce and Management, vol 11, No 05, Web site: <https://ijecm.co.uk/wp-content/uploads/2014/05/2518.pdf>, Retrieved on: 25-08-2020, at 16:16.

<sup>3</sup> Sixun Liu (2013), **An Empirical Study on E-commerce's effects on Economic Growth**, International Conference on Education Technology and Management Science, Web site: <https://www.researchgate.net/publication/269048774>, Retrieved on: 26-08-2020, at 17:13.

9- دراسة (E-commerce Has A Positive Impact on Economic Growth: A Panel Data Analysis For Western Europe) بعنوان (Miltiades.N.Georgiou، 2009) سعت هذه الدراسة إلى توضيح الأثر الإيجابي للتجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية خلال الفترة الممتدة ما بين 2003-2006، واعتمدت الدراسة على بيانات Panel Data. كما أظهرت الدراسة العملية القياسية وجود أثر إيجابي للتجارة الإلكترونية على النمو الاقتصادي على المستوى القطري، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن التجارة الإلكترونية تعزز المبيعات (وبالتالي الاستهلاك)، وهذا بدوره يحسن أداء الشركة وبالتالي يتسبب في النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

10- دراسة (Institutions and Development: Electronic Commerce and Economic Growth) بعنوان (Mark, Steven، 2005) ركزت هذه الدراسة على المؤسسات والتنمية بالإشارة إلى التجارة الإلكترونية والنمو الاقتصادي، ومن تم تناولت الدراسة التجارة الإلكترونية التي أفادت الأفراد والشركات والبلدان في العالم المتقدم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بمختلف النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية هي وسيلة لتحسين النمو الاقتصادي العام والأداء للدول الأقل نمواً<sup>2</sup>.

#### مساهمة البحث:

من خلال تحليل كافة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراسة دور التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي، وبعد التطرق لأوجه الاختلاف والتشابه بين مختلف الدراسات التي جمعت تم التوصل إلى أنها تتفق تماما مع الهدف العام لموضوع الدراسة، إلا أنها تختلف في عدة جوانب إذ تمثلت في منهجية اختبار المتغيرات التي تعبر على التجارة الإلكترونية، والتي هي كثيرة ومن غير الممكن إدراجها في نموذج قياسي واحد، كما يوجد بعض الدراسات التي عبرت عن التجارة الإلكترونية بمتغيرات تمثلت في عدد المعاملات التجارية عبر الإنترنت، ونفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدد بطاقات الائتمان. بينما تم التوصل إلى أن هنالك تباين في اختبار نموذج مناسب لكل دراسة من الدراسات المختارة، بالإضافة إلى اختلاف في اختبار السلاسل الزمنية مع تباين فترة الدراسة من دراسة لأخرى. وبالتالي فقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى الأجنبية في كون أن هذه الدراسة قد طبقت على الاقتصاد الجزائري، السعودي والمصري وذلك باستخدام بيانات سنوية تم تحويلها من قبل الباحثة لبيانات فصلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، كما بحثت أيضا هذه الدراسة في الجانب النظري عن طبيعة العلاقة الموجودة ما بين التجارة الإلكترونية والنمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Georgiou Miltiades (2009), **E-commerce Has A Positive Impact on Economic Growth: A Panel Data Analysis For Western Europe**, Web site: <https://ssrn.com/abstract=1484687>, Retrieved on: 26-07-2020, at 22:23.

<sup>2</sup> Mark J.F. Lund, Steven McGuire(2005),**Institutions and Development: E-commerce and Economic Growth**, Organization Studies, vol 26, No 12, Web site: <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0170840605059149> , Retrieved on: 26-07-2020, at 22:23.

## الهيكل العام للدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول متتالية، حسب مقتضيات معالجة الإشكالية المطروحة، إذ تم تخصيص الفصلين الأولين للتعريف بالمفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة والعلاقة ما بينهما. بينما خصص الفصل الثالث لتحليل وقياس الدور المتبادل ما بين متغيرات الدراسة، وكانت الفصول مقسمة وفق ما يلي:

**الفصل الأول:** تم تناول في هذا الفصل كافة المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق إلى أربعة مباحث قسم فيها كل مبحث على ثلاث مطالب، إذ تم التعرض في المبحث الأول لكافة المفاهيم والأسس التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي، بينما تم التعرض في المبحث الثاني إلى النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي. أما المبحث الثالث تم التعرض فيه للنظريات والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي وفي المبحث الرابع فقد تم التطرق لكافة النماذج المعاصرة في النمو الاقتصادي.

**الفصل الثاني:** تم التطرق في هذا الفصل إلى الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي، من خلال التطرق إلى أربعة مباحث قسم فيها كل مبحث على ثلاث مطالب، ليتم التعرض في المبحث الأول لظهور التجارة الالكترونية وارتباطها بالتحول التكنولوجي، بينما تم التعرض في المبحث الثاني إلى التأصيل المفاهيمي للتجارة الالكترونية. وفي المبحث الثالث فقد تم التعرض لأنظمة الدفع في التجارة الالكترونية أما في المبحث الرابع فقد تم التطرق إلى دور التجارة الالكترونية في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

**الفصل الثالث:** تم التعرض في هذا الفصل إلى تحليل وقياس دور لتجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية، وذلك من خلال التطرق إلى أربعة مباحث قسم فيها كل مبحث على ثلاث مطالب، ليتم التعرض في المبحث الأول إلى مسح نظري حول أساسيات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، بينما تم التعرض في المبحث الثاني إلى تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي الجزائري، وفي المبحث الثالث تم التعرض لتحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي السعودي، أما في المبحث الرابع فقد تم التطرق إلى تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي المصري.

# الفصل الأول:

قراءة نظرية حول النمو

الاقتصادي

### الفصل الأول: قراءة نظرية حول النمو الاقتصادي

تمهيد:

تزايد إهتمام جل الباحثين الاقتصاديين حول القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واختلفت توجهاتهم الفكرية والمدارس التي ينتمون إليها. فأعتبر النمو الاقتصادي عندهم آنذاك أداة مهمة في اقتصاديات الدول والمجتمعات بمختلف ممتلكاتها الاقتصادية. وكانت تسعى هذه الدول جاهدة لتحسين مستويات الأداء الاقتصادي فيها وبالتالي تحقيق معدلات نمو عالية، مما انعكس بالإيجاب على شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية بها. ونظرا للأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع فقد اعتبر مؤشرا هاما لقياس مدى تطور الدول وتخلفها.

قد نشأت وتطورت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل، حيث كان من شأنها المنطلق من النظرية الكلاسيكية للنمو التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب ومن بين روادها آدم سميث، دافيد ريكاردوا وغيرهم. وصولا إلى محاولات هارود دومار لنمذجة النمو الاقتصادي وتكميله. لتأتي بعدها النظريات النيوكلاسيكية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مغيرة بعض الأفكار الاقتصادية، تم تلتها كل من نماذج النمو الداخلي والخارجي. وبالتالي ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية تم القيام بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- I. النمو الاقتصادي، الأسس والمفاهيم وأدبياته
- II. النمو الاقتصادي عند الكلاسيك
- III. النظريات والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي
- IV. النماذج المعاصرة للنمو الاقتصادي (نماذج النمو الداخلي)

### I. النمو الاقتصادي، الأسس والمفاهيم وأدبياته

عبر مرور حقبات من الزمن تطورت أساليب الانتاج التي تغيرت مع حاجيات السكان المتعددة والمتزايدة. وعليه فقد قام جل الباحثون الاقتصاديون بمحاولة فهم النمو الاقتصادي باعتباره محور أساسي لموضوع الاقتصاد الكلي الذي من خلاله يتم التعبير عن ارتفاع الانتاج في الأجل الطويل والمتوسط والقصير. وفي السياق التاريخي لتطور البحث فإن الحديث عن هذا المصطلح يستلزم تحديد كافة المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أهم العوامل المفسرة له، أنواعه، طرق قياسه والفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية وهذا ما تم تناوله في هذا المبحث.

#### 1.I ماهية النمو الاقتصادي

انصب اهتمام العالم الاقتصادي خلال العقود الأربعة الأخيرة على الوسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بوثيرة نمو الدخل الوطني، وكي يتحقق نمو هذا الدخل في أي مجتمع لا بد من توفر ثلاثة مكونات تشمل تراكم رأس المال والنمو السكاني المتمثل في النمو الفعلي في قوى العمل والتقدم التكنولوجي<sup>1</sup>.

**1.1.I مفهوم النمو الاقتصادي:** لقد تعددت واختلفت المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ويمكن التمييز من بينها ما يلي:

- عرف النمو الاقتصادي عند Frédéric Teulon بأنه: "عبارة عن ظاهرة كمية تكمن في زيادة الانتاج للبلد، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل ويعتبر شرط أساسي لأي جهد إنمائي، وإلا فان مستوى معيشة البعض سيكون على حساب البعض الآخر"<sup>2</sup>.

- أما حسب حسن خلف راضي فقد تم تعريف النمو الاقتصادي "بأنه الزيادات المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرئ الاقتصاد من الكساد، فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطربة، ومن ثم لا يعتبر ذلك نموا. كما يعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل، فان هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو ولعله من الشائع أن نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إذ كلا منهما يشير الى الزيادة المضطربة في نصيب الفرد من الدخل، فعندما يزيد دخل الفرد في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، فإن هذا يعني حدوث النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى عندما يرتفع نصيب الفرد من الدخل في الدول الأقل نموا، فإننا نصف هذه

<sup>1</sup> حلام زواوية (2017-2018)، جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، الموقع الإلكتروني:

<https://www.theses-algerie.com/2714858294324214>، تاريخ الاطلاع: 2021-01-28، على الساعة: 10:00، ص: 49.

<sup>2</sup> Frédéric Teulon (1998), Introduction à L'économie, Troisième édition corrigée, France, p: 97.

الزيادة بالتنمية الاقتصادية<sup>1</sup>. "وتم اشتقاق مصطلح النمو الاقتصادي من الكلمة اللاتينية Crescere ، والنمو في علم الاقتصاد يشير إلى التغيير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، ويتم حسابه بعملة ثابتة"<sup>2</sup>. "ومن أجل تحقيق النمو بشكل ايجابي يستلزم نمو عناصر الانتاج وتحسين التقنية ومستوى القدرات التنظيمية وتغيير العوامل الحضارية بشكل مناسب"<sup>3</sup>، "بينما عرف النمو الاقتصادي كذلك على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية المبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسة والإيديولوجية التي يحتاج إليها"<sup>4</sup>. ويتمثل النمو الاقتصادي في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة من الزمن. ولحدوث النمو الاقتصادي يشترط شرطين هما<sup>5</sup>:

- الشرط الأول: هو أن يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني؛
- الشرط الثاني: هو أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار.

- ويقصد أيضا بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الحقيقي، مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يستوجب منا التأكيد على ما يلي<sup>6</sup>:

- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بل لابد وأن يترتب عليها زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزداد الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا. ووفقا لذلك فإن:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني**

<sup>1</sup> حسن خلف راضي(2014)، تطور انتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة 2000-2011 دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ص: 26.

<sup>2</sup> Nasri Zahir (2019-2020), **Développement financier, structure financière et croissance économiques: Analyse appliqué au cas Algérien (1970-2015)**, Thèse du diplôme Doctorat en sciences économiques, Université farhat Abbas-Setif, Algérien, Site web: <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspsui/handle/123456789/3612>, Consulté le: 27-02-2021, a 15:45h, p: 32.

<sup>3</sup> أحمد محمد مندور (2003-2004)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، ص: 371.

<sup>4</sup> فقير كمال، يوسفات علي (2020)، أثر تنوع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لبعض دول الميننا للفترة 2000-2018"، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 04، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128316>، تاريخ الاطلاع: 30-02-2021، على الساعة 13:00، ص: 62.

<sup>5</sup> السيد محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب نجا (2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة للنشر والتوزيع، ص ص: 336-337.

<sup>6</sup> محمد عبد العزيز عجمية (2008)، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجية- المشكلات، الإسكندرية، ص ص: 77-80.

- أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية وليست زيادة نقدية. حيث لا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، بمعنى استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه مستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد أثر التضخم. وعليه فإنه لا بد وأن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة لعوامل عارضة.

- ويعرف النمو الاقتصادي كذلك بأنه ظاهرة طويلة المدى، يتم قياسه في أغلب الأحيان بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر اتجاهه ثقيل تحركه اضطرابات قصيرة المدى<sup>1</sup>. بينما يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون<sup>2</sup>:

معدل النمو الاقتصادي = (التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس / الدخل أو الناتج في سنة الأساس) × 100

وهكذا يكرر ذلك عبر السنوات المكونة لسلسلة محل الدراسة. ومن ناحية أخرى يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي. من منطلق أن:

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل القومي الحقيقي / عدد السكان

وبالتالي فإن:

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي - معدل التغير في السكان  
= معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي - معدل النمو في السكان

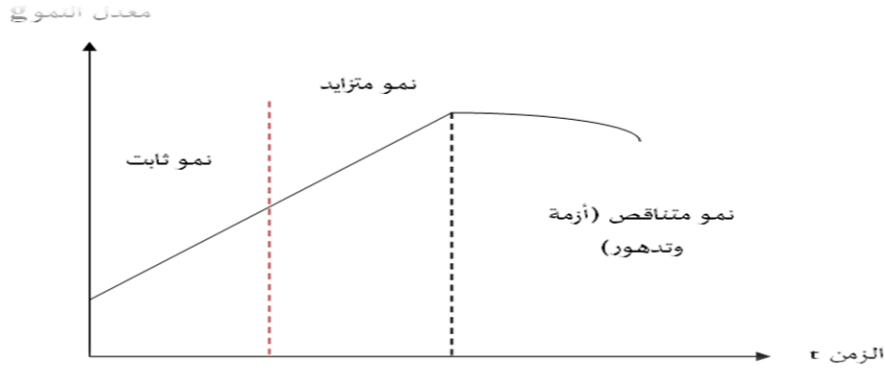
"ويلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي بالمعنى المتقدم يتطلب ضرورة زيادة معدل نمو الدخل القومي في المجتمع عن معدل النمو السكاني فيه، فإذا ازداد الدخل القومي "بمعدل أقل" من معدل الزيادة السكانية فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سوف ينخفض وبالتالي سوف ينخفض مستوى المعيشة للأفراد، وهو ما يعبر عنه بحالة التخلف الاقتصادي أي حالة عجز المجتمع عن زيادة ناتج الدخل القومي بمعدل يزيد عن معدل النمو

<sup>1</sup> David de la croix, Thomas Baudin (2015), La Croissance économique, Discussion paper, Institut de Recherches économiques et Sociales de L'Université catholique de Louvain, Site web: <https://sites.uclouvain.be/econ/DP/IRES/2015021.pdf>, Consulté le: 18-02-2021, a 11:45, P: 01.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد (2006)، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص: 466-467.

السكاني فيه خلال فترة زمنية<sup>1</sup>. كما يأخذ معدل النمو الاقتصادي ثلاث حالات تتمثل في معدل منتظم أي ثابت عبر الزمن، معدل نمو متزايد، ومعدل نمو متناقص وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

### الشكل رقم (1-01): حالات النمو الاقتصادي



المصدر: بن عزة إكرام (2019-2020)، فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة (1980-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أوبكر بلقايد-تلمسان، ص: 94.

- أما حسب سامويلسون ونورد هاوس: "فان النمو الاقتصادي يمثل توسع الناتج المحلي الاجمالي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما. ويتم حساب النمو الاقتصادي بالطريقة الجبرية التالية:

$$T_c = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

حيث أن:

TC : معدل النمو الاقتصادي Taux de croissance économique.

PIB : الناتج المحلي الخام Produit Intérieur Brut.

t : الزمن (السنة المعينة) Temps.

t-1 : السنة السابقة مباشرة للسنة المعينة<sup>2</sup>.

وفي الأخير وكتعريف شامل يمكن القول بأن النمو الاقتصادي: هو عبارة عن ظاهرة اقتصادية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى يتم من خلالها تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في الدخل القومي أو الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن مما يسمح بالزيادة في نصيب الفرد منه. وفي أغلب الأحيان يتم قياس النمو الاقتصادي بمؤشر وحيد ألا وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للبلد.

<sup>1</sup> هشام محمود الإقداحي (2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص: 59.

<sup>2</sup> علي مكيد، عماد معوشي (2013)، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6142>، تاريخ الاطلاع: 14-02-2020، على الساعة 22.00، ص: 174.

**2.1.I خصائص النمو الاقتصادي:** للنمو الاقتصادي مجموعة من الخصائص تختلف من خاصية لأخرى حيث يمكن أن نميز من بينها ما يلي<sup>1</sup>:

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من عوائد النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، حيث أن الفجوة بين المستويات في كل دولة تنمو بمعدل أسرع من غيرها؛
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل ويتناول السياسات الاقتصادية؛
- لا يحتاج النمو الاقتصادي لتدخل الدولة فيه حيث أنه يحدث تلقائياً؛
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- للنمو الاقتصادي دورا ذا أهمية بارزة خاصة في الأمن الوطني.

**3.1.I مقاييس النمو الاقتصادي:** من أجل قياس النمو الاقتصادي هنالك عدة أنواع حيث يمكن أن نميز من بينها ثلاث أنواع وتتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

**1.3.1.I المعدلات النقدية للنمو:** المعدلات النقدية للنمو هي معدلات النمو الاقتصادي التي يتم حسابها استنادا على كافة التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي. أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسبة التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة ونميز هنا بين:

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا. وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات عينية بالاستناد إلى هذه البيانات. وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة نجد: معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، معدل نمو الدخل القومي.

<sup>1</sup> بن عزة إكرام، بلدغم فتحي (2018)، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96211>. تاريخ الاطلاع: 2021-05-23، على الساعة 16:45، ص: 214.

<sup>2</sup> رنان مختار (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات الحياة، ص: 44-48.

- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: "مع ارتفاع الأسعار وبروز ظاهرة التضخم الاقتصادي أضحى من اللازم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث أن الأسعار الجارية لا تعتبر تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الانتاج أو الدخل مثلا، وعليه يتم التقدير بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة"<sup>1</sup>.
- معدلات النمو الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استعمال العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها على ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما يكون بالدولار الأمريكي.

**2.3.1.I المعدلات العينية للنمو:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتاج أصبح من المناسب استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

**3.3.1.I مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم. ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يرتبط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي.

### **I. 2. العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي طرق قياسه وأنواعه**

من أجل تحديد النمو الاقتصادي يجب أن تتوفر جملة من العوامل التي تؤدي دورا هاما في تحديده والتأثير عليه، وباعتبار أن النمو الاقتصادي مفهوما كميا فهناك العديد من الطرق التي يتم قياسه من خلالها، وله عدة أنواع، وهذا ما تم التطرق إليه في هذا المطلب.

<sup>1</sup> هند سعدي (2016-2017). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3539>. تاريخ الاطلاع: 2021-05-09، على الساعة: 21:39، ص: 61.

### 1.2.I العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

لقد تعددت واختلفت العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، ومنه فإن من بين أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي نميز ما يلي<sup>1</sup>:

**1.1.2.I الموارد الطبيعية:** هي ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها....، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد. "ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم البلدان العربية تمتلك كميات هائلة من الثروات الطبيعية ولكن هذه البلدان لازالت نامية"<sup>2</sup>، وعليه يشترط في هذا العنصر الاستغلال. إذ أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق مستويات جيدة من النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلال هذا المورد لصالح أبناء مجتمعة. ولتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد كما يجب أن تكون كلفة استغلال هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل، وتمتاز هذه الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغير نوعياتها وكمياتها حيث يمكن لبعض الموارد أن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطورها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد وذلك على حساب التضحية ببعض الموارد أو ما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور وجديد على المدى البعيد يتيح الوصول لمستويات أعلى على منحنى إمكانات الإنتاج في الدولة أي الانتقال على مستوى أعلى على هذا المنحنى.

**2.1.2.I الموارد البشرية:** يمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما. ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي، والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نلاحظ أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتماداً على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع الزيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي انخفض الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي انخفض معدل النمو الاقتصادي أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فإن

<sup>1</sup> علي جدوع الشرفات(2014)، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض، الطبعة الأولى، عمان: دار جليس الزمان 2014، ص: 41-45.

<sup>2</sup> محمود علي الشرفاوي (2015)، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ص: 48.

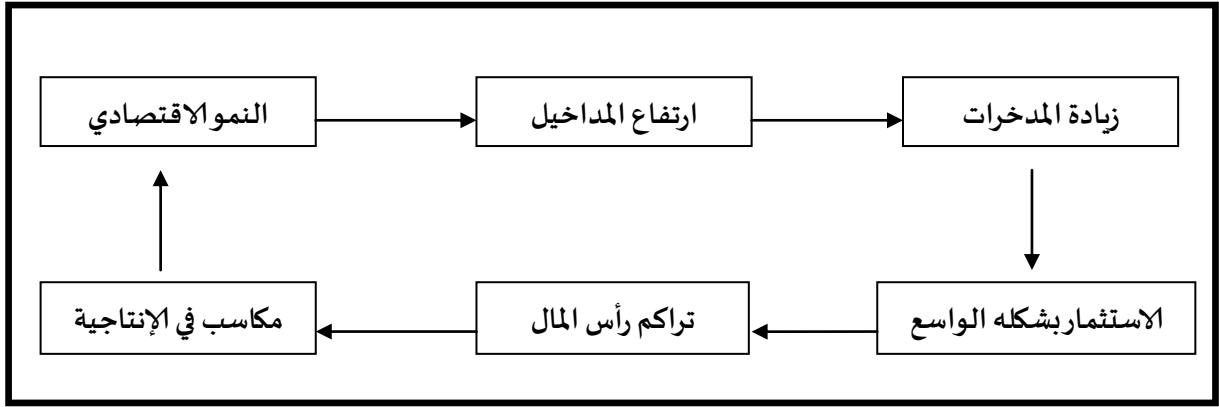
معدل النمو الاقتصادي سيرتفع. إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار شرط عدم زيادة السكان عن الزيادة في الإنتاج، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان القادرين والراغبين في العمل وبالتالي الإنتاج وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل (Productivity of Labor) والتي يمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع وخدمات. وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها:

- معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد؛
- المستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل؛
- المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل؛
- المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل؛
- كمية ونوعية المصادر المتاحة في إنجاز العمل؛
- كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل؛
- مستوى التنظيم والإدارة في العمل؛
- نوعية العلاقات الإنسانية في العمل.

**3.1.2.I رأس المال:** يعتبر تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي ويتعلق بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية البنى التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها. وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية. و"ينتج تراكم رأس المال عندما يتم حفظ جزء من الدخل الحالي واستثماره من أجل زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل"<sup>1</sup>، أي أن على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب. وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤة اتجاه الاستثمار وتشجيعه. والشكل أدناه يوضح ذلك.

<sup>1</sup> Michael P. Todaro, Stephen C. Smith (2012), **Economic Development**, Eleventh Edition, United States of America: Library of Congress, p: 140.

الشكل رقم (02-1): مكانة تراكم رأس المال كعامل من عوامل النمو الاقتصادي



المصدر: عادل زقير (2014-2015)، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ص12.

**4.1.2.I مستوى التقدم التكنولوجي:** "هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج. أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التكنولوجي يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي"<sup>1</sup>. ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي لأي بلد، أما عن جوهره فيمكن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي وأدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم. ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الحديثة الأثر الكبير في إنجاز التحسينات السالفة الذكر. والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب أن لا يتم حصرهما في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق وغير ذلك من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته.

**5.1.2.I التخصص وتقسيم العمل:** إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج، وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل. والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج

<sup>1</sup> عدنان خوله، وآخرون (2019)، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101096>، تاريخ الاطلاع: 06-05-2021، على الساعة: 23:20، ص: 253.

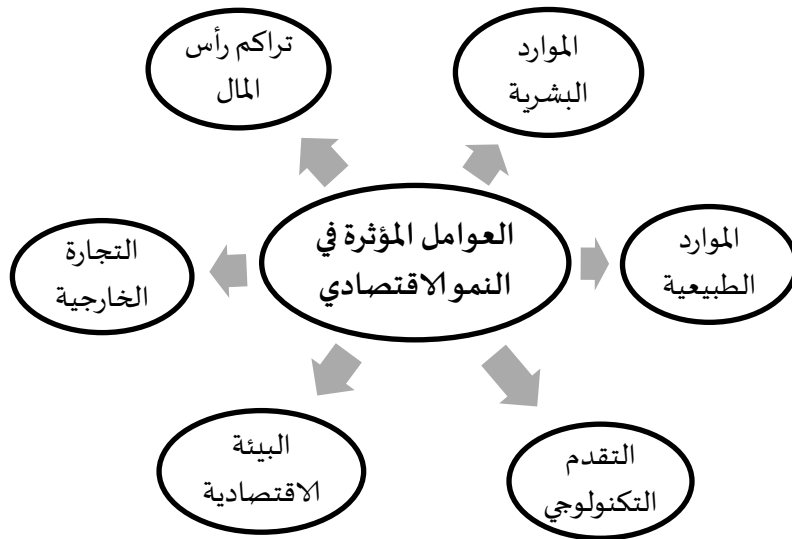
ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية. وبازدياد حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الانتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.

**6.1.2.I البيئة الاقتصادية:** إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حثما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أية دولة. ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة عمليات الاستثمار والتوسع في هذا الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي.

**7.1.2.I التجارة الخارجية:** "بمعنى تأثير الانفتاح والتبادل الخارجي على النمو الاقتصادي، شددت العديد من الدراسات التجريبية على أهمية الانفتاح، في هذا الجانب أوضح "Frankel" و "Romer" (1999)، كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح في التجارة الخارجية على الدخل الفردي وبالتالي النمو الاقتصادي"<sup>1</sup>.

وبالتالي واعتمادا على ما سبق ذكره يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (1-03): العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

<sup>1</sup> أمينة بن خرناجي، وآخرون (2018)، النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام المعادلات الأتية-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64326>، تاريخ الاطلاع: 2020-02-22، على الساعة: 16:25، ص: 192.

**2.2.I طرق قياس النمو الاقتصادي:** من أجل قياس النمو الاقتصادي هنالك العديد من الطرق ومن بين هذه الطرق فقد تم إبراز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج كما يلي:

**1.2.2.I طريقة القيمة المضافة:** "تعرف القيمة المضافة على أنها ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الانتاج، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي - قيمة منتجات الوسيطة

حيث أن:

- المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي.

- المنتجات الوسيطة: هي تلك المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

إن هذه الطريقة تؤدي إلى تفادي تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى. حيث أنه عند حساب القيمة المضافة ينبغي طرح قيمة الإهلاك الرأسمالي من قيمة الناتج حتى نتحصل على القيمة المضافة الصافية"<sup>1</sup>.

**2.2.2.I طريقة الدخل الموزعة:** "وتعتمد هذه الطريقة من طرق قياس الدخل القومي على حساب جميع الإيرادات التي حصل عليها كل من ساهموا بنشاطهم الاقتصادي في العملية الإنتاجية، فمن أجل تحقيق الناتج الكلي في أي دولة يبذل العمال مجهودهم مقابل الحصول على فائدة عنها، ويقوم المنظمون بالتأليف بين عوامل الانتاج السابقة مقابل الحصول على ربح مناسب للمخاطرة التي يقدمون عليها. وبهذا يكون الناتج الكلي الذي ينتج أثناء السنة في جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية حصيلة اشتراك جهودهم وممتلكاتهم وإمكاناتهم في العملية الإنتاجية، ويوزع هذا الناتج عليهم في صورة عوائد لعوامل الانتاج المملوكة لهم. ويدخل في حساب هذه الدخل كل ما ينتج عن المساهمة في الانتاج حتى ولو لم يوزع فعلا على الأفراد.

مثال ذلك: الأرباح التي توزعها الشركات لتعيد استثمارها في أوجه النشاط الذي تقوم به"<sup>2</sup>. ويمكن تلخيص ذلك على الشكل التالي:

الناتج الخام = الدخل الوطني

<sup>1</sup> صارة زعيتري (2018-2019)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1401>. تاريخ الاطلاع: 03-06-2021، على الساعة: 20:00، ص: 75.

<sup>2</sup> رانيا محمود عبد العزيز عمارة (2016)، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ص: 319.

حيث أن:

$$\text{الدخل الوطني} = \text{مجموع الأجور} + \text{مجموع الفوائد} + \text{مجموع الأرباح} + \text{مجموع الربوع}$$

**3.2.2.I** طريقة الإنفاق الكلي: "يبين أسلوب الإنفاق الكلي مكونات إنفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الانتاج والذي تولد من الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق. حيث هنالك أربعة مكونات رئيسية للإنفاق الكلي هي:

- **الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (C):** يقوم القطاع العائلي (الأفراد والأسر) بإنفاق جزء من الدخل على السلع الاستهلاكية وأبرزها:
  - الإنفاق على سلع الطعام والشراب؛
  - الإنفاق على سلع الملابس؛
  - الإنفاق على السلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات؛
  - الإنفاق على التلفزة والحاسوب والسيارات والأثاث ونحو ذلك؛
  - الإنفاق على الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والنقل وغيرها.<sup>1</sup>
- **الإنفاق الاستثماري (I):** هو كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي يعد إنفاقا استثماريا ويتكون الإنفاق الاستثماري من الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون (التغير في المخزون).
- **الإنفاق الحكومي (G):** يشمل الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة لسلع الأثاث والمباني وخدمات النقل والكهرباء والمياه ومدفوعات الأجور والمرتببات المدفوعة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة وكذلك نفقات الصيانة وغيرها. والإنفاق الحكومي الاستثماري يشمل الإنفاق على إنشاء الطرق العامة والسدود والمستشفيات والمدارس والجامعات.
- **صافي الإنفاق الخارجي (NX):** إن صافي الإنفاق الخارجي يعتبر حصيلة مكونين هما:
  - الصادرات والتي تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محليا؛
  - الواردات والتي تمثل جزء من الطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج.وبالتالي فإن حصيلة الفرق بين الصادرات والواردات تمثل صافي الإنفاق الخارجي. وبناءا عليه فإن:  
**الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي**

أو بصيغة الرموز:

$$AE = C + I + G + NX$$

<sup>1</sup> محمد أحمد الأفندي (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ص: 68.

حيث:

$$NX = X - M$$

وتعطينا حصيلة جمع مكونات الإنفاق الكلي قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسعر السوق، أو بمعنى آخر يمكن القول، بأن:

الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق أو الطلب الكلي = العرض الكلي

حيث العرض الكلي هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بينما يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي.<sup>1</sup>

**3.2.I أنواع النمو الاقتصادي:** للنمو الاقتصادي أنواع عديدة ومختلفة عن بعضها البعض ومن بين هذه الأنواع يمكن تمييز ما يلي:

- **النمو المخطط:** "ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو، حيث يسود الدول الاشتراكية، أي أنه يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، ويعتمد نجاح هذا النمط على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات"<sup>2</sup>.
- **النمو التلقائي:** "هو ذلك النمو الذي يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية ويؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية، بحيث لا تتدخل الدولة فيه، ويعود ذلك لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه وتنميته"<sup>3</sup>.
- **النمو العابر:** "هو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عوامل خارجية طارئة، وسرعان ما يزول هذا النمو مع زوال تلك العوامل الخارجية، فهو لا يتصف بالثبات أو الاستمرار"<sup>4</sup>.
- **النمو المكثف:** "يقوم هذا النمو على زيادة الإنتاجية بمعنى نمو الإنتاجية، حيث أن التحسين الدائم لإنتاجية عوامل الانتاج يسمح بتحقيق نمو مكثف، وفي هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما،

<sup>1</sup> محمد أحمد الأندلي (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص: 69-70.

<sup>2</sup> بلهوشات محمد الأمين، طه بن الحبيب (يومي 23-26 فيفري 2020)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول العربية خلال سنة 2018)، ملتقى دولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20) بموضوع التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة، الطبعة الأولى، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.researchgate.net/publication/340350272>، تاريخ الاطلاع: 2021-01-30، على الساعة: 23:25، ص: 05.

<sup>3</sup> حلام زواوية (2017-2018)، جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014)، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

<sup>4</sup> ثامر علي النويران، حمود حميدي بني خالد (2017)، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 02، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28864>، تاريخ الاطلاع: 2021-03-20، على الساعة: 14:05، ص: 53.

وعليه فالنمو المكثف يحدث نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الانتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف"<sup>1</sup>.

- **النمو الشامل:** "يتميز هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس نمو معدل السكان أي أن الدخل الفردي هو ساكن. أو بمعنى آخر النمو الشامل هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي، حتى ولو لم ينعكس ذلك على نصيب الفرد منه"<sup>2</sup>.

### 3.I الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية فرعاً من فروع علم الاقتصاد. إذ ساهمت مؤخراً في نهوض وتطوير شتى القطاعات الاقتصادية في الدول النامية. وفي هذا السياق تم التوصل إلى أن مفهوم التنمية قد ارتبط أصلاً بالنمو الاقتصادي واعتبر من الوسائل المعززة له في العديد من القطاعات العامة وغيرها من القطاعات التي تسعى جاهدة لزيادة قدراتها وكفاءتها من أجل التأقلم مع الظروف الاقتصادية.

#### 1.3.I مفهوم التنمية الاقتصادية ونشأتها

**1.1.3.I نشأة التنمية الاقتصادية:** "لقد اهتم الباحثين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية بالتنمية الاقتصادية والتي تعتبر فرع من فرع علم الاقتصاد، وذلك راجع لقلقهم من انخفاض مستويات المعيشة في كثير من دول العالم وخاصة أمريكا اللاتينية وآسيا ولاحظ الاقتصاديون بأن كل بلدان العالم تحتاج إلى النمو والتنمية بنفس حاجتها للاستقرار الاقتصادي والذي باتت الكثير من دول العالم تفتقره خلال حقبات زمنية متفاوتة وأكثرها كانت بداية من سنة 1929"<sup>3</sup>، "فالتنمية الاقتصادية ما هي إلا مجموعة من التغيرات الهيكلية للعلاقات الاقتصادية التي يزداد معها المستوى العام للدخول بما يتحقق معه الرفاهية المجتمعية، ويرجع تاريخ المصطلح التنمية (Development) لكلمة (Développer) الفرنسية بمعنى تطوير والتي انتقلت إلى الإنجليزية بصيغة (Develop) عام 1950 والتي اشتق منها كلمة (Development) عام 1756 للدلالة على ثراء

<sup>1</sup> صباح زروخي (2017)، محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93415>، تاريخ الإطلاع: 02-03-2021، على الساعة: 17:06، ص: 583-584.

<sup>2</sup> الوليد قسوم ميساوي (2018)، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz/4186>، تاريخ الإطلاع: 01-03-2021، على الساعة: 19:30، ص: 37.

<sup>3</sup> طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري (2011)، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الكلي والجزئي، الطبعة الثانية منقحة، الأردن-عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص: 443.

الملكية وعلو الشأن وارتقاء المكانة، ثم انتقلت إلى الأمريكية عام 1816 للدلالة على التحسينات التي لحقت الأراضي الجديدة والتشييدات التي شهدتها، وفي عام 1836 لحق اللفظ مفهوم التطور الارتقائي، وفي عام 1902 أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على حالة التقدم الاقتصادي، وفي عام 1911 نشر شومبيتر كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" والذي أعطى خلاله أهمية خاصة للمنظم، وفي عام 1922 نشر الزعيم الصيني صن يات سين كتابه بعنوان "التنمية الدولية للصين" والذي اقترح فيه برنامجا ضخما لتنمية الصين يعتمد على التصنيع من خلال رؤوس الأموال، وفي عام 1939 تناول هذا المصطلح أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو "يوجين ستالي" بشكل أوسع حينما اقترح خطة لتنمية العالم ومنه قد أصبح مرادف تحقيق التنمية هو تحقيق النمو السريع للإنتاجية للوصول بمتوسطات الدخل إلى مستوى الدول المتقدمة"<sup>1</sup>.

**2.1.3.I مفهوم التنمية الاقتصادية:** لقد تعددت واختلفت المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حيث بات يصعب إعطاء تعريف واحد يمكن اعتباره مرضيا تماما ويفي بالغرض المطلوب لها. ومن بين تعاريف التنمية الاقتصادية نميز ما يلي:

- تعريف مينت (H. Myint): يقول مينت في كتابه The Economic of Developing Countries أن التنمية هي "عملية مستمرة لمدة طويلة وليست جهدا أنيا لزيادة الانتاج، ويتابع بأن الحكم على فعالية برنامج للتنمية يجب أن لا يقوم فقط على دراسة وزيادة الانتاج المباشر التي يقود إليها، إنما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي يحدثه في المدى البعيد (وبشكل غير مباشر) على المؤسسات التي تحدد القدرة الإنتاجية المقبلة للبلد سلبا أو إيجابا. إن مينت لا يهتم بالزيادة المباشرة في الانتاج وإنما يركز اهتمامه على فعالية برنامج التنمية في خلق القاعدة الاقتصادية الذاتية التي من شأنها زيادة القدرة الإنتاجية في المستقبل. وهكذا يكون عنصر التنمية الاقتصادية عند مينت خلق قاعدة النمو الذاتي، وزيادة الانتاج. ويمكن توضيح رأيه من خلال المثال التالي: إن دول العالم الثالث التي تعتمد في جزء كبير من دخلها القومي على إنتاج مادة واحدة أو عدة مواد يمكنها اعتماد برنامج يحقق زيادة ناتجها القومي ولفترة طويلة من الزمن أحيانا، ولكن هذا لا يعني برأي مينت تنمية اقتصادية لأن زيادة الانتاج في هذا النوع من فروع الاقتصاد يؤثر تأثيرا سلبيا في المدى البعيد على إقامة قاعدة مادية للنمو الذاتي من جهة، ويقود إلى تشويه الاقتصاد الوطني وعدم خلق عضوية اقتصادية موحدة خاصة وأن إنتاج هذه المادة يصرف في السوق الخارجية من جهة ثانية"<sup>2</sup>.

- تعريف رانيا محمود: "التنمية الاقتصادية تهدف إلى الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة والتوزيع العادل لثمار النمو بين أفراد المجتمع. كذلك تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة محليا مع مراعاة ضرورة وحتمية

<sup>1</sup> تامر البطراوي(2017)، أبحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار بيبول-الأزارطة، ص: 360-361.

<sup>2</sup> محمد مروان السمان، وآخرون (2015)، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلية، الطبعة السادسة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص: 393-392.

الحفاظ على التوازن البيئي. وأخيرا فان التنمية تتبنى إستراتيجية الاعتماد على الذات. ويقابل ظاهرة التنمية ظاهرة أخرى هي ظاهرة التخلف وهي ظاهرة متفشية في الدول النامية.<sup>1</sup>

- تعريف سعد الدين إبراهيم: "التنمية الاقتصادية هي انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع".<sup>2</sup>

- تعريف نيكولاس كالدور: "هي مجموعة من التدابير والإجراءات المعتمدة موجبة لغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف الى تحقيق زيادة دائمة وسريعة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية، إذ يستفيد منها أغلب أفراد المجتمع".<sup>3</sup>

- كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغيير من الواقع المتخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيمانهم بأن التنمية تتم بالإنسان ومن أجل الانسان".<sup>4</sup> وتعرف أيضا "بأنها كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد الدولة باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية من عمل ورأس المال والتنظيم والأرض مع تغيرات هيكلية في العلاقات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية. حيث أن هذه العملية لا تكون على مستوى قطر أو بلد معين بل تهتم بالمستوى العالمي لنظرتها الكلية للاقتصاد العالمي لأن ما يؤثر على مجموعة اقتصادية ينعكس بالضرورة على المجموعات الاقتصادية الأخرى أو ما تواجهه الدول الكبرى تتأثر به بقية دول العالم".<sup>5</sup>

ومنه وكتعريف شامل يمكن القول بأن: التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف لرفع مستوى المعيشة وتحقيق التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي بين أفراد المجتمع. وبالتالي تحقيق زيادة دائمة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة. كذلك تضمن التنمية الاقتصادية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة مع مراعاة ضرورة ضمان التوازن البيئي، وتعتبر التنمية عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها ترتبط بدرجة كبيرة بجدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدول. ومما لا شك فيه هو أن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من فترة لأخرى

<sup>1</sup> رانيا محمود عبد العزيز عمارة (2016)، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 336.

<sup>2</sup> زيتوني هواربة، مكيد علي (2018)، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55737>، تاريخ الاطلاع: 13-02-2021، على الساعة: 21:08، ص: 234.

<sup>3</sup> سعد مقص، لعلا رضاني (2020)، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118566>، تاريخ الاطلاع: 01-03-2021، على الساعة: 11:00، ص: 278.

<sup>4</sup> خمخام عطية، ضامن مسعود (2020)، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 14، العدد 03، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/134064>، تاريخ الاطلاع: 20-03-2021، على الساعة: 22:45، ص: 167.

<sup>5</sup> طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري (2011)، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الكلي والجزئي، مرجع سبق ذكره، ص: 444.

ومن بلد لآخر. ومع ذلك هنالك أهداف مشتركة وأساسية تسعى لتحقيقها كل الدول والتي يمكن إبرازها على النحو التالي<sup>1</sup>:

- تسعى التنمية الاقتصادية الى إحداث تحسن ملموس في المستوى المعيشي للأفراد، وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ومنه يتزامن هدفها مع جعل معدل النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو في السكان؛
- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أو الأقل دخلا، وهذا من أجل القضاء على ظاهرة الفقر والتخلف؛
- توسيع الطاقة الإنتاجية واستغلالها، واستعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة مستوى الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد؛
- تتبع التنمية سياسات اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الجذابة من أجل زيادة معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد وتخفيض معدلات البطالة؛
- توفر التنمية الاقتصادية شتى الحاجيات الأساسية من غذاء ومسكن وصحة وحماية من أجل تحسين جودة الحياة، كما تسعى أيضا إلى توفير عنصر الحرية وتخليص الأفراد من العبودية والاعتمادية<sup>2</sup>.

**2.3.I الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:** نظرا لإمكانية الخلط بين كل من مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فإنه يستوجب التمييز بينها، وعليه ومن بين أهم الفروق المتوصل لها بين النمو والتنمية يمكن أن نميز ما يلي:

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الانسان في كافة المجالات<sup>3</sup>؛
- النمو يتغير تغيرا تلقائيا بمرور الزمن ويحصل باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية، أما التنمية فهي عبارة عن فعل إرادي يستوجب تدخل الدولة التي تمتلك القدرة على تنمية المجتمع اقتصاديا في توجيهه<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> إباد عبد الفتاح النصور (2015)، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص: 356-357.

<sup>2</sup> جوزيف نعمة موسى (2020)، أثر الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية في سورية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/119155>، تاريخ الاطلاع: 2021-03-29، على الساعة: 15:45، ص: 262.

<sup>3</sup> عبد الرحمن سانية (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الرابعة، لبنان: مكتبة حسن العصرية، ص: 16.

<sup>4</sup> محمودي ملك (2017-2018)، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3577>، تاريخ الاطلاع: 2021-03-29، على الساعة: 20:12، ص: 35.

## الفصل الأول: قراءة نظرية حول النمو الاقتصادي

- يتم قياس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغيرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد<sup>1</sup>؛
- لا يؤدي النمو في الزمن القصير إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي بينما التنمية الاقتصادية تعمل على إحداث تغيرات هيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة<sup>2</sup>؛
- التنمية الاقتصادية تشير إلى البلدان النامية بينما النمو الاقتصادي فهو يشير إلى البلدان المتقدمة<sup>3</sup>.  
وعليه وبناء على ما سبق تم التوصل إلى أن كل من المفهومين يشتركان في بعض النقط ويختلفان في نقاط أخرى وبتالي فقد تم حصر كل من أوجه التشابه وأوجه الاختلاف لمفهوم النمو والتنمية في الجدول أدناه.

### الجدول (01-1) : التمييز بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
- مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي؛	- كلاهما عبارة عن زيادة في الناتج المحلي الاجمالي؛
- النمو الاقتصادي لا ينطوي على أي تغير هيكلية، بينما التنمية تتطلب تغيراً في البنية الإنتاجية؛	- كلاهما يعتبران زيادة حقيقية ومستمرة؛
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده، بينما التنمية يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.	- كل هاتين الزيادةين تصاحبهما زيادة في متوسط الدخل الفردي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

### 3.3.I عوائق التنمية والنمو الاقتصادي: تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيوداً على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها<sup>4</sup>:

- **ضعف الادخار:** إن نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للاستهلاك. ونحن نعلم أن الادخار يشكل المصدر الأساسي للاستثمار وتكوين رأس المال. فإذا كان الادخار ضعيفاً، وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئاً وضعيفاً.

<sup>1</sup> عبد الرحمن سانية (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

<sup>2</sup> طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري (2011)، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الكلي والجزئي، مرجع سبق ذكره، ص: 447.

<sup>3</sup> بعوني ليلي (2017)، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46726>، تاريخ الاطلاع: 28-03-2021، على الساعة: 22:12، ص: 780.

<sup>4</sup> محمد أحمد الأفندي (2013)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ص: 306.

- **ضعف مناخ الاستثمار:** يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى إبطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص المحلي إلى الخارج. إضافة إلى زيادة تكاليف الانتاج، وهذا الأمر يحد من وثيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال. ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب منها:
  - ضعف البنية الأساسية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة؛
  - عدم الاستقرار السياسي ونشوء الصراعات المسلحة والعنيفة؛
  - الفساد والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية؛
  - عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل موازين المدفوعات والموازنة العامة للدولة.
- **قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها:** عندما تعاني دولة ما من قلة الموارد الطبيعية أو تنوعها فإن هذا يحد من إمكانات النمو السريعة. إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تخصص في إنتاج سلعة أو سلعتين وخاصة السلع الأولية أو الإستراتيجية مثل النفط. فيما يظل مستقبل النمو رهين بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على حركة أسعار السلع الأولية.
- **ضعف تأهيل العنصر البشري:** تعاني بعض الدول النامية من انتشار الأمية وارتفاع نسبة الأمية (مثل: دول إفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط) إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم. وهو الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل وبالتالي ضعف وثيرة التنمية والنمو.

### II. النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

لقد كانت نظريات النمو الاقتصادي الشغل الشاغل لجل الاقتصاديين الكلاسيك مثل (آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماكس..... وغيرهم). وعليه فقد مرت النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي بعدة عناصر أساسية، كإيمان الاقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الاقتصادية، وأن التكوين الرأسمالي يعتبر مفتاح التقدم الاقتصادي والربح هو حافز على الاستثمارات وغيرها من عناصر. ومنه سيتم من خلال هذا المبحث عرض تحليلات بعض الاقتصاديين الكلاسيك في النمو.

#### II.1 تحليل آدم سميث (1790-1723)

"يعتبر آدم سميث أول خبير اقتصادي عاش خلال الفترة الممتدة ما بين (1790-1723)، قام بتأليف كتاب بعنوان طبيعة وأسباب ثروة الأمم والذي نشر عام 1776، وهو نفس العام الذي حدثت فيه الثورة الأمريكية"<sup>1</sup>، "اهتم ضمن كتابه بمشكلة التنمية الاقتصادية وعن كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية أهم العوامل التي تعوقه والذي كان له تأثير كبير على واضعي السياسات الاقتصادية"<sup>2</sup>، "وكانت تصورات آدم سميث قائمة على أن للأفراد ميولا واتجاهات للعمل، وهذا ما يعد صفة من الصفات الطبيعية للإنسان، وعليه فإن إنتاجية العمل تتوقف بالأساس على تقسيم العمل بين الأفراد"<sup>3</sup>. "عارض آدم سميث تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي"<sup>4</sup>، "ونادى بمبدأ التخصص وتقسيم العمل حيث يرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي"<sup>5</sup>، وتتمثل أهم النقاط الرئيسية لنظرية فيما يلي:

**II.1.1 تراكم رأس المال:** "يعتبر آدم سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية ويجب أن يكون تقسيم العمل يسبقه، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني"<sup>6</sup>. كما "يرى بأن عملية النمو داخلية بصرامة، مع التركيز بشكل خاص على تأثير تراكم رأس المال على إنتاجية العمل، بدأ تحقيقه في ثروة الأمم بالقول أن دخل الفرد في كل دولة يجب أن ينظم بطور مختلف. تركز إهتمام سميث على العوامل التي تحدد نمو إنتاجية العمل، أي العوامل التي تؤثر على حالة المهارة والبراعة

<sup>1</sup> Robert Edward Mitchell (2014), A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam Smith to Joseph Schumpeter, United States of America: Library of Congress, pp:15-19.

<sup>2</sup> اجري خيرة (2019-2018)، أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/14237>، تاريخ الاطلاع: 2021-02-02، على الساعة: 13:45، ص: 81-82.

<sup>3</sup> حسن خلف راضي(2014)، تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة 2000-2011 دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 33-34.

<sup>4</sup> Peter N.Hess (2013), Economic Growth And Sustainable Development, Published in the USA and Canada: Routledge , p: 58.

<sup>5</sup> سهيله فريد النباتي(2015)، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، ص: 12.

<sup>6</sup> سهيله فريد النباتي(2015)، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، المرجع نفسه، ص: 12-13.

والحكم التي يتم بها تطبيق العمل في أي مجتمع. فعند هذه النقطة يدخل تراكم رأس المال في الصورة، بسبب اقتناع سميث بأن مفتاح نمو إنتاجية العمل هو تقسيم العمل الذي يعتمد بدوره على مدى السوق وبالتالي على تراكم رأس المال<sup>1</sup>.

"كما ساهم آدم سميث بعدة مفاهيم مهمة تتعلق بدور رأس المال في عملية إنتاج الثروة وفي التنمية الاقتصادية، حيث أشار أولاً إلى أن الثروة الحالية للمجتمع تعتمد على تراكم رأس المال، لأن هذا هو ما يحدد تقسيم العمل ونسبة السكان المنخرطين فيه، وأشار أيضاً إلى أن تراكم رأس المال يؤدي أيضاً إلى التنمية الاقتصادية. كما أشار ثالثاً إلى أن المصلحة الذاتية الفردية تؤدي لجانب رأس المال إلى التخصيص الأمثل لرأس المال بين الصناعات المختلفة.

وأخيراً فإن رأس المال حسب رؤية آدم سميث يلعب دوراً فعالاً في الأداء الاقتصادي، حيث أن سعيه وراء الثروة والأرباح يوجه الاقتصاد إلى التخصيص الفعال للموارد والنمو الاقتصادي. واعتبر سميث أن العمل لا يمكن أن يراكم رأس المال لأن مستوى الأجور يسمح فقط بإشباع رغبات الاستهلاك الفوري. ولاحظ أن أفراد طبقة ملاك الأراضي لديهم مداخل تكفي لتراكم رأس المال، لكنهم ينفقونها على العمل غير المنتج لإشباع رغباتهم الهائلة في العيش. وخلص سميث إلى أن أفراد الطبقة الصناعية الصاعدة، الذين يسعون لتحقيق الأرباح، ويسعون جاهدين لتراكم رأس المال لزيادة ثرواتهم من خلال الاستثمار والادخار، هم المحسنون للمجتمع. لذلك فإن التوزيع غير المتكافئ للدخل لصالح الرأسماليين له أهمية اجتماعية هائلة. وبدون توزيع غير متكافئ للدخل، لن يكون النمو الاقتصادي ممكناً، حيث سيتم استهلاك إجمالي الناتج السنوي<sup>2</sup>.

**2.1.II تقسيم العمل:** "قدم آدم سميث مفهوماً له قاعدة تجريبية أكثر رسوخاً ألا وهو تقسيم العمل حيث أن هذا التقسيم في حد ذاته قوة تدفع الأسواق والاقتصاديات لكنها لا تتحرك إلى من خلال القوى النفسية المرتبطة بالإنسان الاقتصادي وميله الطبيعي لممارسة التجارة"<sup>3</sup>، "كما اعتبره نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل"<sup>4</sup>. "إذ أوضح في تحليله كم هي قوية وسيلة تقسيم العمل في زيادة إنتاجية العمل وحلل خصائصها الرئيسية بقدر من التفصيل كما يلي:

- الادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعمل والتحول من نوع من العمل إلى آخر؛
- التحسن في براعة العاملين؛

<sup>1</sup> Neri Salvadori (2013), **The Theory of Economic Growth: a Classical Perspective**, Italy, p: 03.

<sup>2</sup> Harry Landreth, David C. Colander (2012), **History of Economic Thought**, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, pp: 89-90.

<sup>3</sup> Robert Edward Mitchell (2014), **A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam Smith to Joseph Schumpeter**, Op cit, p: 29.

<sup>4</sup> سهيله فريد النباتي (2015)، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

- ابتكار آلات محددة أو طرائق ووسائل وأنظمة يدار بها العمل.

ثم بعد ذلك اعتقد آدم سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء ومقايضته أو مبادلته بشيء آخر لتبرير أهمية تقسيم العمل. ويكمل آدم سميث تحليله عبر التأكيد على تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق وهذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس. وعلى الرغم من وجود العوائد المتزايدة فإن آدم سميث استبقى مفهوم أو فكرة المعدل العام للريح. وكان رأيه يبدو ضمنياً مؤسس على فرضية أن كل شركة تعمل عند عوائد ثابتة، بينما الانتاج الكلي يخضع للعوائد المتزايدة. وهكذا فإن آدم سميث يرى أن تقسيم العمل ضمن أو داخل الشركة هو خطوة باتجاه تقسيم العمل بين الشركات<sup>1</sup>.

"وفي الأخير وحسب سميث فإن مدى السوق يعتمد بدوره على تقسيم العمل لأن هذا ما يحدد مستوى الإنتاجية ودخل الفرد والقوة الشرائية، أما تقسيم العمل فيعتمد على مدى السوق، مما يشكل عملية مترابطة ودائرية"<sup>2</sup>.

**3.1.II القانون الطبيعي وسياسة عدم التدخل (دعه يعمل دعه يمر):** "كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة، حيث اعتقد أن إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسئولاً عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فإن كل فرد فسيبحث عن تعظيم ثروته إذا ما ترك حراً"<sup>3</sup>. "وتقوم قوانين السوق بعملها على الصعيد الاجتماعي وهي ذات بعد ديناميكي في تحليله لطبيعة السوق وصياغته لقوانينه، كما لاحظ آدم سميث بأن المصلحة الذاتية تقوم بدور القوة المحركة التي توجه الناس إلى أي عمل يريد المجتمع أن يدفع ثمنه ومن هنا ينشأ العرض ولاحظ أيضاً بأن المصلحة الذاتية لا تمثل غايته في التحليل على أساس إن المصلحة الذاتية هي التي تدفع أفراد المجتمع إلى العمل وان هنالك عاملاً آخر يتعين أن يسيطر على انفلات الأثمان هذا العامل المنظم هو المنافسة أي إلى منع تحكّم احد العارضين في الثمن والمقصود هنا ثمن السوق إلا إذا ما حدث اتفاق بين العارضين لسلعة ما وهنا يستعين السوق بمبدأ المنافسة إذ سيأتي رأسمالي آخر خارج سوق تلك السلعة ويدخل سوقها بأثمان أقل بما يؤدي إلى توازن الثمن مرة أخرى إن قوانين السوق لا تفترض على المنتجات سعراً (سوقياً) تنافسياً فحسب، بل وتحرص على أن يراعي المنتجون طلب المجتمع بشأن مقادير السلع التي يحتاجها، فالسلعة التي يقرر المجتمع زيادة استهلاكه منها ستقود المنتجين إلى الإكثار منها، على حساب سلعة أخرى بما يؤدي إلى زيادة الانتاج من السلعة التي قرر المجتمع زيادة استهلاكه منها، إذ سيزيد الفائض منها مقابل ذلك اختفاء الفائض من السلعة التي توقف الانتاج لعدم رغبة المجتمع فيها حيث سيؤدي ذلك إلى انخفاض العرض منها عن حاجة المجتمع وهنا قوانين السوق سوف تتدخل لكي تعيد التوازن ثانياً فيبدأ ثمن السلعة

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القريشي (2010)، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، عمان: دار اثناء للنشر والتوزيع، ص: 78.

<sup>2</sup> A.P. Thirlwall (2002), **The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations**, Edward Elgar Publishing: Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA , p: 03.

<sup>3</sup> سهيله فريد النباتي (2015)، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

بالارتفاع بسبب انخفاض المعروض منها عن حاجة المجتمع نظرا للاختفاء الفائض واحتياج المجتمع إليها وهنا وعن طريق قوانين السوق يكون المجتمع قد قام بتغيير تخصيص عناصر الانتاج بحيث تتناسب مع رغباته الجديدة وبدون تدخل من السلطة المركزية وإنما بفضل التناقض بين المصلحة الذاتية والمنافسة وهناك مساهمة أخرى لأدم سميث فكما تنظم قوانين السوق الإثمان ومقادير السلع فهي تنظم دخول الذين يتعاونون في إنتاج تلك السلع فإذا كانت الأرباح في قطاع من القطاعات الأعمال كبيرة فسوف يتدفق الرأسماليون على هذا القطاع فيزيد الانتاج وسيزيد الفائض ويظل الأمر هكذا إلى أن تقوم المنافسة بتخفيض الفائض وهنا الدخل وفق قوانين السوق مرتبط بمدى تدفق العمال على قطاع السلعة التي زاد الطلب عليها إذ سيظل هذا التدفق مستمرا ويكثر العمال في هذا القطاع وتزداد المزاخمة فيبدأ الدخل في الانخفاض وسيعود التوازن إلى السوق"<sup>1</sup>.

**4.1.II عناصر النمو وحرية التجارة:** "وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية"<sup>2</sup>. "يضيف آدم سميث إلى أفكاره فكرة أخرى تتمثل في حجم السوق، فلما يكون السوق ضيقا في ظل أسلوب الانتاج الكبير لا بد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق يعتبر أداة مهمة، والتجارة الحرة تقود إلى توزيع كفاء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها (اليد الخفية) التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية"<sup>3</sup>.

"وحسب آدم سميث فإن المعيار الوحيد للقيمة هو العمل، حيث أن عملية الانتاج تقوم على ثلاث عناصر أساسية هي: الأرض، العمل ورأس المال. وتأخذ دالة الانتاج الشكل التالي:

$$Y = f(K, L, N) \dots (1)$$

حيث أن:

Y: الانتاج؛

K: رأس المال؛

L: العمل؛

N: الأرض.

<sup>1</sup> حسن خلف راضي(2014)، تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة 2000-2011 دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص: 33-

34.

<sup>2</sup> سهيله فريد النباتي(2015)، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

<sup>3</sup> محمودي مليك (2017-2018)، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، مرجع سبق

ذكره، ص: 52.

كما يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لنتاج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (1) بالنسبة للزمن  $T$  كما يلي:

$$\frac{dy}{dT} = \frac{dF}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dk} \times \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \dots (2)$$

حيث أن:

$\frac{dy}{dT}$ : معدل نمو الناتج السنوي؛

$\frac{df}{dL}$ : الإنتاجية الحدية للعمل؛

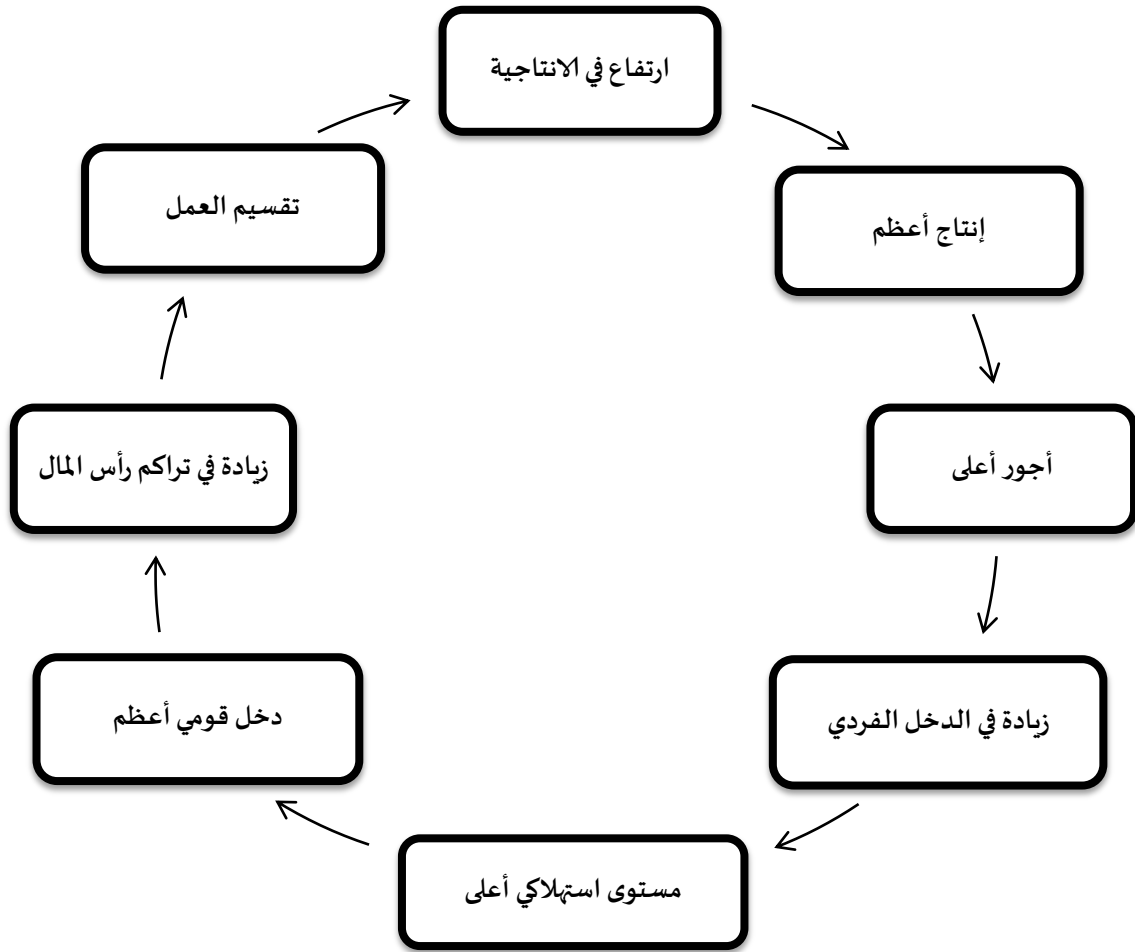
$\frac{df}{dk}$ : الإنتاجية الحدية لرأس المال؛

$\frac{df}{dN}$ : الإنتاجية الحدية للأرض.

ويرى سميث أنه حين تبدأ عملية النمو الاقتصادي فإنها تصبح متجددة ذاتيا، فتقسيم العمل يرفع من الإنتاجية التي تزيد بها الأرباح والدخول مما يمكن الأفراد من تخصيص جزء أكبر من دخولهم للاستثمار ويتحقق بذلك التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل<sup>1</sup>. أما الشكل أدناه فيمثل توضيحات آدم سميث حول النمو الاقتصادي بشكل مختصر.

<sup>1</sup> مدلس شكري (2017-2018)، آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz/4302>، تاريخ الاطلاع: 06-04-2021، على الساعة: 12:55، ص: 20.

الشكل رقم (04-1): توضيحات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: مكي عمارية (2017-2018)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، ص: 126.

من خلال الشكل رقم (04-1): يلاحظ أن آدم سميث قد تناول في دراسته حول النمو الاقتصادي عدة توضيحات تتمثل في حلقة دائرية حيث أن تقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع في الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، والارتفاع في الإنتاجية يؤدي إلى إنتاج أعظم، والإنتاج الأعظم يؤدي إلى أجور أعلى، والأجور الأعلى تؤدي إلى زيادة في الدخل الفردي مما يؤدي إلى مستوى استهلاكي أعلى وبالتالي دخل قومي أعظم ومنه زيادة في تراكم رأس المال.

وبصفة عامة، وعلى الرغم من الأفكار التي جاء بها آدم سميث حول النمو الاقتصادي وتأثيرها على الباحثين الكلاسيكيين الآخرين والكلاسيكيين الجدد، إلا أن نظريته قد فشلت في تقديم تفسير عملي لعملية النمو الاقتصادي وجاءت نظريات أخرى بعد نظريته من أجل أن تكمل للنقائص التي كانت في نظريته.

## 2.II تحليل دافيد ريكاردو (1772-1823)

"كان دافيد ريكاردو عالماً، ورجل أعمال ناجحاً للغاية، جمع ثروته من التمويل والمضاربة حيث استثمر البعض من هذه الثروة في مزرعة كبيرة الحجم، أجرى فيها تجاربه باستخدام أحدث الأفكار الزراعية في ذلك الوقت"<sup>1</sup>. "وساهم في تطوير النظرية الاقتصادية، وتحسين مفهوم التوازن طويل الأمد الذي يتميز بنمو اقتصادي صفري ونمو سكاني صفري مع متوسط الدخل عند مستوى الكفاف"<sup>2</sup>. "ويستند تحليل ريكاردو على الافتراضات التالية:

- تستخدم جميع الأراضي لإنتاج الذرة وتساعد القوى العاملة في الزراعة في تحديد التوزيع في الصناعة؛
- يعمل قانون تناقص الغلة على الأرض؛
- عرض الأرض ثابت؛
- الطلب على الذرة غير مرن تماماً؛
- العمالة ورأس المال عبارة عن مدخلات متغيرة؛
- يتكون رأس المال من رأس المال المتداول؛
- هناك تجانس رأس المال؛
- حالة المعرفة التقنية معطاة؛
- يتم دفع أجر الكفاف لجميع العمال؛
- سعر العرض للعمالة معطى وثابت؛
- يعتمد الطلب على العمالة على تراكم رأس المال، ويكون كل من سعر العرض والطلب للعمالة مستقلين عن الإنتاجية الحدية للعمالة؛
- هناك منافسة كاملة؛
- ينتج تراكم رأس المال من الأرباح.

ومنه وبالنظر إلى هذه الافتراضات، يتكون الاقتصاد بأكمله من مزرعة ضخمة واحدة ثابتة في العرض تعمل في إنتاج الذرة فقط من خلال تطبيق وحدات متجانسة من العمالة ورأس المال. وينمو هذا الاقتصاد على أساس العلاقات المتبادلة بين ثلاث مجموعات في الاقتصاد وهم، ملاك الأراضي، الرأسماليون، وأصحاب الطبقات الفقيرة أي العمال الذين يتم توزيع كامل إنتاج الأرض بينهم. ويتم توزيع إجمالي الناتج القومي على

<sup>1</sup> Robert Edward Mitchell (2014), A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam Smith to Joseph Schumpeter, Op cit, p: 39.

<sup>2</sup> Peter N.Hess (2013), Economic Growth And Sustainable Development, Op cite, p: 69.

المجموعات الثلاث كالإيجار، والأرباح، والأجور على التوالي<sup>1</sup>. "كما أكد ريكاردو على أن النمو الاقتصادي المستمر لم يكن ممكنا بسبب تناقص عوائد العمل مع العرض المحدود للأرض في نهاية المطاف وانخفاض معدلات الربح، كما دمج توزيع الدخل في تحليله وقسم الدخل القومي المكتسب في إنتاج الناتج القومي إلى الأجور (عوائد العمل)، والأرباح (عوائد الرأسماليين على سبيل المثال أصحاب المصانع)، والإيجار (عوائد أصحاب العقارات على سبيل المثال أصحاب الأراضي الزراعية)"<sup>2</sup>

وتعبيرا عن ما جاء به دافيد ريكاردو في فكرته من منظور الناتج الصافي المحصل عن الربح في الاقتصاد، تؤخذ سلعة واحدة مثلا (القمح) حيث الانتاج له علاقة بعامل العمال (N) ورأسمال يظهر هنا مال إحلالي أو مال الأجور كما يسمح في فترة المسار الإنتاجي بصيانة اليد العاملة، ليكتب النموذج كما يلي<sup>3</sup>:

دالة الانتاج ذات عامل واحد:

$$\left\{ \begin{array}{l} Y = f(Nt) \\ f' > 0 \\ f'' < 0 \\ Y = rt Kt + Wt Nt \end{array} \right.$$

الناتج الصافي للربح، أو الحاصل عن الربح بين الرأسماليين والأجراء هو:

$$Y = (1+rt) Kt$$

مجموع الربح يجمع من قبل الرأسماليين.

معدل الأجر هو تابع:

$$\frac{Wt = Kt + 1}{Ws}$$

لاحتياطي رأسمال ومستوى الانتاج:

$$\frac{Nt + 1 = Kt + 1}{Ws}$$

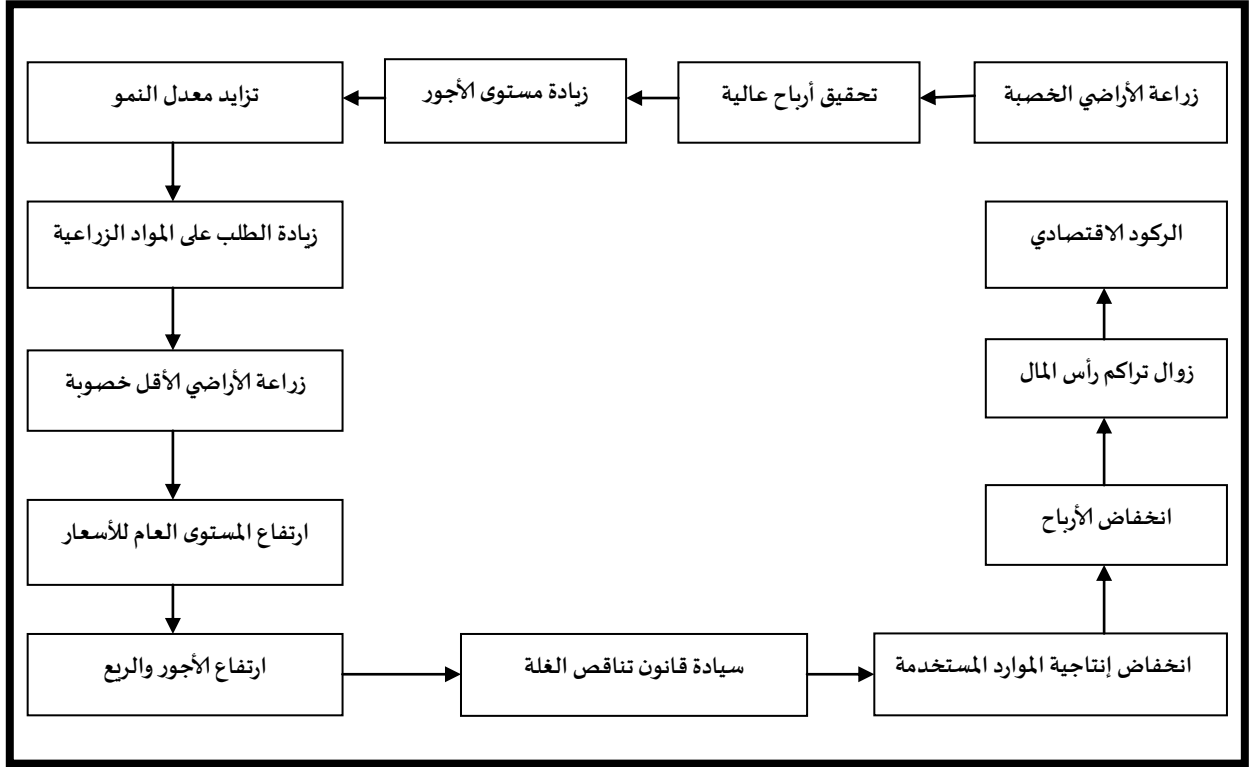
وأخيرا يمكن القول بأن دافيد ريكاردو يرى في تحليله بأن المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي هو رأس المال، وأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، إلا أنها تخضع لقانون تناقص الغلة، ولم يعطى ريكاردو أهمية للتقدم التكنولوجي. وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل أدناه.

<sup>1</sup> M.L.Jhingan (2016), **The Economics of Development and Planning**, 40th Edition, Vrinda Punlication (P), LTD. pp: 172-173.

<sup>2</sup> Peter N.Hess (2013), **Economic Growth And Sustainable Development**, Op cite, pp: 69-70.

<sup>3</sup> حاج بن زيدان (2012-2013)، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/3151>، تاريخ الاطلاع: 2021-05-23، على الساعة: 20:45، ص: 23.

الشكل رقم (05-1): نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي



المصدر: محمودي مليك (2017-2018)، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

### 3.II تحليل توماس وكارل ماكس للنمو الاقتصادي

تم التعرض في هذا المطلب إلى عرض وتحليل نظريات كل من الاقتصاديين الكلاسيكيين توماس وكارل ماكس في النمو الاقتصادي كما يلي:

**1.3.II** تحليل توماس روبرت مالتوس (1766-1834): "لقد احتل روبرت مالتوس مكانة هامة ما بين الاقتصاديين الذين لعبوا دورا رئيسيا في تنمية الاقتصاديات الكلاسيكية، فعلى الرغم من أنه قد تم تكريمه كأب للديمغرافيا، إلا أن كتاباته تتضمن أيضا تحليلا قيما للعوامل المتعلقة بالتنمية طويلة الأجل"<sup>1</sup>. "انتقد مالتوس آدم سميث بقدرة الأسواق على إضافة ثروة الأمة. حيث قام مالتوس بتضييق تركيزه على عنصرين ألا وهما السكان والغذاء. بمعنى عدد الأفراد الذي يجب توفير الطعام لهم وكمية الطعام المتاحة لإشباع هذه الأفراد."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمودي مليك (2017-2018)، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

<sup>2</sup> Robert Edward Mitchell (2014), A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam Smith to Joseph Schumpeter, Op cite, p: 32.

"حيث تناول مالتوس النمو الاقتصادي ومشاكله في الجزء الثاني من كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي"<sup>1</sup>، وركزت أفكاره على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية"<sup>2</sup>، "ويعطي مالتوس أهمية كبيرة لطلب العمال في تحديد حجم الانتاج وزيادته وتطوره، حيث أنه رفض قانون ساي للأسواق الذي يقول أن العرض يخلق الطلب مساوي له والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية (أي الادخار= الاستثمار) لكن مالتوس أوضح بأن الادخار يعني عدم الاستهلاك، وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار"<sup>3</sup>. "كما يرى مالتوس بأنه إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية فيجب على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الانتاج، إلا أنه لا يوجد ما يضمن ذلك. أما بخصوص تحليل مالتوس في السكان فإنه ذكر بان هناك اتجاهًا ثابتًا للسكان أن يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغداء، حيث يقول بأن نمو السكان ينمو بمتتالية هندسية (1.2.4.8.16) فيما ينمو الغداء بمتتالية عددية (1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغداء مما ينتج عنه مجاعات، وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف. ويؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف"<sup>4</sup>. "وبالتالي فقد أشار إلى أنه إذا تجاوز عدد السكان إمدادات الغداء، فإن مستويات المعيشة سوف تنخفض، وستزداد الوافيات ويعود الفقر."<sup>5</sup>

"ومن بين أهم الأفكار التي توصل إليها مالتوس فكرة الثنائية الاقتصادية، فقد تصور أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، إذ اعتبر بأن ظاهرة التقدم التقني تنحصر داخل القطاع الصناعي ولهذا فهو يتميز بقانون تزايد الغلة، في حين أن القطاع الزراعي يسوده قانون تناقص الغلة وهو في حالة التشغيل الكامل، وأن رأس المال الممكن استثماره فيه قد بلغ أقصاه في ظل الفن الإنتاجي السائد. وبالتالي فإن الضمان الوحيد للنمو الاقتصادي هو القطاع الصناعي وذلك لاحتوائه على فرص استثمارية مربحة"<sup>6</sup>. ومنه يمكن تلخيص تصورات مالتوس في الشكل أدناه.

<sup>1</sup> هند سعدي (2016-2017)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

<sup>2</sup> مدحت القرشي (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص: 59.

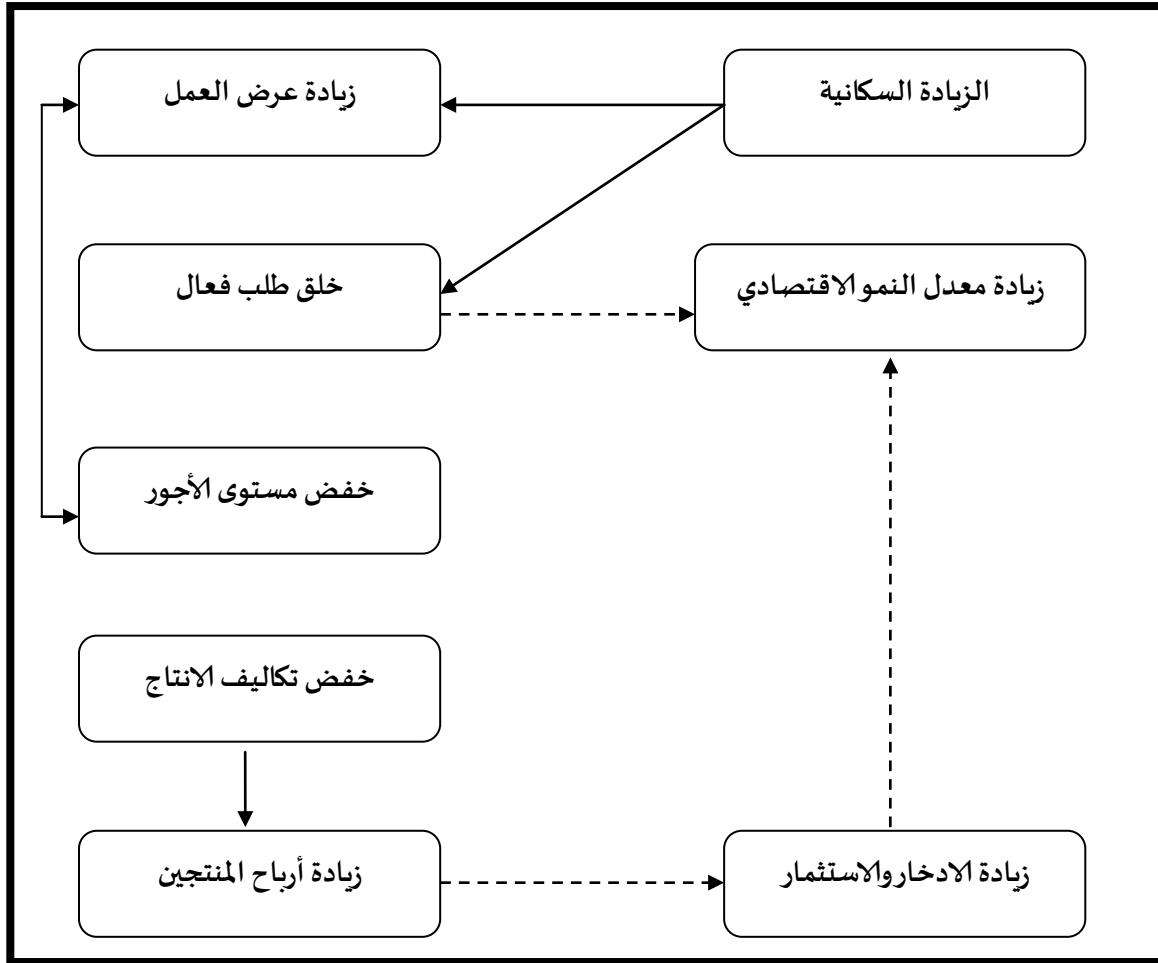
<sup>3</sup> هند سعدي (2016-2017)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

<sup>4</sup> مدحت القرشي (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص: 59-60.

<sup>5</sup> Robert Edward Mitchell (2014), **A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam Smith to Joseph Schumpeter**, Op cite, p: 33.

<sup>6</sup> محمودي ملك (2017-2018)، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

الشكل رقم (06-1): تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي



المصدر: بدراوي شهيناز (2014-2015)، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص: 57.

"كما يقترح مالتوس أيضا استغلال تنظيم النسل للحد من زيادة السكان، ويعتبره أسلوب غير كافي للحد من المجاعة، كما زعم أيضا بأنه خلال إعادة توزيع الثروة على الفقراء من قبل الحكومة فإنها تجعل الأمور أكثر سوءا لأنها تعمل على تشجيع زيادة معدل المواليد ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار الغذاء نظرا لتضاعف الطلب. وكانت آراءه حول حالات الكساد تحدث بسبب عدم كفاية الطلب وما يتبع ذلك من فترة ازدهار أين يحصل فيها أصحاب رؤوس الأموال على أرباح سريعة لا يمكنهم استثمارها بسرعة كافية اقتصاديا. وعليه يرى أن الحل لتلك المشكلة يتم في إعادة توزيع الدخل مباشرة باستثناء أصحاب رؤوس الأموال على ملاك الأراضي"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مكي عمارية (2017-2018)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://e-biblio.univ-mosta.dz/handle/123456789/8518>. تاريخ الاطلاع: 14-05-2021، على الساعة: 16:55، ص ص: 128-129.

"وأخيرا وعلى الرغم من أن تحليلات واستنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة، ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد. وأخيرا فإن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرية الاقتصاديين الكلاسيك"<sup>1</sup>.

**II.3.2 تحليل كارل ماكس (1818-1883):** "كتب كارل ماكس عن النمو الاقتصادي خلال الفترة 1818-1883 ورفع اهتمام دافيد ريكاردو إلى مستوى أعلى"<sup>2</sup>. وعليه فقد "قامت نظرية كارل ماكس على تحليل النظام الاجتماعي السائد ألا وهو النظام الرأسمالي بحيث اعتبر بأن هذا الأخير يقسم المجتمع إلى طبقتين الرأسماليين والعمال بحيث الأول يمتلك وسائل الإنتاج ورأسمال بينما العمال فيمتلكون اليد العاملة، وكان الهدف الرئيسي للرأسماليين هو تعظيم الربح وتخفيض التكاليف عن طريق الاعتماد على مختلف التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج"<sup>3</sup>. "وبالتالي فقد اعتمد تحليله في النمو الاقتصادي على عدة فروض أساسية يمكن تمييزها ما يلي:

• طريقة جمع رأس المال في المجتمع؛

• الطبيعة الوظيفية التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع؛

• الابتكارات والاختراعات السائدة في العملية الإنتاجية.

لقد ناقش ماركس هذه الفروض وبين أن الركن الأساسي الذي يعتمد عليه النمو في ظل النظام الرأسمالي يعتمد على استغلال العمال في العملية الإنتاجية فيتحقق فائض في القيمة من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للسلعة ويستفاد من هذا الفرق الرأسماليون لزيادة أرباحهم وزيادة إمداداتهم وبما أن الادخار يساوي الاستثمار في ظل الافتراضات التقليدية فالنتيجة فان زيادة الادخارات سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنه أكد بأن هذه الاستثمارات والأرباح ستتحقق بمرور الزمن بفعل المنافسة التامة في الأسواق السلعية، وينتج عنده بؤس الطبقة العاملة، إذ يعتمد الرأسمالي على خفض الأجر أو تسريح العاملين مما يتيح عنه تحطيم للنظام الرأسمالي وانفجاره من خلال الصراع القائم ما بين القوى المتنافسة

<sup>1</sup> مدحت القريشي (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

<sup>2</sup> Robert Edward Mitchell (2014), **A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam Smith to Joseph Schumpeter**, Op cite, p: 97.

<sup>3</sup> طالب سومية شهبناز (2016-2017)، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/2221>، تاريخ الاطلاع: 2021-05-14، على الساعة: 17:55، ص: 23.

فيه<sup>1</sup>. "فحسب ماركس وراء انهيار النظام الرأسمالي في النموذج الماركسي هو عدم القدرة على مواجهة التقدم التقني السريع، حيث أن التقدم التقني يكون مدخرا للعمل وبالتالي ظهور البطالة التقنية بمعدلات مرتفعة، مما يتسبب في تناقص مستويات أجور العمال الذين بقوا في العمل والوصول إلى أجر الكفاف. ومع محاولة الرأسماليين زيادة رؤوس أموالهم بإدخال طرق إنتاجية جديدة يزداد الوضع سوء بتسريح عدد جديد من العمال، وبالتالي زيادة حجم البطالة وانخفاض الأجور إلى الحدود الدنيا"<sup>2</sup>.

"وتتحدد الأجور حسب ماركس بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج ترتفع حصة رأس المال الثابت، ويخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال على استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال فتنهار الرأسمالية"<sup>3</sup>.

وكخلاصة عامة للنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي يمكن القول بأنه وعلى الرغم من اختلاف الآراء فيما بين الاقتصاديون الكلاسيك. إلا أن هنالك عدة آراء تم الاتفاق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي وهي كالتالي:

- اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن العوامل الأساسية لدالة الإنتاج هي العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، واعتبروا أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة. وبالتالي فإن عملية الإنتاج للأرضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة؛
- حسب اعتقاد الكلاسيك فإن الأرباح تتجه نحو الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي؛
- اعتقد اقتصاديون الكلاسيك أن هنالك علاقة إيجابية بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، إذ أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛

<sup>1</sup> آلاء نوري حسين (2017)، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1988-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء العراق، الموقع الإلكتروني: <https://search.mandumah.com/Record/1020764>. تاريخ الاطلاع: 2021-05-17، على الساعة: 20:00، ص: 12.

<sup>2</sup> كريم جايز (2018-2019)، أثر الطلب التأميني على النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/19197>. تاريخ الاطلاع: 2021-01-17، على الساعة: 22:00، ص: 77.

<sup>3</sup> كبداني سيدي أحمد (2012-2013)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/3550>. تاريخ الاطلاع: 2021-01-27، على الساعة: 21:00، ص: 37.

- يعتقد الكلاسيك بأن اليد الخفية من شأنها تعظيم الدخل القومي.

### III النظريات والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1970) تغير الموضوع الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية. فأشارت معظم النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي لأهمية الابتكارات والتقدم التكنولوجي، ومنه ومن خلال هذا المبحث تم التطرق إلى عرض أهم النظريات والنماذج الحديثة، وباعتبار أن نموذج سولوا من بين أهم النماذج النيوكلاسيكية التي من خلالها يتبين أن إحلال رأس المال للعمل يؤدي إلى تغير إنتاجية رأس المال فقد تم التركيز عليه بشكل كبير.

#### 1.III نظرية شومبيتر 1883-1950

تم من خلال هذا المطلب التعرض لنظرية جوزيف شومبيتر للنمو الاقتصادي وتجلي هذا من خلال عرضها والتعرف على أهم الانتقادات التي وجهت إليها.

**1.1.III عرض نظرية شومبيتر:** "قدم جوزيف شومبيتر خلال الفترة 1883-1950 مساهمة كبيرة في نظرية النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك أساساً إلى عمله الذي نشر لأول مرة في عام 1911. كما أدخل شومبيتر في علم الاقتصاد مصطلح الابتكار وأخذ بطريقة جديدة في الاعتبار أهمية رجل الأعمال من حيث النمو الاقتصادي"<sup>1</sup>. كما وضع الاقتصادي النمساوي شومبيتر نظريته هذه في بداية القرن العشرين وتحديداً في العالم 1911م، ولكنها ترجمت إلى اللغة الإنجليزية عام 1934م. في نظريته هذه بين شومبيتر أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج المحلي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضاً. وقد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار"<sup>2</sup>.

"وتتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر، هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، وفي مجال تمويل الاستثمار أولى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمار في الابتكار لا يمول من الادخارات وإنما يمول من الجهاز المصرفي، وهنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث أن هؤلاء يفترضون أن

<sup>1</sup> Ilkhom Sharipov (2015), **Contemporary Economic Growth Models and Theories: A Literature Review**, CES Working Papers, volume 11, issue 03, Web site: [https://ceswp.uaic.ro/articles/CESWP2015\\_VII3\\_SHA.pdf](https://ceswp.uaic.ro/articles/CESWP2015_VII3_SHA.pdf), Retrieved on 14-02-2021, at 15:08, p: 763.

<sup>2</sup> علي جدوع الشرفات (2014)، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض، الطبعة الأولى، عمان: دار جليس الزمان 2014**، ص: 48.

عرض النقد معطى، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شومبيتر. وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار:

- الأول: الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

- الثاني: الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وفي هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي المحدث الذي يعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال، والفائدة على رأس المال، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد. أما بخصوص دور الأرباح لدى شومبيتر فإنه يؤكد بأن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح، وهنا فان مفهوم الأرباح هو تفوق حجم الفائض على التكاليف، وفي ظل التوازن التنافسي فإن سعر المنتج يساوي تكلفته الإنتاجية وليس هناك أرباح، وتنشأ الأرباح بسبب التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار. بينما بخصوص آراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفرسان والرواد لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه والذي يستند على الموقف العقلاني، ولهذا فان نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر تتم على يد ثلاثة قوى:

- انهيار الوظيفة التنظيمية؛
- تحلل العائلة البرجوازية؛
- تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.

ففي المراحل الأولية للرأسمالية فإن القوة الدافعة جاءت من المنظمين الذين جازفوا بالابتكار ولكنه في المراحل اللاحقة يتقلص دور الابتكار وأن التقدم التكنولوجي يصبح من شغل المتخصصين المدربين وأن سادة الأعمال الجدد هم المدراء والموظفين البيروقراطيون، وأخيرا فان شومبيتر يؤكد بأن المنظم هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي<sup>1</sup>.

"وعليه فان هذه نظرية تقوم على أساس أن المنظم هو عبارة عن فرد يضع خطط إنتاجية بغرض الحصول على أعظم ربح ممكن يؤدي إلى المنافسة بينه وبين الآخرين وعليه فان النمو عند شومبيتر يعتمد على عنصرين أساسيين ألا وهما المنظم فالانتماء المصرفي الذي يساهم في توفير الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد للمنظمة. حيث تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي، وفي هذه الحالة الأرباح غير موجودة، وحتى أسعار فائدة مدخرات استثمارات غير موجودة، كما

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات(2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ص:ص:

لا توجد بطلاة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم بالتدفق النقدي ومن بين خصائص هذه النظرية ما يلي:

- الابتكارات: تتمثل الابتكارات وفقا لشومبيتر في إدخال تحسينات مستمرة أو أي منتج جديد فيما هي متوفرة من منتجات وتشتمل الابتكارات على عناصر عديدة مثل: طريقة جديدة للإنتاج، إدخال منتج جديد، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة؛
- دور المبتكر: دور المبتكر حسب شومبيتر مخصص للمنظم وعرض لشخصية الرأسمالي، فالمنظم هو عبارة عن شخص قادر على تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها. وليس ذا قدرات إدارية عادية؛
- دور الأرباح: في ظل التوازن التنافسي ووفقا لشومبيتر فإنه تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح؛
- العملية الدائرية: تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي يؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار ويساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. لأن مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فان الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح"<sup>1</sup>.

وقد كان شومبيتر متشائما فيما يخص مستقبل النظام الرأسمالي وذلك للأسباب التالية<sup>2</sup>:

- بدأت الابتكارات في التحول من كونها نشاط شخصي لتصبح عبارة عن نشاط روتيني يجري داخل بيروقراطية الشركات الكبيرة؛
- قد أضعف نمو مؤسسات الأعمال الكبيرة (حيث فصلت الإدارة العامة عن الملكية) الهياكل الأساسية للرأسمالية مثل الملكية الخاصة؛
- يؤدي تناقص قدرات الصناعيين و رجال الأعمال على الإمساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية إلى إضعاف قدراتهم في المحافظة على ولاء الأعمال ومن تم يفتح الطريق أمام ظهور الاشتراكية في آخر الأمر.

<sup>1</sup> سهيله فريد النباتي(2015)، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.

<sup>2</sup> الوليد قسوم ميساوي (2018)، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

**III.1.2** الانتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر: على الرغم من أن معظم الكتاب يعبرون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر للعملية الرأسمالية إلا أن القليل من الكتاب يقبلون باستنتاجاته، ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظريته هي<sup>1</sup>:

- تستند عملية النمو في تحليل شومبيتر على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، ولهذا فإن نموذج شومبيتر غير ملائم للواقع الحالي، حيث تغير المنظم، كما الصناعات الآن تقوم بالاتفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر؛
- طبقا لشومبيتر فإن التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول (nyrkse) أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة؛
- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛
- يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

### III. 2. النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي 1939-1946

"عايش جون ميناد كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1933) التي مرت بها الدول الصناعية، لذا فقد جاءت معظم أفكاره من محاولاته لوضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد. وعليه فقد وضع جون كينز خلال الفترة (1883-1946) مجموعة من المبادئ والأفكار الخاصة بالنمو الاقتصادي، شكلت فيما بعد العناصر الرئيسة لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية كالكثير من النظريات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونظرية هارود-دومار. نادى كينز في هذا المجال بمبدأ سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي والذي اعتبر أول مبدأ نادى به، كما ركز على أن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورا في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالتوس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار. ونادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة في هذا المجتمع وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل القومي كما

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات(2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ص ص:

ذكرنا في بداية هذا البند، وذلك على عكس ما نادى به النظرية الكلاسيكية بتوزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع. ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع<sup>1</sup>. ويقوم تحليل كينز في النمو الاقتصادي على عدة فرضيات من بينها ما يلي<sup>2</sup>:

- للحفاظ على التوازن الاقتصادي وإعادته يستوجب تدخل الدولة؛
- عند حالة عدم التشغيل الكامل يمكن للاقتصاد أن يتوازن ويستمر ذلك لفترة طويلة؛
- الطلب هو الذي يولد العرض المناسب له وليس العكس؛
- من غير الممكن أن يتوازن الاقتصاد تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.

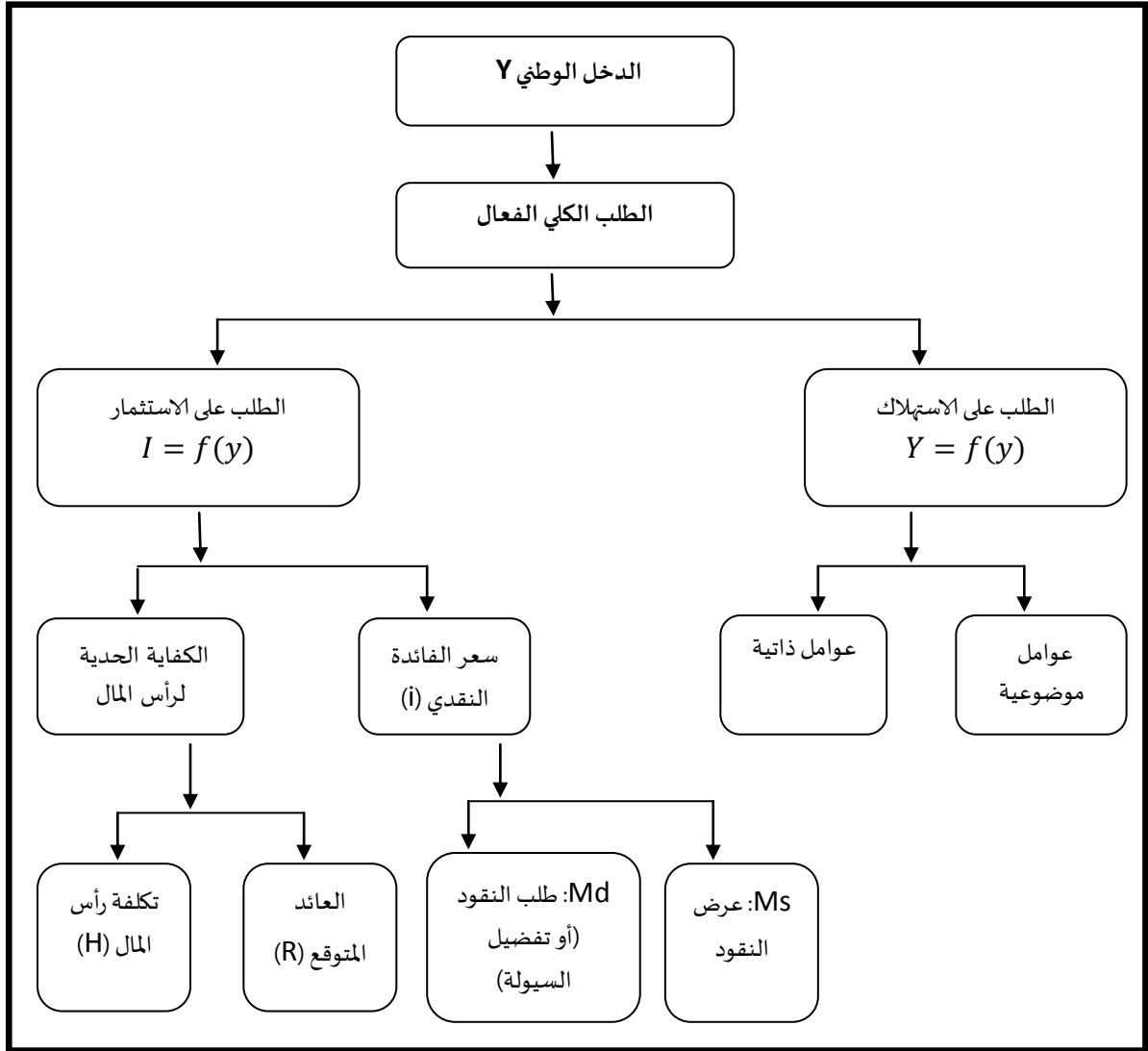
وعليه، ومن خلال الفرضيات السابقة تم تقديم مخططاً حول نموذج كينز البسيط كما هو مبين في الشكل أدناه.

---

<sup>1</sup> علي جدوع الشرفات (2014)، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض، مرجع سبق ذكره، ص: 48-49.

<sup>2</sup> محمودي مليك (2017-2018)، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

الشكل رقم (07-1): مخطط نموذج كينز البسيط



المصدر: بوشمال محمد (2019-2020). أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص:

61

"ومنه يتطلب الأمر حسب المنظور الاقتصادي جون ميناد كينز تحديد محددات الطلب الكلي القومي ويكون

ذلك إما:

- بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل؛
- أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة؛
- أو بتحريكهما معا.

لكن المشكل هو:

- استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد.

- استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال (أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929).

والحل الذي اقترحه كينز هو:

- تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي؛
- فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين؛
- كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام<sup>1</sup>.

**1.2.III نموذج روي هارود Roy Harrod:** نشر روي هارود سنة 1939 في المجلة الاقتصادية (المملكة المتحدة) مقاله في النظرية الديناميكية والتي قام فيها بإظهار نموذجه الذي يبين كيف من الممكن أن يحدث النمو المستقر في الاقتصاد. إذ طرح هارود التساؤل الآتي: هل من الممكن أن ينمو الاقتصاد بمعدل مستقر للأبد؟ ولهذا الغرض طرح النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو وهي:

$$\text{III 1.1.2. معدل النمو الفعلي } g: \text{ يعطى معدل النمو الفعلي بالعلاقة التالية: } G = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

$Y$ : الدخل الوطني؛

$\Delta Y$ : التغير في الدخل خلال فترة زمنية معينة.

ويفترض ما يلي: الادخار الاجمالي كدالة في الدخل

$$S = sY$$

وتبات المعامل المتوسط لرأس المال  $D = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y}$  كما أن الاستثمار يعتبر التغير الحاصل في مخزون رأس

المال  $I = \Delta K$ ، والنسبة الفعلية للادخار تساوي الاستثمار المحقق ( $I = S$ )، حيث يمثل كل من  $I$  و  $S$  الادخار الإجمالي والاستثمار المحقق على التوالي.

مما سبق نتحصل على ما يلي:

$$I = \Delta K = D \cdot \Delta Y = s \cdot Y = S$$

$$s \cdot Y = D \cdot \Delta Y \rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{D} \rightarrow G = \frac{s}{D}$$

<sup>1</sup> بوشمال محمد (2019-2020). أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3080>، تاريخ الاطلاع: 20-05-2021، على الساعة: 18:09، ص: 61.

حيث  $G$  يمثل معدل نمو الناتج و  $S$  يمثل معدل الادخار، أي أن معدل النمو الفعلي يساوي معدل الادخار مقسوم على معامل رأس المال.

**III.2.1.2** معدل النمو المضمون  $g_w$ : ويقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستعمل لكامل مخزون رأس المال، ويفترض هذا المعدل بقاء الطلب الاجمالي مرتفع بدرجة تسمح للمنتجين بيع منتجاتهم وبالتالي شعورهم بالرضا لإنتاجهم المقدار الصحيح لا أكثر ولا أقل الشيء الذي يشجعهم على اتخاذ قرارات تمكنهم من الحفاظ على نفس المستوى من النمو، حيث يصبح الاستثمار تابع لمعدل نمو الدخل بمقدار ما يعرف بالمعجل، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

$I = B(\Delta Y)$ ، حيث أن:  $B$  يعبر عن المعجل. ولا بد أن يتساوى الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق من أجل أن يتحقق رضا المنتجين، أي  $I = S$

$$I = B(\Delta Y) = s.Y = S \rightarrow S = \frac{\Delta Y}{B} = G_w$$

ومنه ومن خلال هذه المعادلة فإن معدل النمو المضمون هو ذلك المعدل المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، كما يضمن تحقيق الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف، حيث يمثل  $S$  معامل السلوك الاستهلاكي أما  $B$  فيمثل سلوك المستهلكين في البحث عن أعظم ربح.<sup>1</sup>

**III.3.1.2** معدل النمو الطبيعي  $g_n$ : "هو مجموع معدل نمو عرض العمل ( $n$ ) ومعدل إنتاجية العمل ثابتة، حيث أن  $g_n = n$  بمعنى معدل النمو الطبيعي هو نفسه نمو عرض العمل، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين، وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو:

$$g = g_n = n$$

وحسب هارود فيمكن أن يكون هنالك اختلال في التوازن فتتحرف المعدلات الثلاثة عن بعضها البعض، وهنا تبرز لنا الحالات الدورية للتضخم والكساد في الاقتصاد، ومن خلال مقارنة معدلات النمو الثلاثة يطرح هارود ما يلي:

- إذا  $g > g_w \leftarrow$  يؤدي للاقتصاد إلى حالة التضخم؛
- إذا كان  $g < g_w \leftarrow$  يؤدي للاقتصاد إلى حالة الكساد ويبقى بشكل مستمر ما دام  $g$  أقل من  $g_n$ ؛
- إذا كان  $g_w > g_n \leftarrow$  الاقتصاد في حالة كساد؛

<sup>1</sup> زيان نورة (2018-2019)، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1417>، تاريخ الاطلاع: 2021-05-21، على الساعة: 19:00، ص: 88.

- إذا كان  $g_w < g_n$  فإن قوى السوق تدفع معدلات نمو فعلية  $g$  إلى أخذ قيم أكبر من معدلات النمو المرغوب فيه  $g_n$  ، ما يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من معدل النمو الطبيعي عن طريق التضخم، مما يوقع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة<sup>1</sup>.

### 2.2.III نموذج ايفسي دومار Evsey Domar

"نشر ايفسي دومار سنة 1957 في كتابه بعنوان مقالات في نظرية النمو الاقتصادي الموضوعات التي كتبت حول فكرة تحديد معدل نمو الدخل الوطني على مستوى العمالة. والغرض من هذا النموذج هو توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، وبالتالي فإن المطلوب هو معرفة معدل نمو الاستثمار الذي يحقق التوازن بين النمو في الدخل (جانب الطلب) والنمو في الطاقة الإنتاجية (جانب العرض). حيث افترض دومار عدة فرضيات من بينها ما يلي:

- جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا وبدون فواصل زمنية؛
- جميع المفاهيم المستخدمة في النموذج حول كل من الاستثمار والادخار تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛
- التبات العام للأسعار خلال فترة التحليل.

ويطرح دومار نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض (الطاقة الإنتاجية) والزيادة المحققة في جانب الطلب (زيادة في الدخل) وذلك كما يلي:

#### III 1.2.2. جانب العرض: إذا عبرنا عن $\delta$ بالإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد ولتكن:

$$\delta = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \Rightarrow \frac{1}{\delta} \rightarrow \delta = \frac{1}{k}$$

حيث أن:  $k$  يمثل معامل رأس المال.

وبالتالي فإن حاصل ضرب الإنتاجية الحدية  $\delta$  في الاستثمار المحقق  $I$  تقيس زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تمثل جانب العرض في النموذج.

#### III 2.2.2. جانب الطلب: افترض دومار بأن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار

الإضافي، حيث أن الاستثمار يولد دخلا وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار وعلى ذلك:

$$S = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

ومنه فإن الزيادة في الدخل تساوي:

<sup>1</sup> اجري خيرة (2018-2019)، أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{s}$$

**III.2.2.3** التوازن العام: لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل لأبد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب، أي لأبد أن تتساوى الزيادة السنوية في القدرة الإنتاجية مع الزيادة السنوية في الدخل وعلى ذلك تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$\Delta I \frac{1}{s} = I \delta$$

بقسمة كل من الطرفين على I ثم الضرب في s يصبح لدينا:

$$\frac{\Delta I}{I} = s \delta = s \frac{1}{k} = \frac{s}{k}$$

ومن هنا يتبين أن المحافظة على الاستخدام الكامل يتطلب أن ينمو الاستثمار وأن ينمو الدخل بالتالي أي بمعدل نمو مركب يعادل حاصل ضرب الميل الحدي للإدخار،  $\left(\frac{s}{k}\right)$  أي بمعدل مئوي سنوي مقداره بمتوسط إنتاجية الاستثمار أي مقلوب معامل رأس المال.

وفي تحليل هذا الدور يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافياً فإن البطالة سوف تظهر، وإذا حدث الاستثمار الكافي في السنة الأولى فسيكون من الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية لمواجهة الطلب الناتج عن زيادة الدخل، بحيث نستعمل القدرة الإنتاجية التي جرى توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار ومن ثم إلى كساد اقتصادي<sup>1</sup>.

### III.2.2.3 نموذج هارود-دومار المشترك

"إن أكثر دوال الإنتاج انتشاراً وأبسطها والتي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين الماضي من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود والاقتصادي الأمريكي إيفيسي دومار، لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. إذ بدأت نظرية النمو الحديثة بمقال كلاسيكي للاقتصاديين البريطانيين بقلم روي هارود ودومار، بمقال في النظرية الديناميكية، يطلق عليه الآن نموذج نمو هارود-دومار، و وصف هذا النموذج الآلية الاقتصادية التي تقول بأن المزيد من الاستثمار يؤدي إلى مزيد من النمو. وفقاً لهارود (1939-1948) ودومار (1946)، فإن النظام الرأسمالي غير مستقر بطبيعته باستخدام الإنتاج وظيفية. ومع ذلك، فقد أوضحوا كيف توسع العرض

<sup>1</sup> بن البار المحمد (2011-2012)، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، الجزائر 3، ص: 77-79.

الكلي، مما يعني أن الاستثمار له تأثيران، أحدهما على جانب الطلب الكلي مثل زيادة الإنفاق التجاري، والآخر على جانب العرض الكلي حيث يؤدي المزيد من الاستثمار إلى زيادة رأس المال وإنتاج المزيد من الأعمال<sup>1</sup>

ولكن نموذج هارود-دومار كان قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال يعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الانتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو الاقتصاد الوطني برتمته يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة. وهكذا إذا دعونا الانتاج (Y) وخزين رأس المال (K) عندئذ يمكن ربط الانتاج إلى تخزين رأس المال من خلال المعادلة:

$$Y = \frac{K}{k} \dots\dots\dots(1)$$

عندما يكون:

k : ثابت يدعى معامل رأس المال.

ولتحويل هذه المعادلة إلى عبارة أو جملة حول نمو الانتاج تستعمل الرمز (Δ) للتغير عن الزيادات في الانتاج ورأس المال ونكتب:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{k} \dots\dots\dots(2)$$

إن معدل نمو الانتاج g هو ببساطة الزيادة في الانتاج مقسومة على كمية الانتاج الكلي،  $\frac{\Delta Y}{Y}$ . فإذا قسمنا جانبي المعادلة (2) على Y عندئذ فإن:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(\Delta K)}{Y} \frac{1}{k} \dots\dots\dots (3)$$

وللاقتصاد الوطني برتمته فإن (ΔK) هو يشبه الاستثمار (I) الذي يجب أن يساوي الادخار (S)، ولذلك فإن  $\frac{(\Delta K)}{Y}$  يصبح  $\frac{(I)}{Y}$  وهذا يساوي  $\frac{(S)}{Y}$  الذي يمكن أن يعبر عنه بمعدل الادخارات (S) نسبة مئوية في الناتج القومي والمعادلة (3) يمكن أن تحور إلى:

$$g = \frac{s}{k} \dots\dots\dots(4)$$

والتي هي العلاقة الأساسية لنموذج هارود-دومار لاقتصاد معين. إن هذه المعادلة تتضمن رؤية تقول أن رأس المال الذي يخلقه الاستثمار في المصانع والمعدات هو المقرر الرئيسي للنمو وان الادخارات من قبل الناس والشركات هي التي تجعل الاستثمار ممكناً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Najeb Masoud (2014), **A contribution to the theory of economic growth: and New**, journal of Economics and International Finance, vol 06, N° 03, p: 50.

<sup>2</sup> محمد صالح تركي القريشي(2010). علم اقتصاد التنمية. الطبعة الأولى، عمان: دار إشراف للنشر والتوزيع، ص ص: 91-93.

### III 4.2. نموذج هارود-دومار (نموذج ما بعد كينز) 1950

جاء هارود دومار بعد كينز حيث قاما بتطوير نظريته، "اعتبر نموذج هارود-دومار توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويبحث هذا النموذج في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، ويستند على تجربة البلدان المتقدمة، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد طرح هارود السؤال التالي:

• إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟، وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟ ومن جهة أخرى بحث دومار في الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل؟<sup>1</sup>

"وقد ركز نموذج (هارود-دومار) على العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والنتائج، وعلى النظرية الدينامكية، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد أتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال، ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

• ابتداءً هناك توازن الاستخدام الكامل؛

• الاقتصاد مغلق؛

• أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛

• أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا؛

• وأن معدل رأس المال الناتج ( $K/Y$ ) يبقى ثابتا؛

• أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا؛

• أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

إن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل. والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الانتاج يعتمد على كمية رأس المال ( $K$ ) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ( $EY/Y$ ) يعتمد على الميل الحدي للادخار ( $Marginal Propensity to Save MPS$ ) ورمزها  $\left[\frac{ET}{EZ}\right]$  وكذلك معامل رأس المال/

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عربقات (2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

الناتج (Capital Output Ration) ورمزها (L 0Z)، بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار، أي:

$$\frac{ET}{EZ} > \frac{T}{Z} > t$$

حيث أن: (S) هي معدل الادخار.

وفي حال التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي:

$$S=I$$

وبذلك فإن:

$$i = I/Y$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال<sup>1</sup>. والمعامل الحدي لرأس المال/ الناتج (Incremental capital Output Ration) يساوي (K) أي أن:

$$\frac{EL}{EZ} > L > \frac{2}{EZ}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$EZ > \frac{2}{L}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على:

$$\frac{EZ}{Z} > \frac{20Z}{L}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بشكل التالي:

$$h > \frac{t}{1}$$

حيث أن:

g : تمثل معدل نمو الناتج؛

S : معدل الادخار؛

K : المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج، ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج ومعدل نمو الناتج، على أن يكون مستقرا، ومن هنا فان معدل النمو يمكن أن يزداد

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات (2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب). مرجع سبق ذكره، ص: 127.

أما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال/ الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)<sup>1</sup>.

"ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى نموذج هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، والتي تجعله غير واقعي وكما يأتي:

- أن فرضية تبات الميل الحدي للادخار (ETOEZ) ومعامل رأس المال الناتج ( $K/Y$ ) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغيير متطلبات النمو المستقر؛
- كما أن فرضية تبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما تأثيرات التقدم التقني؛
- أن النموذج لم يهتم باحتمال تغيير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛
- أن فرضية المساواة فيما بين رأس المال الناتج ( $K/Y$ ) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج (EL) (OEZ) غير واقعية، وخصوصاً إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد<sup>2</sup>.

**5.2.III انتقادات الموجهة لنموذج هارود-دومار:** لقد وجه لنموذج هارود-دومار عدة انتقادات حيث يمكن تمييز من بينها ما يلي:

أ- طبقت نتائج هذا النموذج في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جداً. لكن يفترض النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول النامية والواقع خلاف ذلك بسبب:

- ضعف الإدارة؛
  - ضعف القدرة على التخطيط؛
  - نقص العمالة الماهرة؛
  - عدم كمال السوق.
- ب- تجاهل النموذج المستجدات الحديثة والمعاصرة على المستويين المحلي والدولي بالنسبة للدول النامية. ولا يمكن اعتبار عامل الادخار هو المشكلة الوحيدة لعملية التنمية في الدول النامية، فهناك مشاكل أخرى مثل:
- عدم الاستقرار السياسي؛
  - التخلف الاجتماعي.... الخ.

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات(2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ص: 128.

<sup>2</sup> حربي محمد موسى عريقات(2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

ج- شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول النامية مما أسقطهم في مصيدة الديون. وهذه السلبيات أفقدت النموذج أهميته خصوصا في الدول النامية.<sup>1</sup>

"كما عمل كل من هارود-دومار على توضيح دور وأهمية الادخار في زيادة الاستثمار حيث بين أنه يجب على كل دولة ادخار نسبة معينة لغايات رأس المال الثابت من الناتج المحلي الاجمالي أي تعويض قيمة الاهتلاك السنوي من قيم المعدات والآلات والطرق والجسور وغيرها من الأصول من أجل الحفاظ على مستوى أعلى من الناتج المحلي الاجمالي"<sup>2</sup>.

### 3.III نموذج روبرت سولو في النمو الاقتصادي 1956

بعد نموذج هارود دومار تحصلت نظرية النمو الاقتصادي على بعد جديد وكان ذلك على يد الاقتصادي روبرت سولو، فعرض ولأول مرة سنة 1956 مقاله بعنوان المساهمة في نظرية النمو الاقتصادي، وتم تطوير نموذج روبرت سولو بإدخال التغيير التقني ووظيفة الإنتاج التجميعي سنة 1957 عليه. وحصل هذا المؤلف على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1981.<sup>3</sup> "إذ يظهر نموذج سولو أن اقتصادا ما يتميز بمعدل ادخار ومعدل نمو ديمغرافي معين من الممكن أن يعطي نموا منتظما إذا توافرت له مرونة تقنية، ومعلومات شفافة، ورأسمال متجانس، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات السوق. ويهتم هذا النموذج أساسا بعوامل التخلف كتعطيل العرض وقصور عوامل النمو أو عدم القدرة على استغلالها مثل ضعف المؤهلات وندرة الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة وانخفاض القدرة على استغلال الثروات الطبيعية. كما يهتم هذا التيار بدور العقلية السلبية وضعف روح المبادرة والمخاطرة وبعدم كمال المعلومات عن الأسواق مما يمنع التخصيص الأمثل للموارد."<sup>4</sup>

كما يعتبر هذا النموذج على الأرجح من بين أفضل النماذج المعروفة للنمو الاقتصادي، ما يعني بأن الاقتصاديات ستتقارب بشكل مشروط إلى نفس مستوى الدخل إذا كانت لديها نفس معدلات المدخرات، والاستهلاك، ونمو القوى العاملة، ونمو الإنتاجية، وبالتالي فان نموذج سولو هو الإطار الأساسي لدراسة التقارب عبر البلدان.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عصام عمر مندور(2011)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية المنهج- النظرية- القياس، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ص: 57-58.

<sup>2</sup> عمارة البشير(2020)، نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/137497>، تاريخ الاطلاع: 20-06-2021، على الساعة: 14:45، ص: 437.

<sup>3</sup> Ilkhom Sharipov (2015), Contemporary Economic Growth Models and Theories: A Literature Review, op cit , p: 767.

<sup>4</sup> عصام عمر مندور(2011)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية المنهج- النظرية- القياس، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

<sup>5</sup> Michael P. Todaro, Stephen C. Smith (2012), Economic Development, Eleventh Edition, United States of America: Library of Congress, p: 146.

**1.3.III افتراضات نموذج سولو:** اعتمد نموذج سولو في النمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات ويمكن تمييز من بين فرضيات هذا النموذج الفرضيات التالية<sup>1</sup>:

- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة  $\left(\frac{K}{L}\right)$  يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K, L) = K^a L^{(1-a)} \quad a \in [0, 1] \dots \dots \dots (1)$$

- يتكون الاقتصاد من قطاع واحد، ويقوم لإنتاج منتج مركب واحد؛
- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي)<sup>2</sup>؛
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه؛
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز ويكتب كالتالي:

$$C = c.Y \rightarrow S = (1 - c)Y = s.Y$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر سينمو بنفس المعدل n ونكتب:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{dL/L}{dt} = \frac{L'}{dt} = n \dots \dots \dots (2)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛
- مرونة كل من الأسعار والأجور وعوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما؛
- التكنولوجيا متغير خارجي.

وتعتمد عملية النمو الاقتصادي في نموذج Solow-Swan على شكل دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، حيث تكون دالة الإنتاج بالشكل التالي  $F(L, K, T)$  والتي تلي الخصائص الآتية<sup>3</sup>:

- أ- عوائد قياسية ثابتة بالنسبة للحجم: يتضمن هذا التعريف رأس المال والعمل، حيث أن الدالة F هي متجانسة من الدرجة الأولى في K و L، لذا فإنها تعطي عوائد قياسية ثابتة بالنسبة للحجم، فإذا ضربنا رأس المال والعمل في القيمة الموجبة  $\lambda$ ، سنحصل على كمية من  $\lambda$  الناتج:

$$F(\lambda L, \lambda K, T) = \lambda F(L, K, T) \quad \text{حيث } \lambda > 0$$

<sup>1</sup> ركراك مونية (2017-2018)، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عالي، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/12841>، تاريخ الاطلاع: 21-06-2021، على الساعة: 16:25، ص: 43-44.

<sup>2</sup> ساطور رشيد (2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 06، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88901>، تاريخ الاطلاع: 23-04-2021، على الساعة: 22:00، ص: 07.

<sup>3</sup> Robert J.Barto, Xavier Sala-i-Martin (2004), **Economic Growth**, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, pp: 26-28.

ب- العوائد المتناقصة والموجبة المدخلات الخاصة: فمن أجل كل من  $K > 0$  و  $L > 0$  تعرض الدالة  $F$  فتظهر منتجات هامشية وإيجابية ومتناقصة فيما يتعلق بكل المدخلات :

$$\frac{\partial F}{\partial K} > 0, \quad \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0$$

$$\frac{\partial F}{\partial L} > 0, \quad \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0$$

وهكذا، تفرض التكنولوجيا النيوكلاسيكية أنه مع ثبات مستويات التكنولوجيا والعمالة، فإن كل وحدة إضافية من رأس المال تقدم إضافات إيجابية للإنتاج.

ج- شرط **Inada**: السمة المميزة الثالثة لدالة الانتاج النيوكلاسيكية، هي أن الناتج الحدي لرأس المال (أو العمل) يقترب ما لانهاية لما يؤول رأس المال (أو العمل) إلى 0، كما يؤول 0 لما يقترب رأس المال (أو العمل) إلى ما لانهاية:

$$\lim_{K \rightarrow \infty} \left( \frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \rightarrow \infty} \left( \frac{\partial F}{\partial L} \right) = \infty$$

$$\lim_{K \rightarrow \infty} \left( \frac{\partial F}{\partial K} \right) = \lim_{L \rightarrow \infty} \left( \frac{\partial F}{\partial L} \right) = 0$$

ومنه فإن هذه الخصائص الأخيرة تسمى بشرط **Inada** بعد سنة 1963.

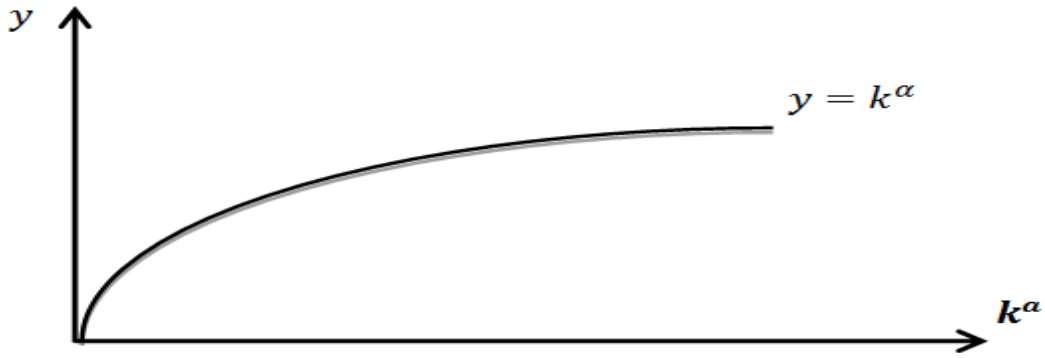
ت- الاستخدامات الأساسية: يضيف بعض الاقتصاديين افتراض الاستخدامات الأساسية إلى تعريف دالة الانتاج النيوكلاسيكية. فتكون الاستخدامات الأساسية ضرورية إذا كان هناك حاجة إلى مقدار موجب منها لإنتاج كمية من الناتج الموجب. فالخصائص الثلاثة النيوكلاسيكية في المعادلتين السابقتين تعني بأن كل المدخلات ضرورية للإنتاج، والتي هي:  $F(0, L) = F(K, 0) = 0$ ، وتشير الخصائص الثلاث لدالة الانتاج النيوكلاسيكية أيضا إلى أن المخرجات تؤول إلى ما لانهاية بحيث يؤول أي من المدخلات إلى ما لانهاية، وهي خاصية أخرى تم إثباتها. ويتكون نموذج سولوا من نموذجين هما:

**2.3.III النموذج القاعدي لسولو:** في ظل الفرضيات السابقة "أدخل سولو تعديلا على نموذج هارود-دومار، وذلك بالاستبدال بين رأس المال والعمل، حيث افترض أن هنالك عوائد متناقصة لاستخدام هذه المدخلات"<sup>1</sup>. "وفكر في اقتصاد به عرض معين للعمالة وحالة معينة من المعرفة التكنولوجية، وكلاهما يفترض في البداية أنهما ثابتان بمرور الوقت"<sup>2</sup>. وعليه فإن النموذج القاعدي لـ"سولو" يتكون من<sup>3</sup>:

• دالة الإنتاج الفردي وتكتب على الشكل التالي:  $y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = k^\alpha$  حيث:  $k = \frac{K}{L}$

أما المنحنى التالي فهو يبين تناقص مردودية رأس المال الفردي.

الشكل رقم (08-1): دالة الإنتاج الفردي من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة



المصدر: بشيشي وليد (2014-2015). دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 254.

• تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:  $\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K$

وعليه فإن كل تغيير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين رأس المال واهلاكه (بأقساط ثابتة  $(\delta)$ )). وبما أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات)، فإن:

$$I = S = sY \Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K$$

من جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log k = \log K - \log L$$

$$\Rightarrow \frac{d \log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L}$$

<sup>1</sup> Michael P. Todaro, Stephen C. Smith (2012), **Economic Development**, Op cite, p: 146.

<sup>2</sup> Philippe Aghion, Peter Howitt (2009), **The Economics of Growth**, Library of Congress, United States of America, pp: 21-22.

<sup>3</sup> بشيشي وليد (2014-2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <https://www-pnst-cerist-dz.sndll.arn.dz>. تاريخ الاطلاع: 2021-06-10، على الساعة: 14:55، ص ص: 253-255.

- معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

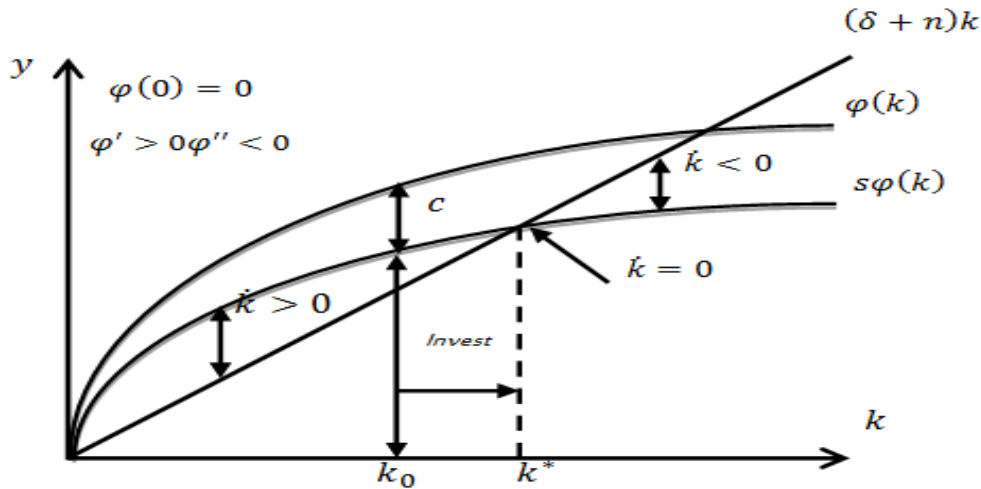
$$\begin{aligned}\frac{\dot{L}}{L} = n &\Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0 \\ &\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad ; \quad L_0 = e^{C_0} \\ &\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}\end{aligned}$$

بالتعويض نجد:

$$\begin{aligned}\frac{\dot{k}}{k} &= \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sy}{k} - \delta - n \\ &\Rightarrow \dot{k} = s\varphi(k) - (\delta + n)k\end{aligned}$$

ومنه فإن العلاقة الأخيرة توضح المعادلة الأساسية الديناميكية لنمو رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقاً من الإنتاج والاستثمار والادخار ( $y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = k^\alpha$ )، وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج، وهو ما يتجلى من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (09-1): نموذج سولو القاعدي



المصدر: بشيشي وليد (2014-2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

تبعاً لفرضية إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال فإن:

$$\dot{k} = sk^\alpha - (\delta + n)k \quad ; \quad (\delta + n) > 0$$

وتبين هذه العلاقة أن معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق بين حدين هما:<sup>1</sup>

- الحد الأول ( $sk^\alpha$ ) وهو يوضح الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل؛  
 - الحد الثاني  $((\delta + n)k)$  وهو يوضح الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمارات الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على  $(k)$  حتى لا ينخفض، أو إبقائه ثابتاً، وذلك لأن مخزون رأس المال يهتلك بالمقدار  $(\delta)$ ، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار  $(n)$  لذلك يستلزم أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض  $(k)$ .

نسبة التغير في  $(k)$  هي عبارة عن الفرق بين  $(s\varphi(k))$  و  $((\delta + n)k)$ ، إذ توضح ثلاث حالات، تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصدمات على نمو رأس المال وعلى معدل النمو الاقتصادي ككل. وهذه الحالات كالتالي:<sup>2</sup>  
 في حالة تقاطع المنحنيين فإن الحالة التوازنية تصبح:

$$\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0 ; k = k^*$$

وفي حالة  $(\dot{k} > 0)$  أي  $k_0 < k^*$  فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ويصاحبه في ذلك تقوية رأس المال. وأما في حالة  $(\dot{k} < 0)$  أي  $k_0 > k^*$  فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتم توسيع رأس المال.

**3.3.III نموذج "سولو" مع وجود تطوّر تقني:** استناداً إلى النموذج الأول (القاعدي) لـ "سولو" فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة. فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

- حسب "هارود" يكون التقدم التقني حياً إذا كان يدعم إنتاجية العمل حسب العلاقة التالية:

$$Y = f(K, AL)$$

- حسب "سولو" يكون التقدم التقني حياً إذا كان يدعم رأس المال حسب العلاقة التالية:

$$Y = f(AK, L)$$

- أما حسب "هيكس" فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتقدم التقني حسب العلاقة التالية:

$$Y = Af(K, L)$$

وبالنظر إلى هذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الإنتاج الإجمالي، وكون النظرية الاقتصادية بدءاً من "كينز" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى

<sup>1</sup> كبداني سيد أحمد (2012-2013). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

<sup>2</sup> بشيشي وليد (2014-2015). دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر، مرجع سبق

ذكره، ص: 255-256.

حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل. وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل التالي:

$$Y = f(AK, L) = k^\alpha (AL)^{1-\alpha}$$

وبما أن  $(A)$  يعبر عن التقدم التقني وهو خارج المنشأ ويزداد بمعدل ثابت  $(\frac{\dot{A}}{A} = g)$ ، وعليه إذا كان:

- تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta$$

- وكانت دالة الإنتاج الفردي من الشكل:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha}{L^\alpha} \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

- وبوضع  $(\tilde{k} = \frac{k}{A})$  و  $(\tilde{y} = \frac{y}{A})$  وهما دالتي رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي: فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{K^\alpha (A)^{1-\alpha}}{A} = K^\alpha (A)^{-\alpha} = \frac{K^\alpha}{A^\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^\alpha \quad \text{ومنه تصبح:}$$

انطلاقاً من العلاقة الأخيرة فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو نسبة الناتج

الفردي للتقدم التقني، ومنه:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A}$$

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$$

وبمعلومة أن:

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right) \left(\frac{L}{K}\right) = y \frac{1}{\frac{K}{L}} = y \frac{1}{k} = \frac{y}{k}$$

$$\frac{y}{k} = \left(\frac{y}{A}\right) \left(\frac{A}{k}\right) = \tilde{y} \left(\frac{1}{k/A}\right) = \tilde{y} \bar{k}$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \tilde{y} \bar{k}$$

وبتعويض  $\left(\frac{Y}{K}\right)$  مكان  $\left(\frac{y}{k}\right)$  في المعادلة  $(\delta + n + g)$  نجد:  $\dot{\bar{k}} = s \frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$

$$\frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = s \frac{\tilde{y}}{\bar{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = s \bar{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

في الحالة المستقرة التي يكون فيها  $(\frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = 0)$ ، فإن العلاقة الأخيرة تصبح:

$$\frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = 0 \Rightarrow s \bar{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

وعليه يمكن إيجاد دالة لرأس المال الفردي للتقدم التقني  $(\bar{k}^*)$  في المدى الطويل، وهي تأخذ نفس شكل العلاقة  $(\dot{k} = s\varphi(k) - (\delta + n)k)$  إذا كان معدل نمو التقدم التقني  $(g = 0)$ ، حيث:

$$\bar{k}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم، حيث أن البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكان ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

بالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "سولو" التي لقيت قبولا كبيرا لدى الاقتصاديين، إلا أن تحليلاتها استمرت فقط إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، ذلك أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل، لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، الأمر الذي جعل الاقتصاديين يشككون

في دقتها، أهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي<sup>1</sup>. ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها سولو ما يلي<sup>2</sup>:

- ما يفسر زيادة النمو الاقتصادي واستدامته في الحالات المستقرة عند وصولها هو التقدم التقني، والذي يعني بأن التغيير في عناصر الانتاج لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛
- تستند فكرة تقارب مستويات نمو الدخل الفردي بين الدول على فرضية التقارب في النموذج على اعتبارين هما:
- يؤدي التراكم الرأسمالي في البلدان الفقيرة إلى نمو أسرع نظرا لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير وفعالية قانون تناقص الغلة؛
- إمكانية زيادة الناتج (الدخل) في البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي.

<sup>1</sup> كبداني سيد أحمد (2012-2013)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مرجع سبق ذكره، ص: 48-50.

<sup>2</sup> العقون عبد الجبار (2019-2020)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3082>، تاريخ الاطلاع: 2021-01-29، على الساعة: 19:45، ص: 100.

## IV النماذج المعاصرة للنمو الاقتصادي (نماذج النمو الداخلي)

أضحى من الواضح خلال منتصف الثمانينات من القرن العشرين وبشكل متزايد أن النماذج الحديثة (النيوكلاسيكية) باتت غير مرضية من الناحية النظرية لدراسة محددات النمو الاقتصادي في المدى طويل الأجل. وفي هذا السياق قد ظهرت نماذج أخرى معاصرة لتدرس محددات النمو الاقتصادي على المدى البعيد أطلق عليها بنماذج النمو الداخلي، والتي تفترض وجود وفورات خارجية وهذا ما تم تناوله في هذا المبحث من خلال التعرض لأهم هذه النماذج.

### 1. IV نموذج روبلو (نموذج AK) 1991

"كانت النسخة الأولى من نظرية النمو الداخلي هي نموذج AK الذي جاء به روبلو سنة 1991، فلم يميز هذا النموذج في الواقع بشكل واضح بين تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي. حيث جمع بين رأس المال المادي ورأس المال البشري معا"<sup>1</sup>. ومن بين الفرضيات التي ارتكز عليها هذا النموذج ما يلي<sup>2</sup>:

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال؛
- يتكون رأس المال بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين؛
- العنصر الوحيد للإنتاج هو رأس المال؛
- لا يتوقف تراكم رأس المال من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

"وعليه فإن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية خاصة لرأس المال، ولهذا افترض "Reblo,1991" في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية؛ أي  $(\alpha = 1)$ <sup>3</sup>، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي<sup>4</sup>:

$$Y = AK \dots \dots \dots 1$$

حيث أن:

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي؛

K: يمثل رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

"إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى

التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الإستثمار في رأس المال

<sup>1</sup> Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume (2010), **Economic growth**, Basingstoke [England] ; New York: Palgrave Macmillan, p: 68.

<sup>2</sup> محمد الناصر حميدانوا (2014)، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61597>، تاريخ الاطلاع: 2021-05-26، على الساعة: 18:45، ص 13.

<sup>3</sup> بشيشي وليد (2014-2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة -حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 267.

<sup>4</sup> Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume (2010), **Economic growth**, Op Cite, p:68.

## الفصل الأول: قراءة نظرية حول النمو الاقتصادي

الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب في شكل نموذج "سولو" كما يلي:

$$K^* = sY - \delta K \dots \dots \dots 2$$

حيث عدد السكان ثابت؛ أي

$$L^* = nL = 0$$

ومن المعادلتين السابقتين يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta \dots \dots \dots 3$$

أو

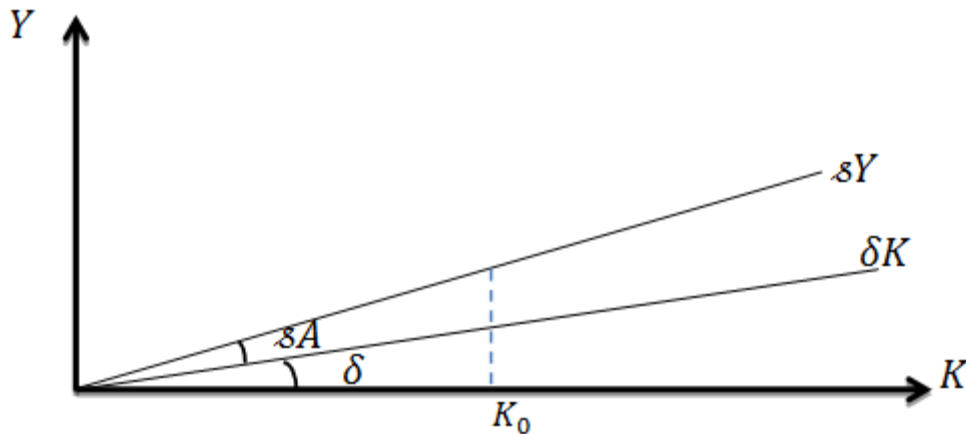
$$\frac{K^*}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots 4$$

$$\frac{K^*}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots \dots \dots 5$$

حيث أن:

$Y$ : هي حجم الإنتاج، بينما  $s$ : هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي "AK" وذلك كما يلي:

الشكل رقم (10-1): منحني نموذج AK



المصدر: بشيشي وليد (2014-2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 268.

يمثل الخط  $\delta K$  الإستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك، أما  $sY$  فهو يعبر عن الدالة الخطية للإستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة  $K_0$  وانطلاقاً من نموذج

"سولو" ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى  $\delta$ ، أما نموذج  $AK$  ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأسمال جديدة مساوية لتلك التي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية ل  $(A)^1$ .

انطلاقاً من المعادلات (3) و (4) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد ( $gY$ ) هو دالة متزايدة في معدل الإستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الإستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي لأن<sup>2</sup>:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = gY$$

"ومن خلال ذلك يلاحظ بأن السياسة الحكومية لا تستطيع تغيير النمو الاقتصادي بشكل مباشر، حيث أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على الادخار، فإذا زاد الادخار زاد النمو الاقتصادي، وبذلك يجب على الدولة أن تدعم الاستثمار بتخفيض الضريبة على المستثمرين وبهذا يزيد النمو الاقتصادي وهذا ما يميز نموذج  $AK$  ومنه فإن السياسة الحكومية بإمكانها أن تغير معدل النمو الاقتصادي بشكل دائم"<sup>3</sup>.

### IV. 2. نموذج روبرت لوكاس 1988 تراكم رأس المال البشري

بعد ضعف نموذج  $AK$  للنمو الاقتصادي، ظهر نموذج آخر أطلق عليه بنموذج لوكاس لتراكم رأس المال البشري. والذي يعتبر من بين أهم نماذج النمو الداخلي، ومن بين النماذج الأولى التي اهتمت بدراسة رأس المال البشري، باعتباره محفزاً لعملية النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل وهذا ما تم التعرض إليه في هذا المطلب.

### IV. 1.2. فرضيات النموذج: يقوم نموذج لوكاس لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي على مجموعة من

الفرضيات التي بني على أساسها ومن بينها ما يلي:

<sup>1</sup> بشيشي وليد (2014-2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 267-268.

<sup>2</sup> كيداني سيد أحمد (2012-2013)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

<sup>3</sup> زيان نورة (2018-2019)، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

- يعتبر لوكس بأن الاقتصاد هو مكون من قطاعين فقط، قطاع تكوين رأس المال البشري وقطاع إنتاج السلع<sup>1</sup>؛
- مدة الدراسة تقيس بصورة صحيحة المعرفة الأقدمية تقيس بصورة صحيحة سلوك العامل، أما المؤسسات فتمنح العمال أجورا وفقا لإنتاجيتهم الجدية<sup>2</sup>؛
- كل الأعوان أحادية لا يوجد تباين في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: حيث أن عددهم يساوي  $n$ <sup>3</sup>.
- يرى لوكس أن تراكم رأس المال البشري هو مقيد بالمعادلة التالية<sup>4</sup>:

$$\dot{h} = \beta(1 - \mu)h$$

حيث أن:  $\mu$  هو الزمن المسخر للعمل، و  $(1 - \mu)$  هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و  $\beta$  هو مقدار الفعالية، ومنه يمكن كتابة:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1 - \mu)$$

- أما دالة الانتاج فهي من نوع كوب دوغلاس تأخذ الشكل التالي<sup>5</sup>:

$$Y_t = AK_t^\beta \cdot (\mu_t h_t L)^{(1-\beta)}$$

حيث أن:  $h$  هو رأس المال البشري والفردي، و  $A$  يمثل المستوى التكنولوجي، بينما  $K$  هو مخزون رأس المال المادي، أما  $\mu_t h_t L$  هو عامل كفاءة العمل، و  $\mu_t$  الوقت المخصص للإنتاج،  $h_t$  المستوى المتوسط للكفاءات العمال المشاركين في الانتاج، و  $L$  عامل العمل والذي يفترض بأنه ثابت.

"يتشابه نموذج لوكس مع نموذج سولو نوعا ما وذلك في حالة استبدال  $h$  مكان  $A$  حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج لوكس نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج سولو، في حين يقدم الاقتصادي لوكس تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك عكس سولو الذي اعتبره ثابتا. فتفسيره في نموذج لوكس هو أنه

<sup>1</sup> محمد موساوي (2014-2015)، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/8044>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-20، على الساعة: 14:23، ص: 105.

<sup>2</sup> بختاش راضية (2014-2015)، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله-حالة الجزائر - خلال الفترة 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الموقع الإلكتروني: <https://www-pnst-cerist-dz.sndll.arn.dz>، تاريخ الاطلاع: 2021-05-27، على الساعة: 18:40، ص: 93.

<sup>3</sup> ركراك مونية (2017-2018)، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد عالي، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/12841>، تاريخ الاطلاع: 2021-05-17، على الساعة: 19:40، ص: 59.

<sup>4</sup> بن عزة إكرام (2019-2020)، فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

<sup>5</sup> البشير عبد الكريم، دحمان بوعالي سمير (2008)، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الموقع الإلكتروني: [https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/com\\_international\\_albachir/com\\_8.pdf](https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf)، تاريخ الاطلاع: 2021-05-20، على الساعة: 10:45، ص: 16.

كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي لتكوين  $(\mu - 1)$  من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم<sup>1</sup>. "ولهذا فإن من بين أهم الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكومتها بالتكوين والتعليم والتدريب مما يؤثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع بشكل مستمر ودائم تراكم رأس المال البشري، سيكون لها الأثر الايجابي على معدل نمو اقتصادها الوطني"<sup>2</sup>.

**2.2.IV** عرض نموذج لوكاس: "درس لوكاس نموذج هذا في النمو الاقتصادي والذي يتكون من قطاعين، قطاع السلع المادية وقطاع التعليم سنة 1988. حيث ركز من خلاله على تراكم رأس المال البشري"<sup>3</sup>. "والذي يعرف بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلية في القوى العاملة للدولة، والناجمة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي"<sup>4</sup>. ويستعمل في هذا الاطار تحليل "روبيلوا" لدالتى إنتاج كوب دوغلاس كما يلي<sup>5</sup>:

$$Y = C + k + \delta K_t = A(vK)^a \cdot (\mu H)^{(1-a)} \dots\dots\dots 01$$

$$\dot{H} + \delta H = \beta \cdot [(1 - v)K]^n + [(1 - \mu)\mu]^{(1-n)} \dots\dots\dots 02$$

حيث:

$Y$  يمثل إنتاج السلع (الاستهلاك ورأس المال المادي)،  $A \cdot \beta > 0$  مقاييس تكنولوجية،  $a$  بحيث  $(1 \geq a \geq 0)$ ، و  $n$  بحيث  $(1 \geq n \geq 0)$  تمثلان أجزاء رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع،  $v$  بحيث  $(1 \geq v \geq 0)$ ، و  $\mu$  بحيث  $(1 \geq \mu \geq 0)$  هما على التوالي أجزاء من رأس المال البشري والمادي المستعمل في الانتاج، الأجزاء المستعملة في التعليم من رأس المال المادي والبشري (أي إنتاج رأس المال البشري)، هي  $(1 - (1 - \mu)v)$ .

وقطاع التعليم يركز نسبيا على رأس المال البشري وقطاع إنتاج السلع يركز نسبيا على رأس المال المادي، هذه الخاصية للنموذج تسمح بتطابق  $H$  مع رأس المال البشري في الحياة الاقتصادية الحقيقية.

المعادلتين 01 و 02 تبينان أن كل نشاط في الانتاج له مردوديات سلم ثابتة بالنسبة لكمية النوعين من رأس المال (المادي والبشري) اللذان يدخلان في الانتاج.

<sup>1</sup> محمد موساوي (2014-2015)، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

<sup>2</sup> زكراك مونية (2017-2018)، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

<sup>3</sup> Robert J.Barro; Xavier Sala-i-Martin(2003), **Economic growth**, second Edition, United States of America: Library of Congress, p:251.

<sup>4</sup> سامويلسون، نورد هاوس (2006)، علم الاقتصاد، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ص: 796.

<sup>5</sup> صباح زروخي (2016-2017)، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ->

msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3544، تاريخ الاطلاع: 2021-04-24، على الساعة: 11:05، ص ص: 123-125.

أما النموذج فيعرف بهذا النمو الداخلي في حالة التوازن حيث تكون  $v$  و  $\mu$  ثوابت و  $K, C, H$  و  $Y$  تنمو بمعدل مشترك  $Y^*$ .

الانتاج المقاس يمكن تحديده بأكثر اتساع عن طريق إدخال الاستثمار الخام في رأس المال البشري  $(\dot{H} + \delta H)$  ويكون ذلك بأسعار ضمنية ملائمة لرأس المال البشري.

وعند تخصيص التحليل على نموذج لوكاس أين يكون إنتاج رأس المال البشري هو المهم ولا يوجد رأس مال مادي  $(n = 0)$  وذلك في المعادلة 02، ويكون قطاع التعليم مركز نسبيا على رأس المال البشري  $(n \leq a)$  ولما  $(n = 0)$  و  $(v = 1)$ ،  $(K)$  لا ينتج في قطاع التعليم، يستعمل فقط في قطاع إنتاج السلع والخدمات لتصبح معادلتا الإنتاج (01) و (02) كما يلي:

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A(vK)^a \cdot (\mu H)^{(1-a)} \quad \dots\dots\dots 03$$

$$\dot{H} + \delta H = \beta \cdot (1 - \mu) \cdot H \quad \dots\dots\dots 04$$

لتبسيط التحليل نفترض أن:  $w = \frac{K}{H}$  و  $x = \frac{C}{K}$  بالتعويض بهذين الأخيرين في المعادلتين 03 و 04، نتحصل على معدل النمو ل  $H$  و  $K$  كما يلي:

$$y_k = A\mu^{1-a}w^{-(1-a)} - x - \delta \quad \dots\dots\dots 05$$

$$y_H = \beta \cdot (1 - \mu) - \delta \quad \dots\dots\dots 06$$

ويعطى معدل النمو  $w$  بالعلاقة التالية:

$$y_w = y_k - y_H = A\mu^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \beta \cdot (1 - \mu) - x \quad \dots\dots\dots 07$$

ويعطى معدل نمو الاستهلاك بالصيغة التالية:

$$y_c = \left[ \frac{1}{\vartheta} \right] \cdot [r - \rho]$$

حيث أن:  $\vartheta$  تمثل مرونة المنفعة الحدية للاستهلاك وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\mu(c) = \frac{(c - 1)^{1-\vartheta}}{(1 - \vartheta)}$$

كما أن  $r$  تمثل الإيراد الحدي الخام لرأس المال المادي المستعمل في إنتاج السلع ويعطى بالعلاقة التالية:

$$r = aA\mu^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \delta$$

وعليه فإن معدل نمو الاستهلاك يصبح كما يلي:

$$y_c = \left[ \frac{1}{\vartheta} \right] \cdot [aA\mu^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \delta - \rho] \quad \dots\dots\dots 08$$

انطلاقاً من المعادلتين 05 و 08 نجد أن معدل نمو  $x$  يعطى بالعلاقة التالية:

$$y_x = y_c - y_k = \left[ \frac{a-\vartheta}{\vartheta} \right] \cdot A\mu^{(1-a)}w^{-(1-a)} + x - \left( \frac{1}{\vartheta} \right) [\delta(1 - \vartheta) + \rho] \quad \dots\dots\dots 09$$

كما أن معدل نمو  $\mu$  يعطى بالعلاقة التالية:

$$y_\mu = \left[ \frac{\beta(1 - a)}{a + \beta_\mu - x} \right]$$

في حالة التوازن نفترض  $w, \mu, x$  ثابتة ولدينا:

$$Y = [\rho + \delta(1 - \vartheta)]/\beta\vartheta$$

تكون القيم التالية في حالة التوازن:

$$w = x = \mu = 0$$

وتعطى بالعلاقات التالية:

$$w^* = (aA/\beta)^{1/(1-a)}[Y + 1/a - 1/\vartheta]$$

$$x^* = \beta[Y + 1/a - 1/\vartheta]$$

$$\mu^* = Y + (\vartheta - 1)/\vartheta$$

وبالتالي يكون معدل الإيراد الحدي  $r^*$  معدل النمو المشترك  $Q.Y.K.C.H \downarrow y^*$  والتي تمثل دالة الانتاج الكلية

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$Q = Y + (A/\beta)(\dot{H} + \delta H) = AK^a H^{1-a}$$

ومنه في حالة التوازن:

$$r^* = \beta - \delta$$

$$y^* = (1 - y)(\beta - \delta - \rho)$$

مع:  $r^*$  و  $w^*$  و  $x^*$  و  $\mu^*$  كلها قيم موجبة.

### 3.IV نموذج رومر وبارو في النمو الاقتصادي

بداية من منتصف الثمانينات، حاول العديد من الباحثين الاقتصاديون توضيح أهم العوامل المؤثرة في عملية النمو الداخلي على المدى الطويل. ومنه فقد تم التطرق من خلال هذا المطلب لنموذجي الاقتصاديين بول رومر و بارو في النمو الاقتصادي.

#### 1.3.IV نموذج رومر ورأس المال المادي 1990-1986؛ "نظرا للانتقادات التي وجهت للنماذج السابقة فقد

قدم بول رومر سنة 1986 ورقة بحثية بعنوان زيادة العوائد والنمو طويل الأجل، أين قدم نموذجا للنمو طويل الأجل يعتمد على التقدم التكنولوجي الداخلي معتبرا المعرفة كأحد مدخلات دالة الانتاج<sup>1</sup>، "ويعتبر نموذج بول رومر نقطة الانطلاق لنظريات النمو الداخلي الحديثة، إذ بين رومر أن إنشاء المعرفة قد يسبب استثمارة إجماليا للمعرفة بعوائد غير متناقصة وبما يسمح للابتكار والتجديدات أن تكونا عمليات مستديمة في ظل الأجل الطويل"<sup>2</sup>. ويعالج هذا النموذج التداعيات التكنولوجية (حيث تؤدي مكاسب إنتاجية شركة أو صناعة واحدة إلى مكاسب إنتاجية في شركات أو صناعات أخرى). وبالتالي، فإن هذا النموذج ليس بالنموذج الأساسي للنمو

<sup>1</sup> حمزة مرادسي (2017)، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 04، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35089>. تاريخ الاطلاع: 2021-05-23، على الساعة: 16:35، ص: 190.

<sup>2</sup> آلاء نوري حسين (2017)، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1988-2014)، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

الداخلي فحسب، بل هو أيضًا نموذج ذو أهمية خاصة للبلدان النامية. و يبدأ هذا النموذج بافتراض أن عمليات النمو تنبع من مستوى الشركة أو الصناعة. حيث تنتج كل صناعة على حدى مع عوائد قياسية ثابتة، وبالتالي فإن النموذج يتوافق مع المنافسة الكاملة، وحتى هذه النقطة، فإنه يطابق افتراضات نموذج سولو لكن رومر يغير سولو بافتراض أن مخزون رأس المال على مستوى الاقتصاد، يؤثر بشكل إيجابي على الإنتاج على مستوى الصناعة، بحيث قد تكون هناك عوائد قياسية متزايدة على المستوى الاقتصادي.<sup>1</sup> كما يرى رومر بأن الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين أساسيين هما<sup>2</sup>:

- قطاع إنتاج المعرفة والبحوث: يستخدم الرصيد الحالي من التكنولوجيا ورأس المال البشري لإنتاج المعرفة الحديثة، والتي تشمل التصميمات الحديثة للسلع الرأسمالية.
  - قطاع إنتاج السلع الرأسمالية والسلع النهائية أو إنتاج السلع والمنتجات: وهو يستخدم الموارد المتاحة لإنتاج السلع الرأسمالية وإخراج الناتج النهائي.
- وقام نموذج "رومر" الذي حاول إعطاء نظرة جديدة للنظرية النيوكلاسيكية على مجموعة الافتراضات يمكن تمييز أهمها في ما يلي<sup>3</sup>:

- افتراض وجود اقتصاد به عدد متساو من المستهلكين المتماثلين ومن المنشآت المتماثلة وأن دالة الإنتاج لكل منشأة من سلع الاستهلاك تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = f(R_i, X, A)$$

حيث أن:

$Y_i$ : إنتاج كل منشأة  $i$  من السلع الاستهلاكية؛

$R_i$ : يمثل رصيد المعرفة أو رأسمال المنشأة من الأبحاث والتجديد؛

$X$ : تمثل عمود يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرهما؛

$A$ : تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.

- التطور التقني داخلي المنشأ وهو نتيجة إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> Michael P. Todaro, Stephen C. Smith (2012), **Economic Development**, Eleventh Edition, United States of America: Library of Congress, p: 152.

<sup>2</sup> صباح فاضل، صبرينة طكوش (2016)، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51463>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-23، على الساعة: 23:55، ص: 178.

<sup>3</sup> بشيشي وليد (2014-2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة -حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 262-270.

<sup>4</sup> بن سعدة بلول (2020-2021)، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة المدية، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <https://www-pnst-cerist-dz.snd11.arn.dz>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-18، على الساعة: 14:50، ص: 92.

- هنالك أثر خارجي ايجابي للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد على إنتاج كل منشأة، رغم أن اختيار  $A$  خارجي بالنسبة لكل منشأة.
- يستعمل قطاع السلع الوسيطة الابتكارات أو التصميم لإنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة المختلفة ويتميز القطاع بسيادة المنافسة الاحتكارية<sup>1</sup>؛
- دالة الإنتاج  $f$  هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من  $R_i$  و  $X$  وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة  $A$ .
- تتمتع دالة الإنتاج  $f$  بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية؛ بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج  $X$  الثابتة فإن دالة الإنتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في  $A$  وليست مقعرة.
- التطور التقني المرتبط بنشاط البحث والتطوير هو أساس تفسير ارتفاع معدلات النمو في البلدان الأكثر تقدماً<sup>2</sup>؛
- يرى "رومر" أنه يمكن افتراض ثبات وتمائل تفصيلات الأفراد وتمائل الفن الإنتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرضية النموذج النيوكلاسيكي للنمو المتعلقة بتناقص الناتج الحدي لرأس المال؛
- كما افترض "رومر" لصياغة نموذج الثاني ثلاث مدخلات إنتاج رئيسية وهي: رأس المال المادي، العمل ورأس المال البشري والتكنولوجيا مجتمعان؛
- تتمثل دالة إنتاج السلع النهائية في دالة إنتاج "كوب-دوغلاس" مع بعض التغيير فيها والتي تعطى وفق الصيغة التالية:

$$Y(H, L, X) = H_Y L \sum_{i=1}^X X_t^{1-\alpha-\beta}$$

حيث أن :

$Y$ : تمثل الإنتاج النهائي وهو دالة في كل من رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية؛

$H_Y L$ : يمثل العامل المادي؛

$\sum x_i$ : تمثل رأس المال المادي.

وكخلاصة القول، فإن الباحث الاقتصادي رومر قد جاء بنموذجين، النموذج الأول ظهر سنة 1956 درس فيه تراكم المعارف عبر الاستثمار والتعلم بالممارسة إذ اعتبر بان النمو الاقتصادي ينتج عن تراكم المعارف

<sup>1</sup> فطيمة بزعي، زكية بن زروق (2017)، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33173>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-11، على الساعة: 21:45، ص: 362.

<sup>2</sup> بن سعدة بلول (2020-2021)، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

التكنولوجية عبر الاستثمار. أما النموذج الثاني لرومر فقد جاء به سنة 1990 ودرس فيه تراكم المعارف عبر نشاطات البحث والتطوير، إذ بين بأن إنتاج المعارف من طرف قطاع البحث والتطوير يمكن أن يتم بعوائد متزايدة وهو ما يضمن ديمومة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

"ومن مخرجات رومر فإن خلق أفكار جديدة يعتبر دالة طردية في رأسمال البشري حيث يأخذ هذا الأخير شكل معرفة علمية تؤدي إلى خلق أفكار جديدة، أي بمعنى الاستثمار في رأس المال البشري سيتسبب في زيادة رأس المال المادي مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي"<sup>1</sup>.

**2.3.IV نموذج باروا 1990 ودور الدولة في النمو الاقتصادي:** "هو نموذج وضعه روبرت بارو سنة 1990، وقد حاول فيه إثبات الرابطة بين رأس المال العام والنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية (والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية) يمكنها أن تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لأنها تبيئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل"<sup>2</sup>.

"خلال تسعينيات القرن الماضي رجع الاهتمام لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياستها المالية والنقدية نتيجة الأزمة التي سادت أوروبا وفي ظل هذا التوجه قدم باروا نموذجه في النمو الذاتي الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي"<sup>3</sup>، "في الأجل الطويل وذلك مع افتراض وجود علاقة تكاملية بين رأس المال العمومي والخاص"<sup>4</sup>. "فالنفقات العامة عند باروا هي مصدر النمو الداخلي، حيث يتوقع في نموذجه بأن الحكومة تشتري جزء من الانتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> مكي عمارية (2017-2018)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

<sup>2</sup> الوليد قسوم ميساوي (2018)، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، مرجع سبق ذكره، ص: 72-73.

<sup>3</sup> زيان نورة (2018-2019)، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

<sup>4</sup> بختاش راضية (2014-2015)، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله-حالة الجزائر- خلال الفترة 1970-2010، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

<sup>5</sup> سعودي عبد الصمد (2015-2016)، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3709>، تاريخ الاطلاع: 30-07-2021، على الساعة: 17:20، ص: 93.

"ومن جانب آخر فإن تمويل النفقات العامة الحكومية في نموذج بارو يتم من خلال فرض ضرائب الدخل وبالتالي فإن وجود معدلات عالية للضرائب قد يكون مقترنا بزيادة أو نقصان النمو الاقتصادي، وهنا يشير النموذج إلى أهمية الرشد الاقتصادي في اختيار المعدل الأمثل للضرائب الذي يعظم النمو الاقتصادي"<sup>1</sup>.

"كما افترض "بارو" بأن النفقات العامة هي استثمار عمومي غير محصور وبعيد على المنافسة، وعليه فقد اقترح صيغة رياضية على شكل دالة الإنتاج "لكوب دوغلاس" ذات المردودية الثابتة، ومنه فإن دالة الإنتاج للمؤسسة  $Y_i$  تكون على الشكل التالي:

$$Y_i = A_i K_i^\alpha L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

و:

$$0 < \alpha < 1$$

حيث أن:

$Y_i, K_i, L_i$  تمثل على التوالي: الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة  $i$ ، و  $G$  تمثل النفقات الكلية للمنشآت القاعدية.

وبناء عليه فإن دالة الإنتاج لـ"بارو" تصبح على المستوى الكلي من خلال الشكل الآتي:

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

مع افتراض:

- المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العامة تكون ثابتة بينما المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة إذا كان الإنتاج ثابتاً؛
- بالنسبة للمؤسسات فإن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية تفسر كعامل إنتاج خارجي معطى ومتاح بدون تكلفة، وتمويله يكون بفعل الاقتطاعات الجبائية؛
- قسم "بارو" الاقتصاد إلى حالتين من أجل التقييم الجيد للنموذج ودوافعه من حيث السياسة الاقتصادية هما: حالة اقتصاد في إطار معدل ادخار ثابت، وحالة ادخار بمعدل ادخار داخلي<sup>2</sup>.
- وفي الأخير فقد توصل بارو إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>3</sup>:
- تأكيد وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛
- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتياً؛

<sup>1</sup>العقون عبد الجبار (2019-2020)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

<sup>2</sup> بشيشي وليد (2014-2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة -حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

<sup>3</sup>العقون عبد الجبار (2019-2020)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

- إن معدل الضريبة له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناتجة عنه)، ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، ومن جهة أخرى فإن ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو، والنتيجة أنه لابد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد.

### خلاصة الفصل:

نظرا للأهمية البالغة التي حظي بها موضوع النمو الاقتصادي والذي احتل مكانة هامة في التحليل الاقتصادي، فقد عرف النمو من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين على أنه تلك الزيادة المستمرة في تدفق الإنتاجية الاقتصادية في دول معينة خلال فترة زمنية محددة، والتي بدورها تعمل على زيادة أرباح الشركات مما يؤدي لزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة فبالنمو الاقتصادي تزداد ثروات الأمم. ومن أهم الأهداف التي سعت لتحقيقها شتى المجتمعات الإنسانية هو تحسين المستوى المعيشي وزيادة رفاهية الأفراد وهذا لا يتحقق إلا عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ومن وجهة نظر التوجهات والنظريات الاقتصادية، فقد مر النمو الاقتصادي بعدة نظريات منها النظرية الكلاسيكية بقيادة كل من الباحثين الاقتصاديين (آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس وكارل ماركس... وغيرهم) وبالتالي تم التوصل إلى أن النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي قد مرت بعدة عناصر أساسية، منها إيمان الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الاقتصادية، وأن التكوين الرأسمالي يعتبر مفتاح التقدم الاقتصادي والربح هو حافز على الاستثمارات وغيرها من عناصر. بعدها وفي مطلع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تغير الموضوع الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية وبالتالي جاءت النظرية النيوكلاسيكية بقيادة كل من (جون ميناد كينز، هارود دومار، روبرت سولو) حيث أشارت لأهمية الابتكارات والتقدم التكنولوجي، وباعتبار أن نموذج سولوا من أهم النماذج النيوكلاسيكية فمن خلاله تبين أن إحلال رأس المال للعمل يؤدي إلى تغير إنتاجية رأس المال فقد تم التركيز عليه. تم أضحى من الواضح خلال منتصف الثمانينات من القرن العشرين وبشكل متزايد أن النماذج الحديثة (النيوكلاسيكية) باتت غير مرضية من الناحية النظرية لدراسة محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وفي هذا السياق ظهرت نماذج أخرى معاصرة لتدرس محددات النمو الاقتصادي على المدى البعيد أطلق عليها بنماذج النمو الداخلي، والتي تفترض وجود وفورات خارجية.

وفي الأخير تم التوصل لنتيجة وحيدة مفادها أن كل هذه النظريات الاقتصادية في النمو الاقتصادي جاءت وراء بعضها البعض لتكمل النقائص التي كانت من قبلها وتجب على الانتقادات الموجه لها بإدخال عوامل أخرى كانت مهمة من قبل كالتقدم التكنولوجي ورأس المال البشري وغيرها.

# الفصل الثاني:

الايطار المفاهيمي للتجارة

الالكترونية ودورها في

النمو الاقتصادي

### الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

تمهيد:

مر العالم الحديث بالعديد من التطورات التي غزت كافة المجالات، إذ جعلته يختلف بشكل كبير عن الماضي وبات التغيير إلى الاقتصاد الرقمي خلال الآونة الأخيرة سمة من السمات الأساسية التي شملت كافة جوانب الحياة، خصوصا في ظل التطورات المتزايدة بشكل متسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتشار الهائل للإنترنت. وبالتالي فقد لعبت ولا زالت تلعب الشبكة الدولية للمعلومات أو ما يعرف بالإنترنت دورا مهما كوسيط لاستكمال وتعزيز تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر. فقد أصبحت التجارة الالكترونية واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية. حيث رأى البعض أن عام 1998 هو نقطة الانطلاق للتجارة الالكترونية، لما أنفق المستهلكون نحو أربعة مليارات دولار على الإنترنت، في الغرب على وجه الخصوص. في حين رأى الآخرون أن عام 1995 يمثل نقطة الانطلاق الحقيقية لهذا المجال الجديد في الانطلاق نحو التبادل التجاري. على أن الاختلاف في تحديد نقطة البداية لا ينفي الاعتراف والاتفاق حول أهمية طريقة الإسراع في دخول التجارة الالكترونية نظرا للتطورات التقنية الحديثة التي أصبحت تعتمد عليها أغلب أسواق الأعمال اليوم.

وبما أن التغيير من الإطار التقليدي نحو الإلكتروني عملية تؤثر في كافة الجوانب، فإن هذه التطورات رسمت أدوارها على شتى الجوانب وبالأخص الاقتصادية منها. فالتجارة الالكترونية أصبحت قوة تقوم بتنشيط الحركة التجارية للدول وتزيد من دخلها القومي، وتدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي اعتبرها المحللين الاقتصاديين بأنها محرك جديد للتنمية الاقتصادية والنمو، كونها وسيلة سريعة وفعالة لإبرام الصفقات التجارية. ومنه فهي تعمل على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال الكفاءة التي تمتلكها في عرض السلع والخدمات بشكل إلكتروني وتقليل القيود للدخول إلى الأسواق والمقدرة العالية للحصول على المعلومات اللازمة. وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

I. ظهور التجارة الالكترونية وارتباطها بالتحول التكنولوجي

II. التأسيس المفاهيمي للتجارة الالكترونية

III. أنظمة الدفع في التجارة الالكترونية

IV. دور التجارة الالكترونية في دفع عجلة النمو الاقتصادي

### I. التطورات التكنولوجية وظهور التجارة الالكترونية

لقد شهد العالم تغيرات وتحولات هائلة وسريعة خلال السنوات الأخيرة الماضية مما أدى إلى ظهور الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها. وهذا الأمر أدى إلى التوسع في قطاع الأعمال التجارية عبر الانترنت وبالتالي توسعت نشاطات التجارة الالكترونية وظهرت بفضلها هذه التطورات التكنولوجية. وهذا ما تم التعرض إليه في هذا المبحث.

#### 1.I. عموميات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

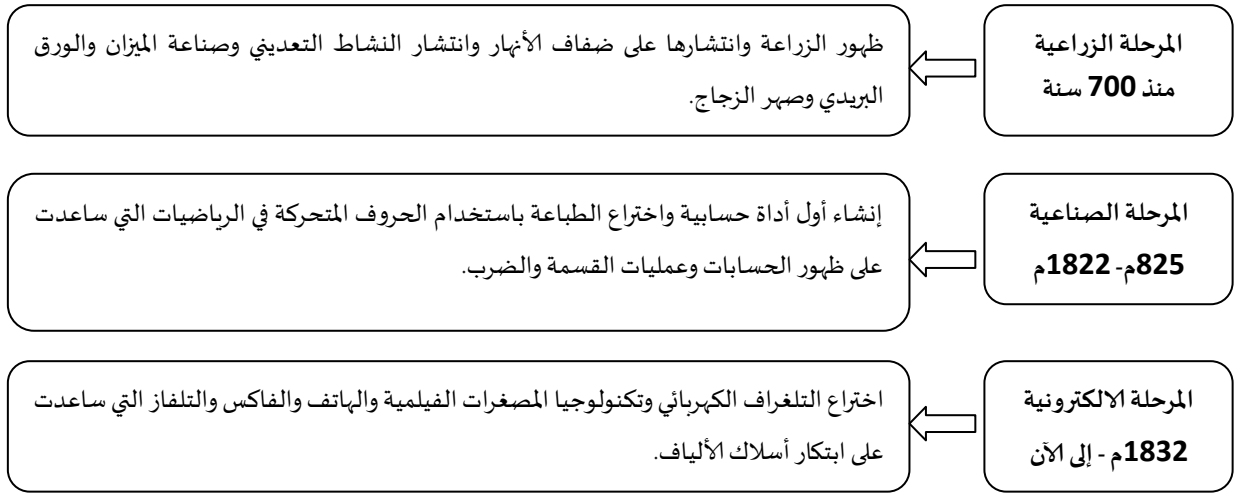
يعتبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين المصطلحات والمفاهيم الحديثة التي اقتحمت العالم مؤخرا وفي جميع المجالات، ومنه وقبل التعرض لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد تم شرح بعض المفاهيم والتطورات التي شهدتها من خلال هذا المطلب.

#### 1.1.I. التطور التاريخي وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

منذ العقود الأخيرة في القرن العشرين، كان لاكتشاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها الاستراتيجي آنذاك حراك دو نطاق واسع في الحياة الاقتصادية للأمم والمؤسسات، أين اتضح جليا بروز مفهوم اقتصاد المعرفة، وما نتج عنه بما يسمى ظاهرة العولمة. غير أن، عبارة اقتصاد المعرفة ارتبطت بالأساس في علاقة المعرفة والتكنولوجيا بالنمو الاقتصادي. فبالرجوع تاريخيا إلى القرن الثامن عشر، أين شهد العالم ثورة كبيرة من الاكتشافات والاختراعات العلمية في شتى العلوم<sup>1</sup>. فقد مر تاريخ تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باختراع مجموعة من الأجهزة والوسائل التي سهلت على الانسان، تجميع معلومات كثيرة والاستفادة منها ويمكن أن نحدد هذه المراحل في الشكل التالي:

<sup>1</sup> شمس الدين التجاني (2016-2017)، قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التابعة لمجمع سوناطراك بحاسي مسعود- الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، الموقع الالكتروني: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/13382>. تاريخ الاطلاع: 20-02-2021، على الساعة: 11:45، ص: 04.

الشكل رقم (2-11): التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات



المصدر: كليبات محمد أنيس (2014-2015). مراجعة أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل الآلي والتجارة الالكترونية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، جامعة باجي مختار-عناية، الجزائر، ص: 22.

كما أن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رغم حداثة نسبها وارتباطه الكبير بالحواسيب إلا أننا نستطيع أن نوضح بأن هذا المصطلح ليس وليد الساعة بل لكونه ارتبط بالمعلومات والاتصالات التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث وهكذا نجد مثلا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة فيما بينها وقد مرت بمراحل تاريخية عدة نوجزها ب 5 مراحل أساسية هي<sup>1</sup>:

- **مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى:** وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الانسان لها مثل الكتابة المسمارية والسومرية ثم الكتابة التصويرية وحتى ظهور الحروف، والتي عملت على إنهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الانسان أو ضعف قدراته الذهنية.
- **ثورة المعلومات والاتصالات الثانية:** والتي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطورها والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساعا.
- **ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة:** وتتمثل بظهور مختلف أنواع وأشكال مصادر المعلومات المسموعة والمرئية، الهاتف، المذياع، التلفاز، الأقراص، الأشرطة الصوتية، واللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية. هذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.

<sup>1</sup> بلقيدوم صباح (2012-2013). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، الموقع الالكتروني: <https://www.univ-constantine2.dz/blog/theses>، تاريخ الاطلاع: 2021-01-12، على الساعة: 14:33، ص: 134.

- ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة: تتمثل في التزاوج والترابط ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات عبر مسافات جغرافية هائلة بسرعة فائقة وبغض النظر عن الزمان والمكان وصولاً إلى شبكات المعلومات وفي قمته شبكة الانترنت.

### 2.1.I ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقد تغيرت المفاهيم الاقتصادية مؤخراً بفضل الدور الكبير والفعال الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حين أنها مكنت من الحصول على المعلومات ومنه فقد تعددت واختلقت المفاهيم الخاصة بها ومن بين أهم هذه المفاهيم ما يلي:

**1.2.1.I مفهوم التكنولوجيا:** تعد كلمة التكنولوجيا (Technology) من المصطلحات التي تواجه الكثير من الالتباس والتأويل، إذ يستخدمها البعض كمرادف للتقنية (Technique) في حين يرى آخرون اختلافاً واضحاً بينهما، ويرجع أصل التكنولوجيا إلى اليونانية التي تتكون من مقطعين هما (Techno) تعني التشغيل الصناعي، والثاني (logos) أي العلم أو المنهج، لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي<sup>1</sup>. وتعرف بأنها "مجموع المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصميم وتصنيع منتج أو عدة منتجات وإنشاء مشروع"<sup>2</sup>. وبالتالي فالتكنولوجيا هي تلك: "التغيرات والأحداث التكنولوجية التي تقع خارج المؤسسة وتمتلك إمكانية التأثير على الإستراتيجية، وعليه فإن المؤسسة التي تساهم في الصناعة سوف تحصل على فرصة هائلة وبالمثل فإن ظهور تكنولوجيا جديدة أو بديلة قد يمثل تهديداً يجب أخذه بعين الاعتبار وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري أن تكون هناك قدرة على التحكم في التكنولوجيا الجديدة لكن ليس بالضرورة بدرجة سريعة، وذلك يرجع حسب قطاع الصناعة الذي تنشط فيه. ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها نذكر:

- براءات الاختراع والعلامات التجارية؛
- المهارات التي تتصل بالأفراد العاملين ولا تنفصل عنهم؛
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة منها المكائن والآلات والمعدات وغيرها"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فريد كورتل، آمال يوب (2016)، تكنولوجيا المعلومات دورها في العمل الإداري والتسويقي، الطبعة الأولى، الأردن-عمان: زمزم ناشرون وموزعون، ص: 45.

<sup>2</sup> خثيري وهيبة، بوعلاقة نورة (2020)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المرافق العمومية- دراسة تحليلية لشركة الاتصال تونس-، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122578>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-16، على الساعة: 16:25، ص: 66.

<sup>3</sup> فريد كورتل، آمال يوب (2016)، تكنولوجيا المعلومات دورها في العمل الإداري والتسويقي، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

**2.2.1.I مفهوم المعلومات:** "هي مجموعة من البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين، والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التوبيخ والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين"<sup>1</sup>. وتعرف أيضا بأنها تلك "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد المستقبل لها والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع في القرارات التي يتم اتخاذها"<sup>2</sup>.

**3.2.1.I مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** لم تحض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتعريف واحد كغيرها من المصطلحات الحديثة، فقد تعددت واختلفت المفاهيم من باحث لآخر ، وفيما يلي البعض من هذه التعريفات:

- **التعريف الأول:** تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو التالي: "تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة من التكنولوجيا التي تسمح بجمع، تخزين، نقل ومعالجة المعلومات في شكل صور، أصوات وبيانات وهي تشمل الإلكترونيك الدقيقة، علم البعديات الالكترونية والتكنولوجيا الملحقه"<sup>3</sup>.

- **التعريف الثاني:** "هي كل ما ترتب على الاندماج بين تكنولوجيا الحاسب الالكتروني والتكنولوجيا السلوكية واللاسلكية والالكترونيات الدقيقة والوسائط المتعددة من أشكال جديدة لتكنولوجيا ذات قدرات فائقة على إنتاج المعلومات وجمعها وتخزينها ومعالجتها ونشرها واسترجاعها، بأسلوب غير مسبوق يعتمد على مجموعة من مؤثرات الاتصال التفاعلي الجماهيري والشخصي معا، أي هي مجموعة التكنولوجيات المستخدمة في معالجة وتحرير وتبادل المعلومات، وأكثر تحديدا البيانات الرقمية، وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرجع أساسا إلى التقارب والمزج الذي تم بين المعلوماتية والاتصالات السلوكية واللاسلكية، والسمعي البصري"<sup>4</sup>.

- **التعريف الثالث:** "تبرز تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال ظاهرتين، الأولى تتمثل في الجمع بين الكلمة المكتوبة والمنطوقة، والصور الساكنة والمتحركة، وبين الاتصالات السلوكية واللاسلكية، أرضية وفضائية، ثم

<sup>1</sup> قابوسة علي، وآخرون (2020)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية البشرية، دراسة قياسية لحالة الدول العربية خلال سنة 2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115475>، تاريخ الاطلاع: 14-03-2021، على الساعة: 16:40، ص: 794.

<sup>2</sup> خثيري وهيبية، بوعلاقة نورة (2020)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المرافق العمومية- دراسة تحليلية لشركة اتصال تونس-، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

<sup>3</sup> سلمى عمارة (2018)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحسين إدارة الوقت في المؤسسة- دراسة تحليلية لمؤسسة بريد الجزائر وكالة أم البواقي-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74787>، تاريخ الاطلاع: 15-03-2021، على الساعة: 11:40، ص: 301.

<sup>4</sup> الطاهر بن عمارة، وآخرون (2018)، أثر نظام الحماية الالكترونية في الحد من مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصال دراسة مقارنة لعينة من المؤسسات، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77661>، تاريخ الاطلاع: 12-12-2020، على الساعة: 17:40، ص: 137.

تخزين المعلومات واستعمالها، أما الثانية فتتمثل في اعتماد الأسلوب الرقمي للقيام بالعمليات<sup>1</sup>. وتعرف بأنها مجموعة من العمليات والضوابط والمعلومات التي تتم باستخدام أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية والبرمجيات والأدوات الأخرى<sup>2</sup>.

- **التعريف الرابع:** "هي مجموعة من الأجهزة والخدمات التي تقوم بالتقاط البيانات وإرسالها وعرضها بشكل إلكتروني، تشمل الحواسيب الشخصية وشبكات الاتصالات عريضة النطاق وأجهزتها ومراكز بياناتها"<sup>3</sup>. وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشير إلى التقنيات التي توفر الوصول إلى المعلومات من خلال الاتصالات السلكية واللاسلكية<sup>4</sup>.

- **التعريف الخامس:** "هي عبارة عن تلك الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تساعد الإدارة على استخدام المعلومات لدعم احتياجاتها في مجال اتخاذ القرارات وفي المؤسسة، ويمكن القول على أنها أداة تعتمد على الحاسوب والتي تساعد الأفراد على الاعتياد على العمل مع المعلومات"<sup>5</sup>.

وكتعريف شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن القول: تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المواضيع التي تحتل مكانة كبيرة وهامة اليوم بسبب المميزات التي تحققها، ولكنه لم يحدد لحد الآن تعريف موحد لها، حيث اختلف الباحثون في تعريفها فالكل يعرفها على حسب مجال رؤيته، أما الجدول الموالي يعرض بعض التعريفات الخاصة بها كما يلي:

<sup>1</sup> العلمي بن عطاء الله (2017)، أثر توظيف تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات المعاصرة (من إدارة العنصر البشري إلى إدارة التقنيات)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77544>. تاريخ الاطلاع: 2020-12-13، على الساعة: 10:55، ص: 471.

<sup>2</sup> Anoke Amechi Fabian, Onu Anthonia Nkechi (2017), **Information and Communication Technology (ICT) and Operational Efficiency of Quoted Deposit Money Banks In Nigeria**, International Journal of Accounting, Finance and Information System, vol 01, No 01, P: 75.

<sup>3</sup> مونس نادية، وآخرون (2020)، أثر التحيزات المعرفية لدى الفرد على تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC)، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/127294>. تاريخ الاطلاع: 2021-01-26، على الساعة: 20:00، ص: 249.

<sup>4</sup> K. Ratheeswari (2018), **Information communication technology in Education**, Journal of Applied and Advanced Research, 3 (Suppl.1), web site: [https://www.researchgate.net/publication/325087961\\_Information\\_Communication\\_Technology\\_in\\_Education](https://www.researchgate.net/publication/325087961_Information_Communication_Technology_in_Education) Retrieved on 15-02-2020, at 16:09, p: 45.

<sup>5</sup> محمد الأمين عسول (2015-2016)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق جودة التعليم العالي دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz/2753>، تاريخ الاطلاع: 2021-01-27، على الساعة: 16:39، ص: 42.

الجدول رقم (2-02): تعريفات بعض الباحثين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	البيان
<p>- يعرف التقرير الاقتصادي الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها تتضمن الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد.</p> <p>- يعرفها البعض على أنها مزيج من الصناعات المترابطة وهي صناعة المكونات المادية للحاسب الآلي، وصناعة البرامج الجاهزة وصناعة الخدمات مثل خدمات الشبكات وصيانة الأجهزة المادية.</p> <p>- تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك على أنها تقنيات المعلومات المستخدمة في جميع المجالات بدءاً من التجهيزات والبرمجيات وصولاً إلى التقنيات المستخدمة في مجال الاتصالات.</p> <p>- ويرى آخرون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي نظم الحاسب التطبيقية التي تتضمن كل من الأجهزة المادية للحاسبات والبرامج الجاهزة وشبكات الاتصال عن بعد والتي توجد في بيئة الأعمال.</p>	<p>المجموعة الأولى: المفاهيم التي تركز على الأجهزة التي تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p>
<p>- يرى البعض أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتمثل في معالجة، تخزين، إرسال، عرض، إدارة، تنظيم واسترجاع المعلومات.</p>	<p>المجموعة الثانية: المفاهيم التي تركز على الأنشطة التي تقوم بها تكنولوجيا المعلومات دون الإشارة إلى الأجهزة التي تستخدمها</p>
<p>- تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها مكونات الحاسب الآلي والبرامج الجاهزة التي تستخدم في جمع ونقل ومعالجة وتوزيع البيانات في المنظمة.</p> <p>- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي التكنولوجيا المبنية على الالكترونيات والتي يمكن أن تستخدم في جمع وتخزين ومعالجة ووضع هذه المعلومات في حزم متكاملة ومن ثم الوصول إلى المعرفة.</p> <p>- وهناك من يرى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقصد بها تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات وإرسالها وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة ومن أهم هذه النظم التكنولوجية: تكنولوجيا تفصل البيانات، تكنولوجيا الاتصال عن بعد، تكنولوجيا الحاسبات الآلية، البرامج الجاهزة.</p> <p>- ويرى البعض أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على كل أشكال التكنولوجيا المستخدمة في خلق وتخزين وتبادل واستخدام المعلومات في أشكالها المختلفة (بيانات</p>	<p>المجموعة الثالثة: المفاهيم التي تركز على أجهزة تكنولوجيا المعلومات والأنشطة التي تقوم بها</p>

المنظمة وعروض الوسائط المتعددة الأخرى) وتحسينها من الأشكال التي لم تظهر بعد.	
- تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع أنظمة المعلومات بالمنظمة المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك جميع المستخدمين منها.	المجموعة الرابعة: المفاهيم التي تركز على الأجهزة والأنشطة والعنصر البشري في آن واحد

المصدر: حجاج نفيسة (2016-2017)، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي "دراسة حالة عينة من المؤسسات البروتولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص: 05.

### 3.1.1 أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومميزاتها

منذ بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم وهي تلقى اهتماما كبيرا من قبل شتى المجتمعات والباحثين، ويمكن حصر أهميتها في النقاط التالية:

- المساهمة في تخفيض التكاليف والجهد والوقت، فالكل أصبح يميل إلى تقليل الحركة وتعويضها بالاتصال عبر الوسائل المختلفة، فالمنظمة اليوم تتجه إلى استبدال حركة عمالها وما ينتج عنها من مصاريف التنقل والإقامة، وكذا الوقت المستغرق في السفر، بإنشائها مختلف شبكات الاتصال التي تكفل لها ذلك بكلفة منخفضة ووقت أقل<sup>1</sup>؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية، حيث تؤدي الثورة الرقمية إلى نشوء أشكال جديدة تماما من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة. فتورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية الجميع. وتتمحور تلك الثروة حول قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريبا<sup>2</sup>؛
- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توفير المعلومات اللازمة للمسيرين بالسرعة والدقة المطلوبة وتطبيقها بسهولة من خلال نظم المعلومات المعتمدة<sup>3</sup>، حيث يتوقف نجاح هذه النظم على نوعية

<sup>1</sup> سلمى عمارة (2018)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحسين إدارة الوقت في المؤسسة- دراسة تحليلية لمؤسسة بريد الجزائر وكالة أم اليواقي-، مرجع سبق ذكره، ص: 302.

<sup>2</sup> هناء عبدواي (2015-2016)، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، الموقع الالكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz/2875>، تاريخ الاطلاع: 14-11-2020، على الساعة: 15:50، ص: 79.

<sup>3</sup> محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف (2012)، التسويق الالكتروني، الطبعة الأولى، عمان: دار الميسرة، ص: 123.

التكنولوجيا المستخدمة وكفاءتها في تخزين المعلومات واسترجاعها، وأنه هناك استمرارية في قوة أداء الاثنين بوجودهما مع بعض<sup>1</sup>؛

● تسعى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة إلى تحقيق ثلاثة عناصر لتمكين من بلوغ أهدافها المحددة والمخططة وتمثل في التنسيق، التشارك، والتميز<sup>2</sup>؛

● تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مشاركة عدد مختار من الأشخاص والجهات في الحصول على نفس الرسالة بمعنى الاحتفاظ بنموذج واحد من المعلومات وإرساله لشخص واحد أو مجموعة محددة من الأشخاص دفعة واحدة بصورة سهلة وسريعة دون الحاجة لتوجيهها إلى جماهير عريضة<sup>3</sup>.

و تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخصائص ساهمت في انتشار استخدامها وضرورة الاستفادة منها، وتمثل هذه الخصائص في<sup>4</sup>:

● تنفيذ عدد هائل من العمليات في ظرف زمني قصير (خاصة تلك العمليات التي كانت تعالج يدويا) وبالتالي تحقيق أفضلية على العنصر البشري فيما يخص معالجة الحسابات الدقيقة والمعقدة؛

● تكوين شبكات الاتصال حيث تتوحد مجموعة من الأجهزة المستندة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشكيل شبكات الاتصال وهو ما يسمح بزيادة تدفق المعلومات بين المستعملين والصانعين وتبادل المعلومات في وقت قصير؛

● التفاعلية بمعنى القدرة على تبادل الأدوار بين مرسل الرسالة الاتصالية ومستقبلها إذ يتحول من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد من متلقي سلبي إلى مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات في الوقت ذاته<sup>5</sup>؛

<sup>1</sup> الطاهر بن عمارة (2020-2021)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الإبداع التنظيمي (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البيروقراطية العاملة في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

<sup>2</sup> فاطمة غاي (2021)، تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على إدارة الموارد البشرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146772>. تاريخ الاطلاع: 14-11-2021، على الساعة: 18:50، ص ص: 248-249.

<sup>3</sup> عبد الفتاح داودي (2016-2017)، دور الابتكار في تفعيل أداء قطاع الاتصالات دراسة مقارنة بين الجزائر ومجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف-مسيلة، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-> [msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1361](https://msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1361). تاريخ الاطلاع: 24-12-2020، على الساعة: 14:30، ص: 78.

<sup>4</sup> محمد الأمين عسول (2015-2016)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق جودة التعليم العالي دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

<sup>5</sup> الطاهر غراز، أسماء قرزيب (2021)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء اقتصاد المعرفة، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/154150>. تاريخ الاطلاع: 11-12-2021، على الساعة: 17:30، ص: 129.

- تأخذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق محيط عملها، وهي تسمح مثلا لرأس المال أن يتدفق إلكترونيا، خاصة بالنظر على سهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال المعلوماتي ليسمح لها باختزال عائق المسافة والمكان على المستوى الدولي<sup>1</sup>؛
- تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصال باللامركزية فهي مستقلة، والانترنت تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت على مستوى العالم كله<sup>2</sup>.

### 4.1.I البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتكون البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مجموعة العناصر المختلفة والتي من الممكن أن نوجزها فيما يلي<sup>3</sup>:

- الأجهزة: تضم مجموع الحواسيب بمختلف أنواعها وأحجامها، سرعتها وإمكانيات استيعابها لكم البيانات أو بعبارة أخرى هي جملة الأدوات المسؤولة عن حفظ، تزيين، معالجة البيانات؛
- البرمجيات: "وتعتبر البرمجيات عنصر من تكنولوجيا المعلومات، بمثابة الروح والجسد، فبدون برمجيات معينة لا يمكن الاستفادة من المعدات المادية"<sup>4</sup> فهي المسؤولة عن السيطرة ومعالجة البيانات لاقتراح الحلول والقرارات اللازمة بالاعتماد على النظم الذكية القادرة على ذلك؛
- قواعد البيانات: هي المعلومات الأولية في شكلها الخام التي يتم تسجيلها وتخزينها تم معالجتها لتصبح معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار. "كما تعتبر أيضا مجموعة من البيانات المرتبطة مع بعضها أو المعلومات المخزنة على أجهزة ووسائل خزن البيانات مثل مشغل الأقراص الصلبة للحاسبة والأقراص المرنة أو الأشرطة. وقد تكون قواعد البيانات متعلقة بسجلات المخزون في الشركة، والأوقات

<sup>1</sup> بلية لحبيب (2020)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين حكامه الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 03، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/111839>، تاريخ الاطلاع: 2021-10-10، على الساعة: 21:40، ص: 94.

<sup>2</sup> غوال نادية، عدالة العجال (2019)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16 مكرر، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81747>، تاريخ الاطلاع: 2020-12-14، على الساعة: 14:45، ص: 216.

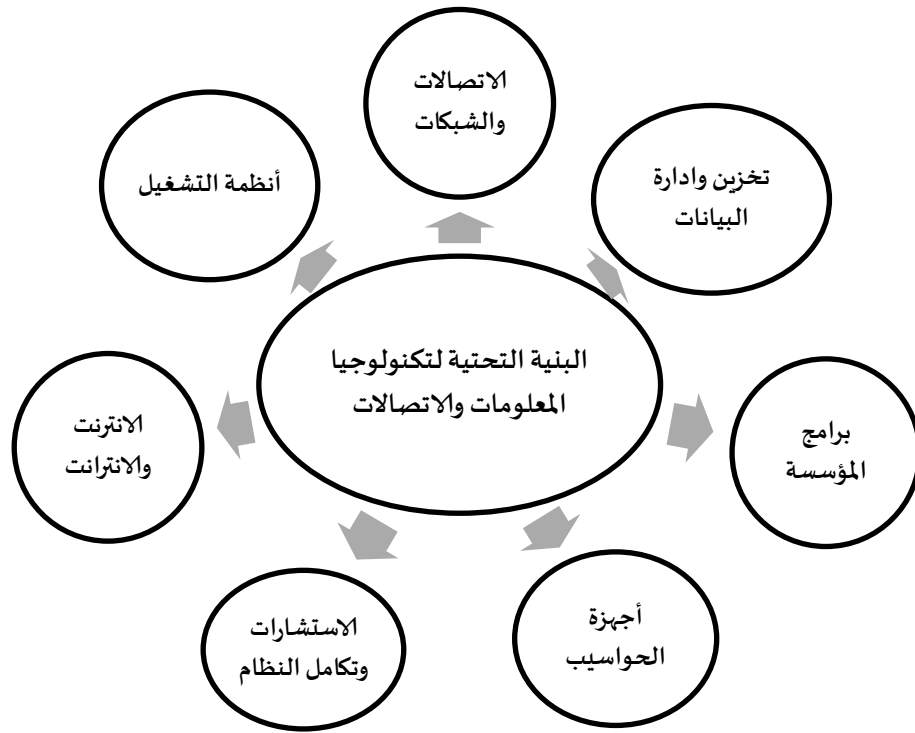
<sup>3</sup> معروف جيلالي، ليلي بن كعكع (2020)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وظائف إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية دراسة حالة بمؤسسة شي علي (شيبالي) أنابيب- سيدي بلعباس-، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147178>، تاريخ الاطلاع: 2021-01-16، على الساعة: 15:36، ص: 434.

<sup>4</sup> عبد الجليل مقدم، فايزة بلعابد، عبد الغني حريري (2020)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية للاتصالات موبيليس، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 05، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/121632>، تاريخ الاطلاع: 2021-03-14، على الساعة: 19:50، ص: 141.

القياسية لأنواع مختلفة من العمليات وبيانات تتعلق بالتكاليف أو معلومات تخص احتياجات الزبائن وغيرها"<sup>1</sup>؛

- الاتصالات: التركيبة التي تشمل التسهيلات التكنولوجية والإجراءات الدستورية التي تساند الاتصالات وتساهم في نشر وتوزيع البيانات؛
- الشبكات: "أي شبكات المعلومات المحوسبة فإنها مجموعة مترابطة من الحواسيب، أو النظم المحوسبة، المستقلة، يهدف الربط الشبكي فيما إلى توصيل البيانات والمعلومات والخدمات المحوسبة، عن طريق تهيئة الاتصالات الفعالة بين المستخدمين والمستخدمين"<sup>2</sup>. كما تعتبر أيضا بأنها الترتيب المنسق لوحدة مستقلة، منفصلة، متداخلة بغية تحقيق بعض الأهداف بكفاءة أكبر.

الشكل رقم (2-12): مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات



المصدر: مزهر شعبان العاني (2009)، نظم المعلومات الإدارية منظور تكنولوجي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل، ص: 76.

<sup>11</sup> عمامرة كريم (2017)، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 17، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88459>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-19، على الساعة: 13:45، ص: 350.

<sup>2</sup> خلوط جهاد، شنشونة محمد (2019)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة الفندقية دراسة عينة من السياح في فندق سيدي يحيى-بسكرة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104208>، تاريخ الاطلاع: 2020-12-22، على الساعة: 12:55، ص: 623.

### 2.I الانترنت كأداة للتجارة الالكترونية

نظرا للتطور السريع الذي أحدثته شبكة الانترنت. والتي ظهرت مؤخرا عبر محطات متابعة أثارت العديد من النقاشات حولها واستقطبت اهتمام الكثير من الباحثين في حقول علمية مختلفة، وعليه ومن خلال هذا المطلب تم التعرض لأهم المفاهيم المتعلقة بها.

#### 1.2.I نبده تاريخية حول الانترنت ومفهومها

**1.1.2.I** نبده تاريخية حول الانترنت: "نشأت شبكة الانترنت ومعظم تعليقاتها في وسط علمي، بما في ذلك شبكة الويب التي طورها الباحث البريطاني تيموثي بيرنرزي في المعمل الأوربي لفيزياء الجزيئات بسويسرا. وقد أسهم باحثون متعددون في إنشاء شبكة الانترنت، وهو يعملون في مؤسسات ومراكز بحثية، مثل مؤسسة راند الأمريكية وغيرها"<sup>1</sup>. ومرت شبكة الانترنت بعدة تطورات تمثلت في<sup>2</sup>:

- تم اكتشاف وتكوين الانترنت عام 1969 عندما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية سلسلة من التجارب لربط الحواسيب الرئيسية التابعة لها بعضها ببعض وفرضت قواعد لتبادل المعلومات على جميع المستخدمين؛
- جاء النمو الحقيقي للانترنت في عام 1985 عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بربط ستة من مراكز الحواسيب العملاقة بنظام اتصال فائق السرعة يسمح للعلماء بتحريك بيانات رقمية عبر الشبكة باستخدام نظام بسيط يعرف بالبريد الإلكتروني (E-mail) وبما أن رسائل البريد الإلكتروني تكتب بنسق إلكتروني، صارت هذه الرسائل تبث بسرعة هائلة وبتكاليف تقل عن التكاليف المترتبة على استخدام الهاتف أو البريد الاعتيادي، ومنذ عام 1985 تضاعفت عدد الحواسيب التي تؤلف الانترنت، ومن المؤكد أن يستمر هذا الاتجاه بوتائر متسارعة تفوق التصور؛
- جاء التطور الرئيسي الثاني الذي طرأ على الانترنت واستخداماته عام 1989 عندما طور المدعو (Tim Berners-Lee) مجموعة من القواعد التي تتحكم بملفات مكتبية (library of files) [نصوص، صور، أصوات أو فيديو] مخزونة في الحواسيب التي تؤلف الانترنت، وهو ما يشار إليه اليوم ب (www) لأن أي من الملفات قد يحتوي على مسارات تقود إلى ملفات أخرى مخزونة على الشبكة. وعليه فإنه يمكن الوصول إلى محتوى أي ملف من خلال أي ملف آخر؛

<sup>1</sup> عباس مصطفى صادق (2007)، الانترنت والبحث العلمي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص: 14.

<sup>2</sup> فريد كورتل، آمال يوب (2016)، تكنولوجيا المعلومات دورها في العمل الإداري والتسويقي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

• أما قوة الدفع الثالثة التي ضاعفت من نمو وانتشار الانترنت، فقد جاءت عام 1993 بفعل استخدام الفيسفيساء (Mosaic) التي أتاحت لأصحاب الحواسيب الشخصية برمجيات التصفح بسهولة ويسر، متنقلين من ملف إلى آخر عبر الانترنت. وقد ساهم توفير هذه المتصفحات على نطاق واسع عام 1994 إلى تحول الانترنت من مجرد أسلوب لتشغيل الحواسيب عن بعد إلى طريق سريع لتبادل المعلومات على نطاق عالمي، وهو ما أطلق شرارة موجة الخلق والإبداع التي ما انفكت تتصاعد بوتائر نوعية راقية؛ وبالتالي فإن الانترنت ولدت من خلال اشتراك مجموعة من الأعمال والبحوث التي ظهرت في أوائل التسعينيات، إذ تم وضع بين العديد من المواقع مختلفة عن بعد مجموعة من الشبكات للاتصال، تتبنى معايير لتبادل الملفات وقد مكنت هذه الشبكة العالمية من الاستجابة لمتطلبات العلاقات والتبادلات بين مجموعات ومؤسسات تتقاسم نفس الانشغالات على الرغم من تباعدها. كما أن تطبيق الانترنت في المؤسسة يتبع نفس المنطق حيث أن إدماج تكنولوجيا الانترنت في المؤسسة يستجيب لانشغاليين ينتهيان بالتواصل هما:

• رؤية العالم الخارجي والتواصل معه؛

• تبني نظم عمل جديدة وعلاقات مع المتعاملين الخارجيين؛

ليأتي تبني مفهوم الانترنت داخل المؤسسة والذي يتمحور في البداية حول وضع مقاييس ونماذج الانترنت لاتصال أفراد المؤسسة<sup>1</sup>.

**2.1.2.I مفهوم الانترنت:** لقد تعددت واختلفت المفاهيم حول الانترنت منذ ظهورها، وعليه ومن بين التعاريف التي عرفت بها الانترنت يمكن تمييز ما يلي:

- **التعريف الأول:** "الانترنت هي عبارة عن شبكة عملاقة، تربط آلاف الشبكات وآلاف من أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها بمختلف أنواعها وأحجامها من جميع أنحاء العالم ، وتكمن فائدة هذه الشبكة العملاقة في كونها وسيلة اتصال يستخدمها الأفراد والمؤسسات للتواصل وتبادل المعلومات"<sup>2</sup>.

- **التعريف الثاني:** "شبكة الانترنت هي شبكة دولية للمعلومات، تتفاهم باستخدام بروتوكولات تتعاون فيما بينها لطالغ جميع مستخدميها، وتحتوي على العديد من الإمكانيات، مثل البريد الالكتروني، وإقامة المؤتمرات بالفيديو، بالإضافة إلى الملايين من مجموعات الأخبار، والعديد من الملفات المتاحة لنقلها واستخدامها بطريقة شخصية، وكذلك آلات البحث المرجعي"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فريد كورتل، آمال يوب (2016)، تكنولوجيا المعلومات دورها في العمل الإداري والتسويقي، مرجع سبق ذكره، ص: 64

<sup>2</sup> ايهاب أبو العزم (2014)، الخطوة الأولى في عالم الانترنت، الطبعة الثالثة، طرابلس- ليبيا: دار الحكمة، متوفر على الموقع الالكتروني: <https://books.google.dz>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-18، على الساعة: 23:55، ص: 09.

<sup>3</sup> محمد العمر (2020)، الانترنت والمجتمع، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ص: 09.

- التعريف الثالث: "هي عبارة عن خطوط اتصال تلف الكرة من جميع الجهات وتقوم بتحقيق الاتصال بين ملايين أجهزة الكمبيوتر، ومن الناحية التقنية تنتمي الانترنت إلى شبكة واسعة النطاق (Wide Area Net Work) أو تعرف بالاختصار (Wan) والشبكة تعرف أيضا باسم (Net)"<sup>1</sup>.

- التعريف الرابع: "الانترنت عبارة عن مجموعة مفككة من ملايين الحواسيب الموجودة في آلاف الأماكن حول العالم، ويمكن لمستخدمي هذه الحواسيب استخدام حواسيب أخرى للعثور على المعلومات أو التشارك في ملفات، ولا يهم نوع الحاسوب المستخدم، وذلك بسبب وجود بروتوكولات يمكن أن تحكم وتسهل عملية تبادل المعارف، وبالتالي فإن الانترنت تنقل من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات"<sup>2</sup>.

- التعريف الخامس: "الانترنت تعتبر واحدة من أهم الخدمات من أهم الخدمات التفاعلية في عبارة عن شبكة عنكبوتية مؤلفة من شبكات حاسوبية ترتبط ببعضها البعض بطريقة تمكن المستخدم من البحث عن واستثمار والوصول إلى المعلومات التي يوفرها الآخرون، كما يوفر تشكيلة متنوعة من النشاطات التي تضمن السير الحسن للشبكة"<sup>3</sup>.

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الانترنت: هي عبارة عن كلمة لاتينية ظهرت مؤخرا وهي عبارة عن شبكة إلكترونية عملاقة عالمية تعمل على تبادل المعلومات والبيانات كما تسعى لتقديم العديد من الخدمات وهي تتكون من عشرات الآلاف من وسائل الإعلام المرتبطة ببعضها البعض.

**2.2.I استخدامات الانترنت:** إن استخدام شبكة الانترنت قد دخل في جميع المجالات وقدم الكثير من الخدمات والتي شملت شتى المجالات الإعلامية والتجارية والأكاديمية والسياسية والطبية، حيث نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي<sup>4</sup>:

- البريد الإلكتروني؛
- المحادثة أو الحوار؛
- استعراض المواقع أو التصفح؛
- البحث عن المعلومات؛
- الترفيه؛

<sup>1</sup> طارق طراد (2016)، شبكة الانترنت والمعلومة الرياضية إشكالية الاستخدام: الدور والمصداقية، مجلة المداد، المجلد 06، العدد 01، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17344>، تاريخ الاطلاع: 19-06-2021، على الساعة: 22:02، ص: 92.

<sup>2</sup> بوزارة أحلام (2017)، الانترنت والتجارة الالكترونية، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 06، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102216>، تاريخ الاطلاع: 19-06-2021، على الساعة: 22:42، ص: 02.

<sup>3</sup> ضيف الله نسيم (2016-2017)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير منظمات، جامعة الحاج لخضر بائنة 1، الجزائر، الموقع الإلكتروني: <https://www.pnst-cerist-dz.snd11.arn.dz>، تاريخ الاطلاع: 16-06-2021، على الساعة: 13:09، ص: 105.

<sup>4</sup> أهباب أبو العزم (2014)، الخطوة الأولى في عالم الانترنت، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

- التجارة الالكترونية؛
- التسوق عبر الانترنت.

وغيرها الكثير والكثير من المجالات التي تستخدم فيها الانترنت، وعلى غرارها فمما لا شك فيه أن هذه الشبكة العملاقة تمثل ثروة في عالم الاتصالات لأنها تحاول ربط سكان العالم مع بعضهم البعض.

**3.2.I** مميزات شبكة الانترنت: تتميز شبكة الانترنت بعدة مميزات ومن بين هذه المميزات التي تتمتع بها الانترنت نميز السمات التالية لها<sup>1</sup>:

- سرعة انتشار المعلومات: من أجل أن يرسل الانسان خطابا لأي مكان يستغرق ذلك أياما وقد يفقد في البريد وباستخدام الفاكس يستغرق ذلك دقائق ومن الممكن أن تصل المعلومة مشوهة أو غير مقروءة، وإذا افترضنا أن المعلومة سوف تبلغ إلى مليون شخص في أماكن مختلفة فإن ذلك سوف يستدعي إرسال مليون خطاب أو مليون فاكس مع عدم ضمان وصول المعلومات إلى المبلغين. وهذا ما يحدث بالفعل فجميع وكالات ومصادر الأنباء في العالم تضع جميع المعلومات والأحداث والنشرات الجوية والتنبؤات على أجهزة الكمبيوتر فوراً ويستطيع ملايين الناس الاتصال بها ومعرفة الأخبار فوراً؛
- سرية تبادل المعلومات: فكل جهاز كمبيوتر في شبكة الانترنت له رقم خاص به وبالتالي يمكن أن يرسل أي فرد رسالة إلى هذا الرقم ويضمن أن تخزن داخل هذا الجهاز فقط ولا يستطيع أي فرد آخر معرفة محتويات الرسالة إلا صاحب الجهاز المرسل إليه؛
- تبادل المستندات: يمكن إرسال واستقبال أي مستند سواء كان خطاباً أو مذكرة أو كتاب من ألف صفحة أو صورة أو تسجيل من الكمبيوتر على شبكة الانترنت إلى كمبيوتر آخر وتخزينه؛
- سهولة الاستعمال: تتميز الانترنت بسهولة استعمالها فأي جهاز كمبيوتر مهما كان نوعه أو حجمه يمكن أن يستعمل في شبكة الانترنت طالما أمكن ربطه بخط تلفون.

### 4.2.I الانترنت قاعدة التجارة الالكترونية

"تعتبر الانترنت قاعدة للتجارة الالكترونية فمنذ بضع سنين لم تكن الشركات التجارية والمؤسسات الوثائقية تولي اهتماما كبيرا لاستخدام الانترنت في نشاطاتها اليومية، ولكن مع التطور المذهل التي تشهده هذه الأخيرة والتي أحدثت ثورة في المجتمع ككل وبالتالي الانترنت هي قاعدة عالمية للتجارة بامتياز بحيث أن شبكة الانترنت تعمل على خلق فرص وفوائد عظيمة لقدرتها على تحقيق التواصل السريع بين أرجاء العالم"<sup>2</sup>. وبالتالي

<sup>1</sup> محمود علم الدين (2005)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة، الطبعة الأولى، مصر- القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، ص: 241-243.

<sup>2</sup> بوزارة أعلام (2017)، الانترنت والتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 02-07.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

فقد بدأ استخدام الانترنت في الأغراض التجارية عام 1992، عندما ظهرت الشبكة العنكبوتية العالمية كمروج للسلع والخدمات. ومن هنا فقد بدأ إقبال رجال الأعمال وأصحاب الشركات التجارية والمؤسسات على تلك المواقع. وقد مر استخدام الانترنت في التجارة الالكترونية بعدة خطوات ارتبطت بالتطورات التقنية التي طرأت على استخدام شبكة الانترنت ويمكن إجمالها في المراحل الآتية<sup>1</sup>:

### الجدول رقم (2-03): مراحل استخدام الانترنت في التجارة الالكترونية

مراحل استخدام الانترنت في التجارة الالكترونية	تعرفها
المرحلة الأولى	استخدام المنشآت التجارية للشبكة في صورة مواقع إعلانية تعرف العملاء ومستخدمي الموقع الالكتروني بنشاط المنشأة ومنتجاتها.
المرحلة الثانية	وهي الأكثر تقدماً، حيث قامت المنشآت التجارية بنشر المعلومات عن نشاطاتها التجارية كما امتلأت المواقع بالصور والرسومات الجذابة لمنتجات وخدمات المنتجين.
المرحلة الثالثة	جاءت نتيجة استخدام أحدث أنواع التقنية أصبح من السهل على العميل التعرف على مواقع الانترنت من خلال عناصر التصفح البسيطة، وبذلك تخطى رجال الأعمال مرحلة الإعلان والترويج إلى مرحلة إتمام عمليات البيع عن طريق الانترنت.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عدة مراجع.

ومنه ومن خلال الجدول رقم (2-03): يستنتج بأن ما أسهم في وجود وتطوير التجارة الالكترونية بشكل كبير وانتشارها هو شبكة الانترنت. لأن هذه الشبكة تعتبر الركيزة الأساسية والقاعدة التي تتكئ عليها التجارة الالكترونية، فمن خلالها يمكن بيع وشراء سلع وخدمات التجارة الالكترونية في شتى الدول وبطريقة سهلة تمكن المشتري من اقتناء ما يوده من أي مكان في العالم وذلك يكون عن طريق الانترنت.

### 3.I الاقتصاد الرقمي وظهور التجارة الالكترونية

في ظل التقنيات الحديثة التي شهدتها العالم مؤخراً أصبحت المعلومات والأفكار والمعارف أصولاً قابلة للتداول فيما بينها، من خلال استخدام التقنيات الرقمية في شتى المجالات الاقتصادية. وبالتالي ظهر ما يدعى بالاقتصاد الرقمي والذي تم التعرض إليه وإلى أهم المفاهيم المتعلقة به في هذا المطلب.

**1.3.I مفهوم الاقتصاد الرقمي:** "لو تم تتبع تسمية هذا الاقتصاد بالاقتصاد الرقمي لوجد بأن أصوله تعود إلى مصطلح اقتصاد المعرفة الذي سبقه في الظهور ليكون العالم الأسترالي "ماكلوب" في 1962 أول من ذكره، وهو

<sup>1</sup> جمانة مصطفى البداينة (2010)، تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان-الأردن، ص: 29.

الاقتصاد الذي يكون فيه شرط الازدهار والنماء لرهانا بشكل متزايد على الاستخدام الفعال للأصول المعنوية كالمعرفة، المهارات، والقدرات الإبداعية كمورد استراتيجي، لتتطور تسميته إلى اقتصاد المعلومات الذي جاء على يد العالم "بورات" وهو الاقتصاد الذي تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل العاملة في كل من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك بالنسبة للدول المتقدمة وتختلف نسبته بالنسبة للدول الأقل تقدماً<sup>1</sup> وفي الأخير جاءت تسميته بالاقتصاد الرقمي والذي ظهر " ولأول مرة في عام 1995م على لسان الكاتب الكندي (Don Tapscott) في كتابه المشهور بعنوان الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية، تم تناوله بالدراسة من بعد ذلك العديد من الكتاب والباحثين الذين اختلفوا في تسميته، فمنهم من أطلق عليه اقتصاد الانترنت، ومنهم من سماه اقتصاد المعرفة، ومنهم من عرفه بأنه اقتصاد المعلومات وغير ذلك من المسميات<sup>2</sup>. "فالاقتصاد الرقمي تشكل لغير المفاهيم التقليدية حول كيفية هيكل الشركات وتفاعلها وكيفية حصول المستهلكين على الخدمات والمعلومات، فيؤدي إلى ظهور نماذج جديدة من الأعمال القائمة على الانترنت"<sup>3</sup>. وبالتالي "يعود ظهور هذا النوع من الاقتصاد إلى التطورات التي شهدها الاقتصاد الجديد وهو تعبير برز مؤخراً ليفسر الظاهرة التي دخلت بالاقتصاد الأمريكي إلى دائرة الإنتاجية العالمية والنمو المتواصل، باعتبار هذا الاقتصاد أكبر اقتصاد في العالم. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي الجديد والذي أصبح يشكل بشكل كبير اقتصاد رقمي تحكمه الاتصالات وشبكة الانترنت"<sup>4</sup>. وفي هذا السياق فقد تعددت واختلفت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه ما يلي:

- **التعريف الأول:** "يقصد بالاقتصاد الرقمي ذلك التكامل والتفاعل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> نبيلة لزرق، حاج بن زيدان (2017)، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية العميقة، المجلد 02، العدد 01.

الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76385>، تاريخ الاطلاع: 14-06-2020، على الساعة: 14:50، ص: 161.

<sup>2</sup> زهير غراية (2019)، مستقبل صناعة التمويل الإسلامي في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 09، العدد 02.

الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/107409>، تاريخ الاطلاع: 16-07-2020، على الساعة: 17:25، ص: 268.

<sup>3</sup> حنان عبد السلام العابدي (2020)، مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، مجلة المنقال للعلوم

الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، الموقع الإلكتروني: <https://www.researchgate.net/publication/350124627>، تاريخ

الاطلاع: 16-07-2021، على الساعة: 20:02، ص: 78.

<sup>4</sup> رضوان أبو شعيشع السيد (2018)، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الموقع الإلكتروني:

<https://books.google.dz/books>، تاريخ الاطلاع: 15-06-2021، على الساعة: 18:45، ص: 07.

<sup>5</sup> محمود أحمد عياد صلاح، إبراهيم جابر السيد (2020)، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، مصر: دار الجديد للنشر والتوزيع/ دار العلم والإيمان

للنشر والتوزيع، ص: 05.

- **التعريف الثاني:** "الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الذي يعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات تعني كل مرحلة من مراحل تصنيع المعلومة ابتداء من الثقافة والتدريب والتدريس مروراً بصناعة أجزاء ومكونات الكمبيوتر المادية انتهاء بصناعة برامج الكمبيوتر أو التي تعتمد على الكمبيوتر بشكل أو آخر"<sup>1</sup>.

- **التعريف الثالث:** "إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الوب. وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية (مثل تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الخلوية، والحوسبة)، والمنتجات الرقمية (قواعد ومستودعات بيانات أخبار أو معلومات، البرمجيات، كتب ودوريات الوب، الألعاب الالكترونية، والموسيقى على الوب. وكذلك المنتجات المادية المزودة بالمعالجات المصغرة وقدرات التشبيك)"<sup>2</sup>.

- **التعريف الرابع:** "يشير الاقتصاد الرقمي إلى مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي تشمل استخدام المعلومات والمعارف الرقمية كعامل رئيسي للإنتاج، وشبكات المعلومات الحديثة كمكان نشاط مهم، والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها محركا هاما لنمو الإنتاجية وتحسين الهيكل الاقتصادي، ويشهد الاقتصاد الرقمي نموا مرتفعا، وابتكارا سريعا، وتطبيقا واسعا على القطاعات الاقتصادية الأخرى"<sup>3</sup>.

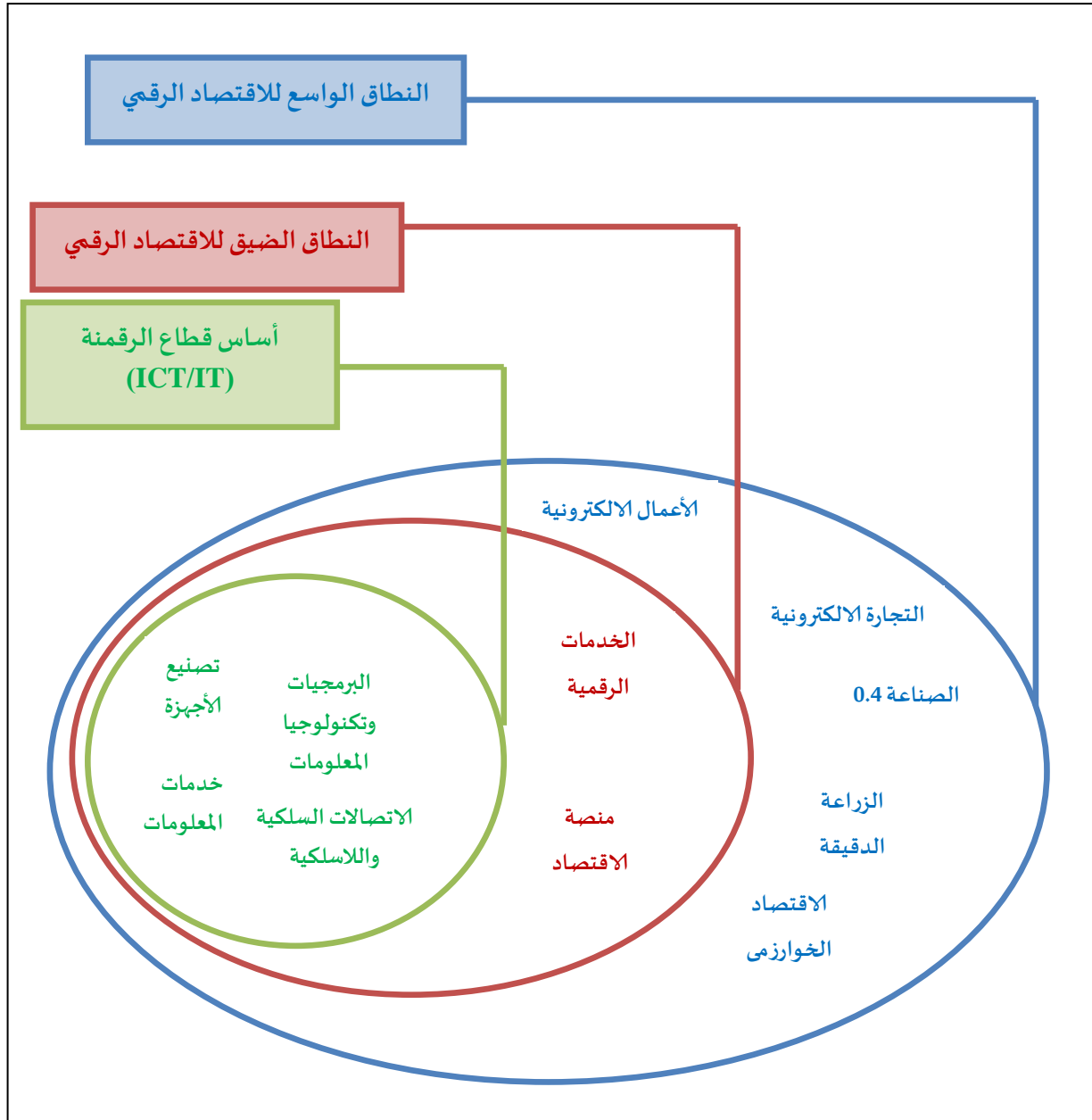
وكتعريف شامل للاقتصاد الرقمي يمكن القول: هو ذلك الاقتصاد المبني على الانترنت وعلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والمعارف الرقمية كعامل رئيسي من عوامل الإنتاج. والشكل أدناه يلخص كل من المفهوم الواسع والمفهوم الضيق للاقتصاد الرقمي.

<sup>1</sup> معوشي عيماد (2020)، مسألة وأساليب حماية الخصوصية في ظل الاقتصاد الرقمي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113830>، تاريخ الاطلاع: 15-06-2021، على الساعة: 18:45، ص: 250.

<sup>2</sup> نجم عبود نجم (2008)، الإدارة والمعرفة الالكترونية (الاستراتيجية، الوظائف، والمجالات)، عمان: دار البازوري العلمية، الموقع الالكتروني: <https://books.google.dz/books>، تاريخ الاطلاع: 15-06-2021، على الساعة: 19:00، ص: 81.

<sup>3</sup> تنيو كاتز، دهان مجد (2019)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98416>، تاريخ الاطلاع: 15-06-2021، على الساعة: 19:30، ص: 367.

الشكل رقم (2-13): تحديد نطاق الاقتصاد الرقمي



**Source:** Prepared by the researcher based on: Rumana Bukht, Richard Heeks (2017), Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy, Centre for Development Informatics, SEED, University of Manchester, Paper No: 68, Available on: <https://diodeweb.files.wordpress.com/2017/08/diwpkpr68-diode.pdf> , Accessed: 15-06-2021, at: 13.00, p13.

من خلال الشكل رقم (2-13): يمكن القول بأن المفهوم الضيق للاقتصاد الرقمي يشير إلى أن قطاعات الانتاج هي التي تتضمن امتلاك ومعالجة ونقل وتوزيع المعلومات، وعلى هذا الأساس تعتبر المكونات الثلاثة الأساسية للاقتصاد الرقمي هي الأجزاء الصلبة الحاسبات التي تعالج المعلومات وأنظمة الاتصالات التي تكتسب

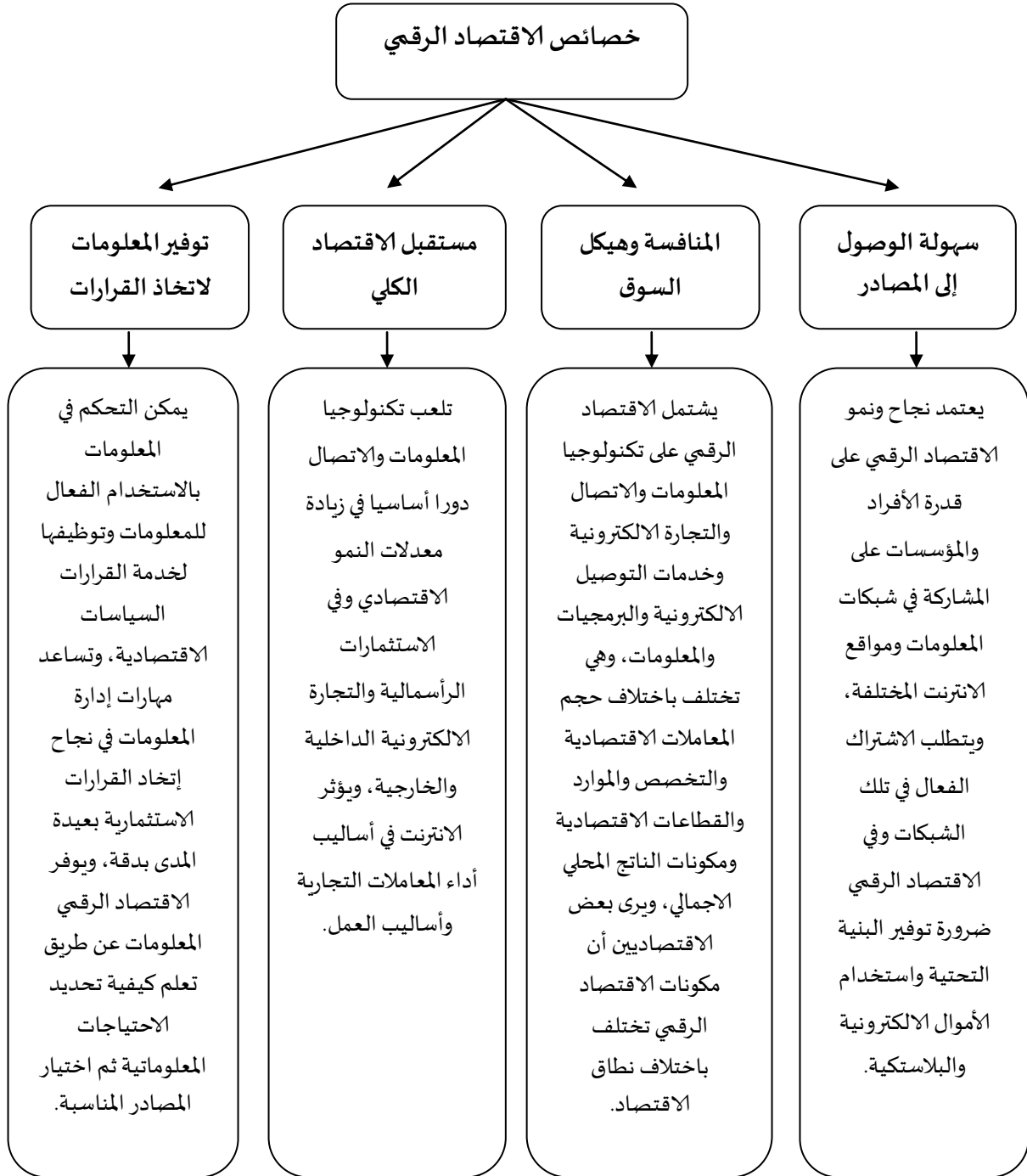
وتوزع المعلومات و البرمجيات بمساعدة العنصر البشري التي تدير المعالجة التامة والصحيحة. أما المفهوم الواسع للاقتصاد الرقمي فهو يشير إلى حالة الأداء الاقتصادي في عصر المعلومات<sup>1</sup>.

**2.3.I خصائص الاقتصاد الرقمي:** لقد مر الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص وفيما يلي تم عرض أهم هذه الخصائص وسمات في هذا الشكل المختصر أدناه.

---

<sup>1</sup> تنيو كتر (2019-2020). دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2-، الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www-pnst-cerist-dz.snd11.arn.dz> ، تاريخ الاطلاع: 20-07-2021، على الساعة: 18:05، ص: 45.

الشكل رقم (2-14): أهم خصائص الاقتصاد الرقمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أسامة عبد السلام السيد (2019)، الاقتصاد الرقمي، عمان، الأردن: دار المنهل، الموقع الالكتروني:

<https://books.google.dz/books>. تاريخ الاطلاع: 2021-06-16، صص: 14-15.

**3.3.I الأبعاد الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي وأسس بناءه:** من أجل حساب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي يجب الاستناد على خمسة أبعاد إستراتيجية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-15): الأبعاد الإستراتيجية للتحويل الرقمي في الدول العربية



المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، الطبعة الأولى، الموقع الالكتروني: <https://www.arab-digital-economy.org/07.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-16، على الساعة 20:45، ص 29.

ومنه ومن خلال الشكل رقم (2-15) يمكن القول بأن الأبعاد الإستراتيجية للتحويل الرقمي في الدول العربية مبنية على العديد من الأبعاد وتتمثل في<sup>1</sup>:

- الأسس الرقمية: يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهيل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة في العالم؛
- الابتكار الرقمي: يهدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي وتوفير نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة؛
- المواطن الرقمي: يهدف هذا البعد الاستراتيجي لتعزيز استفادة الأفراد من استخدام التكنولوجيا الرقمية وتوفير مستوى التعليم والمهارات المؤهلة لذلك ورفع جودة الحياة للمواطنين؛
- الأعمال الرقمية: يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى تمكين الشركات من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي وتوفير بيئة الأعمال الرقمية المواتية للتغيرات التكنولوجية؛

<sup>1</sup> مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، الطبعة الأولى، الموقع الالكتروني: <https://www.arab-digital-economy.org/07.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-16، على الساعة 20:45، ص ص: 29-30.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

- الحكومات الالكترونية: يهدف هذا البعد الاستراتيجي لتوفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح خدمة مواطنيها وتخفيض تكاليف التعامل ورفع جودة الحياة للمواطن وتحقيق الشفافية، مع توفر آليات الحكومة الفعالة لتحقيق النفع بين الأطراف ذات الصلة الثلاثة الأفراد الشركات الحكومات.

أما الجدول أدناه فبين لنا أهم الأسس والمحاور التي يرتكز عليها بناء مؤشر الاقتصاد الرقمي كما هو موضح من خلال ما يلي:

### الجدول رقم (2-04): محاور بناء مؤشر الاقتصاد الرقمي

المؤشرات	المحاور	التسلسل
البيئة السياسية	المؤسسات	01
الأمن والاستقرار السياسي		
الحكومة الفعالة		
البيئة التنظيمية		
جودة التنظيمات		
سلطة وإنفاذ القانون		
الثقة والأمن الرقمي		
معدل قرصنة البرامج		
خوادم الانترنت الآمنة		
الأمن الالكتروني (السيبراني)		
الثقة والأمان على الانترنت		
مؤشر البنية التحتية للاتصالات	البنية التحتية	02
اشتراكات الهاتف الخليوي المتنقل لكل 100 نسمة		
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت		
اشتراكات النطاق العريض الثابت (السلبي) لكل 100 نسمة		
الأجهزة النقالة- اشتراكات النطاق العريض لكل 100 نسمة		
الأداء اللوجستي	التعليم والمهارات	03
القوى العاملة الحالية		
مهارات القوى العاملة الحالية		
القوى العاملة المستقبلية		
مهارات القوى العاملة المستقبلية		

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

معدل محو أمية الكبار %		
خدمات عبر الانترنت	الحكومة الالكترونية	04
المشاركة الالكترونية		
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة		
المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة		
التوجه المستقبلي للحكومة		
تعاون أصحاب المصلحة المتعددين	الابتكار	05
المنشورات العلمية		
طلبات براءات الاختراع لكل مليون نسمة		
نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي		
أهمية وكفاءة مؤسسات البحث	المعرفة والتكنولوجيا	06
شهادات الجودة ISO 9001 <sup>4</sup> / مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية		
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء النموذج المؤسسي		
صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات % إجمالي التجارة		
إنشاء تطبيقات الهاتف المحمول الحديثة/ مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية	بيئة الأعمال الجاهزية الشبكية	07
سهولة ممارسة الأعمال		
سهولة بدء عمل تجاري		
سهولة حسم الإعسار (إجراءات الإفلاس وتعسر سداد الديون والالتزامات)		
سهولة الحصول على الائتمان		
حماية الأقلية من المستثمرين		
شدة المنافسة المحلية		
ثقافة ريادة الأعمال		
نمو الشركات المبتكرة		
المواقف تجاه مخاطر تنظيم المشاريع		
الشركات التي تتبنى الأفكار الرقمية		
الاستعداد لتفويض الصلاحيات		
التسويق عبر الانترنت		
نفقات البحث والتطوير من قبل الشركات		

الاتئمان المحلي للقطاع الخاص % الناتج المحلي الاجمالي	نمو سوق الخدمات المالية	08
تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة		
توافر رأس المال المخاطر		
القيمة السوقية لسوق المال		
متانة الأنظمة البنكية		
نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض	التنمية المستدامة	09
جودة الحياة		
المساهمة في أهداف التنمية المستدامة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-40.

**4.3.I أهمية الاقتصاد الرقمي:** إن أهمية الاقتصاد الرقمي تبرز من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات وتمثل الإسهامات الأساسية لمضامين اقتصاد الرقمنة في ثورة المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع للمعرفة والعلم وتمثل أهم هذه الإسهامات فيما يلي<sup>1</sup>:

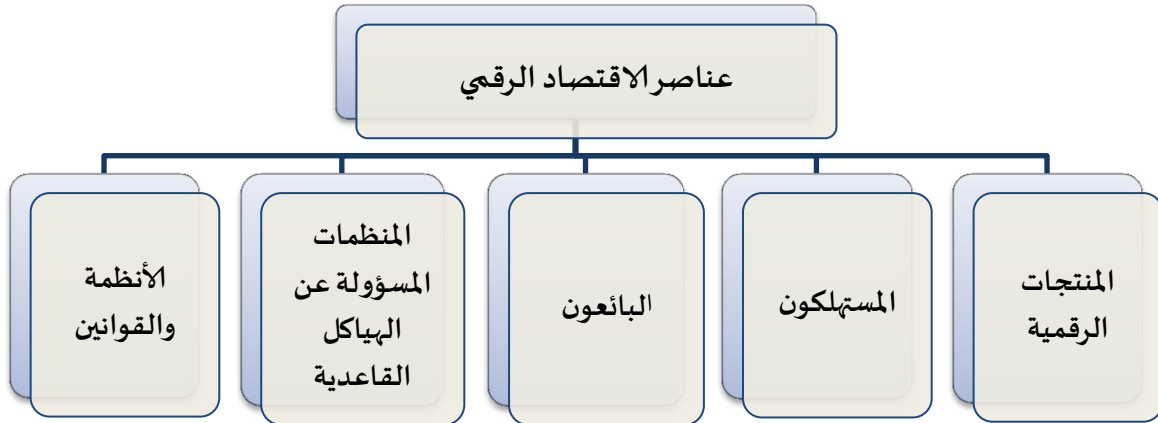
- إن المعرفة العلمية والتي يتضمنها الاقتصاد الرقمي تعتبر في الأساس توليد الثروة وزيادتها وتراكمها، وهذه الزيادة في الثروة التي ارتبط نشوء علم الاقتصاد بالبحث عن أسباب تحققها، حيث أن هذا الإسهام للمعرفة بالذات التقنية المتقدمة منها خصوصا أدى إلى أن يكون (بيل غايتس) أغنى رجل في العالم، والذي ارتبطت ثروته بالحاسوب وتقنياته خلال فترة قصيرة وبعمر مكر وأن ثالث أغنى رجل في العالم ترتبط ثروته بالاتصالات؛
- زيادة الانتاج والدخل الوطني وإنتاج المشروعات، والإسهام في توليد دخول الأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالذات في المجالات الصناعية التي تبرز فيها الصناعة أجهزة ومعدات الإلكترونيات الدقيقة وصناعة معدات الفضاء والاتصالات والصناعات البيولوجية والكيمياوية وغيرها، والتي تتحقق من خلالها زيادة مهمة في إنتاج الاقتصاد الوطني ككل؛
- يساهم الاقتصاد الرقمي ومضامينه في التحفيز على التوسع في الاستثمار خاصة الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأسمال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي وزيادته، وبشكل غير مباشر في الانتاج الذي يستخدم التقنيات المتقدمة، وذلك يتجلى من خلال توفير فرص الاستثمار المربح؛

<sup>1</sup> سفبان خلوفي، وآخرون (2020)، تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي- دراسة استكشافية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/139494>، تاريخ الاطلاع: 23-06-2021، على الساعة: 14:45، ص ص:

- يساهم الاقتصاد الرقمي في توليد فرص عمل بالذات في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة نتيجة التنوع والتوسع في النشاطات الاقتصادية التي تستخدم التقنيات المتطورة؛

**5.3.I عناصر الاقتصاد الرقمي:** "يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من القطاعات أو المؤسسات الرقمية التي يكون فيما بينها علاقات تشابكية من خلال الشبكة العنكبوتية -شبكة المعلومات الداخلية والدولية- حيث يعد البريد الالكتروني وصفحات المواقع هي الأساس والقاعدة العريضة لتحقيق التفاعل والترابط الاقتصادي بين مختلف القطاعات والمؤسسات الخاصة والحكومية بما فيها قطاع البنوك والتسويق والتوزيع، وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية بتصميم المواقع التجارية على صفحات الانترنت من خلال الصور والفيديو وعرض كتالوجات وقوائم الأسعار والمواصفات الخاصة بالسلع وكل ذلك يتم الكترونياً من أجل تحقيق الأهداف التجارية لتحقيق التواصل والاندماج مع الأسواق العالمية"<sup>1</sup>. وعليه فإن الاقتصاد الرقمي يشتمل على مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض حتى تجعل منه فعال جداً وهذا ما سيوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-16): عناصر الاقتصاد الرقمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

<sup>1</sup> صفاء عبد الجبار الموسوي، وآخرون (2016)، تحليل أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة من (1999-2013)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 18، الموقع الالكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/download/b2e2fc6bea4cb35a>. تاريخ الاطلاع: 18-06-2021، على الساعة: 16:00، ص: 185.

### II. التأصيل المفاهيمي للتجارة الالكترونية

نظرا للتطورات المذهلة والسريعة التي صاحبت استخدام التجارة الالكترونية، والتي مثلت أحد أهم مجالات التطور في استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات من قبل العديد من المؤسسات العالمية في بلدان مختلفة والتي سعت لتحقيق فوائد ومزايا عديدة تعود عليها بزيادة الأرباح وغزو شتى الأسواق العالمية. وبالتالي فقد تم من خلال هذا المبحث التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الالكترونية.

#### II.1 قراءة تاريخية للتجارة الالكترونية

ظهرت العديد من المفاهيم والتعريفات للتجارة الالكترونية نظرا لتطور السريع الذي شهدته منذ نشأتها والذي جاء مرتبطا بظهور الانترنت وانتشارها في العالم خلال السنوات الأخيرة الماضية. ومنه وفي هذا المطلب تم التعرض لنشأة وتطور التجارة الالكترونية.

**II.1.1 نشأة وتطور التجارة الالكترونية:** شهدت التجارة الالكترونية تطورات عديدة منذ نشأتها إلى أن وصلت لشكلها الحالي، ولا تزال في واقع الأمر من الظواهر الاقتصادية الحديثة<sup>1</sup>. ففي بداية سنة 1970 ظهر أول تطبيق لمفهومها، والذي اعتبر مصطلح جديد في عالم الاقتصاد، فظهور التجارة الالكترونية جاء تطورا طبيعيا مرتبطا بتطور الإنترنت وانتشاره. والانترنت ليس وليد الأعوام القليلة الماضية وإنما يرجع ظهوره إلى الستينيات من القرن الماضي بعد إطلاق أول قمر صناعي روسي عام 1957. حيث بدأ العمل بنظام الويب WWW سنة 1992 ومع انتشار الويب توسع استخدام الانترنت وبدأ التعامل التجاري يتسع على الشبكة ومن هنا بدأ الظهور الحقيقي للتجارة الالكترونية. وعليه فبعد التطور السريع والهائل في الشبكات الحاسوبية والبروتوكولات وبرمجيات التجارة الالكترونية بدأت تظهر التطبيقات الأخرى للتجارة الالكترونية مثل التطور في نظام حجز تذاكر السفر والسوق المالي. أما في عام 1994 لم تكن التجارة الالكترونية بالصورة التي نعرفها الآن. فمنذ عام 1995 أصبحت معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة لها موقع إلكتروني، ففي عام 1999 امتدت التجارة الالكترونية من منظمات الأعمال للمستهلك (B2C) لتشمل منظمات الأعمال لمنظمات الأعمال (B2B). وفي عام 2001 امتدت لتشمل منظمات الأعمال لموظفي هذه الشركات (B2E). ولكن بعد مرور عشرات السنوات من هذا التاريخ أشارت الدراسات الى تضاعف أعداد الجهات (الهيئات والمنظمات والأفراد) التي تعتمد تطبيقات التجارة الالكترونية حول العالم.

<sup>1</sup> طروبيا ندير (2017). التجارة الالكترونية كآلية لتنفيذ المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية على ضوء الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 03، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81891>. تاريخ الاطلاع: 2021-06-16، على الساعة: 19:06، ص: 31.

إذ يسود الإجماع بين الكتاب على وجود ثلاثة مراحل تاريخية لظهور مفهوم التجارة الالكترونية وتطورها<sup>1</sup>. ومما سبق يمكن تلخيص تطورت أجيال التجارة الالكترونية في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-05): تطور أجيال التجارة الالكترونية

الجيل الثالث (بداية القرن الحالي)	الجيل الثاني 1998	الجيل الأول 1996
ويركز هذا الجيل بشكل أساسي على تلبية احتياجات العميل المختلفة.	تم إدخال بعض التعديلات على الجيل الأول مع إجراء بعض عمليات البيع على الانترنت.	وقد بدأ هذا الجيل بالاعتماد على إنشاء صفحة موقع على الويب وعرض المنتجات وتقديم بعض العروض.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد سمير أحمد، التسويق الالكتروني، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

ويمكن تصنيف التطورات التاريخية التي شهدتها لتجارة الالكترونية إلى ثلاث مراحل متباينة. وما فيما يلي سنستعرض هذه المراحل والتي تتمثل في<sup>2</sup>:

أ- المرحلة الأولى: هي مرحلة تحويل الأرصدة إلكترونيا (EFT) بدأت في الظهور خلال السبعينيات من القرن العشرين الماضي وهي مرحلة الارتباط بين الشركات الرئيسية والموردين الفرعيين، أي بين الشركة الأم والفروع التي تتبع لها. وذلك من خلال تحويل الأرصدة إلكترونيا، من شركة أو مؤسسة إلى شركة أو مؤسسة أخرى وكانت مقتصرة على الشركات الكبرى.

ب- المرحلة الثانية: وفيها تطورت تطبيقات التجارة الالكترونية حيث سميت هذه المرحلة بمرحلة التبادل الالكتروني بين الشركات والموردين (Electronic Data Interchange/ EDI) ويكون مثل هذا التبادل من خلال استخدام شبكات القيمة المضافة، حيث تقوم المؤسسات والجهات المعنية بتبادل بعض الوثائق والنماذج الالكترونية، مثل الفواتير المالية، وطلبات الشراء. وعلى هذا الأساس فقد مكن هذا التطبيق من توسيع نطاق المعاملات والإجراءات التجارية الالكترونية، وحولها إلى علاقات أوسع، مثل:

- إرسال البريد الالكتروني والقسائم والاستمارات الالكترونية؛
- إرسال وثائق الفاكس والمشاركة في قواعد البيانات الموزعة؛
- إدارة سلسلة التوريد، في إطار التعاون بين المنظمات، والمزودين، والزيائن، في إعداد التنبؤات بالطلب وقوائم الجرد؛

<sup>1</sup> أنظر:

- محمد نور صالح الجدايه، سناء جودت خلف (2012)، تجارة الكترونية، الطبعة الثانية: عمان-الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، ص: 26.

- محمد عبد حسين الطائي (2010)، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص: 15.

- محمد سمير أحمد (2009)، التسويق الالكتروني، الطبعة الأولى، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ص: 156.

<sup>2</sup> عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، د الطبعة الأولى، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ص: 36-39.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

- كما أدت إلى زيادة في الشركات المساهمة في هذه التطبيقات، من مختلف أنواع المؤسسات المالية، والمصانع، وبأعي التجزئة، والمؤسسات الخدمية.
- ج-المرحلة الثالثة: تعتبر هذه المرحلة بالمرحلة الراهنة من التعامل في التجارة الالكترونية، وهي عبارة عن مرحلة التبادل الالكتروني للوثائق وإنجاز كافة المعاملات التجارية على شبة الانترنت.. وفي هذه المرحلة أيضا بدئ في استخدام نظام التبادل الالكتروني للوثائق وفي هذه المرحلة يتم تحقيق مزايا كثيرة ومتنوعة للشركات والمؤسسات الاقتصادية على مختلف أنواعها. ومن هذه المزايا:
  - تخفيض التكلفة في انجاز المعاملات التجارية وتحقيق دورة تجارية في وقت قصير من خلال تطبيق النظم الخاصة بالإنتاج الموقوت، مما يسمح في زيادة كفاءة العمليات الإنتاجية والتجارية؛
  - وهذا يساعد بدوره على فتح الأسواق في سبيل استقطاب العملاء الجدد مع إمكانية الاحتفاظ بالعملاء الحاليين؛
  - وهو بدوره عزز مكانة الشركة في زيادة القدرة التنافسية أمام الشركات الجديدة التي دخلت السوق حديثا؛
  - ومن مزايا هذه المرحلة الراهنة أيضا نظام التبادل الالكتروني للوثائق EDI الذي عزز إمكانية خلق تجمعات اقتصادية متكاملة تعمل على تخفيض التكاليف الثابتة والمتغيرة على السواء من قرطاسية وأجور البريد ومراسلات تجارية.
- وبالتالي يمكن القول بأنه ومنذ منتصف التسعينيات سعت شتى المؤسسات والشركات إلى تأكيد حضورها في التجارة الالكترونية على الانترنت. وهي في هذا المسعى قد مرت التجارة الالكترونية عبر ثلاث مراحل، يمكن إيجازها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-06): مراحل تطور التجارة الالكترونية

مرحلة تقديم المعلومات	مرحلة التفاعل	مرحلة التكامل
يتم ذلك بتطوير موقع الوب الأساسي. ويكون الموقع بسيطا تماما قد يتمثل في إعلان أو (Brochure). والزبائن يحصلون عن طريق هذا الموقع على المعلومات حول المنتجات التي يريدون شرائها ويعرفون أكثر عن الشركة ومنتجاتها.	وهي المرحلة الثانية لتطوير التجارة الالكترونية وتتمثل في التفاعل. فمع تقديم المعلومات، فإن الموقع يقدم للزائرين القدرة على التفاعل مع الشركة باستخدام موقع الوب. النوع الأول للتفاعل هو استخدام البريد الإلكتروني أن زائري الموقع يستخدمون البريد الإلكتروني للحصول على معلومات أكثر،	الشركات التي تريد أن تأخذ ميزة كاملة من الانترنت في أعمالها تتحرك للتكامل الكامل. وفي هذه المرحلة فإن صفحات الزبائن كلها يمكن أن تنجز باستخدام الانترنت، وأن الزبائن يمكن أن يحصلوا على كل ما ضروري عن المنتج، الأسعار، الشحن .... الخ. كما تتاح لهم فرص الطلب للمنتجات حسب الحاجة والدفع من أجل الطيبة، تعقب الشحنة حتى يستلمها. إن الشركات ذات التكامل الكامل لا تعني بالضرورة أنها أصبحت شركات الدوت كوم المجردة، لأن

<p>فالكثير من أنشطتها يمكن أن ينجز من خلال الطرق التقليدية. ولكن الزبائن سيكونون قادرين على إكمال صفقات أعمالهم مع الشركة باستخدام الانترنت، أن التطور الراهن يتمثل في توظيف الانترنت من أجل المزيد من التجارة الالكترونية الديناميكية سواء في نماذج الأعمال الجديدة أو تنوع أنماط الصفقات أو في الصفقات من الشركة إلى الجميع كما في المزادات أو من الزبون إلى جميع الشركات كما في المزادات المعاكسة أو الصفقات حسب الطلب</p>	<p>للاستفسار، أو للاتصال بأفراد معينين في الشركة. ما بعد البريد الالكتروني يمكن للشركة أن تضيف قاعدة بيانات تمكن الزبائن من البحث وبالتالي هم يستطيعون أن يعرفوا مدى الاتاحة للمنتجات، احتساب تكاليف المنتج، رسوم الشحن، ويحددوا كم يأخذ التوريد من الوقت. وفي هذه المرحلة قد تستخدم الشركة صور ثلاثية الأبعاد، وكليبات فيديو قصيرة ونماذج مبسطة للمنتجات من أجل الزبائن للاختبار.</p>	
---	--	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نجم عبود نجم (2009)، الإدارة والمعرفة الالكترونية الإستراتيجية- الوظائف- المجالات، الأردن-عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص ص: 53-55.

وبناء على الجدول أعلاه نجد أن التجارة الالكترونية قد صنفت ضمن خانة الاتجار بالخدمات لا بالبضائع وذلك في إطار مسعى منظمة التجارة العالمية لإيضاح طبيعتها وإطارها القانوني، وهذا ما تم تقراره في التقرير الصادر عن مجلس منظمة التجارة العالمية الخاص بالتجارة في الخدمات بتاريخ 17-03-1999، والمقدم إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية حيث ذهب هذا التقرير إلى أن تزويد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS باعتبار أن الاتفاقية تطبق على كافة الخدمات بغض النظر على طريقة تقديمها، ولأن العوامل المؤثرة على التزويد الالكتروني للخدمات هي نفسها التي تؤثر على تجارة الخدمات<sup>1</sup>.

**2.1.II مفهوم التجارة الالكترونية:** لقد مر مفهوم التجارة الالكترونية بالعديد من التعريفات، فكل جهة تنظر إليها من منظور معين ومن بين أهم هذه التعريفات يمكن أن نميز ما يلي:

**1.2.1.II تعريف التجارة الالكترونية عند بعض الباحثين الاقتصاديين:** وفقا لتعريف البعض من الباحثين الاقتصاديين للتجارة الالكترونية يمكن تميز التعاريف التالية:

<sup>1</sup> طروبيا ندير (2017)، التجارة الالكترونية كآلية لتفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية على ضوء الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

- عرف العالم (ZWASS) سنة 1996 التجارة الالكترونية: على أنها مفهوما هرميا يتكون من ثلاث مستويات وصفية، ويصفها بالطريقة التالية<sup>1</sup>:

- البنية التحتية: الأجهزة والبرامج وقواعد البيانات والاتصالات التي توفر معا وظائف مثل شبكة الويب العالمية عبر الانترنت أو تدعم واجهات البيانات الالكترونية (EDI) وأشكال أخرى من المراسلة عبر الانترنت أو عبر شبكات القيمة المضافة؛
- الخدمات: المراسلة ومجموعة متنوعة من الخدمات التي تمكن من العثور على المعلومات (بشروط العمل، إذا لزم الأمر) وتوصيلها، بالإضافة إلى التفاوض ومعاملات الأعمال والتسوية؛
- المنتجات والهياكل: تقديم الخدمات التجارية مباشرة للمستهلكين وشركاء الأعمال، وتبادل المعلومات داخل المنظمة والتعاون، وتنظيم الأسواق الالكترونية وسلاسل التوريد.

- تعريف عامر إبراهيم قنديلجي: "التجارة الالكترونية عبارة عن نشاط تجاري، يتم عن طريق الانترنت. أي أنها نشاط تجاري يتم عن طريق استخدام الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات. فهي إذن ذلك النشاط التجاري الذي يتم عن طريق الانترنت والهاتف النقال وكذلك التلفزيون الالكتروني وغير ذلك من وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة الأخرى"<sup>2</sup>.

- تعريف يوسف حسن يوسف: "التجارة الالكترونية نشاط تجاري يتم بفضل إجراءات تكنولوجيا متقدمة، متعلق بتنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات، عن طريق بيانات ومعلومات تناسب عبر شبكات الاتصال والشبكات التجارية العالمية الأخرى، منها شبكة الانترنت التي تعدت حدود الدول وحولت الركائز الورقية المستخدمة في المعاملات التجارية كالفواتير والعقود وقبض الثمن إلى ركائز الكترونية تتم كلها عبر الجهاز الآلي، الذي يتقابل بواسطته كل من البائع والمشتري والمنتج والمستهلك لتحقيق معاملاته التجارية رغم بعد المسافات واختلاف الحدود الجغرافية، حيث يتوقع لها البعض أن يتوسع نطاقها وتصبح الوسيط المطلق والمسيطر الشامل، حيث تكون كل المعروضات للبيع في العالم بأسره متاحة للمشتري في أي منطقة من العالم ليتفحصها ويقارنها بأخرى وحتى يجري عليها تعديلات إن أراد"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> هدوقة حسيبة (2020)، تحليل مفهومي لنموذج التجارة الالكترونية "الأعمال إلى الأعمال"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/124825>، تاريخ الاطلاع: 18-06-2021، على الساعة: 11:00، ص: 51.

<sup>2</sup> عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف (2011)، التجارة الالكترونية وأبعادها القانونية الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ص: 12.

- تعريف رأفت رضوان: "التجارة الالكترونية هي مجمل الخدمات التجارية التي تعتمد على الوسائل الالكترونية كالتبادل الالكتروني للبيانات والتحويلات الالكترونية للأموال والبريد الالكتروني والنشرات الالكترونية وغيرها من الخدمات التي تتعامل بها المؤسسات والشركات"<sup>1</sup>.

- تعريف هنيروندر: التجارة الالكترونية هي "استخدام شبكات الحاسب وبصورة أساسية شبكة الانترنت في بيع السلع والخدمات والمعلومات"<sup>2</sup>.

**II.2.1.2 تعريف التجارة الالكترونية حسب بعض الهيئات:** لقد تم تعريف التجارة الالكترونية عند بعض الهيئات كما يلي:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الالكترونية: "تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تمتد بين الشركات والأفراد والتي تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات، سواء كانت مكتوبة أو مرئية أم مسموعة، هذا بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية إلكترونيا ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية"<sup>3</sup>.

- تعريف منظمة التجارة العالمية: "التجارة الالكترونية هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية"<sup>4</sup>.

- تعريف الهيئة الأوروبية للمعلومات والتكنولوجيا والرقابة (EITO): "التجارة الالكترونية هي النشاط الذي يؤدي إلى تبادل القيم عن طريق شبكات الاتصال"<sup>5</sup>.

- تعريف وزارة الصناعة والتجارة الفرنسية: "التجارة الالكترونية هي التجارة التي تشتمل على جميع المبادلات الالكترونية ذات العلاقة بالنشاطات التجارية، فهي تعني تلك العلاقات بين المؤسسات، العلاقات بين المؤسسات والإدارات والمبادلات بين المؤسسات والمستهلكين، فالتجارة الالكترونية تغطي في نفس الوقت: تبادل المعلومات والتعاملات الخاصة بالمنتجات، التجهيزات أو السلع الاستهلاكية والخدمات، وسائل وطرق الاتصالات المستعملة

<sup>1</sup> عمر حوتيه، رحاب فايز أحمد سيد(2015)، تجربة دولة الإمارات في التصدي للجرائم المعلوماتية الواقعة على التجارة الالكترونية، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد 50، العدد 04، الموقع الالكتروني: <https://www.researchgate.net/search.Search.html>، تاريخ الاطلاع: 05-22-2021، على الساعة: 18:45، ص: 134.

<sup>2</sup> محمد سمير أحمد (2009)، التسويق الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

<sup>3</sup> مصطفى صافية، علماوي أحمد (2020)، الإنترنت كركيزة للتجارة الالكترونية، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140084>، تاريخ الاطلاع: 12-06-2021، على الساعة: 16:00، ص: 57.

<sup>4</sup> مهند أحمد عثمان(2018)، أثر التجارة الالكترونية على نجاح المنظمات، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54743>، تاريخ الاطلاع: 12-06-2021، على الساعة: 16:20، ص: 25.

<sup>5</sup> ميلود بن خيرة، وآخرون (2020)، واقع أداء شركات التجارة الالكترونية في ظل انتشار فيروس كورونا- دراسة حالة شركة أمازون أنموذجا، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136918>، تاريخ الاطلاع: 12-06-2021، على الساعة: 16:30، ص: 11.

متعددة: هاتف، تلفزيون الانترنت ..، خصائصها المشتركة هي معالجة المعلومة الرقمية التي تحوي المعطيات، النصوص، الأصوات والصور"<sup>1</sup>.

- تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI): "التجارة الالكترونية تشمل كل الوسائل الالكترونية المستخدمة لغرض التجارة. وعلى الرغم من اهتمام هذه المنظمة بموضوع الحماية القانونية للعلامات التجارية وحقوق التأليف وبراءات الاختراع في مجال التجارة الالكترونية، إلا أنها لم تقدم تعريفا دقيقا للتجارة الالكترونية، بل اهتمت بالوسائل المستخدمة في إبرام الصفقات التجارية"<sup>2</sup>.

- تعريف لجنة التجارة الالكترونية للشبكة العربية: "التجارة الالكترونية هي تنفيذ بعض أو كل المعاملات التجارية في السلع والخدمات التي تتم بين جهة تجارية وأخرى أو بين مستهلك وجهة تجارية باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات"<sup>3</sup>.

تعريف الاتحاد الأوروبي: "التجارة الالكترونية هي كل الأنشطة التي تتم بواسطة وسائل إلكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منها على حدى وبين الإدارات الحكومية"<sup>4</sup>.

- تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي - الأونسيترال- : "تعتبر من أولى الجهات التي تطرقت لموضوع التجارة الالكترونية بموجب القانون النموذجي الصادر في 1996/12/16 المتعلق بالتجارة الالكترونية، غير أن هذه اللجنة ومن خلال القانون النموذجي لم تضع تعريفا لمصطلح التجارة الالكترونية، بل اقتصر فقط على تعريف تبادل المعطيات الالكترونية الذي يتضمن التجارة الالكترونية، ولعل الهدف من ذلك يرجع لتفضيل اللجنة ترك المسألة مفتوحة تستوعب جميع الأنشطة التجارية التي تتم بأي وسيلة إلكترونية دون حصرها"<sup>5</sup>.

**II.3.2.1. تعريف أخرى للتجارة الالكترونية: وكتعاريف أخرى عرفت بها التجارة الالكترونية يمكن أن نميز من بعضها ما يلي:**

<sup>1</sup> طرشي محمد، بوفليح نبيل (2018)، التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64816>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-12، على الساعة: 16:50، ص: 38.

<sup>2</sup> حنان بن بردي، وآخرون (2019)، أثر التجارة الالكترونية على اقتصاديات البلدان العربية في ظل حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02.03 ديسمبر 2019، الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-eloued.dz/xmlui/handle/123456789/5383>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-12، على الساعة: 17:00، ص: 47-46.

<sup>3</sup> بن علي لخضر (2019)، التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل مسار التجارة البينية العربية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105548>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-12، على الساعة: 17:20، ص: 331.

<sup>4</sup> مناد بولنوار إلياس زكرياء، وآخرون (2020)، الضريبة على التجارة الالكترونية بين الفرض والإعفاء، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 03، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/120080>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-12، على الساعة: 17:30، ص: 301.

<sup>5</sup> حاج مخناش نوال، شمش رشيد (2019)، مستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية-مخبر السيادة والعودة-كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة مديّة، المجلد 05، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77777>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-12، على الساعة: 18:00، ص: 197.

- تعتبر التجارة الالكترونية بأنها تنفيذ كل ما يتصل بعمليات الشراء وبيع البضائع والمعلومات عبر شبكة الانترنت، والشبكات العالمية الأخرى<sup>1</sup>، وتتضمن أيضا تطبيقات البيع عن طريق الجوال والمتصفحات التي تعمل على الأجهزة المحمولة لإجراء المعاملات التجارية وبالتالي فإن مصطلح التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية مترادفين<sup>2</sup>.

- "التجارة الالكترونية هي إجراء العمليات التجارية بمختلف أشكالها بين المتعاملين الاقتصاديين عن طريق تقنية الاتصال الحديثة المتمثلة في الانترنت بما يتضمن الفعالية والسرعة في الأداء"<sup>3</sup>. وتشير إلى الأعمال التجارية الإلكترونية بمعنى أوسع من مجرد البيع والشراء عبر الإنترنت<sup>4</sup>.

- "التجارة الالكترونية هي عمليات الشراء والبيع التي تدعمها الوسائل الالكترونية وأساسها الانترنت، بحيث تكون الأسواق الالكترونية مجال السوق بدلا من أماكن السوق أين يستخدم البائعون أسواقا الكترونية لتقديم منتجاتهم وخدماتهم على خط مفتوح"<sup>5</sup>. فعلى الرغم من أن الويب قد جعل التسوق عبر الإنترنت ممكناً للعديد من الشركات والأفراد، إلا أن التجارة الإلكترونية موجودة منذ سنوات عديدة بمعنى أوسع<sup>6</sup>.

- "التجارة الالكترونية منهج حديث في الأعمال موجه للسلع والخدمات وسرعة الأداء ويتضمن استخدام شبكة الاتصالات في البحث واسترجاع المعلومات من أجل دعم اتخاذ قرار الأفراد والمنظمات، أو هو مزيج من التكنولوجيا والخدمات من أجل الإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية لتبادل المعلومات بين مؤسسات الأعمال والزبائن ومؤسسات الأعمال وبعضهم البعض"<sup>7</sup>.

- "التجارة الالكترونية هي عبارة عن عمليات الإعلان والتعريف بالبضائع والخدمات تم تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد قيمتها الشرائية عبر شبكات

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد (2002/2003)، التجارة الالكترونية المفاهيم- التجارب- التحديات الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الدار الجامعية، ص: 07-08.

<sup>2</sup> Kenneth C.Laudon, Carol Guercio Traver (2017), E-commerce 2017 business. technology. society, Thirteenth Edition, England : Pearson Education Limited, pp: 50-51.

<sup>3</sup> بوعافية رشيد، يدو محمد (2018)، التجارة الالكترونية والاستثمار عبر شبكة الانترنت- الاطار النظري والتطبيقي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 09، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/50813>، تاريخ الاطلاع: 13-06-2021، على الساعة: 13:00، ص: 155.

<sup>4</sup> Mehdi Khosrow-Pour (2006), Encyclopedia of E-commerce, E-Government, and Mobile Commerce, United States of America: Idea Group Reference, p:384.

<sup>5</sup> بولحية شهبيرة، لكحل شهرزاد (2019)، أثر التجارة الالكترونية على المستهلك الالكتروني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية- المركز الجامعي سي الحواس-بريكة، المجلد 02، عدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138237>، تاريخ الاطلاع: 13-06-2021، على الساعة: 13:20، ص: 105.

<sup>6</sup> Gary P. Schneider (2015), Electronic Commerce, Eleventh Edition, United States of America , p: 9.

<sup>7</sup> عبد الهادي مسعودي، لخضر لعروس (2017)، تقييم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة مسيلة، المجلد 01، العدد02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/83578>، تاريخ الاطلاع: 13-06-2021، على الساعة: 13:30، ص: 313.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

الاتصال المختلفة سواء الانترنت وغيرها من الشبكات التي تربط بين البائع والمشتري<sup>1</sup>. ويبدو أن التعريف الأكثر ملائمة لتجارة الإلكترونية هو الإشارة إلى ما يشكل أصلاتها الأساسية، أي استخدام تقنيات الكمبيوتر<sup>2</sup>.

- التجارة الإلكترونية هي تبادل المعلومات عبر الشبكات الإلكترونية، في أي مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، سواء داخل المنظمة، أو بين الشركات، أو بين الشركات والمستهلكين، أو بين القطاعين العام والخاص، سواء كانت مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر<sup>3</sup>.

- "ونجد البعض يعرف التجارة الالكترونية وفق مفهوم أوسع بأنها عملية البيع والشراء للسلع والخدمات إلكترونيا وصفقات الأعمال المحوسبة باستخدام الانترنت، الشبكات، والتكنولوجيا الرقمية الأخرى. وهذا التعريف يتسع ليشمل الأنشطة التي تدعم صفقات السوق مثل الإعلان، التسويق، دعم الزبون، التوريد، وعمليات الدفع"<sup>4</sup>.

وفي الأخير يمكن القول بأن للتجارة الالكترونية وجهات نظر أخرى مختلفة ومتعددة وهذا ما تم التوصل إليه وتجميعه في الجدول أدناه.

### الجدول رقم (2-07): فهم التجارة الالكترونية من وجهات نظر مختلفة

تعريف التجارة الالكترونية	من وجهة نظر
التجارة الالكترونية وسيلة لتوصيل البضائع والخدمات والمعلومات أو تنفيذ عمليات الدفع للشراء عبر شبكات الحاسوب أو عبر أي وسيلة إلكترونية أخرى.	الاتصالات
وسعت التجارة الالكترونية نطاق إجراء عمليات البيع والشراء وتوفير الخدمات والمعلومات في الانترنت وعبر الشبكات الحاسوبية.	التجارة
من وجهة نظر إدارة الأعمال، التجارة الالكترونية استطاعت أن توفر وتوسع قاعدة الأعمال عبر الانترنت وتوفير المعلومات لتطوير الأعمال دون الحاجة للوجود الفيزيائي للشريك.	عمليات إدارة الأعمال
التجارة الالكترونية ما هي إلا وسيلة كبيرة لعرض الخدمات للمستهلك وللشركاء في مختلف بقاع الأرض، وتشمل هذه الخدمات خدمات الحكومة لمواطنيها أو الشركة لموظفيها وذلك بكلفة أقل وسرعة في توصيل الخدمة.	الخدمات
من وجهة نظر التعلم زادت التجارة الالكترونية من فرص التعليم والتدريب المباشر، عن طريق الاتصال بالجامعات ومعاهد التدريب المختلفة عبر شبكات الحاسوب.	التعليم
تعتبر التجارة الالكترونية وسيلة للتعاون الداخلي بين أجزاء الشركات وفروعها في كل مكان	التعاون

<sup>1</sup> كريمة بن شنيعة، عبد القادر مطاي (2019)، مقومات تنشيط التجارة والصرافة الالكترونية بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76503>، تاريخ الاطلاع: 13-06-2021، على الساعة: 13:40، ص: 100.

<sup>2</sup> Djamilia Mahi-Disdet (2011), L'obligation d'information dans les contrats du commerce électronique, Thèse de docteur en Droit, Université d'Avignon et des Pays de Vaucluse, France, Site Web: <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00911671/document>, consulté le: 19-07-2021, a: 10:00h, p: 17.

<sup>3</sup> Dave Chaffey (2009), E-business And E-commerce Management strategy, implementation and practice, Fourth Edition, England: Pearson, p: 11.

<sup>4</sup> نجم عبود نجم (2009)، الإدارة والمعرفة الالكترونية الإستراتيجية- الوظائف- المجالات، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

والتعاون الخارجي مع الشركات الأخرى في تصميم المنتج وعمليات التوزيع.	
من وجهة نظر المجتمع، وفرت التجارة الالكترونية المكان المناسب لعناصر المجتمع للاستفادة من فرص التعلم والاحتكاك والتعاون مع العالم الآخر وعدم القوقعة في النطاق المحلي.	المجتمع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد نور صالح الجدايه، سناء جودت خلف(2012)، تجارة الكترونية، مرجع سبق ذكره ، ص ص:24-25.

### 2.II عموميات حول التجارة الالكترونية

لا تختلف التجارة الالكترونية عن التجارة التقليدية كثيرا لأنها تعتبر امتدادا لها فحسب من خلال ما تتبعه من نفس قواعدها، ولكن تختلف عنها في شيء واحد ألا وهو أنها الأكثر سرعة في غزو الأسواق العالمية من حيث بيع وشراء السلع والخدمات باستخدام الانترنت. كما تسعى لتحقيق العديد من الأهداف والفوائد وهذا ما تم توضيحه من خلال هذا المطلب.

**1.2.II الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية:** تشتمل التجارة بشكل عام على كافة المعاملات التجارية المتعلقة ببيع وشراء السلع والخدمات، فالتجارة الالكترونية ما هي إلى عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات بواسطة شبكة الانترنت أو أي شبكة أخرى فمن أهم خصائصها توفير أقصى الدرجات من الراحة للمشتري. وهي بذلك لا تختلف عن التجارة التقليدية بل تعتبر امتدادا لها من خلال إتباعها لنفس قواعدها من حيث التقاء كل من البائع والمشتري من أجل تبادل السلع والخدمات مقابل النقود. والجدول أدناه يبين أهم الفروقات ما بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية.

الجدول رقم (2-08): الفرق بين التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية

خطوات حلقة البيع	التجارة التقليدية	التجارة الالكترونية
البحث عن المعلومات حول المنتج	المحلات، الكتالوجيات، الممثلين	صفحة الويب
طلب السلعة	رسالة بريدية، استمارة	بريد إلكتروني
الرد على الطلب	رسالة بريدية، استمارة قوائم	بريد إلكتروني
مراقبة السعر	كتالوج	كتالوج على الخط
مراقبة الوفرة	هاتف، فاكس	-
تقديم الطلبية (تحرير)	إستمارة مطبوعة	صفحة الويب، بريد إلكتروني
بعث/إستقبال الطلبية	فاكس، برقية (مراسلة)	البريد الإلكتروني
إعطاء الأولوية لطلبية معينة	-	قاعدة بيانات على الخط
مراقبة الوفرة في مكان التخزين	إستمارة مطبوعة، هاتف، فاكس	قاعدة بيانات على الخط/ صفحة الويب

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

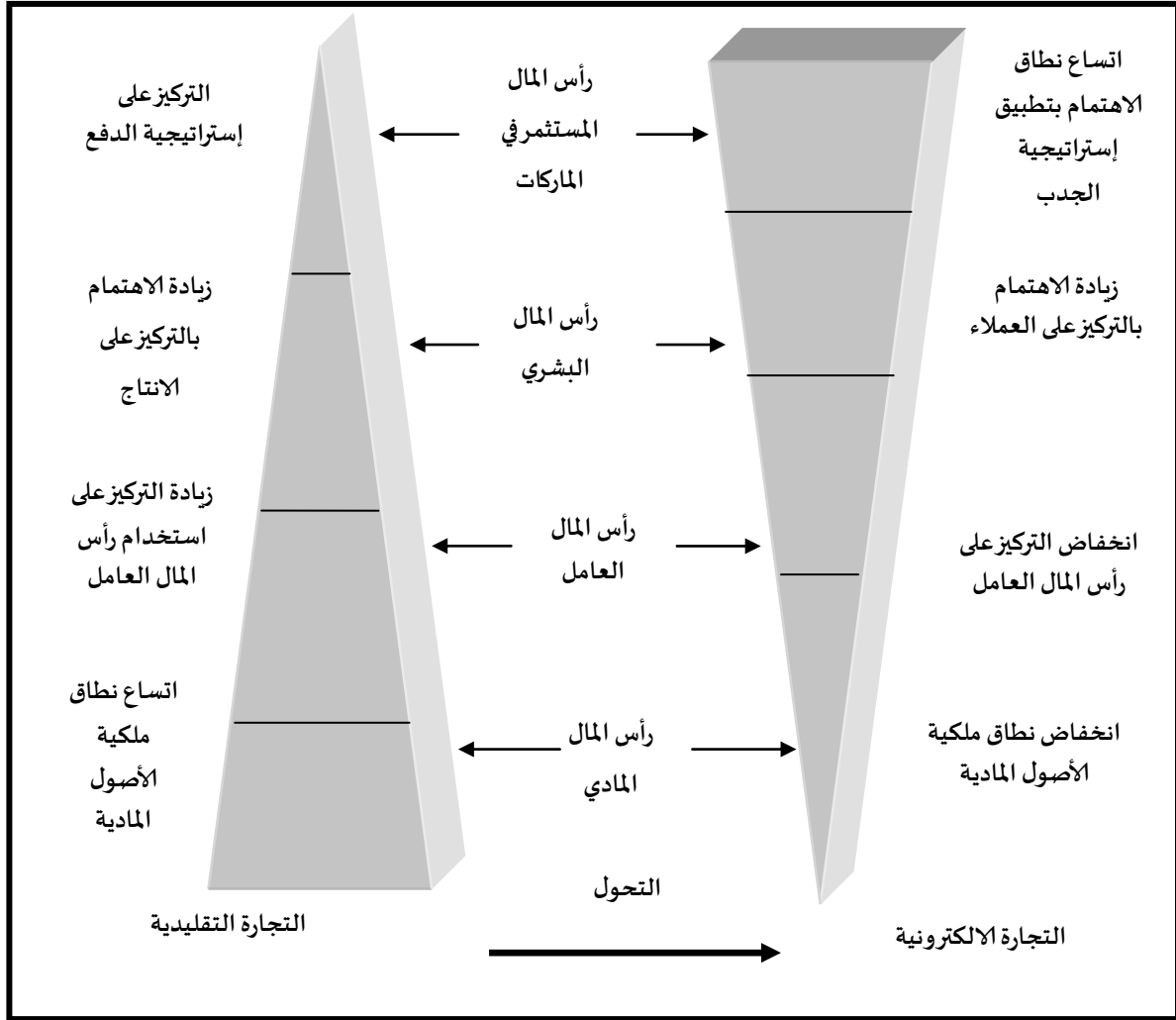
قاعدة بيانات على الخط	إستمارة مطبوعة	تحرير الفاتورة
-	موزع	إستقبال السلعة
بريد إلكتروني	إستمارة مطبوعة	تأكيد وصول السلعة
بريد إلكتروني EDI	برقية (مراسلة)	إرسال/ إستقبال الفاتورة
قاعدة بيانات EDI	إستمارة مطبوعة	استحقاق الدفع
EDI-EFT	برقية مراسلة	إتمام الدفع

المصدر: مصطفى صفية، علماوي أحمد (2020)، الانترنت كركيزة للتجارة الالكترونية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، ص: 59.

يلاحظ من الجدول رقم (2-08) أنه ومن خلال مقارنة التجارة الالكترونية بالتجارة التقليدية. فإن التجارة الالكترونية تفتقد لعامل التوثيق في أغلب المراحل، "وغياب التوثيق له دور سلبي جدا على آلية الاعتراف بالإيراد وخصوصا أن أغلب العمليات ذات طابع غير ملموس، ومنه يمكن القول بأن التجارة الالكترونية والتجارة التقليدية لا يختلفان في العناصر المتعلقة بشراء السلع والخدمات، ولكن يختلفان في كيفية تنفيذ تلك العناصر"<sup>1</sup>. أما الشكل أدناه فيمثل أهم المراحل للتحويل من التجارة التقليدية إلى التجارة الالكترونية.

<sup>1</sup> محمد الفاتح محمود بشير المغربي (2016)، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الجنان للنشر والتوزيع، ص: 37.

الشكل رقم (2-17): التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الالكترونية



المصدر: محمد سمير أحمد (2009)، التسويق الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

وكتحليل شامل للشكل أعلاه تم التوصل إلى أن<sup>1</sup>:

- رأس المال المادي في المستوى الأول: يتمتع باهتمام على نطاق كبير لدى المنظمات في تجارة الأعمال التقليدية ويتمثل هذا في توفير مراكز للتوزيع ومنافذ تجارة التجزئة وكذلك تواجد المؤسسات المالية التي تهتم بتحسين العائد على رأس المال والاستثمارات وإحداث اندماج للأصول المادية الرأسمالية محليا وعالميا بهدف تحقيق وفورات اقتصادية.
- رأس المال العالم في المستوى الثاني: (المواد الخام- السلع التامة الصنع - المخزون) يتسع نطاق التركيز عليه في حالة التجارة التقليدية مقارنة بالتجارة الإلكترونية، بهدف زيادة المخزون مع تخفيض تكاليفه وزيادة الاهتمام بتخفيض نسبة تقادم المنتجات.

<sup>1</sup> محمد سمير أحمد (2009)، التسويق الإلكتروني، مرجع سبق ذكره، ص: 159-160.

- رأس المال البشري في المستوى الثالث: ونجده أقل اتساعا في ظل التجارة التقليدية حيث يكون التركيز على عمليات الإمداد والتصنيع والتوزيع وأساليب تطوير المنتجات وأنشطة التسويق والترويج، بينما في التجارة الالكترونية يتسع نطاق التركيز على العملاء، لذا تزيد الحاجة إلى العناصر البشرية القادرة على استيعاب احتياجات العميل وإدارة التسويق بالعلاقات.
- رأس المال المستثمر في ماركات المنتجات في المستوى الرابع: رغم أن الاهتمام بمتطلبات العملاء والاستجابة السريعة لاحتياجاتهم ورغباتهم هو هدف أي منظمة سواء كانت تمارس نشاطها في ظل التجارة التقليدية أو الالكترونية، وإلا أن رأس المال المستثمر في الماركات يقل اتساعه في ظل التجارة التقليدية نتيجة تطبيق إستراتيجية الدفع الترويجية نتيجة تطبيق إستراتيجية الجذب الترويجية.

### II.2.2 أهداف وفوائد التجارة الالكترونية

II.2.2.1 أهداف التجارة الالكترونية: تسعى التجارة الالكترونية إلى تحقيق عدد من الأهداف، التي نستطيع حصرها بما يأتي<sup>1</sup>:

- العمل على زيادة نطاق السوق، وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع، وهو أهم ما حققته، وتحققه وترتكز عليه التجارة الالكترونية؛
- السعي نحو زيادة معدلات الوصول إلى العملاء، والتواصل معهم، وبناء علاقات أمثن مع الزبائن والعملاء، الفعليين منهم والمحتملين؛
- التقليل من تكاليف الانتاج، والتسويق، والتوزيع، مقارنة بالتجارة التقليدية، وفي ضوء طبيعة التجارة الالكترونية؛
- تحقيق السرعة في أداء الأعمال، في ضوء التحول نحو استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمار تطوراتها وتحولاتها المعاصرة، والاعتماد عليها؛
- البحث عن عملاء جدد، والوصول إليهم، وجددهم للشراء، اعتمادا على طبيعة التعامل، والمزايا التي تعرض عليهم وتجذب الكثير منهم؛
- القيام بعمليات التفاوض، والتسويق، والبيع، والشراء، وإجراءات الدفع والتسديد، من خلال شبكة الانترنت، وما تقدمه من تسهيلات في كل هذه العمليات والإجراءات؛
- تقديم وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة بالمقارنة مع التجارة التقليدية، والصورة التي رسمتها وترسمها عند الكثير من الزبائن والعملاء.

<sup>1</sup> عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

**II.2.2.2** فوائد التجارة الالكترونية: من بين الفوائد التي تسعى التجارة الالكترونية لتحقيقها، نستطيع حصر أهمها فيما يأتي:

- تعتبر التجارة الالكترونية وسيلة فعالة لتوسيع نطاق الأسواق المحلية بحيث تتصل ببعضها البعض على مستوى العالم ومن ثم تساهم بكفاءة في تسويق السلع والخدمات على مستوى العالم وتساعد أيضا على سرعة الاستجابة لطلبات العملاء<sup>1</sup>؛
- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز إجراءات العمل وتكلفة مالية مناسبة، وتعميق مفهوم الشفافية والبعث عن المحسوبية<sup>2</sup>؛
- تحقق التجارة الالكترونية كفاءة عمل أسواق المنافسة الكاملة على مستوى العالم حيث تتيح الفرص المتكافئة أمام كافة المؤسسات الكبيرة والصغيرة على السواء لعرض منتجاتها أو خدماتها بحرية دون تمييز أو قيود<sup>3</sup>؛
- تقديم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرضية وفي خلال 24 ساعة في اليوم، وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الإجازة الأسبوعية<sup>4</sup>؛

### II.3.2 خصائص التجارة الالكترونية ومنافعها

**II.3.2.1** خصائص التجارة الالكترونية: تتميز التجارة الالكترونية بمجموعة من الخصائص المعينة عن التجارة التقليدية، ويمكننا تحديدها كالتالي:

- تشكل التجارة عاملا محفزا للشركات المتعاملة معها كي تطور خدماتها التجارية الالكترونية بشكل مستمر، فالمنافسة هنا تتخذ أقسى أشكالها، بما يساعد على تطوير القدرات التنافسية، من أجل تقديم أفضل سلعة أو خدمة للمستهلك الالكتروني<sup>5</sup>؛

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم (2001)، التجارة الالكترونية أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية، مركز البحوث: سلسلة إصدارات البحوث الإدارية، ص: 11.

<sup>2</sup> مهند أحمد عثمان (2018)، أثر التجارة الالكترونية على نجاح المنظمات، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

<sup>3</sup> حمدي عبد العظيم (2001)، التجارة الالكترونية أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

<sup>4</sup> مهند أحمد عثمان (2018)، أثر التجارة الالكترونية على نجاح المنظمات، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

<sup>5</sup> يتوجي سامية (2020)، الصيرفة الالكترونية في سياق القانون رقم: 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 2، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112724>، تاريخ الاطلاع: 14-07-2021، على الساعة 15:05، ص: 76.



أما الجدول أدناه فهو يمثل كل من الفرص والمنافع التي تقوم التجارة الالكترونية بتوفيرها للعملاء والموردين كما يلي:

الجدول رقم (2-09): الفرص والمنافع التي توفرها التجارة الالكترونية للموردين والعملاء

المنافع التي يحصل عليها العملاء	فرص الموردين
<ul style="list-style-type: none"> <li>● خيار عالي؛</li> <li>● جودة أفضل؛</li> <li>● الاستجابة السريعة للحاجات؛</li> <li>● تخفيضات هائلة على الأسعار؛</li> <li>● خدمات وسلع جديدة ومبتكرة؛</li> <li>● تقديم خدمات شخصية مفصلة حسب مقاسات جموع العملاء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● حضور عالي؛</li> <li>● وضع تنافسي أفضل؛</li> <li>● تقصير أو إلغاء سلاسل التوريد؛</li> <li>● وفورات كلفوية هائلة؛</li> <li>● فرص أعمال مبتكرة؛</li> <li>● إلغاء النمطية واستبدالها بأساليب من شأنها تفصيل السلع والخدمات حسب مقاسات جموع العملاء.</li> </ul>

المصدر: سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق (2006)، الأعمال الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

### 3.II تصنيفات التجارة الالكترونية، أدواتها، مؤشرات قياسها وأبعادها القانونية

هناك العديد من التصنيفات للتجارة الالكترونية إلا أن أكثر هذه التصنيفات شيوعاً هو تصنيفها حسب الجهات المشاركة في تطبيقها، أي حسب طبيعة وهوية الأطراف الأساسية المعنية بالتعامل التجاري وذلك باعتماد معايير وكل معيار عدة أنواع. كما تختلف أدواتها وهذا ما تم التعرض له في هذا المطلب.

**1.3.II تصنيف التجارة الالكترونية:** تبعا للمعايير التي تم الاعتماد عليها في التجارة الالكترونية فقد تم تصنيفها كما يلي:

**1.1.3.II تصنيف التجارة الالكترونية بالاعتماد على أطراف التعامل:** لقد تعددت واختلقت أشكال التجارة الالكترونية من خلال تصنيفها بالاعتماد على أطراف التعامل، في العلاقات التجارية بالسوق الالكتروني، وسنوضح ذلك من خلال استعمال المصنوفة التي قدمها كوبل Coppel كما هو ممثل في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-10): أنواع التجارة الالكترونية حسب مصفوفة كوبل Coppel

مستهلك	شركة	حكومة	
حكومة لمستهلك G2C	حكومة لشركة G2B	حكومة لحكومة G2G	حكومة
شركة لمستهلك B2C	شركة لشركة B2B	شركة لحكومة B2G	شركة
مستهلك لمستهلك C2C	مستهلك لشركة C2B	مستهلك لحكومة C2G	مستهلك

المصدر: حسان طاهر شريف، وآخرون (2020)، متطلبات نجاح التجارة الالكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 03، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123193>، تاريخ الاطلاع: 18-06-2021، على الساعة: 11:00، ص: 114.

ومنه ومن خلال الجدول أعلاه اتضح لنا أن هنالك عدة أنواع من تطبيقات الانترنت على الأنشطة التجارية والتي يمكن حصرها وفق ما يلي<sup>1</sup>:

أ- التجارة الالكترونية من الأعمال إلى المستهلك (B2C): بظهور الشبكة الدولية للمعلومات أصبح للمستهلك إمكانية التسوق عبر الانترنت وذلك بالإبحار في مختلف المتاجر والأسواق الافتراضية<sup>2</sup>. كما تشير إلى التبادلات الالكترونية بين المنظمات والزبائن، حيث تقوم الشركة أو الموزعين بعرض وتسويق منتجاتها وخدماتها للزبائن وبيعها لهم وتقديم الدعم والخدمات والإجابة على استفساراتهم الكترونيا، وتتمثل ببيع التجزئة الالكتروني. ويتم التعامل بين المنظمة والأفراد سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي حيث يقوم الفرد بطلب المنتج من موقع المنظمة على شبكة الانترنت ويدفع ثمنها بالبطاقة مثلا ثم يحصل على المنتج مباشرة أو عن طريق البريد التقليدي إذا كان المنتج غير قابل للتسليم الكترونيا. وعلى الرغم من أن هذا النوع من التجارة الالكترونية لا يزال محدودا بالمقارنة مع النوع الأول (من الأعمال إلى الأعمال) إلا أن المنظمات تسعى الى الاستفادة من الفرص الإستراتيجية التي يمكن توفرها من هذا النوع وخاصة المنظمات التي لها سمعة تجارية جيدة، إذ يمكنها استغلال هذه السمعة في كسب التعامل التجاري على مستوى الأفراد في كافة أنحاء العالم.

ب- التجارة الالكترونية بين الأعمال (B2B): هي عبارة عن الصفقات التي تتم بين مؤسسات الأعمال<sup>3</sup>، وتشير هذه التبادلات التي تتم بين المنظمات كمشراء المواد الأولية من الموردين، وتنسيق قنوات توزيع المنتجات والخدمات، والاتصال والتنسيق مع جهات النقل والشحن وغيرها باستخدام التكنولوجيا الرقمية. وبشكل هذا

<sup>1</sup> محمد عبد حسين الطائي (2010)، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، مرجع سبق ذكره، ص: 30-33.

<sup>2</sup> سعدي عزوز (2019)، التجارة الالكترونية وتحديات الجريمة المعلوماتية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 04، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95897>، تاريخ الاطلاع: 20-05-2021، على الساعة: 14:05، ص: 223.

<sup>3</sup> محمد بن قينة (2017)، التجارة الالكترونية في الجزائر عراقيل كثيرة وامكانيات تدعو للتفاؤل، المدير، المجلد 04، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65814>، تاريخ الاطلاع: 20-05-2021، على الساعة: 14:25، ص: 182.

النوع من التجارة الالكترونية أغلب معاملات التجارة الالكترونية حيث يستحوذ على ما يقارب (80%) من إجمالي حجم التجارة الالكترونية في العالم.

ج- التجارة الالكترونية بين المستهلك والمستهلك (C2C): حيث يكون التعامل بين الأفراد المستهلكين أنفسهم، وفيه تكون عملية البيع والشراء بين مستهلك ومستهلك آخر من خلال وضع إعلانات على المواقع الشخصية في الانترنت بهدف بيع الأغراض الشخصية أو بيع الخبرات الى الآخرين، ويشمل ذلك المزادات الالكترونية التي تتم فيها المعاملات التجارية بين الأفراد، مثال ذلك قيام مستهلك ما ببيع منزل أو سيارة أو أي منتج آخر لمستهلك آخر. "وبالتالي يساعد هذا النوع من التجارة الالكترونية المستهلكين بأن يبيعوا لبعضهم البعض، وذلك من خلال المزادات التي تبني في شبكة الانترنت"<sup>1</sup>. وتتضمن أمثلة C2C الأفراد الذين يبيعون أجهزة الكمبيوتر أو الآلات الموسيقية أو الخدمات الشخصية وغيرها عن طريق الإنترنت<sup>2</sup>.

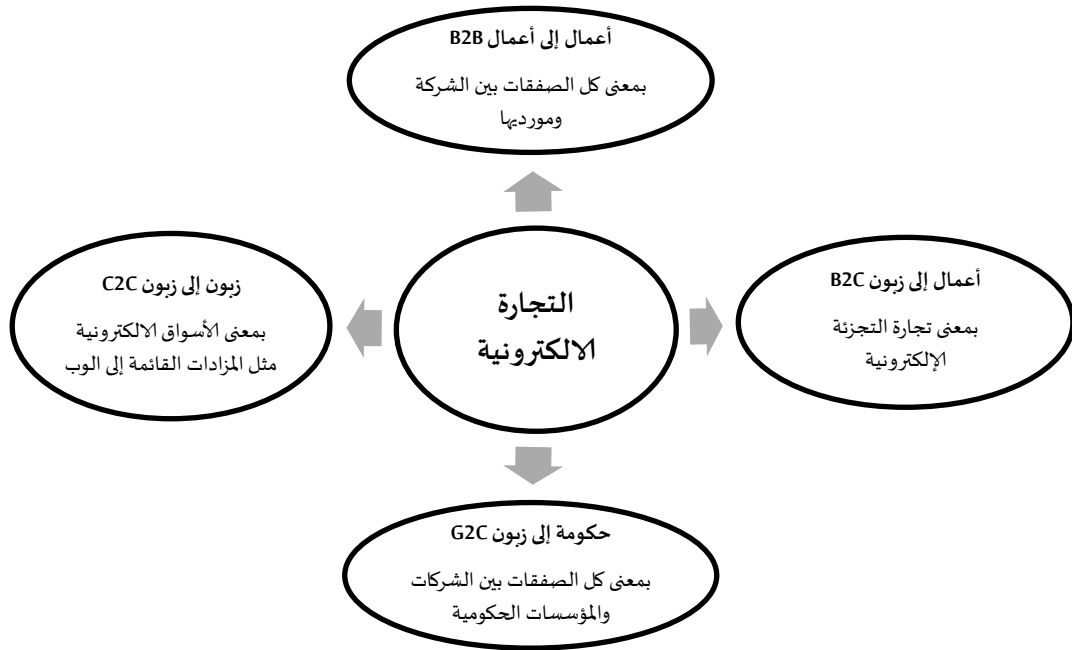
د- التجارة الالكترونية بين الحكومة والمواطنين (G2C): وتشمل التفاعل بين الحكومات ومواطنيها الكترونيا والفكرة الرئيسية هنا تنبع من تمكين المواطنين من طلب وتلقي السلع والخدمات والمعلومات التي تقدمها الحكومة والإجابة على أية استفسارات من منازلهم أو سياراتهم أو أي مكان آخر في أي وقت خارج أوقات الدوام الرسمي ودون مراجعة دوائر الحكومة قدر الإمكان، مثل التقدم لطلب رخصة أو هوية، وتمكينهم من دفع الضرائب الكترونيا، واستلام المعونات، الوثائق، ومساعدتهم في الحصول على الوظائف، من تطبيقات الحكومة الالكترونية أيضا تحويل المساعدات المالية إلى مواطنيها الكترونيا Electronic Benefits Transfer، حيث تقوم بتوزيع المساعدات على بنوك المستفيدين في حساباتهم. وقد تقوم بتزويد المستفيدين ممن ليس لديهم حسابات في البنوك ببطاقات ذكية Smart Cards تقوم بشحن الرصيد الكترونيا بالمبلغ المرصود لهم، كما يمكن للحكومة أن تدفع رواتب عاملها مباشرة الكترونيا عند نهاية كل شهر"<sup>3</sup>. أما الشكل أدناه فيمثل أهم هذه التصنيفات.

<sup>1</sup> نعيمة يحيى، مريم يوسف (2017)، التجارة الالكترونية وأثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26156>، تاريخ الاطلاع: 14-07-2021، على الساعة: 14:55، ص: 185.

<sup>2</sup> Efraim Turban, Jon Outland and others(2018), **Electronic Commerce 2018 A Managerial and Social Networks Perspective**, Ninth Edition, Switzerland: Springer International Publishing AG, p:11.

<sup>3</sup> يوسف محمد (2017)، التجارب المغربية في مجال اعتماد التجارة الالكترونية "الجزائر وتونس نموذجا"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 08، العدد 26، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10291>، تاريخ الاطلاع: 13-02-2021، على الساعة: 15:45، ص: 110.

الشكل رقم (2-18): تصنيفات صفقات التجارة الالكترونية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نجم عبود نجم (2009)، الإدارة والمعرفة الالكترونية الاستراتيجية- الوظائف- المجالات، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

ولابد من الإشارة إلى أن التجارة الالكترونية كانت تطور باستمرار أنماط صفقات علاقاتها التجارية على الانترنت، لهذا فان هناك تصنيفات أخرى من أعمال التجارة الالكترونية إلى جانب التصنيفات الأربعة المذكورة أعلاه والتي هي أكثر شيوعا. وهذه التصنيفات الأخرى تتمثل في:

هـ- التجارة الالكترونية من المستهلك إلى الأعمال (C2B): وتشير إلى اتصال الزبائن على شكل مجموعات مع المنظمات باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق مكاسب من خلال استخدام عروض خاصة كخصم الكمية أو الحصول على منتجات بمواصفات وجودة عالية، حيث يستفيد الزبائن من اجتماعهم معا في تشكيل قوة اقتصادية يخاطبون من خلالها هذه المنظمات. "كما تتضمن هذه التجارة بعض الأفراد الذين يبيعون خدماتهم للمشروعات أو أولئك الذين يلجئون للمشروعات للمساعدة في بيع منتجاتهم وخدماتهم، كذا البحث عن أفضل المنتجات والمقارنة بين أسعار منتجات مختلف الشركات من خلال تصفح مواقع هذه الشركات أو مواقع الأسواق الافتراضية أو بالدخول إلى المزادات على الخط (on line) مباشرة"<sup>1</sup>.

و- التجارة الالكترونية داخل المنظمة: وتتضمن استخدام المنظمة للتكنولوجيا الرقمية للقيام بنشاطاتها كتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات بين وحدات المنظمة ودوائرها، ودعم فرق العمل عبر وظائف الأعمال، وتوزيع المراسلات والتعاميم الداخلية. وقد تتضمن تقديم عروض لبيع منتجات المنظمة لأفرادها أو أية عروض أخرى وتتم هذه الممارسات داخل المنظمة عبر شبكة الانترنت.

<sup>1</sup> عائشة موزاوي، عبد القادر موزاوي (2020)، التأثير الاقتصادي للتجارة الالكترونية على المستهلك، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113358>، تاريخ الاطلاع: 2021-05-23، على الساعة: 16:45، ص: 154.

ز- التجارة الالكترونية بين الحكومة والأعمال (G2B): وتشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية في انجاز الإجراءات والمعاملات وعرض القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لأعمال قطاعات الأعمال المختلفة وبيع الأعمال للحكومة منتجاتها وخدماتها الكترونيا. وتسعى الحكومة من خلال هذه المجموعة الى اتمة تفاعلاتها مع الأعمال، من خلال تقديم المعلومات والخدمات للأعمال الكترونيا، وإدارة وجمع الضرائب. ومن أهم التطبيقات في G2B التدبير الالكتروني للحكومة، وتمثل باستخدام الحكومة للانترنت في البحث عن الموردين لشراء لوازمها، واختيارهم، ومتابعة تطبيق الاتفاقيات معهم، والمشاركة في المزادات أو المناقصات الالكترونية. "وهذا النوع من التجارة الالكترونية بالرغم من أنه حديث العهد إلا أنه ينال اهتماما متزايدا من قبل مختلف الحكومات التي تحرص الكثير منها على استخدام الوسائل الالكترونية في مختلف تعاملاتها في إطار ما يعرف بالحكومة الالكترونية"<sup>1</sup>.

ح- التجارة الالكترونية بين الأعمال والحكومة (B2G): هي العلاقة ما بين المشاريع التي تنفذها الحكومة واتفاقيات البيع بين مؤسسة تجارية والحكومة نفسها<sup>2</sup>، ويضم هذا النوع كافة أنواع العمليات التي تتم بين منظمات الأعمال والجهات الحكومية في إطار تنفيذ التعاقدات الموقعة بين الطرفين والتي بموجبها تنجز هذه المنظمات بنود هذه التعاقدات للوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الجهات، مثال ذلك توريد احتياجات تلك الجهات من الأجهزة والمعدات والمستلزمات، تنفيذ مقاولات بناء المباني الحكومية، فتح الطرق، الصيانة بمختلف أنواعها.....الخ.

ط- التجارة الالكترونية من الحكومة إلى الحكومة (G2G): وتتضمن استخدام التكنولوجيا الرقمية بين الحكومات المختلفة لتبادل المعلومات والخدمات والتسهيلات في إطار اتفاقيات التبادل والمواثيق الدولية وعلاقات الدول الثنائية والإقليمية والأممية. "كما يمكنها أن تشمل أعمالا تجارية كأن تنقل هيئة السكك الحديدية سلعا لحساب إحدى الوزارات"<sup>3</sup>.

ي- التجارة الالكترونية داخل الحكومة: وتتضمن استخدام الدوائر والأجهزة الحكومية لتكنولوجيا الرقمية للقيام بنشاطاتها كتبادل السلع والخدمات والمعلومات بين هذه الدوائر، ودعم فرق العمل عبر الأجهزة الحكومية، وتوزيع المراسلات والتعميم الداخلية. وقد تتضمن تبادل المعلومات والتنسيق في الإجراءات وخطوات العمل لأفرادها أو أية نشاطات أخرى، وتتم هذه الممارسات داخل المنظمة عبر شبكة الانترنت.

<sup>1</sup> فضيلة بوطورة، وآخرون (2020)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل التجارة الالكترونية بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/127500>، تاريخ الاطلاع: 13-06-2021، على الساعة: 16:05، ص: 63.

<sup>2</sup> يوسف محمد (2017)، التجارب المغربية في مجال اعتماد التجارة الالكترونية "الجزائر وتونس نموذجا"، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

<sup>3</sup> عائشة موزاوي، عبد القادر موزاوي (2020)، التأثير الاقتصادي للتجارة الالكترونية على المستهلك، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

ك- التجارة الالكترونية غير الربحية: وتنطوي على مختلف أنواع تطبيقات التجارة الالكترونية غير المذكورة في أعلاه وخاصة تلك التي تتم في إطار الجمعيات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية والتي تكون غاياتها إنسانية وتركز على خدمة المجتمع العام أو شرائح محددة، أو تخفيض التكاليف، أو تحسين إدارة المنظمة... الخ.

ل- التجارة الالكترونية من الحكومة إلى الموظفين (G2E): وتدعم تطبيقات الأعمال الالكترونية في هذا المجال رفع كفاءة الاتصالات بين الحكومة وموظفيها في الأماكن النائية، والجغرافية المتباعدة، وتقديم المعلومات والخدمات والامتيازات الداعمة للموظفين وعائلاتهم.

**2.1.3.II تصنيف التجارة الالكترونية حسب درجة التقنية في المعاملات التجارية:** يمكن تصنيف التجارة الالكترونية بالاعتماد على درجة تقنية المنتج وعلى تقنية العملية وعلى تقنية الوسيط أو الوكيل كما يلي<sup>1</sup>:

أ- التجارة الالكترونية البحتة: وتسمى أيضا هذه التجارة بالتجارة الالكترونية المباشرة أو الكاملة، ويشمل هذا النوع على جميع المنتجات التي يمكن بيعها بصيغة الكترونية، حيث تتم جميع مراحل النشاط التجاري إلكترونيا مثل: شراء برمجيات من موقع الكتروني على الانترنت وإتمام عملية الدفع بشكل رقمي.

ب- التجارة الالكترونية الجزئية: ويطلق عليها بالتجارة الالكترونية غير المباشرة. وفي هذا النوع يتم جزء فقط من النشاط التجاري بشكل إلكتروني، كأن تتم عملية الشراء والدفع إلكترونيا في حين تتم عملية التسليم بشكل تقليدي نظرا لطبيعة المنتج.

وهناك من يضيف تصنيفات أخرى للتجارة الالكترونية وتتمثل في ما يلي<sup>2</sup>:

أ- التجارة بالهاتف النقال: بإمكان المؤسسات عرض منتجاتها وخدماتها عبر مواقعها على شبكة الانترنت، حيث صار بإمكان مستخدمي الهواتف الذكية واللوحات الرقمية تصفح هذه المواقع، والقيام بعملية الشراء، باستخدام التطبيق الموجود على صفحة المؤسسة.

ب- التجارة الالكترونية عبر الفايبر بوك: تعتبر هذه التجارة شكل من أشكال التجارة الاجتماعية، حيث تقوم شبكة التواصل الاجتماعي، وشبكة التواصل الآتي بدعم التفاعل الاجتماعي بين المستخدمين، مما يسهل عملية الشراء والبيع للمنتجات والخدمات عبر صفحات الفايبر بوك.

<sup>1</sup> شهرزاد عبيدي (2015-2016)، الانترنت والتجارة الالكترونية ودورها في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/handle/123456789/519>، تاريخ الاطلاع: 17-04-2021، على الساعة: 13:00، ص: 79.

<sup>2</sup> إيمان غرزولي (2017)، عوامل نجاح التجارة الالكترونية في الصين، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 07، العدد 04، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64209>، تاريخ الاطلاع: 11-05-2021، على الساعة: 15:06، ص ص: 489-490.

**II.3.2 أدوات التجارة الالكترونية:** من أجل دخول عالم التجارة الالكترونية وإدارة مواقعها تتوافر أدوات متعددة ومختلفة لكل من المؤسسات والشركات والأفراد، وتتنوع هذه الأدوات طبقا لمستوى ونوع وحلول التجارة الالكترونية وإمكانات الجهة لدخول عالم التجارة الالكترونية منها<sup>1</sup>:

أ- البريد الالكتروني: يعتبر البريد الالكتروني أكثر خدمات الانترنت انتشارا واستخداما، ويبدأ المفهوم البسيط لدخول عالم التجارة الالكترونية بالحصول على عنوان البريد الالكتروني، وهو لا يتطلب تكلفة مالية إذ يمكن الحصول عليه مجانا من مواقع شبكة الانترنت، ولا يحتاج العنوان أيضا ضرورة الاشتراك لدى مزود خدمة الانترنت بل يمكن الحصول عليه خلال دخول شبكة الانترنت عبر مكاتب خدمات الانترنت المتاحة أو مقهى ونوادي الانترنت. "كما تقوم مؤسسات الأعمال بالدخول إلى عالم التجارة الالكترونية في بادئ الأمر من خلال مفهومه الأولي، وذلك بالحصول على عنوان بريد إلكتروني خاص بها، فهناك العديد من المواقع الرئيسية على شبكة الانترنت تتيح عناوين البريد الالكتروني مجانا وبهذا لا تتكلف المؤسسة أي أعباء مالية، بعد إنشاء عنوان إلكتروني للمؤسسة تقوم باستخدامه للبريد الالكتروني في مراسلتها وفي مطبوعاتها وكروت العاملين بها أو إرسال رسائل إلى شركات أخرى"<sup>2</sup>.

ب- استخدام شبكة الانترنت: لا يحتاج الاشتراك بنظام اتصال الهاتف تكلفة عالية فهو يحتاج إلى خط هاتف، وكمبيوتر شخصي مزود بجهاز مودم، والاشتراك عند مزود خدمة أو الاتصال من خلال خطوط الهاتف العامة باستخدام شبكة الانترنت في مؤسسة أو عن طريق فرد يمكن بداية خطوات التحول الفعلي للتجارة الالكترونية باستخدام البريد لأغراض الاتصالات كما توفر الانترنت المعلومات من مصادر مختلفة مثل المكتبات ومراجع ومصادر حكومية ومؤسسات ومنظمات ومعلومات وأسواق وبورصة والسلع والمنتجات والمعدات وطرق الانتاج وغيرها من المعلومات المتخصصة.

ج- إنشاء صفحة أو مواقع معلومات: هذه المرحلة تعني التواجد الفعلي للشركة من خلال إنشاء صفحات بسيطة للمعلومات، عن الشركة على شبكة الإنترنت وذلك عن طريق العاملين في الشركة المخصصين لهذا العمل أو من خلال شركات متخصصة في إنشاء الصفحات على شبكة الإنترنت<sup>3</sup>. ويمثل هذا الأسلوب خطوات بداية التجارة الالكترونية على شبكة الانترنت في موقع منفصل عن نظم معلومات الشركة تقوم بعرض المنتجات وقوائم الأسعار والتفاعل مع العملاء والإجابة على الاستفسارات وجمع المعلومات عن الزوار ومعرفة اتجاهات ورغبات الزوار والعملاء.

<sup>1</sup> ربيعي مصطفى عليان (2014)، اقتصاد المعرفة، الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص: 295-299.

<sup>2</sup> يوسف حسن يوسف (2011)، التجارة الالكترونية وأبعادها القانونية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف (2011)، نفس المرجع، ص: 106.

د- المتجر الالكتروني: يسهل ويحقق المتجر الالكتروني إمكانية إجراء كافة العمليات التجارية بين الشركة وعملائها ويتضمن الموقع كتالوجات المنتجات أو الخدمات وقوائم الأصناف والأسعار ونماذج طلبات الشراء وأساليب السداد والتحويلات المالية لذلك يحتاج إمكانات فنية وإدارية خاصة وتطويراً ونمواً ويتطلب سرية وتأمين المعاملات التجارية وحماية الخصوصية كما يحتاج الارتباط مع وسيط (أو جهة تخلص أو بنك)، لهذا فالتحول إلى مستوى المتجر وإجراء المعاملات التجارية على الانترنت يحتاج برمجيات وأدوات تأمين والحماية ونظم الارتباط المالي للسداد واستثمارات.

هـ- موقع التجارة الالكترونية المتكامل: تبدأ عملية الشراء عندما يتصل الزبون من جهاز بشبكة الانترنت ويدخل الموقع، وعندما يعرض برنامج الاستعراض أسماء وبيانات المنتجات في الموقع يقوم باختيار المنتجات ويحددها من خلال قوائم تفصيلية، وقد يتطلب الأمر قيام الزبون باستعراض أكثر من صفحة حتى يجد المطلوب وفور التوصل إلى الاختيارات النهائية التي يريد تحديدها يتم إدخال بيانات الشراء التي تحددها الصفحة مع معلومات عن أسلوب الشراء.

### II.3.3 مؤشرات قياس التجارة الالكترونية وبيئتها

لقد تعددت واختلفت الدراسات والأبحاث حول قياس التجارة الالكترونية، وما أدى إلى صعوبة قياس ومقارنة مستوى اعتماد التجارة الالكترونية هو عدم تجانس مصادر البيانات والمعلومات بين كافة الدول. وبالتالي سعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لوضع مجموعة من المؤشرات لقياس التجارة الالكترونية يتم من خلالها مقارنة وتقييم مستوى اعتماد التجارة الالكترونية بين الدول، والجدول أدناه يوضح المؤشرات المتوصل إليها.

الجدول رقم (2-11): مؤشرات قياس التجارة الالكترونية

مستوى التأثير الالكتروني	الكثافة الالكترونية	الجاهزية الالكترونية
يتعلق هذا المستوى بمقاييس الفرق التي أحدثت التجارة الالكترونية فيما يتعلق بكفاءة وخلق مصادر ثروة جديدة على كلا المستويين الجزئي والكلي.	هي حالة استخدام التجارة الالكترونية، وحجمها ودرجتها وطبيعة المعاملات والأنشطة التجارية. وتمثل كثافة التجارة الالكترونية في: <ul style="list-style-type: none"> <li>المعاملات عبر الانترنت؛</li> <li>استخدام المواقع الالكترونية؛</li> <li>نسبة المؤسسات التي تقدم خدمات تعرض من خلالها معلومات بشكل الكتروني؛</li> <li>نسبة المؤسسات التي تقدم خدمات تجارية وتروج لمنتجاتها</li> </ul>	هي مستوى تحضير البنية التحتية التكنولوجية، والاجتماعية اللازمة لممارسة التجارة الالكترونية وفق عدة معايير من بينها: <ul style="list-style-type: none"> <li>عدد ونسبة الوحدات الاقتصادية التي تمتلك موقع إلكتروني، خط انترنت؛</li> <li>حدود ومعوقات التجارة الالكترونية؛</li> <li>الكفاءات المتوفرة لدى المؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات</li> </ul>

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

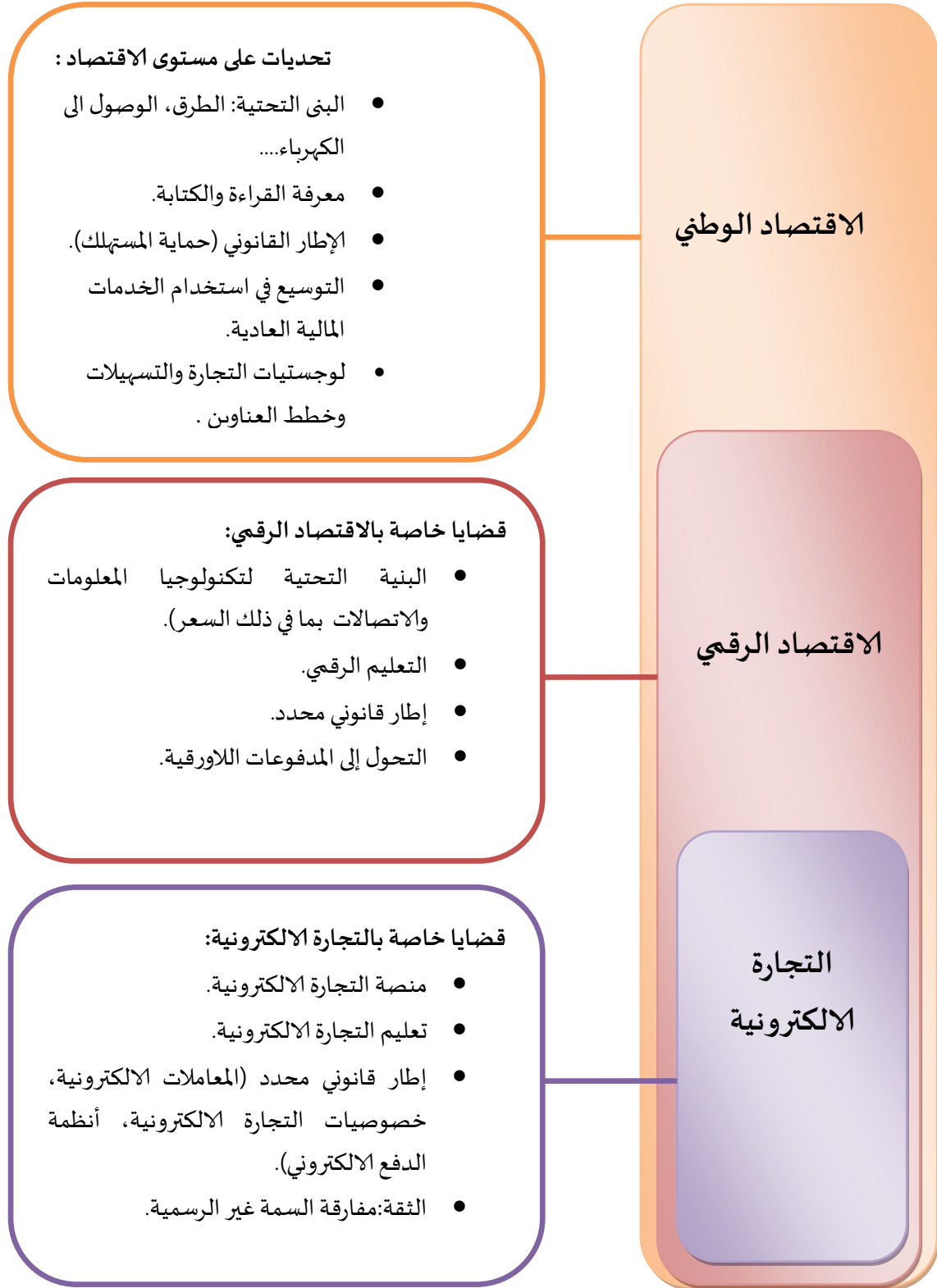
	إلكترونيا.	والاتصال.
--	------------	-----------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

أما عن بيئة تجارة الالكترونية فهي تتكون من مجموعة عناصر المختلفة والتي من الممكن أن نوجزها في

الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-19): بيئة التجارة الالكترونية



source: Prepared by the researcher based on :UNCTAD(2020), Member States of the West African Economic and Monetary Union eTrade Readiness Assessment, web site: [https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2020d10\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2020d10_en.pdf), Accessed: 18-01-2021, at 16:15 , p: 08.

### II.4.3 الأبعاد القانونية للتجارة الالكترونية

لم تنشأ معاملات التجارة الالكترونية من فراغ وإنما هي خاضعة لتنظيم قانوني خاص بها يساهم في تبيان قواعد إبرامها وإثباتها وتنفيذها وكافة المسؤوليات المترتبة عليها. ومن بين هذه الأبعاد نميز في الجدول أدناه ما يلي.

الجدول رقم (2-12): الأبعاد القانونية للتجارة الالكترونية

العقود	الخصوصية وأمن المعلومات	الملكية الفكرية	الإعلانات عبر الانترنت
وتعرف بأنها عبارة عن وعد متبادل يلزم به القانون، وقبول متبادل يظهره أطراف عقد المبادلة ورغم أن قوانين العقد قد بقيت كما هي عقود كثيرة، إلا أن النظام القانوني كان قادرا على تطبيقها بنجاح بالنسبة لتكنولوجيا الجديدة في الاتصالات.	إن التجارة الالكترونية عبر الشبكة المفتوحة تتطلب آليات فعالة وموثوقة لضمان أعلى درجات الخصوصية والأمن، ويجب أن تتضمن هذه الآليات بمسؤوليات الأمن والخصوصية وإثبات أصالة الشيء أو صحة نسبه إلى صاحبه وعدم الإنكار، وبما أن آليات الخصوصية والأمن المشخصة تحتاج إلى شهادة وضمانة طرف ثالث موثوق به (مثل جهة حكومية) فإن التجارة الالكترونية والحالة هذه تحتاج إلى إرساء نظام دولي.	بينما تكون الملكية الملموسة مثل المجوهرات والسيارات والمباني، هي منتج العمل البدني البشري، فإن الملكية الفكرية هي منتج غير ملموس للعقل البشري، ورغم أنه غير ملموس إلا أن الملكية الفكرية يمكن تماما أن تكون ذات قيمة. وتثبت أن الملكية الفكرية هي إحدى مجالات القانون التي كانت قد تأثرت بشكل عميق بواسطة الانترنت والتناقض الظاهري الكبير للانترنت مكون من المعالم البارزة في نقل المعلومات.	المتاجرة بالانترنت حققت فرصا عديدة للإعلان، فمشغلو مواقع الويب وخاصة أولئك الذين يقدمون خدمات مجانية مثل محركات بحوث ويب، أو البريد الالكتروني يعتمدون كثيرا إذا لم تكن هي الوسيلة الوحيدة على إيرادات الإعلانات لتغطية مصروفاتهم. وتنطبق على الانترنت متطلبات مثل الصدق في الإعلان باعتبارها كأي وسيلة إعلان أخرى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بورايو هاجر أميرة (2019-2020)، دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر،

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، الجزائر، الموقع الالكتروني: <https://www-pnst-cerist.dz>

dz.snd11.arn.dz ، تاريخ الاطلاع: 2021-04-16، على الساعة: 19:45، ص ص: 69-72.

### III أنظمة الدفع في التجارة الالكترونية

أصبحت المبادلات التجارية مؤخر تعتمد على الأنظمة المصرفية الحديثة التي شهدت تطورا كبيرا وكان أحد شواهد هذا التطور السماح بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال الانترنت وذلك باستخدام وسائل الدفع الالكترونية التي تتيحها هذه البنوك. فالتجارة الالكترونية تعتبر البيئة الطبيعية للتعامل بوسائل الدفع الالكتروني وهذا ما تم تناوله من خلال هذا المبحث.

#### 1.III ماهية الدفع الالكتروني

الدفع الالكتروني هو جيل من الأجيال الجديدة التي ظهرت مؤخرا، والتي تعتمد أساسا على كل من تكنولوجيا الاتصالات والانترنت. ومنه فقد تم التعرض من خلال هذا المطلب إلى تناول مفهوم الدفع الالكتروني خصائصه وأهم أهدافه.

**1.1.III مفهوم الدفع الالكتروني:** لقد تعددت واختلفت المفاهيم حول الدفع الالكتروني من باحث لآخر ومن هيئة لأخرى ومن بين هذه التعاريف يمكن أن نميز ما يلي:

- يعرف الدفع الالكتروني بأنه: " وسيلة الكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية مدفوعات ذات قيمة محددة"<sup>1</sup>.

- عرف المجلس الاقتصادي الفرنسي الدفع الالكتروني بأنه: "مجموعة التقنيات الإعلامية، المغناطيسية أو الالكترونية... الخ، التي تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية، والتي ينتج عنها علاقة ثلاثية بين البنك والمستهلك والمستفيد. ويعرفه المشرع الفرنسي على أنه الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سايجي الخامسة، طويل حدة (2019)، أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -وكالة تسعة-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105002>، تاريخ الاطلاع: 09-07-2021، على الساعة: 22:25، ص: 73.

<sup>2</sup> مولود حواس، هدى حفصي (2020)، التجارة الالكترونية بين الأهمية التسويقية ومتطلبات تبني نظم الدفع الالكترونية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/120500>، تاريخ الاطلاع: 09-07-2021، على الساعة: 23:00، ص: 199.

- ويعرف أيضا: "هو عبارة عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية للدفع التقليدي والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هو أن وسائل الدفع الالكترونية تتم كل عملياتها وتسير الكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية"<sup>1</sup>.
- وكتعريف آخر: "الدفع الالكتروني هو وسيلة للدفع مقابل المعاملات باستخدام نظام أو وسيط دفع إلكتروني، دون الحاجة لاستخدام النقد التقليدي، فتطوير أنظمة الدفع الالكتروني المختلفة قد أدى إلى تسهيل قبول الدفع الالكتروني في شتى المبادلات التجارية عبر الانترنت"<sup>2</sup>.
- كذلك يعرف: "الدفع الالكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية. يهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الآمنة. وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية وتأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة"<sup>3</sup>.
- وعرفت نظم الدفع الالكتروني بأنها: "الوسيلة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات بتنفيذ واستلام المدفوعات للسلع والخدمات، يمكن إجراء المدفوعات عن طريق تحويل الأموال من حساب شخص أو شركة إلى حساب آخر"<sup>4</sup>.
- بينما الدكتور سعيد الشيخ، كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الأهلي التجاري يقول: "تلعب وسائل الدفع الالكترونية دور بوابة الدخول إلى النظام المصرفي، كما أنها محرك قوي للنمو، وتعمل هذه الوسائل على سحب النقود من التداول وإدراجها ضمن حسابات مصرفية، وتوفير أموال منخفضة التكلفة لدعم الإقراض المصرفي الاستثماري- وبالتالي النشاط الاقتصادي بأكمله. ويؤدي ذلك إلى المزيد من الشفافية وتحديد المسؤولية ويعزز كفاءة وأداء الاقتصاد"<sup>5</sup>.
- وكتعريف آخر: "تعكس أنظمة الدفع الالكتروني جميع الأنظمة المستخدمة في تسوية المعاملات المالية عبر الوسائط الإلكترونية، حيث يتم اعتمادها بين البنوك أو الشركات أو الأفراد من داخل أو خارج دولة واحدة"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراق (2020)، فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا Covid-19 بطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 13، العدد 03، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140397>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-09، على الساعة: 23:25، ص: 111.

<sup>2</sup> Sang Man Kim (2021), **Payment Methods and Finance for international Trade**, Sapringer Sinagapore, web site: <https://b-ok.africa/book/8002374/a54e39> , Accessed on: 26-06-2021, at 22:12, p: 65.

<sup>3</sup> سالية فاروق هباني (2018)، وسائل الدفع الالكتروني.. الأشهر والأوسع نطاقا، مجلة المصرفي، العدد 88، الموقع الالكتروني: <https://search.emarefa.net>، تاريخ الاطلاع: 2021-06-26، على الساعة: 12:55، ص: 34.

<sup>4</sup> علا سمير سبتي جاسم (2020)، نظم الدفع الالكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 51، الموقع الالكتروني: <https://iasj.net/iasj/pdf/6a7d9a742d3a4c2d>، تاريخ الاطلاع: 26-06-2021، على الساعة: 00:00، ص: 14.

<sup>5</sup> مصطفى يوسف كافي (2011)، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، سوريا-دمشق-جرمانا: دار مؤسسة رسلان، ص: 151.

<sup>6</sup> Salaheddine Cheriet, Hadjira Ghanem (2018), **The role of Electronic Payment Systems in the development of the Algerian Banking system**, Roa Iktissadia Review, Vol 08, No 02 , web site: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77667>, Accessed on 14-06-2021, at 14:15, p: 214.

ومنه وكتعريف شامل يمكن القول بأن الدفع الالكتروني: ما هو إلا الوسيلة يتم عن طريقها السماح للعملاء وغيرهم باستغلال أرصدهم في عملية الشراء وسداد الفواتير وتحويل الأموال بشكل إلكتروني دون الحاجة للدفع التقليدي المباشر.

**III.1.2 خصائص وسائل الدفع الالكتروني:** تتميز وسائل الدفع الالكتروني بالخصائص كثيرة ومتعددة من بينها يمكن تمييز الخصائص التالية:

- تعتبر وسائل الدفع الالكتروني سهلة الاستخدام حيث توفر لحاملها الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، مع تجاوز الحدود المكانية والزمنية بمعنى إجراء العمليات في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى التنقل<sup>1</sup>؛
- الدفع الالكتروني يتسم بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم<sup>2</sup>؛
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد<sup>3</sup>؛
- الدفع الالكتروني يكون عن طريق عدة بطاقات منها البطاقات المخصصة للشراء عبر الانترنت أو من خلال البطاقات البنكية العادية<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> كرجلي أسماء، بلوناس عبد الله (2021). أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146358>. تاريخ الاطلاع: 16-06-2021، على الساعة: 19:50، ص: 372.

<sup>2</sup> سايجي الخامسة، طويل حدة (2019). أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -وكالة تسعة-. مرجع سبق ذكره، ص: 73.

<sup>3</sup> مولود حواس، هدى حفصي (2020). التجارة الالكترونية بين الأهمية التسويقية ومتطلبات تبني نظم الدفع الالكترونية. مرجع سبق ذكره، ص: 199.

<sup>4</sup> عبد الجليل مقدم وآخرون (2020). دور التسويق المصرفي في زيادة فاعلية وسائل الدفع الالكتروني: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر-وكالة بشار-. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/129367>. تاريخ الاطلاع: 23-07-2021، على الساعة: 00:15، ص: 296.

- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات شبكة خاصة ويقتصر الاتصال فيها على أطرف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، وشبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد فيها تربطهم روابط معينة<sup>1</sup>؛
- تتميز هذه الوسائل بأنها ثنائية الأبعاد، يتم نقلها بين المستهلك والتاجر أو بين المستهلك والبرنامج الذي أصدرت على أساسه دون الحاجة لطرف ثالث بين المتعاملين<sup>2</sup>.

**III.1.3 أهداف نظام الدفع الالكتروني:** لقد تعددت أهداف نظام الدفع الالكتروني واختلفت ومن بين أهم هذه الأهداف ما يلي<sup>3</sup>:

- المساهمة في تخفيض تكاليف ومصاريف تنفيذ الخدمات المصرفية؛
- تمكين الأفراد والشركات من إجراء التحويلات المالية آلياً، مع ضمان وصولها إلى المستفيد في وقت معين؛
- إتاحة الفرصة للمصارف لتقديم خدمات مصرفية متطورة، إذ توفر قاعدة اتصالات حديثة وقوية للتحويلات المالية فيما بينها؛
- تجنب المخاطر التي تنشأ عن عمليات التداول المباشر للأوراق المالية، وكذلك الاستغناء عن نقل النقود يدوياً من مكان لآخر.

### III.2 طرق الدفع والسداد في التجارة الالكترونية وأهميتها

من أجل تسديد مستحقات المشتريات وغيرها في التجارة الالكترونية يتم الاستعانة بطرق الدفع الالكتروني لما تتميز به من سرعة تؤهلها لتسهيل كافة المعاملات ومن أي مكان. حيث تختلف هذه الطرق من طريقة لأخرى وهذا ما تم التعرض إليه في هذا المطب.

**III.1.2 طرق الدفع والسداد في التجارة الالكترونية:** يوجد العديد من طرق الدفع والسداد التي يتم استخدامها في التجارة الالكترونية ومن بينها ما يلي:

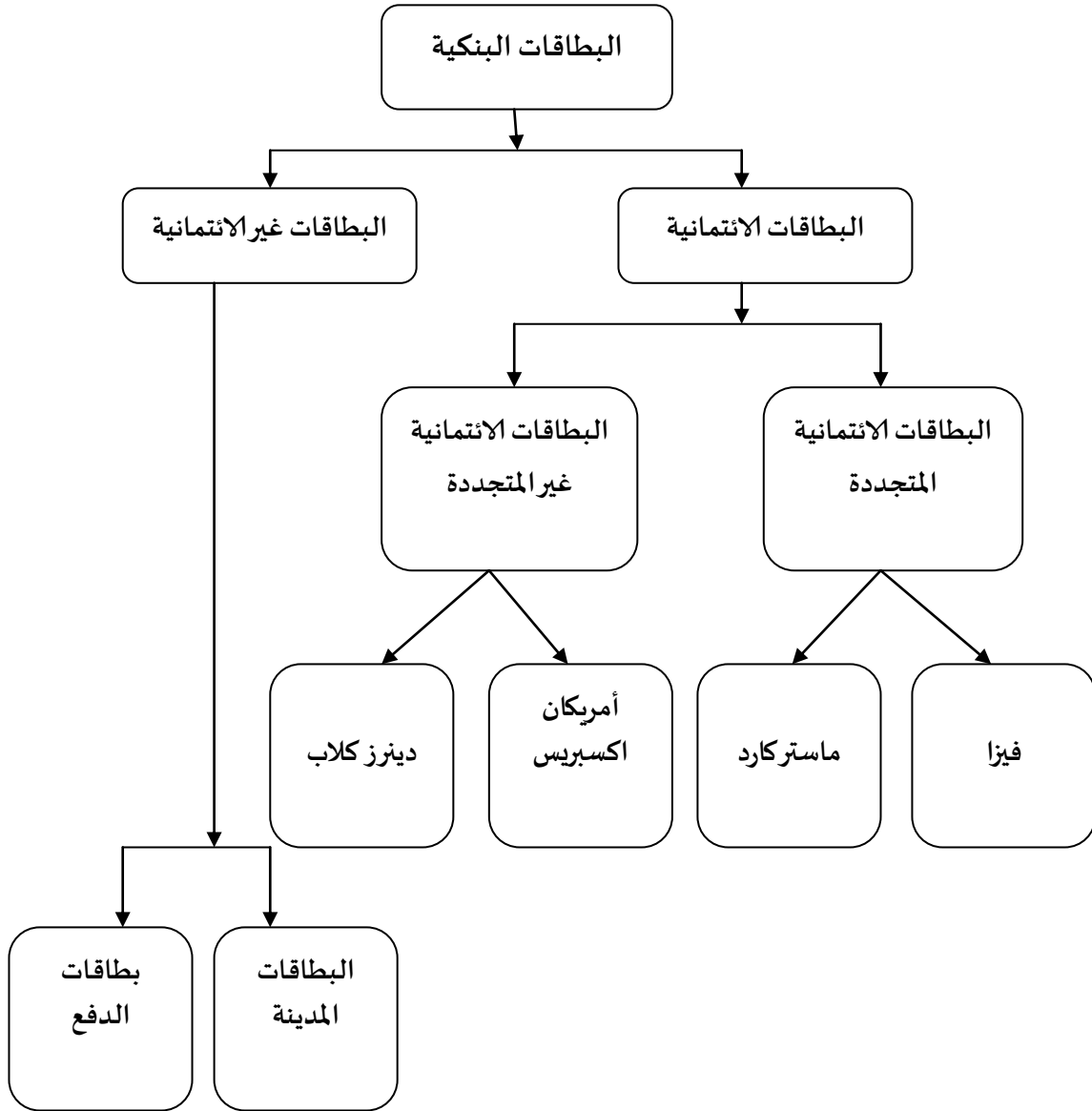
<sup>1</sup> مبراح طه ياسين وآخرون (2020)، وسائل الدفع الالكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02 (خاص)، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128566>، تاريخ الاطلاع: 14-06-2021، على الساعة: 15:30، ص ص: 124-123.

<sup>2</sup> زخوفي نورالدين، زمالة عمر (2018)، التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصبة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 01، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/123558>، تاريخ الاطلاع: 14-06-2021، على الساعة: 16:30، ص: 252.

<sup>3</sup> علا سمير سبتي جاسم (2020)، نظم الدفع الالكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

**III.1.1.2** البطاقات البنكية: لقد تعددت واختلفت التعاريف بين مجمع الفقهاء، فهناك من عرف البطاقات البنكية على أنها: "عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية حيث تستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع، كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول إليها إلا للمرخص له"<sup>1</sup>. وتنقسم البطاقات البنكية إلى قسمين وهذا ما هو موضح الشكل أدناه.

الشكل رقم (20-2): أنواع البطاقات البنكية



المصدر: مطاي عبد القادر وآخرون (2020)، وسائل الدفع الالكترونية ودورها في عصنة المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، متوفر على الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/121594>، تاريخ الاطلاع: 14-06-2021، على الساعة: 11:02، ص: 32.

<sup>1</sup> عبدلي نعيمة (2021)، وسائل الدفع الالكترونية في القانون، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 05، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/151942>، تاريخ الاطلاع: 14-06-2021، على الساعة: 17:30، ص: 227.

من خلال الشكل رقم (2-20) يمكن القول بأن هنالك نوعين من البطاقات البنكية ولكل بطاقة مجموعة فروع وتتمثلان في:

أ- البطاقات الائتمانية: والتي تعرف بأنها "تلك البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز بأنها توفر كلا من الجهد والوقت لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يصل من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة كاملة لموقف العميل وعدم اضطرار البنك لمواجهة مخاطر عدم السداد"<sup>1</sup>. وينقسم هذا النوع من البطاقات البنكية الائتمانية إلى نوعين هما:

- البطاقات الائتمانية المتجددة: "ظهرت هذه البطاقات أواخر الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتان شهيرتان ماستر كارد و فيزا. فهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مغيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترات الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة، لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة"<sup>2</sup>.
  - البطاقات الائتمانية غير المتجددة: "تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية المتجددة في أن السداد فيها يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب. وتتيح هذه البطاقة لحاملها فرصة الشراء الآني والتسديد لاحقا. فهي لا تتضمن خط ائتمان دوار"<sup>3</sup>.
- وقد صدرت كل من البطاقات البنكية الائتمانية المتجددة والبطاقات الائتمانية غير المتجددة من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية ونذكر منها ما يلي<sup>4</sup>:
- فيزا : تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1985 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية.
  - ماستر كارد : هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقتها مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار.

<sup>1</sup> عبدلي نعيمة (2021)، وسائل الدفع الالكترونية في القانون، مرجع سبق ذكره، ص: 228.

<sup>2</sup> سماحي منال (2014-2015)، التسويق الالكتروني وشروط تفعيله في الجزائر دراسة حالة اتصالات الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، متوفر على الموقع الالكتروني: <https://www.theses-algerie.com/2175953438254550>، تاريخ الاطلاع: 24-06-2021، على الساعة: 17:30 ص: 107.

<sup>3</sup> مولود حواس، هدى حفصي (2020)، التجارة الالكترونية بين الأهمية التسويقية ومتطلبات تبني نظم الدفع الالكترونية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01، متوفر على الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/120500>، تاريخ الاطلاع: 24-06-2021، على الساعة: 18:00، ص: 200.

<sup>4</sup> يوسف حسن يوسف (2012)، البنوك الالكترونية، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ص: 23-24.

• أمريكيان إكسبرس: هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف.

• ديتركلوب : من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائد عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقتها إلا أنها حققت أرباح وصلت إلى 16 مليون دولار، تصدر بطاقات متنوعة مثل:

- بطاقات الصرف البنكي لكافة العملاء.
- بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال.
- بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران.

ب- البطاقات غير الائتمانية: "يطلق على هذا النوع من البطاقات ببطاقات الخصم الفوري حيث تستخدم كأداة وفاء فقط، حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة، ويتم الخصم بقيمة هذه الاستخدامات مباشرة من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك دون الانتظار إلى أعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم كوسيلة لعرض البيانات فقط"<sup>1</sup>. وهناك عدة أنواع منها البطاقات المدينة وبطاقات الدفع.

**III.2.1.2 الشيك الالكتروني:** "يعتبر الشيك الالكتروني المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية الشائعة في التعامل وقد عرف بالاضافة لما يعرف به الشيك التقليدي المحرر ورقيا، بأنه محرر ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بشكل جزئي أو كلي، ويتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد"<sup>2</sup>، ومن هنا ظهرت أهمية التوقيع الالكتروني، الذي أصبح اليوم معترف به قانونيا في بعض البلدان<sup>3</sup>. "كما يعتبر أيضا بأنه رسالة الكترونية مؤمنة وموثقة يرسلها مصدر الشيك إلى حامل الشيك، ويقوم بوظيفته كوثيقة تعهد بالدفع يحمل توقيعها رقميا يمكن التأكد من صحته الكترونيا، ويتضمن ملفا الكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك، وكذا تاريخ صرف الشيك قيمته المستفيد منه، التوقيع والرقم، رقم الحساب المحول إليه، وهو يشبه

<sup>1</sup> لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله (2017)، واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، المجلد 05، العدد 04، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81535>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-01، على الساعة: 13:00، ص: 281.

<sup>2</sup> دوييني مختار (2021)، وسائل الدفع الالكتروني ومدى مساهمتها في تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/154782>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-01، على الساعة: 13:30، ص: 196.

<sup>3</sup> بورحلة سارة، نور الدين قدوري (2019)، فعالية آليات الدفع الالكترونية في الجزائر "الواقع والتحديات"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي الجزائر، المجلد 04، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147397>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-01، على الساعة: 00:15، ص: 84.

الشيك التقليدي غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل الكترونياً<sup>1</sup>. وعرف الشيك الالكتروني كذلك "على أنه الانعكاس لذات ورقة الشيك والتي تتم عبر نظام تقني آمن، والمتضمنة أدنى معايير الحماية والأمان من خلال استخدام التوقيع الرقمي القائم على التشفير"<sup>2</sup>. ويمر استخدام الشيك الالكتروني بعدة مراحل أهمها<sup>3</sup>:

- فتح العميل (المشتري) حساب لدى جهة الدفع (البنك) ويتم تحديد التوقيع الالكتروني وتسجيله في قاعدة البيانات؛
- إشراك البائع لدى جهة الدفع نفسها وفتح حساب له وتحديد توقيعه الالكتروني أيضاً؛
- اختيار المشتري للسلعة أو الخدمة التي يرغب شراءها من التاجر المشترك معه لدى مؤسسة الدفع نفسها أو مؤسسة أخرى تعترف بالشيك الالكتروني ويتم تحديد السعر الكلي وطريقة الدفع؛
- يتم ملء الشيك الالكتروني من قبل العميل بجميع البيانات المطلوبة، ويتم تداوله بانتقاله من الساحب الذي يوقعه إلكترونياً إلى المستفيد الذي يوقعه بدوره؛
- يرسل المستفيد الشيك إلى البنك الذي يحوز فيه على حساب جاري وهذا الأخير يقوم بتبادل الشيك بينه وبين البنك المسحوب عليه حيث يقوم بخصم قيمة الشيك من حساب عميله الساحب لينقلها إلى المستفيد عن طريق البنك الذي له فيه حساب.

**III.1.2.3 البطاقات الذكية (المحفظة الالكترونية):** البطاقات الذكية مشابهة للبطاقة البلاستيكية الممغنطة المعروفة ولكنها أكثر قوة وأماناً. وهي واحدة من آخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات وهي تحتوي على شريحة الكترونية مدمجة في بطاقة شبيهة في حجمها ببطاقة الدفع البلاستيكية الممغنطة الشريحة، تخزن المعلومات الالكترونية وتعمل كجهاز تحكم حيث إنها تجعل المعلومات العملية والشخصية متاحة فقط لمستخدمين محددين، كما تقدم مجموعة من الخدمات من بينها تمكين الأشخاص من الشراء وكذلك توفير إمكانية نقل المعلومات الآمنة<sup>4</sup>. ومنه "تعتبر البطاقات الذكية أحد أنواع بطاقات الدفع الالكتروني حيث تحتوي هذه البطاقات على معلومات صاحبها ولها إمكانية التخزين بسعة عالية، وتحمل كل المعلومات والتفاصيل والبيانات. وعليه يقوم العميل باختيارها للتعامل لما تتميز به من دفع فوري وإمكانية تحويلها لحافظة نقود

<sup>1</sup> سايعي الخامسة، طول حدة (2019)، أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة تسعة- مرجع سبق ذكره، ص: 74.

<sup>2</sup> عامر "محمد بسام" أحمد مطر (2013)، الشيك الالكتروني، الطبعة الأولى، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ص: 22.

<sup>3</sup> بحماوي الشريف، سليمان مصطفى (2017)، خصوصية وسائل الوفاء الالكتروني ودورها في المعاملات التجارية، مجلة الأستاذ الباحث في الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80425>، تاريخ الاطلاع: 02-07-2021، ص: 138.

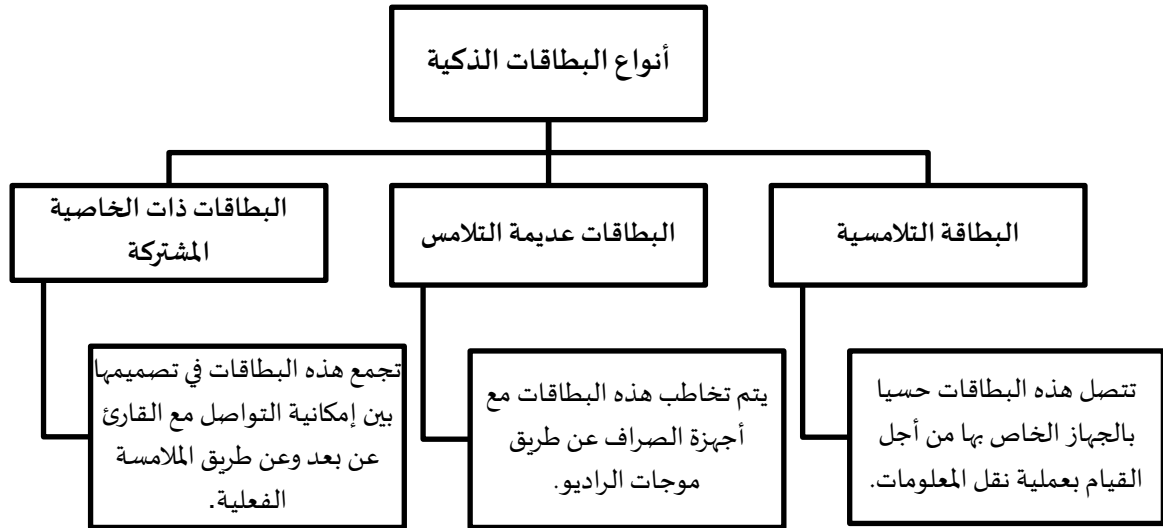
<sup>4</sup> صلاح الدين أحمد محمد عامر (2012)، أنظمة الدفع الالكتروني المعاصر غير الائتماني في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، ص: 337.

إلكترونية يتم ملؤها وتفريغها أو تحويلها إلى بطاقة تعريف أو بطاقة صحية أو تذكرة تنقل<sup>1</sup>. "ومنه تعتبر بطاقة الموندكس من الأمثلة عن البطاقات الذكية أحدث وسيلة دفع عالمية تم طرحها لعملاء المصارف، وهي تتمثل في شريحة إلكترونية تستطيع تخزين المعلومات حيث تعد بديلا للنقود"<sup>2</sup>. ومن بين فوائد البطاقات الذكية يمكن أن نميز ما يلي<sup>3</sup>:

- المعلومات المخزنة في الشريحة يمكن حمايتها بوضع رقم سري؛
- كل بطاقة لها رقم خاص بها يميزها عن غيره؛
- الشريحة محكمة ضد العبث والتلاعب؛
- البطاقات الذكية قابلة للتشفير.

وتتمثل أنواع البطاقات الذكية بحسب ما توصلت له التقنية في هذه البطاقة إلى عدة أنواع والشكل أدناه يبين البعض من هذه الأنواع.

الشكل رقم (2-21): أنواع البطاقات الذكية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

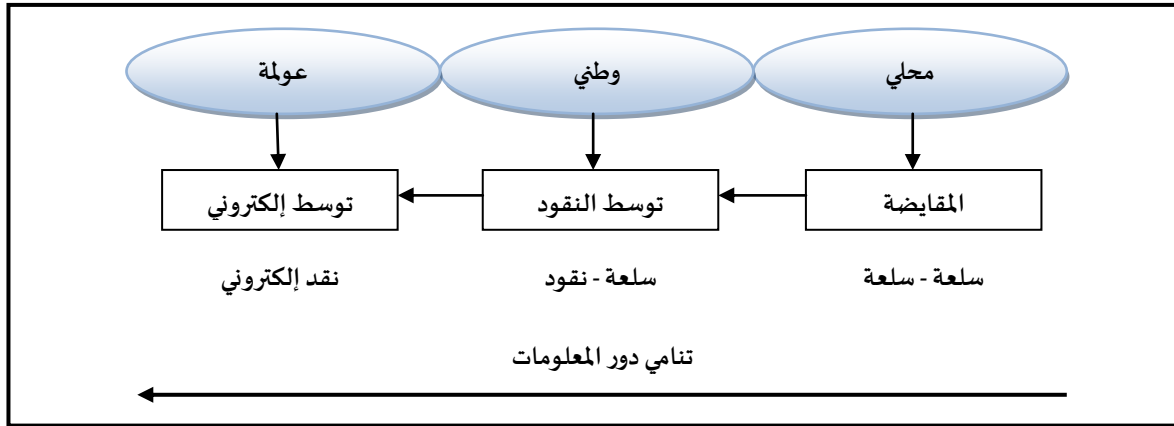
**III.4.1.2 النقود الالكترونية:** تطور دور النقود عبر الزمن بتنامي المعلومات فبعدها كان النقد محلي مبني على المقايضة أصبح نقد وطني تتوسطه النقود إلى غاية تفشي العوامة والتي جعلت منه نقد إلكتروني والشكل أدناه يمثل تطور دور النقود.

<sup>1</sup> سالية فاروق هباني (2018)، وسائل الدفع الإلكتروني.. الأشهر والأوسع نطاقا، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

<sup>2</sup> سماحي منال (2014-2015)، التسويق الإلكتروني وشروط تفعيله في الجزائر دراسة حالة اتصالات الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

<sup>3</sup> سالية فاروق هباني (2018)، وسائل الدفع الإلكتروني.. الأشهر والأوسع نطاقا، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

الشكل رقم (2-22): تطور دور النقود



المصدر: نجم عبود نجم (2009). الإدارة والمعرفة الالكترونية الإستراتيجية- الوظائف- المجالات، مرجع سبق ذكره، ص: 435.

"ومنه وبعد ظهور البطاقات البنكية ظهرت النقود الالكترونية أو النقود الرقمية والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدت إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعمل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل"<sup>1</sup>. كما عرفها البنك المركزي الأوربي أيضا بأنها: "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات المتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"<sup>2</sup>. وعليه فإن النقد الالكتروني يتجسد في صورتين ألا وهما<sup>3</sup>:

- حامل النقد الالكتروني: يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.

- النقد الافتراضي: عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت.

وبالتالي فإن للنقود الالكترونية ومنذ ظهورها صور عديدة ومختلفة ومن بين أهم هذه الصور يمكن أن نميز من ما يلي<sup>4</sup>:

- قد تكون عبارة عن علامات أو رموز أو ماركات الكترونية، يتم تخزينها على الحاسوب الشخصي للمستهلك ويتم تحويلها عبر الانترنت؛

- يمكن أن تكون في شكل بطاقات ذكية وهي بطاقات تحتوي على ذاكرة الكترونية يسجل فيها مبلغ مالي معين، وهي مسبقة الدفع؛

<sup>1</sup> يوسف حسن يوسف (2012)، البنوك الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي (2011)، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف (2012)، البنوك الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

<sup>4</sup> بحماوي الشريف، سليمان مصطفى (2017)، خصوصية وسائل الوفاء الالكتروني ودورها في المعاملات التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

- يوجد طرق مختلفة لتحميل النقود الالكترونية سواء عن طريق إنزال المعلومات الخاصة بها من البطاقة الذكية أو من الحاسوب.

### III.2.2 أهمية الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية

لقد أصبح الدفع الالكتروني مؤخرا يمثل حجر الزاوية لتقدم ونجاح التجارة الالكترونية، فمعاملات التجارة الالكترونية هي بحاجة لوجود أنظمة وأدوات إلكترونية تسهل المبادلات والتعاملات التجارية. وبالتالي فإن نظام الدفع الالكتروني عامل مهم لتفعيل التجارة الالكترونية وزيادة كفاءتها، وتجلي ذلك من خلال النقاط التالية<sup>1</sup>:

- تعرض الخدمات المالية والمصرفية على طول ساعات اليوم وخلال كل أيام الأسبوع، وبهذا تتجاوز البنوك المصرفية الالكترونية على عكس البنوك التقليدية عامل الزمن؛
- سرعة أداء أطراف التبادل التجاري لمعاملاتهم التجارية والوفاء بالتزاماتهم المالية بسرعة فائقة مهما كان بعد المسافة؛
- إمكانية القيام بأي عملية من البيت أو من أي مكان يتوفر على وسائل الاتصال الحديثة.

### III.3 تأمين نظام الدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية

نظرا لسهولة اختراق أنظمة الدفع الالكترونية من قبل بعض المحترفين في هذا المجال فقد لجأت العديد من الجهات المسؤولة عن هذه الأنظمة لإيجاد كافة الحلول التقنية بتأمينها من أجل تسهيل كافة المبادلات الخاصة بعمليات التجارة الالكترونية وذلك باللجوء إلى استخدام التشفير، التوقيع الالكتروني وغيرها من تقنيات وهذا ما تم تناوله في هذا المطلب.

### III.3.1 التشفير والتوقيع الالكتروني

III.3.1.1 التشفير الالكتروني: دفعت بعض الجهات لإيجاد الحلول التقنية لحماية أمن المعلومات عموما وأمن التجارة الالكترونية خصوصا من خلال استخدام التشفير، وذلك لغرض إنتاج مخرجا ملائما لطرفي العلاقة<sup>2</sup>. فالتشفير الالكتروني عبارة عن عملية تحويل النص إلى رموز وإشارات غير مفهومة لمنع الغير من الاطلاع

<sup>1</sup> سبع فايزة (2019-2020)، قياس اتجاهات المستهلكين نحو نظام الدفع الالكتروني في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة فرحات عباس سطيف-1، الجزائر، ص: 84.

<sup>2</sup> بغدادي إيمان (2019)، التوقيع الالكتروني كبديل للتوقيع التقليدي في التجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 02، العدد 04، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/124498>، تاريخ الاطلاع: 01-08-2021، على الساعة: 16:45، ص: 21.

عليها، إلا الأشخاص المرخص لهم بالاطلاع على النص المشفر وفهمه<sup>1</sup>. "ويعتبر بأنه تكنولوجيا استعمال خوارزميات رياضية معقدة لتشفير وفك تشفير البيانات وهذا بهدف ضمانا لسرية التي تستلزمها المعلومات بقصد تأمين المعاملات ما بين الزبون على الخط والتاجر أو البنك بقصد حصر قراءتها والاطلاع عليها"<sup>2</sup>. كما يقدم التشفير الالكتروني أدلة قطعية على حقيقتين تتمثل في<sup>3</sup>:

- **الحقيقة الأولى:** أن الرسالة أرسلت من طرف الشخص الوحيد الحامل للمفتاح القادر على تحويل نص الرسالة إلى كود؛

- **الحقيقة الثانية:** أن الرسالة المرسله لم يتم العبث بها بعد استلامها لان المرسل إليه ليس بحوزته مفتاح التشفير والذي بقى بحوزة المرسل. وأن الرسالة المسلمة هي الرسالة الأصلية التي أرسلت. وعليه وبناء على ما سبق فقد تم التوصل إلى أن التشفير الالكتروني يتكون من ثلاث عناصر أساسية ومترابطة مع بعضها البعض وهي كما يلي<sup>4</sup>:

- المعلومات التي سيتم تشفيرها؛
- خوارزمية التشفير التي ستطبق على المعلومات، وخوارزمية فك التشفير التي تعيدها إلى حالتها الأصلية؛
- المفاتيح وهي سلسلة أو أكثر من الرموز تستند إلى صيغ رياضية معقدة في شكل خوارزميات.

كما للتشفير الالكتروني طريقتين، فالطريقة الأولى تتمثل في التشفير السيمتري بينما الطريقة الثانية فهي تتمثل في التشفير بالمفتاح العام والشكل أدناه يوضح ذلك.

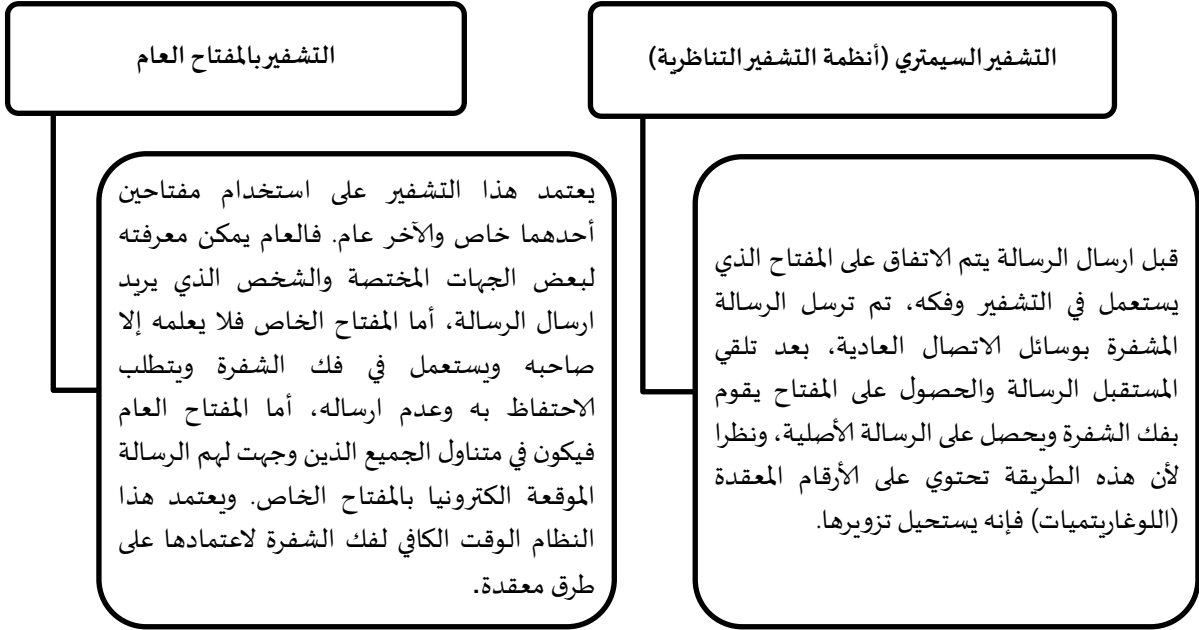
<sup>1</sup> عقوني محمد، بلمهدي براهيم (2019)، الآليات التقنية والقانونية لحماية التوقيع الالكتروني، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76577>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-01، على الساعة: 15:17، ص: 303.

<sup>2</sup> سعدي عزوا، رامول خالد (2017)، الأمن التقني للدفع الالكتروني أي فعالية؟، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69283>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-01، على الساعة: 15:19، ص: 124.

<sup>3</sup> باطلي غنية (2011)، حجية المستند الالكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 48، العدد 03، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/97350>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-01، على الساعة: 25:19، ص: 177.

<sup>4</sup> عقوني محمد، بلمهدي براهيم (2019)، الآليات التقنية والقانونية لحماية التوقيع الالكتروني، مرجع سبق ذكره، ص: 303.

الشكل رقم (2-23): طرق التشفير الالكتروني



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عدة مراجع.

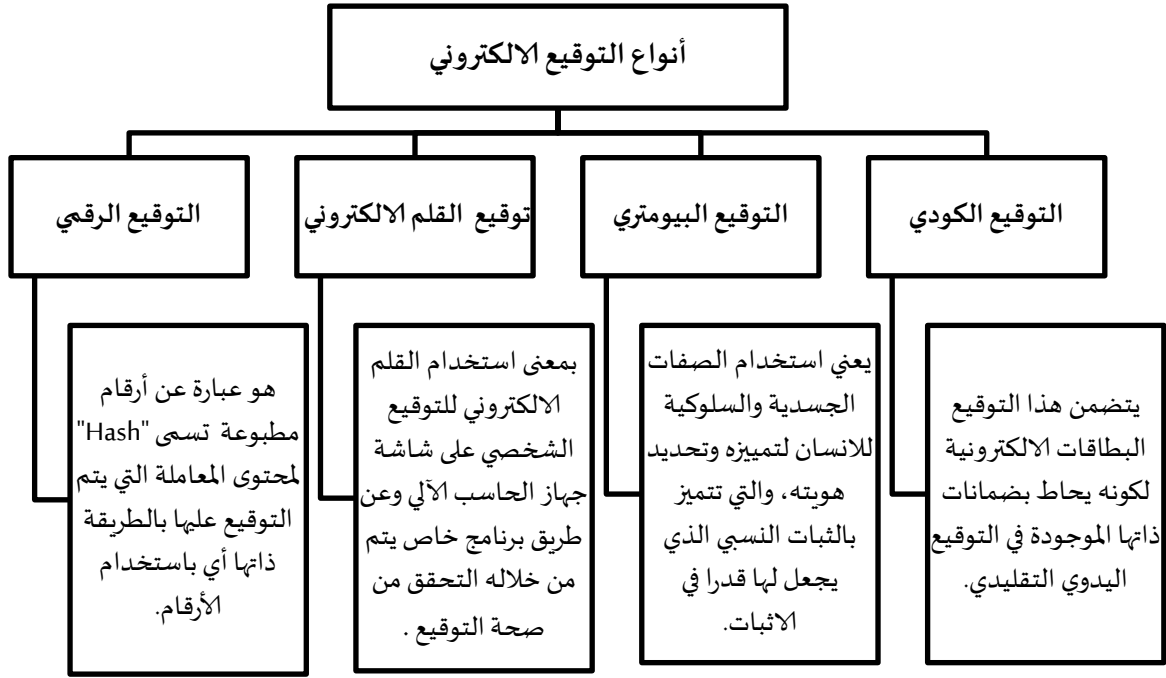
**III.2.1.3 التوقيع الالكتروني:** عرف التوقيع الالكتروني على أنه إجراء يقوم به من يود التوقيع على وثيقة إلكترونية، ومن خلال هذه العملية يتم ربط هوية الموقع بالوثيقة الموقع عليها. وغالبا ما يتم التوقيع بالضغط على زر معين، ومن ثم إدخال عبارة سرية للقيام بالتوقيع على الملف أو الرسالة<sup>1</sup>. كما يعتبر طريقة اتصال مشفرة تعمل على توثيق المعاملات التي تتم عبر الانترنت<sup>2</sup>. فالتوقيع الالكتروني عبارة عن وسيلة حديثة يتم من خلالها تحديد هوية صاحب التوقيع ووفائه بالتصرف القانوني الموقع عليه، وبالتالي فإنه يقوم بذات وظائف التوقيع التقليدي المعهود، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن التوقيع الالكتروني ينشأ عبر وسيط إلكتروني استجابة لنوعية المعاملات التي تعتبر بدورها إلكترونية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الياقوت عرعار (2020)، التوقيع الالكتروني كآلية لأمن وسلامة الوفاء الرقمي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 03، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/145489>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-02، على الساعة: 20:00، ص: 488.

<sup>2</sup> بغدادي إيمان (2019)، التوقيع الالكتروني كبديل للتوقيع التقليدي في التجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

<sup>3</sup> عبد العزيز سمية (2014)، التوقيع الالكتروني وسيلة حديثة للثبات-دراسة مقارنة-، مجلة معارف، المجلد 09، العدد 17، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/92607>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-02، على الساعة: 22:02، ص: 174.

الشكل رقم (2-24): أنواع التوقيع الالكتروني



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

كما يهدف التوقيع الالكتروني إلى تحقيق مجموعة من الوظائف المختلفة والمتعددة، حيث يمكن أن نميز من بينها ما يلي<sup>1</sup>:

- عدم الإنكار: فمع التوقيع الالكتروني لا يمكن للموقع أن ينكر الرسالة أو المعاملة الموقعة منه بأنها تنتسب إليه، وهذا يرجع إلى الارتباط التام بين المفتاح الخاص والمفتاح العام؛
- التوثيق: يتم التحقق من هوية الموقع، والرسالة الموقعة من قبل الموقع تنسب له؛
- السرية: يحقق التوقيع الرقمي السرية التامة للمعلومات التي تتضمنها الرسائل والمعاملات الالكترونية، حيث لا يمكن قراءة المعاملات إلا لمن أرسلت إليه، وباستخدام المفتاح العام للمرسل؛
- السلامة: يضمن التوقيع الالكتروني محتوى الرسالة الموقع عليها إلكترونيا بحث لا يتم تغيير مضمونها ولم يتم التلاعب في بياناتها، لا عمدا ولا من غير عمد.

### III.2.3 الشهادات الرقمية والجدار الناري

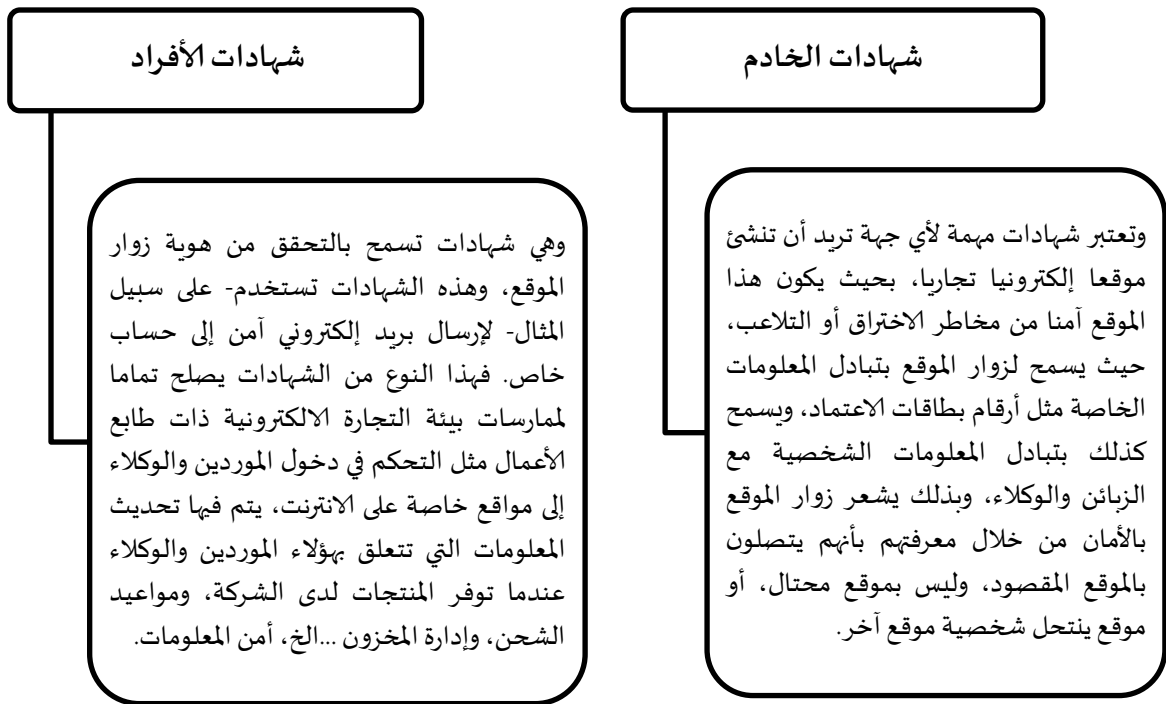
III.2.3.1 الشهادات الرقمية: "هي تلك الشهادات التي تصدر عن جهة ثالثة ذات مصداقية معروفة للجميع، للتحقق من تطابق المفتاح العام مع هوية الشخص الذي صدرت لأجله الشهادة الرقمية . فالشهادة الرقمية

<sup>1</sup> عمرو أحمد عبد المنعم ديش (2019)، إثبات المستندات الالكترونية "الإثبات الالكتروني"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 04، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81109>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-03، على الساعة: 12:00، ص: 44.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

تعتبر جزء من تقنية البنية التحتية للمفتاح العام وأحد مكوناته، فهي تحتوي على معلومات عن هوية الشخص حامل الشهادة مثل الاسم، وهوية مصدر الشهادة، تاريخ إصدار وانتهاء صلاحية الشهادة، والمفتاح العام لحامل الشهادة. وهي تقوم بربط المفتاح العام- الذي يخص الشخص أو المؤسسة- بهوية المرسل، فهي الطرف الثالث يؤكد هذا الربط ويتأكد منه<sup>1</sup>. وبهذا فإن الشهادات الالكترونية تساعد صاحبها على تحقيق شخصيته الالكترونية وثبات صحة كافة معلوماته وضمان صدق العملية المطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ضمان أمن المعلومات التجارية وبالتالي تطور وانتشار التجارة الالكترونية<sup>2</sup>، ومن بين أنواع الشهادات الرقمية ما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-25): أنواع الشهادات الرقمية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: جبريل بن حسن العريشي مرجع سبق ذكره، ص: 116-117.

**III.2.3.2. الجدار الناري :** "الجدار الناري هو جهاز أو برنامج يقوم بمراقبة العمليات التي تمر بالشبكة، ويرفض أن يقرر أحقية المرور طبقا لقواعد معينة. وبذلك يكون هو المسئول عن حجب محاولات الاختراق التي من الممكن أن تتعرض لها الأجهزة الحاسوبية للمؤسسة عند الاتصال بشبكة الانترنت. ولا يتوقف الجدار الناري عند حد الحماية من الاختراق فقط، بل يتعداه إلى منع الفيروسات والديدان وملفات التجسس من الانتقال على

<sup>1</sup> جبريل بن حسن العريشي، محمد حسن الشلهوب (2016)، أمن المعلومات، الطبعة الأولى، عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ص: 116.

<sup>2</sup> بوعقل مصطفى وآخرون (2016)، آليات وقاية المعاملات الالكترونية في ظل حوكمة تكنولوجيا المعلومات، مجلة Les cahiers du MECAS، المجلد 12، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8799>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-03، على الساعة: 02:00، ص: 385.

شبكة الانترنت إلى الأجهزة الشخصية<sup>1</sup>. وبالتالي فإن هدفها الأساسي هو تأمين الحماية الكافية لمعلومات الشركة والقضاء على كل عمليات الاختراق والتدمير التي تتعرض لها خوادم الويب من خلال إقامة حاجز بين شبكة الانترنت والشبكة الداخلية للمؤسسة<sup>2</sup>. وهناك ثلاثة أساليب في تصميم الجدار النارية، كما هي موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-13): أساليب تصميم الجدار النارية

مفهومها	أساليب تصميم الجدار النارية
تنتقل المعلومات على شبكة الانترنت في صورة حزم إلكترونية، وإذا كان الجدار الناري مصمما بهذه الطريقة، فإنه يفحص كل حزمة تمر عبره، ويتحقق من الموافقة لشروط معينة تم تحديدها مسبقا في البرنامج المكون للجدار الناري.	غريلة حزم البيانات المرسله
لا يرى من هو خارج المؤسسة - عندما يتصل بالشبكة الداخلية لها- سوى الجدار الناري، فيحجب الجدار الناري بذلك كل أجهزة الشبكة المراد حمايتها وينصب نفسه وكيفا عنها، وهذا يكون عنوان الجدار الناري هو عنوان كل أجهزة الشبكة الداخلية. فإذا تم توجيه حزمة بيانات من الخارج لأحد الأجهزة الحاسوبية في الشبكة الداخلية، فإن الجدار الناري يقوم باستلامها نيابة عنه، ثم غريلتها، ثم توجيهها إلى وجهتها النهائية. وهذا الأسلوب يوفر حماية أكبر مقارنة بالطريقة الأولى، لأن الجدار يحجب عناوين الشبكة الداخلية، مما يصعب مهمة من أراد مهاجمتها.	غريلة الحزم مع استبدال عناوين الحزم الصادرة من الشبكة الداخلية إلى الخارج بعنوان الجدار الناري
يقوم الجدار الناري بمراقبة حقول معينة في حزم البيانات الالكترونية التي تنتمي لسياق معين، ويقارنها بالحقول المناظرة لها في الحزم الأخرى التي في السياق نفسه، والتأكد من تطابقها. فإذا لم يتم التطابق، فإن هذا يعد دليلا على أنها دخيلة على السياق وليست جزءا منه، مما يعني أنها ربما تكون بسبب برمجيات خبيثة، أو أن شخصا متطفلا قد أرسلها فيتم حذفها.	مراقبة السياق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: جبريل بن حسن العريشي مرجع سبق ذكره، ص: 111-113.

### III.3.3 نظام المعاملات الالكترونية الآمنة (نظام الحركات المالية الالكترونية) SET:

بسنة 1997 وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم استخدام هذا البروتوكول في أول عملية تبادل مالي، ويشبه إلى حد كبير بروتوكول الطبقات الآمنة في إسناده إلى التوقيعات الالكترونية والتشفير<sup>3</sup>، والغاية من هذا البروتوكول هو ضمان الحفاظ على أمن المعاملات المالية للبطاقات الائتمانية من خلال إصدار شهادات رقمية

<sup>1</sup> جبريل بن حسن العريشي، محمد حسن الشلهوب (2016)، أمن المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

<sup>2</sup> بوعلل مصطفى وآخرون (2016)، آليات وقاية المعاملات الالكترونية في ظل حوكمة تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص: 388.

<sup>3</sup> بن دنيدينة سعيد، بوغكاز عامر (2018)، سبل ووسائل حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136687>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-03، على الساعة: 06:00، ص:

للمستهلكين والتجار تشهد بصحة هويتهم أثناء قيامهم بمعاملات التجارة الالكترونية<sup>1</sup>. كما تتضمن عملية الشراء وفقا لنظام المعاملات الالكترونية الأمانة خمسة أطراف هي<sup>2</sup>:

- حامل البطاقة؛
- موفر المحفظة الالكترونية؛
- التاجر؛
- معالج عمليات الدفع؛
- بوابة الدفع.

"وبالتالي يقوم هذا البرنامج بربط المتصفح الموجود على جهاز العميل (المستخدم أو المشتري) بجهاز الخادم الخاص بالموقع المراد الشراء منه وهذا طبعا إذا كان مزودا بهذه التقنية أساسا ويقوم هذا البرنامج بتشفير أي معلومة صادرة عن ذلك المتصفح وصولا إلى جهاز الخادم باستخدام بروتوكول الانترنت "IPC/IP"<sup>3</sup>. حيث يتمتع نظام المعاملات الالكترونية الأمانة بالكثير من الضمانات من بينها ما يلي<sup>4</sup>:

- السرية من خلال تشفير مضمون الرسالة والمعلومات المالية بها؛
- التحقق من شخصية كل من البائع والمشتري؛
- حماية خصوصية العميل بعدم تتبع نوعية مشترياته؛
- التكاملية وتعني ضمان أن الرسالة المرسله هي نفسها الرسالة المستقبلية.

### III.4.3 بروتوكول الطبقات الأمانة SSL :

هو عبارة عن برنامج به بروتوكول تشفير متخصص لنقل المعلومات والبيانات المشفرة بين جهازين على شبكة الانترنت بطريقة آمنة<sup>5</sup>. يقوم مبدأ عمل هذا البروتوكول على تأسيس قناة اتصال آمنة ومنفصلة للرسائل،

<sup>1</sup> سمية ديمش (2010-2011)، التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة-، الجزائر، الموقع الالكتروني: [http://kaf-theses.blogspot.com/2013/11/blog-post\\_25.html](http://kaf-theses.blogspot.com/2013/11/blog-post_25.html) ، تاريخ الاطلاع: 03-07-2021، على الساعة: 18:30، ص: 91.

<sup>2</sup> بركان أمينة (2011)، المعاملات التجارية والمالية عبر الانترنت وسبل تأمينها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56349>، تاريخ الاطلاع: 03-07-2021، على الساعة: 16:00، ص: 114.

<sup>3</sup> صراع كريمة (2013-2014)، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إستراتيجية، جامعة وهران، الجزائر، الموقع الالكتروني: <https://ds.univ-oran2.dz:8443/handle/123456789/693> ، تاريخ الاطلاع: 03-07-2021، على الساعة: 16:40، ص: 77.

<sup>4</sup> عبد العزيز خنفوسي (2018)، قانون الدفع الالكتروني، مركز الكتاب الأكاديمي، الموقع الالكتروني : <https://books.google.dz> ، تاريخ الاطلاع: 23-07-2021، على الساعة: 14:55، ص: 36.

<sup>5</sup> بركان أمينة (2011)، المعاملات التجارية والمالية عبر الانترنت وسبل تأمينها، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

وهي بمثابة طبقة إرسال خاصة ووسيلة تربط بين بروتوكول التحكم بالنقل وبروتوكول http. وتتم عملية استخدام هذا البروتوكول لبث المعلومات بأمان عبر الانترنت بالخطوات التالية<sup>1</sup>:

- يتصل المتصفح بخادم ويب آمن والذي يبدأ عنوانه بـ https؛
- يتبادل المتصفح والخادم معلومات التعريف التي تتضمن تفاصيل الصلاحيات؛
- يتحقق المتصفح من الشهادة الرقمية للخادم؛
- يقوم المتصفح بإنشاء مفتاح سري جديد يستخدم لتشفير المعلومات المتبادلة بين الطرفين؛
- يقوم المتصفح بتشفير المفتاح الجديد باستخدام المفتاح العام للخادم.

<sup>1</sup> سمية ديمش (2010-2011)، التجارة الالكترونية حتميتها وواقعيها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

### IV علاقة التجارة الالكترونية بالنمو الاقتصادي

تمتعت التجارة الالكترونية بإمكانيات نمو هائلة تؤهلها لاحتلال أدوار مهمة على كافة المستويات الاقتصادية والتي من بينها قطاع الأعمال، المستهلكين، المستوى القومي. وهذا ما يعود بدوره إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الايجابي فيه. فالتجارة الالكترونية توفر بيئة يمكن من خلالها تطوير كافة الأنشطة الجديدة وبشكل متميز وبالتالي فإنها أحد الأنشطة التي ولدت أبعادا جديدة في النمو الاقتصادي وساعدت العديد من البلدان بتحقيق مستويات عالية من التنمية في السنوات الأخيرة.

#### 1.IV الدور الاقتصادي للتجارة الالكترونية على مستوى قطاع الأعمال

يمكن تلخيص أبرز أهم الأدوار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على مستوى قطاع العمال، المؤسسات والشركات التجارية في أربع نقاط وهذا ما تم العرض إليه من خلال هذا المطلب.

**1.1.IV توسيع نطاق السوق:** تعمل التجارة الالكترونية على توسيع دائرة السوق المحلي وكذلك النفاذ إلى الأسواق العالمية وإيجاد أسواق جديدة كان من المتعذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية، لأن ممارسة التجارة عبر شبكة الانترنت تجعل المنتجات من السلع والخدمات متاحة لأكثر عدد ممكن من المستهلكين. وهذا يتيح حتى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية والدولية الأمر الذي يمنح فرصة أكبر للمستهلك للاختيار من بين المنتجات المعروضة. وبعد الدخول اليسير والفعال إلى الأسواق المحلية والدولية لمؤسسات الأعمال إحدى الفوائد المباشرة للتجارة الالكترونية التي تعتمد على الانترنت<sup>1</sup>. ولذلك فإنه بإمكان أي فرد أن يصبح تاجرا على الانترنت بتكاليف منخفضة جدا. وعلاوة على إمكان الوصول إلى الأسواق العالمية، فإن الشركات التي تبنت التجارة الالكترونية تؤكد وجود فوائد ومنافع أخرى لهذه التجارة مثل تقليص أوقات أو فترات التوريد، واختصار أوقات دورات الانتاج، وتبسيط عمليات وإجراءات الشراء، بالإضافة إلى إنقاص المخزون، لأن المنتجين والمستهلكين يصبحون قريبين جدا من بعضهم البعض من خلال الاتصال المباشر فيما بينهم، دون تدخل الوسطاء التقليديين مثل الموردين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة<sup>2</sup>.

**2.1.IV تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق:** تعمل التجارة الالكترونية على تقليص المسافات بين المنتجين والمستهلكين مما يتيح التواجد الالكتروني القريب بين البائع والمشتري الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى ونوعية المنتج عن طريق خدمات ما قبل وما بعد البيع، وتوفير المعلومات عن طبيعة المنتجات وأسعارها ومنتجها في الأسواق، وكذلك الاستجابة السريعة لطلبات السوق مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين درجة

<sup>1</sup> عبد الله الصديق الحسين (2016)، الإثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية، مجلة المال والاقتصاد، العدد 79، الموقع الالكتروني: <https://search-emarefa-net.snd11.arn.dz>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-12، على الساعة: 20:00، ص: 36.

<sup>2</sup> رمضان علي السيد معروف (2012)، التجارة الالكترونية في اليابان ومدى استفادة مصر منها، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ص: 246.

التنافسية في الأسواق الالكترونية. كما أن تكاليف انخفاض العمليات التجارية وانخفاض عوائق الدخول في الأسواق من شأنه تقليل بعض الاختلافات في الأسواق التجارية، وتحريك الأنشطة الاقتصادية والوصول بها إلى أن يكون اقتصادا يعتمد على المنافسة الكاملة<sup>1</sup>.

**3.1.IV تكاليف العمليات التجارية:** تمثل تكاليف الصفقات التجارية المتمثلة في جمع المعلومات والتفاوض وأتعاب السمسرة وعمولات المبيعات والإجراءات الإدارية وغيرها جزءا مهما في سعر المنتج. وتلعب التجارة الالكترونية دورا بارزا في تخفيض هذه التكاليف من خلال تحسين وتدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، وكذلك انخفاض تكاليف البحث عن المعلومات المتعلقة بالمشتريين المحتملين والبائعين في السوق. كما تمكن التجارة الالكترونية مؤسسات الأعمال من تنسيق استراتيجياتها ومواردها ومهاراتها بتكوين علاقات طويلة المدى، لاسيما تلك المؤسسات أو الشركات التكنولوجية كثيفة المعلومات، وذلك من خلال الشبكات الالكترونية التي تتيح تقاسم المعلومات. ويعتقد بعض الباحثين أن صور هذه الشبكات التي تنظم التجارة الالكترونية سوف تسود في المستقبل القريب وتصبح هي الهيكل التنظيمي لكل التعاملات الاجتماعية بين الناس<sup>2</sup>. ومن ناحية أخرى تسهم التجارة الالكترونية في خفض التكاليف الإدارية لدى مؤسسات الأعمال في توزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية، وقد يصل خفض التكاليف الإدارية لعمليات الشراء إلى 85%، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض أسعار المنتجات<sup>3</sup>.

**4.1.IV التحكم في إدارة المخزون:** تسهم التجارة الالكترونية في خفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التوريد، حيث تبدأ العملية بالحصول على الطلب التجاري من المشتري وتزويده بطلبه من خلال التصنيع الوقي المناسب، وهذا من شأنه العمل على تقليص الدورة التجارية بدرجة كبيرة حيث يتم شحن المنتج مباشرة من المصنع إلى المشتري النهائي. ويظهر ذلك بشكل كبير في المنتجات الرقمية، أي السلع والخدمات التي يتم تسليمها إلكترونيا. وبذلك تصبح التجارة الالكترونية أداة مهمة في إدارة المخزون وانخفاض تكاليف التخزين<sup>4</sup>، وهذا له آثار اقتصادية على المستوى الكلي إذا علمنا أن 10% من التقلب ربع السنوي في معدلات نمو الانتاج تعود نتيجة للتقلب في الاستثمار في المخزون. إلى حده الأدنى، فإنه من المتوقع أن يكون أحد آثار التجارة الالكترونية هو تخفيف آثار الدورة التجارية الناجمة عن التغيير في المخزون. ومع تطور تقنية المعلومات والاتصالات وتدفق المعلومات بشكل أفضل فإنه من المتوقع أن ينخفض أثر المخزون على الدورة التجارية إلى حده الأدنى بل ربما ينعدم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

<sup>2</sup> رمضان علي السيد معروف (2012)، التجارة الالكترونية في اليابان ومدى استفادة مصر منها، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

<sup>3</sup> عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

<sup>4</sup> عبد الله الصديق الحسين (2016)، الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

<sup>5</sup> عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

### 2.IV الدور الاقتصادي للتجارة الالكترونية على مستوى المستهلكين

بجانب الأدوار والمزايا الاقتصادية المتحصلة على مستوى قطاع الأعمال من استخدام التجارة الالكترونية، فإن للمستهلك أيضا نصيب من التجارة الالكترونية إذا كان مستهلكا إلكترونيا عبر شبكة الانترنت. وهذا ما تم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

**1.2.IV سرعة وسهولة التسوق:** يكون لدى المستهلك نطاق أوسع للتسوق عبر شبكة الانترنت، وعلى مدار الساعة، وفي أي يوم يريد، وأي مكان على سطح الأرض. فأي شخص لديه حاسب آلي وملتصلا بالانترنت فإن بإمكانه أن يصبح مستهلكا عالميا، وهو في منزله، وما عليه إلا أن يتعامل مع أزرار الحاسب الآلي، وتصفح المواقع التجارية الالكترونية المفتوحة عبر الانترنت<sup>1</sup>.

**2.2.IV تعدد الخيارات:** من حيث أن التجارة الالكترونية توفر العديد من الخيارات للمستهلك نتيجة لإمكان الوصول إلى منتجات ومراكز تسوق لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك. فمع دخول المستهلك إلى التجارة الالكترونية فإن الفرصة متاحة له بأن يبحث عن سلعته المفضلة أو التي يبحث عنها عبر المواقع التجارية في الانترنت. بينما في حالة التسوق التقليدي فإن المستهلك ليس أمامه إلا المنتجات المعروضة في الأسواق التقليدية، ويتعذر عليه البحث في أسواق أخرى لعدم توفر المعلومات لديه عن الأسواق الأخرى وكذلك لارتفاع تكاليف البحث والحصول على المنتج<sup>2</sup>.

**3.2.IV انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج:** في ظل تعدد وتنوع المنتجات في المواقع التجارية الالكترونية فإن المستهلك سوف يبحث عن المنتج الأقل سعرا والأفضل جودة، وذلك من خلال مقارنة الأسعار ونوعيات المنتجات بسهولة وسرعة فائقة مما يمكن المستهلك في نهاية الأمر اختيار أفضل العروض. في حين أن الأمر أصعب في حالة التجارة التقليدية لأنه يتطلب زيارة كل موقع جغرافي من أجل مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات. إضافة إلى ذلك، فإن أسعار المنتجات في التجارة الالكترونية تكون أقل عن مثيلاتها في التجارة التقليدية نتيجة لانخفاض التكاليف الإدارية التي يتحملها المنتجون، وهذا من شأنه خفض أسعار المنتجات المعروضة في المواقع التجارية في الانترنت<sup>3</sup>. ومن ناحية أخرى، يتميز المستهلك الإلكتروني عبر شبكة الانترنت بسرعة حصوله على المنتج الذي قام بطلبه وشرائه إلكترونيا، لاسيما إذا كانت منتجات خدمية أو منتجات قابلة للتحويل إلى منتجات رقمية مثل الكتب والأبحاث والمجلات وبرامج الحاسب الآلي والمواد الصوتية والفيديو وغيرها، حيث يتم الحصول على هذه المنتجات خلال ثوان بعد إتمام عملية الشراء من الموقع. كذلك فإن

<sup>1</sup> جريدة المحاسبين (2016)، الأثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على مستوى المستهلكين، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://almohasben.com>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26، على الساعة 23:00.

<sup>2</sup> رمضان علي السيد معروف (2012)، التجارة الالكترونية في اليابان ومدى استفادة مصر منها، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

<sup>3</sup> عبد الله الصديق الحسين (2016)، الأثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

الحصول على المنتجات غير الرقمية يتم بطريقة أسرع مما لو تم الطلب بالطرق التقليدية، لأن عملية الطلب والمدفوعات وكافة المعلومات المتعلقة بالطلب تتم بطريقة إلكترونية مما يمكن المنتج من إرسال الطلب بسرعة وسهولة إلى المشتري، بينما يستغرق الأمر أسابيع وربما أشهر إذا تم الطلب تقليدياً<sup>1</sup>.

**4.2.IV تبادل المعلومات بين المستهلكين:** توفر الانترنت إمكانية تبادل المعلومات والآراء وتجارب المستهلكين المتعلقة بالمنتجات والخدمات عبر مجتمعات إلكترونية مثل المنتديات وغيرها، الأمر الذي يوفر البيانات والمعلومات لدى المجتمع عن المنتجات الاقتصادية، ويرفع مستوى الثقافة والوعي الاستهلاكي لدى جمهور المستهلكين، في حين أن هذا قد يكون متعذراً أو يتطلب وقتاً وجهداً أطول في عالم التجارة التقليدية<sup>2</sup>.

### **3.IV الدور الاقتصادي للتجارة الالكترونية على المستوى الوطني وعلاقته بالنمو الاقتصادي**

نظراً للأهمية البالغة التي أصبحت تتمتع بها التجارة الالكترونية مؤخراً لدفع عجلة النمو الاقتصادي فإنه من الممكن تلخيص أهم الأدوار الاقتصادية الناجمة من التجارة الإلكترونية على المستوى الوطني والقومي وبالتالي التعرض لعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال هذا المطلب.

**1.3.IV دعم التنمية الاقتصادية:** تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة محورياً أساسياً في التنمية الاقتصادية، وتعاني هذه المشروعات من غياب الموارد الاقتصادية اللازمة للوصول إلى الأسواق العالمية. وتعد التجارة الالكترونية واحدة من الأدوات التي تحقق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم القدرة على المشاركة في حركة التجارة الدولية بفاعلية وكفاءة بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق والدعاية والإعلان، وتوفير الوقت والمكان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية. وهذا ينعكس إيجاباً على تفعيل نشاطات هذه المشروعات الأمر الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما يشير أحد الاقتصاديين إلى أن انخفاض تكاليف العمليات التجارية عبر التجارة الالكترونية فيما بين قطاعات الأعمال يمكن أن يؤدي إلى زيادة دائمة في مستوى الناتج بمتوسط 5% في اقتصاديات الدول المتقدمة على مدى السنوات العشر القادمة، مما يعني زيادة في نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة 0.25% في السنة. وتذكر وزارة التجارة الأمريكية أن التجارة الالكترونية وقطاع تقنية المعلومات كليهما قد أسهما بحوالي 30% من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1998م<sup>3</sup>.

**2.3.IV دعم النمو الاقتصادي:** تؤثر التجارة الالكترونية في معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الأجور ورفعها، بالإضافة لرفع مستوى المعيشة للأفراد، وهيكله الأسواق وتوسيع نطاق التسويق، مما يعمل على زيادة

<sup>1</sup> عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 114-115.

<sup>2</sup> شركة زينانو للتسويق الالكتروني والتجارة الالكترونية (2010)، الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على مستوى المستهلكين، الموقع الالكتروني: [http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_8420.html?m=1](http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post_8420.html?m=1)، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26، على الساعة: 21:15.

<sup>3</sup> عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

المبيعات والصادرات. وبالتالي زيادة الانتاج ومعدلات النمو، فاستعمال الدول للوسائل التكنولوجية الحديثة في التجارة يعمل على زيادة قوة اقتصادها ونموها ويعود ذلك بالنفع على القطاعات الاجتماعية والصحية والتعليم، جراء استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تعاملاتها، وفي ظل التجارة الالكترونية يمكن تطوير الانتاج بشكل يتوافق مع طبيعتها الالكترونية مما يزيد المبيعات ويعمل على زيادة أرباح الشركات<sup>1</sup>. وتوفر التجارة الالكترونية المناخ المناسب لزيادة الانتاج، ورفع كفاءته بدعم صناعات الحواسيب والبرمجيات، والصناعة التكنولوجية وصناعات أخرى مرتبطة بها، مثل وسائط التخزين الالكترونية، والشبكات الاتصالات التي تعد البنية التحتية للتجارة الالكترونية<sup>2</sup>.

وبالتالي فقد اكتسبت التجارة الالكترونية أهمية اقتصادية بالغة لدى جميع الدول في العالم، وارتبط انتشارها في كثير من الاقتصاديات بحدوث تغيرات جذرية في بنية التجارة الدولية والداخلية، نتيجة تأثيرها الإيجابي في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديات المختلفة على المستوى الجزئي والكلّي، ولذلك أصبحت تمثل عاملا مؤثرا في النمو الاقتصادي للدول الآخذة بها، على المستوى النظري والعملي. ويمكن توضيح الأهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية فيما يلي:

### الجدول رقم (2-14): أهمية التجارة الالكترونية في دفع عجلة النمو الاقتصادي

تحسين المزايا النسبية للاقتصاد الكلي	تعزيز القدرة التنافسية	زيادة مستوى رفاهية المستهلك
تعمل التجارة الالكترونية من خلال مزاياها العديدة على التأثير في الشروط الثلاثة للكفاءة الاقتصادية والتي تتمثل في: - كفاءة اختيار السلعة أو الخدمة؛ - كفاءة تخصيص الموارد؛ - كفاءة توزيع السلعة أو الخدمة؛ وهذا ما يؤدي إلى تحسين المزايا النسبية للاقتصاد الكلي وزيادة الصادرات، علاوة على ذلك، فإن اتساع استخدام التجارة الالكترونية يؤدي إلى حدوث تغيرات هيكلية على مستوى السوق العالمي، وظهور سوق عالمي واحد مفتوح أمام كل	أسهم التطور التكنولوجي في تناقص أهمية الميزة النسبية المستندة على الهبات والموارد الطبيعية والحماية الحكومية، وساد في المقابل مفهوم الميزة التنافسية، التي تعني قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية، فالميزة التنافسية تعتمد على عوامل من أبرزها: التقدم التكنولوجي. ولذلك فإن التجارة الالكترونية تعد أحد المداخل الرئيسية لزيادة المزايا التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، نظرا لاتساع	رضا العميل هو هدف منظمات الأعمال، وتكتسب التجارة الالكترونية أهمية اقتصادية بالغة لدى المستهلك، نظرا لما تقدمه من منافع اقتصادية متعددة، والتي تتضافر فيما بينها لتحقيق مزيدا من رفاهية المستهلك، وتظهر أهم تلك المنافع في الآتي: - سهولة التسوق: حيث تعمل التجارة الالكترونية على توفير الوقت والجهد؛ - خفض الأسعار: حيث تعمل التجارة الالكترونية في بيئة منافسة

<sup>1</sup> شذى خليل (2018)، التجارة الالكترونية تحدث انقلابا في الاقتصاد العالمي، الموقع الالكتروني:

<https://rawabetcenter.com/archives/61602>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26، على الساعة: 15:45.

<sup>2</sup> المجلة العقارية الحرة (2021)، التأخر التكنولوجي يعيق نمو التجارة الالكترونية في البلدان النامية، الموقع الالكتروني:

<https://www.elakaria.com/2021/04/12>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26، على الساعة: 16:25.

## الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي

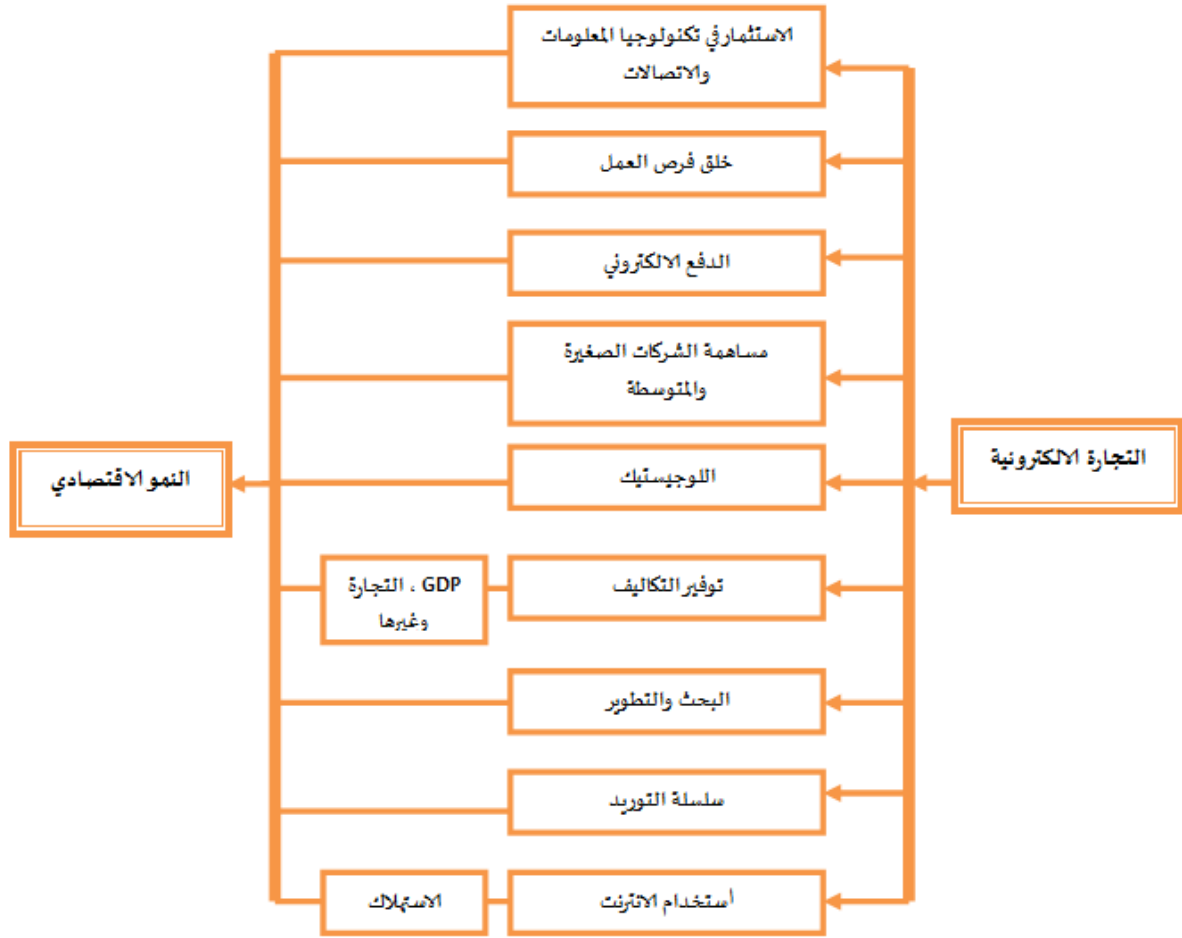
<p>عالمية، وهذا جعل أسعار المنتجات تظهر بأسعار أقل عن مثيلاتها في السوق التقليدية؛</p> <p>- الشراء بالسعر الذي يحدده المستهلك مسبقا؛</p> <p>- البحث عن أفضل سعر؛</p> <p>- توفير المعلومات؛</p> <p>- خفض تكاليف البحث عن السلع؛</p> <p>- تحقيق رضا المستهلك.</p>	<p>التجارة الالكترونية يؤدي إلى إعادة ترتيب واستغلال الموارد المتاحة بأسلوب جديد، وإحداث تغيرات جوهرية في اقتصاديات التفاعل والتواصل، متزامنة مع حدوث تغيرات هيكلية في بنية وأداء المؤسسة وكل ذلك بفعل المزايا الواسعة التي تقدمها التجارة الالكترونية، والتي تمتد آثارها في عدة جوانب من أبرزها:</p> <p>- الكفاءة في تقليل التكاليف؛</p> <p>- تبسيط هيكل المؤسسة؛</p> <p>- إنشاء مجتمعات تجارية افتراضية؛</p> <p>- الفعالية التسويقية.</p>	<p>الشركات لبلوغ أسواق جديدة، ما كانت لتصلها في ظل التجارة التقليدية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين المزايا النسبية، وزيادة الصادرات الوطنية. وهذا ما يؤكد علاقة الارتباط الايجابية بين زيادة الاعتماد على التجارة الالكترونية وزيادة الصادرات نتيجة التحسين في المزايا النسبية.</p>
---	---	--

المصدر: من إعداد الطالبة وبالا اعتماد على: راجح قائد الأسد (2015-2016)، اتجاهات ومعوقات التجارة الالكترونية في البلدان العربية مع دراسة حالة اليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، ص: 11-17.

ومنه ومن بناء على ما سبق فقد تم التوصل إلى أن هنالك علاقة إيجابية بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي وتجلي ذلك من خلال تحسين المزايا النسبية للاقتصاد الكلي، تعزيز القدرة التنافسية وزيادة مستوى رفاهية المستهلك. وبالتالي فإن التجارة الالكترونية تخلق نموا عبر مرورها بعدة عوامل اقتصادية وفنية تجعلها تصنع وتخلق القيمة المضافة المرجوة، غير أن الأمر لا يكون إلا بتواجد حقيقي لبنية تحتية رقمية متطورة ومتقدمة يتخللها عمق تكنولوجي واندماج اقتصادي تكنولوجي ومالي فعلي بين المؤسسات والدول وهذا ما تفتقده العديد من الدول العربية. ومن هنا نشير الى أهم الروابط الفنية المتواجدة بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في الشكل أدناه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بورحلة زهرة، بن زيدان حاج (2021)، التجارة الالكترونية طريق جديد لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر "رؤية تحليلية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 01، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/157821>، تاريخ الاطلاع: 2021-08-12، على الساعة: 10:00، ص: 361-362.

الشكل رقم (26-2): العوامل الاقتصادية والفنية الرابطة بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بورحلة زهرة، بن زيدان حاج (2021)، التجارة الالكترونية طريق جديد لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر "رؤية تحليلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 362.

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن هنالك العديد من العوامل الاقتصادية والفنية كالدفع الالكتروني، البحث والتطوير، استخدام الانترنت، سلسلة التوريد، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من عوامل تربط ما بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي.

**3.3.IV دعم التجارة الخارجية:** توفر التجارة الالكترونية فرص زيادة معدلات الصادرات، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، وإمكانية التسوق للسلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة، والقدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات التجارية، وكذلك القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين<sup>1</sup>. فالتجارة الالكترونية تستطيع تسهيل الكثير من جوانب التجارة الخارجية كتسهيل

<sup>1</sup> شركة زينانو للتسويق الالكتروني والتجارة الالكترونية (2010)، الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على المستوى القومي، متوفر على الموقع الالكتروني: [http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_6305.html?m=1](http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post_6305.html?m=1)، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26، على الساعة: 22:06.

عمليات تقدير الرسوم الجمركية التي تصل إلى مبالغ ضخمة على المستوى الدولي<sup>1</sup>، ويظهر أثر التجارة الالكترونية أكثر وضوحاً في تجارة الخدمات بين الدول مما يؤدي بدوره إلى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال، حيث يمثل قطاع الخدمات نسبة مهمة تقدر بنحو 60% من إجمالي الانتاج العالمي، وبالرغم من ذلك فإن حجمه لا يتجاوز 20% من التجارة الدولية، وربما يعود ذلك إلى أن أداء كثير من الخدمات يتطلب وسيلة اتصال وكذلك القرب الجغرافي بين المستهلكين والمنتجين. ولكن مع ظهور تقنية المعلومات الحديثة فقد هيأت التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت وسيلة الاتصال المفقودة بين المستهلك والمنتج، وبذلك ساهمت في زوال العقبات الجغرافية لكثير من الخدمات. وقد أثبتت إحدى الدراسات القياسية أن الزيادة في استخدام الانترنت بمقدار 10% في الدول الأجنبية يؤدي إلى نمو صادرات واردات الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1.7% و 1.1% على التوالي<sup>2</sup>.

**4.3.IV دعم القطاعات التكنولوجية :** يتيح انتشار التجارة الالكترونية على المستوى القومي خلق بيئة ومناخ ملائم لظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك لدعم البنية التحتية الالكترونية لتطبيقات التجارة عبر شبكة الانترنت. ومع تطور ونمو التجارة الالكترونية وانتشار استخدامها في التعاملات التجارية، تصبح هناك فرص استثمارية لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمارات في تطوير وتحسين وتحديث البنى التحتية الالكترونية، والاستثمار في الخدمات المصاحبة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أو توطيد قطاعات تكنولوجية متقدمة تدعم الاقتصاد القومي<sup>3</sup>.

**5.3.IV دعم التوظيف:** تقدم التجارة الالكترونية فرصاً جديدة للتوظيف، حيث تتيح إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية، لاسيما تجارة الخدمات التي توفر فيها التجارة الالكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعالمي دون الحاجة للانتقال، مما يفتح المجال لهم للانطلاق في الأعمال الحرة. ومن ناحية أخرى، توفر التجارة الالكترونية فرصاً وظيفية في العديد من المجالات المختلفة ذات الصلة بتطبيقات التجارة الالكترونية، مثل المتخصصين في إنشاء المواقع التجارية الالكترونية، والعاملين والإداريين والفنيين في المتاجر الالكترونية. بالإضافة إلى توفير الفرص الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات. التي تعتمد عليها التجارة الالكترونية، من مهندسي الشبكات والبرامج اللازمة لتطبيقات التجارة الالكترونية وغيرها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الصبور عبد القوي علي مصري (2012)، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية- الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، ص: 50.

<sup>2</sup> شركة زينانو للتسويق الالكتروني والتجارة الالكترونية (2010)، الأثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على المستوى القومي، الموقع الالكتروني: [http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_6305.html?m=1](http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post_6305.html?m=1)، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26، على الساعة: 13:00.

<sup>3</sup> رمضان علي السيد معروف (2012)، التجارة الالكترونية في اليابان ومدى استفادة مصر منها، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

<sup>4</sup> عبد الله الصديق الحسين (2016)، الأثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

### خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الانترنت، الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية، الدفع الالكتروني ومدى مساهمة التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي. فمن خلال ما تجلى في هذه الدراسة تم ملاحظة أن تبني التجارة الالكترونية وكافة وسائل الدفع الالكترونية فيها قد بات حقيقة قائمة في عصر المعلوماتية ليصبح في الوقت الحالي محركا فعالا في تنشيط التبادل التجاري بين الأطراف المختلفة باستخدام النقود الالكترونية، فوسائل الدفع الالكتروني تساهم في تحقيق فوائد متعددة للاقتصاد بشكل عام من خلال ما تتمتع به من سهولة وسرعة استخدام. وفي هذا السياق نجد بأن هذا المفهوم قد لاقا اهتماما بالغاً من طرف الاقتصاديين، الباحثين وصناع القرار في المؤسسة باعتبار أن التجارة الالكترونية أسلوب جديد يساهم في إجراء المعاملات التجارية بشكل الكتروني لكل المؤسسات الراغبة في البقاء بظل محيط ديناميكي يمتاز بالمنافسة التامة في الأسواق العالمية، كما اتضح أيضا بأن ممارسة التجارة الالكترونية من قبل المنشآت قد لعبت دورا ذو أهمية في تخطي الحواجز الجغرافية وزيادة عدد عملائها.

ومما لا شك فيه هو أن مباشرة التجارة الالكترونية في شتى دول العالم قد ألقى أدوار اقتصادية متعددة في كافة المجالات إذ تمحورت هذه الأدوار في أن للتجارة الالكترونية دورا اقتصاديا هاما على مستوى قطاع الأعمال تمثلت نتائجه في توسيع نطاق السوق، تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق، انخفاض تكاليف العمليات التجارية وتحكم أفضل في إدارة المخزون. بالإضافة إلى أن للتجارة الالكترونية دور اقتصادي آخر على مستوى المستهلكين ويتمثل في أنه يساهم في سرعة وسهولة التسوق، تعدد الخيارات، انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج، وسرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين. وفي الأخير يمكن تميز أن للتجارة الالكترونية دور اقتصادي على المستوى القومي تتمثل أهميته في دعم التجارة الخارجية، دعم التنمية الاقتصادية، دفع عجلة النمو الاقتصادي، دعم التوظيف ودعم القطاعات التكنولوجية.

# الفصل الثالث:

تحليل وقياس دور التجارة

الالكترونية في النمو

الاقتصادي "عينة من

الدول العربية"

الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

تمهيد:

بعدما تم التعرض لكافة الجوانب النظرية والأدبية لموضوع النمو الاقتصادي، التجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي، فإن هذا الفصل سيتضمن جانباً تحليلياً وقياسياً لدور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 لعينة من الدول العربية تمثلت في كل من الجزائر، والمملكة العربية السعودية ومصر. من خلال المرور بتحليل واقع التجارة الالكترونية، تطور معدلات النمو الاقتصادي وأهم القطاعات التي تساهم فيه بكل بلد من هذه العينة المختارة لما لهذه الدول من خصائص مشتركة تتمثل في أن كلا الدولتين من الدول النفطية التي يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على المداخيل التي تأتي من العائدات النفطية، بالإضافة إلى مصر التي يعتمد اقتصادها على المداخيل التي تأتي من القطاع السياحي وقناة السويس وجزء من النفط.

ومن أجل معرفة العلاقة الرابطة ما بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي فقد تمت دراسة وقياس العلاقات والظواهر الاقتصادية لمفردات الدراسة. إذ تم بناء نموذج لكل دولة مختارة على حدى في هذه الدراسة والذي تمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ولتعذر نمذجة الاقتصاد السعودي وفق ما طبق على الجزائر ومصر، كان اختبار التكامل المشترك لأنجل-جرانجر وجوهانسن هو الاختبار المناسب. وعليه كانت جزئية التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذا الفصل المتمثل في تحليل وقياس الدور الذي تلعبه التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي الجزائري والمصري والسعودي فقد تم القيام بتقسيمه على النحو التالي ضمن هذا العمل:

I. مسح نظري حول أساسيات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

II. تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 2000-2020

III. تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية للفترة

2000-2020

IV. تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي لمصر للفترة 2000-2020

## I. مسح نظري حول أساسيات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

من أجل فهم العلاقات التي تربط ما بين المتغيرات المختارة في الدراسة بات من الضروري بناء نموذج قياسي يتم من خلاله الكشف عن هذه العلاقات. حيث من خلال هذا المبحث فقد تم اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة مروراً بشرح أهم الخطوات التي يستند عليها بداية من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية إلى أهم مميزاته وأساسياته.

### 1.I دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل التطرق لدراسة أي نموذج فإنه استوجب المرور أولاً بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية عبر استخدام اختباري ديكي فولر وفيليب بيرون.

**1.1.I مفهوم السلاسل الزمنية:** "السلاسل الزمنية هي عبارة عن مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن"<sup>1</sup>، "وإذا كانت المجموعة متصلة توصف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة زمنية متصلة. أما إذا كانت متقطعة فإنها تسمى سلسلة زمنية متقطعة"<sup>2</sup>. وكل قيمة على (حد)  $(Y_t)$  من حدود السلسلة الزمنية يتشكل من خلالها نتيجة لتفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحاً تقسيمها إلى أربع مجموعات كما يلي<sup>3</sup>:

- العوامل التي يؤدي تفاعلها إلى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة؛
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة؛
- العوامل التي تؤدي إلى تكوين التقلبات الدورية؛
- العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة.

وتتكون السلاسل الزمنية بصفة عامة من أربع مركبات كما هو موضح في الجدول أدناه.

<sup>1</sup> مكيد علي (2011)، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 279.

<sup>2</sup> زين العاين عبد الرحيم البشير (2016)، تحليل السلاسل الزمنية (في مجال التكرار ومجال الزمن)، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، الموقع الالكتروني: <https://www.alfreed-ph.com> ، تاريخ الاطلاع: 29-10-2021، على الساعة: 19:00، ص: 07.

<sup>3</sup> مكيد علي (2011)، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

الجدول رقم (3-15): مركبات السلاسل الزمنية

مركبة الاتجاه العام	المركبة الفصلية أو الموسمية	المركبة الدورية أو مركبة الدورات الاقتصادية	المركبة العشوائية
تبين هذه المركبة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة على المدى الطويل، وتكون في شكل خط مستقيم، حيث يعبر عنها إحصائياً كما يلي: $X_t = b + a.t$	تمثل هذه المركبة التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية، الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية، وهي تتم غالباً بطريقة منتظمة، بحيث توضح تغير الظاهرة المدروسة على المدى القصير	تبين هذه المركبة أثر تطور النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل، حيث تتناسب مراحل هذه المركبة مع مراحل الدورات الاقتصادية (ركود، انتعاش، رواج وكساد)، وهي تتكرر باستمرار عبر الزمن.	تعبر المركبة العشوائية على التغيرات التي يصعب التحكم فيها وضبطها، وهي نتيجة لعدة عوامل غير منتظمة ولا علاقة لها بعنصر الزمن.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

كما تدرس السلاسل الزمنية عادة لتحقيق عدد من الأهداف. وقد يكون أول أهداف هذه الدراسة هو استخدام السلسلة الزمنية لوصف وتصوير المعلومات المتاحة عن فترة زمنية توضح تطور الظاهرة المدروسة أي وصف الملامح والسمات الرئيسية للسلسلة. أما الهدف الثاني من دراسة السلاسل الزمنية فيمكن في التفسير ويقصد به توضيح وشرح التغيرات التي تحدث في الظاهرة باستخدام السلاسل الزمنية الأخرى التي ترتبط بها أو باستخدام عوامل البيئة المحيطة بالظاهرة. بينما من أهم أهداف دراسة السلاسل الزمنية على الإطلاق فهو التنبؤ بالمشاهدات المستقبلية والذي عادة ما يمثل الهدف النهائي من تحليل السلاسل الزمنية. وهذا الهدف هو أوضح الأهداف وأكثرها شعبية بالنسبة لدارس الإحصاء أو مستخدميه، فتحليل السلاسل الزمنية يبدأ عادة بالتعرف على النمط المناسب لشرح آلية تطور هذه السلسلة واستكمال هذا النمط مستقبلاً<sup>1</sup>.

**2.1.I اختبارات الجذر الوجودي:** لا تعمل اختبارات الجذر الوجودي على كشف مركبة الاتجاه العام فقط، وإنما تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، عبر التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة فيما يلي<sup>2</sup>:

- **النموذج (Trend Stationary) TS:** هذا النوع من النماذج غير مستقر، وتبرز عدم استقرارية تحديده Deterministic، وتأخذ الشكل:

<sup>1</sup> سمير مصطفى شعراوي (2005)، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، الموقع الإلكتروني: <https://www.alfreed-ph.com/2018/09/Introduction-to-Modern-Analysis-of-time-Chains-pdf26.html>، تاريخ الاطلاع: 29-10-2021، على الساعة: 13:00، ص: 11.

<sup>2</sup> تومي صالح (2010)، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 173.

$$Y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$f(t)$ : دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية):

$\varepsilon_t$ : تشويش أبيض.

وبالتالي فإن هذا النموذج غير مستقر ككل لأن متوسطة  $E(Y_t)$  مرتبطة بالزمن  $(t)$ ، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم  $\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1$  بطريقة المربعات الصغرى العادية وطرح المقدار  $\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$  من  $Y_t$  أي  $Y_t - \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$ .

- النموذج (Differency Stationary) DS: هذه النماذج غير مستقرة أيضا وتبرز عدم استقرار عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وعلى عكس نموذج TS الذي يتميز باتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار  $Y_t$  عند اللحظة الزمنية  $(t)$  يبدأ عند توقف مسار  $(Y_{t-1})$  ويتبع اتجاه الصدمة  $(\varepsilon_t)$ ، بحيث  $(\varepsilon_t)$  تمثل التشويش أو الخطأ الأبيض، وتكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة وأكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.

**1.2.1.I اختبار ديكي-فولر المطور Augmented Dickey-Fuller:** قدم من قبل ديكي-فولر سنة 1979 اختبار DF والهدف منه هو دراسة ما إذا كان للمتغير جذر وحدة<sup>1</sup>. ولكن في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو التسلسلي في الحد العشوائي، فإنه لا يمكن استخدام هذا الاختبار وبالتالي ولهذا السبب فقد اقترح ديكي فولر اختبار آخر يعرف باختبار جذر الوحدة المطور ADF يعتمد على نفس عناصر اختبار ديكي-فولر ولكنه يقوم بالتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وهذا يصبح له قوة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد مسارها، وهو كذلك يرتكز على فرضيتين هما<sup>2</sup>:

• الفرضية العدمية:  $H_0: \phi = 1$

• الفرضية البديلة:  $H_0: \phi \neq 1$

<sup>1</sup> Dfuller-Augmented Dickey-fuller unit-root test, Web site: <https://www.stata.com/manuals13/tsdfuller.pdf>, Accessed on: 13-10-2021, at 15:30.

<sup>2</sup> Régis bourbonnis(2003), **Econometrie**, 5<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, p: 225.

بحيث إذا تحققت الفرضية العدمية هذا يعني أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة، بينما إذا تحققت الفرضية البديلة معناه عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي فإن هذه السلسلة الزمنية مستقرة. ويعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO) وهي كالتالي:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^K \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_1 \dots\dots\dots \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^K \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_1 \dots\dots\dots \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^K \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1 \dots\dots\dots \text{النموذج الثالث:}$$

بحيث:

$$\phi = (1 - \rho) \text{ و } k: \text{ تمثل درجة التأخير.}$$

ومنه نستطيع أن نحدد قيمة عدد التأخر أي درجة التأخر k وتحدد باستعمال معيار Shwartz (SC) 1978 ومعيار Akaike (AIC) 1974<sup>1</sup>.

**2.2.1.I اختبار فيليب- بيرون Philips and Perron (1988):** يقوم اختبار فيليبس وبيرون على أساس تصحيح غير معلمي لإحصائية اختبار ديكي- فولر إذ يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة ذاتيا. ويمر هذا الاختبار بأربعة مراحل والتي تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

- يتم تقدير النماذج الثلاثة لاختبار ديكي- فولر بواسطة المربعات الصغرى وحساب الإحصائيات المرافقة لها:
- تقدير التباين في المدى القصير للبواقي

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$$

- تقدير التباين في المدى الطويل  $S_T^2$  (المعامل المصحح) والذي يتم الحصول عليه انطلاقا من الانحرافات المعيارية لبواقي النماذج السابقة بحث أن:

$$S_T^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^p \left(1 - \frac{i}{L+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

<sup>1</sup> Régis Bourbonnis(2015), **Econométrie: Cours et exercices corrigés**, 9<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, p: 250.

<sup>2</sup> أحمد سلامي، إسماعيل بن قانة (2016). واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1964-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 06، العدد 10، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39901>. تاريخ الاطلاع: 2021-10-14، الساعة: 17:45، ص: 59.

من المهم تقدير التباين لتحديد عدد درجات التأخير  $\rho$  وتقدر كدالة لعدد المشاهدات  $n$  أي :

$$\rho \approx 4(n/100)^{2/9}$$

• تحسب إحصائية فيليبس وبيرون كما يلي:

$$t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث أن:  $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_f^2}$  وتقارن إحصائية فيليبس وبيرون مع القيم الحرجة الموجودة في جدول ماك كينون<sup>1</sup>.

## 2.I عموميات حول اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

قدم كل من أنجل-جرانجر وجوهانسن اختبارات يتم من خلالها الكشف عن وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات المستند عليها في أي دراسة وهذا بغية معرفة ما إذا كانت هنالك علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل ما بين المتغيرات.

### 1.2.I مفهوم التكامل المشترك Concept of Cointegration

في أواسط الثمانينات ظهرت تقنية التكامل المشترك على يد (Granger (1983 و (Engle (1987. وارتكز تطورها على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية قبل كل شيء، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جنكيز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. وبالتالي فإن هذه التقنية تركز على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود تكامل مشترك مرتبط باختبارات الجذر الحدودي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح أيضا هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك<sup>2</sup>. وللتكامل المشترك العديد من الاختبارات يمكن أن نميز من بينها ما يلي:

**1.1.2.I اختبار انجل-جرانجر:** يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Engle and Granger (1987) وهي طريقة على مرحلتين<sup>3</sup>:

• تتمثل الخطوة الأولى في اختبار درجة تكامل المتغيرين: بمعنى يوجد في هذه الطريقة شرط ضروري للتكامل ويتمثل هذا الشرط في أنه ينبغي أن تكونا السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهذا يعني أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك. ولا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو

<sup>1</sup> Régis Bourbonnis, Michel Terraza (2004), **Analyse Des Séries Temporelles**, Dunod, Paris, pp: 158-159.

<sup>2</sup> شيخي محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ص: 289.

<sup>3</sup> شيخي محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 291-292.

عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل للسلسلتين المدروستين. وإذا كانت السلسلتان متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهناك تكامل مشترك بينهما.

- بينما تتمثل الخطوة الثانية في تقدير العلاقة طويلة المدى: بمعنى إذا تحقق الشرط الضروري، فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العادية وفق العلاقة التالية:

$$Y_t = a_1 X_t + a_0 + \varepsilon_t$$

ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير  $\hat{\varepsilon}_t$  مستقرة (اختبار الاستقرار) يتم عن طريق اختبار ديكي-فولر أو فيليب-بيرون أو تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقي) حيث:

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - a_1 X_t - a_0$$

تم يتم اختبار مدى سكون سلسلة البواقي المتحصل عليها سابقا وفق ما يلي<sup>1</sup>:

$$\Delta \hat{\varepsilon}_t = a + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t$$

- فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة ( $\varepsilon_{t-1}$ ) معنوية فإننا نرفض الفرضية العدم (1) بوجود جذر وحدة في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي (0) وبالتالي نستنتج أن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة هي علاقة صحيحة وغير مضللة، وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية، أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

- أما إذا تم قبول فرضية العدم أي إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فإن سلسلة البواقي المقدرة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين السلسلة الزمنية، ولا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين وان العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها.

**2.1.2.I اختبار جوهانسن وجوهانسن جوسليوس:** اقترح جوهانسن سنة 1988 اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين<sup>2</sup>:

- الخطوة الأولى: تتمثل في حساب البواقي  $\hat{V}_1$ ;  $\hat{u}_1$  انطلاقا من النموذجين التاليين:

$$\nabla Y_t = \hat{\phi}_0 + \hat{\phi}_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\phi}_2 \nabla Y_{t-2} + \dots + \hat{\phi}_p \nabla Y_{t-p} + u_1$$

$$Y_{t-1} = \hat{\phi}_0 + \hat{\phi}_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\phi}_2 \nabla Y_{t-2} + \dots + \hat{\phi}_p \nabla Y_{t-p} + v_1$$

<sup>1</sup> مكي عمارية (2018-2017)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، مرجع سبق ذكره، ص: 287-289.

<sup>2</sup> شيخي محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 301-302.

مع:

$$Y_1 = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \dots \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}$$

$u_1$  و  $v_1$  هي مصفوفات البواقي ذات بعد  $(K, T)$  حيث  $K$  هو عدد المتغيرات و  $T$  عدد المشاهدات.

- الخطوة الثانية: وتمثل في حساب مصفوفات التباين-التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، نقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد  $(K, K)$  انطلاقاً من بواقي التقدير  $\hat{u}_0$  و  $\hat{v}_0$ :

$$\sum_{uu}^n = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T u_t u_t'$$

$$\sum_{vv}^n = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T v_t v_t'$$

$$\sum_{uu}^n = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T u_t u_t'$$

$$\sum_{uv}^n = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T u_t v_t'$$

$$\sum_{vu}^n = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T v_t u_t'$$

ثم يتم الحصول على  $k$  قيمة ذاتية للمصفوفة  $M$  ذات بعد  $(k, k)$  المحسوبة كما يلي:

$$\sum_{vv}^{n-1} \sum_{vu}^{n-1} \sum_{uu}^{n-1} \sum_{uv}^{n-1}$$

وانطلاقاً من هذه القيم الذاتية، نقوم بحساب الإحصائية  $\lambda_{\text{trace}} = -T \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$  مع  $\lambda_i$

القيمة الذاتية رقم  $i$  للمصفوفة  $M$ ،  $k$  عدد المتغيرات و  $r$  رتبة المصفوفة.

هذه الإحصائية تتبع قانون احتمال (يشبه  $\chi^2$ ) مجدولاً بمساعدة عملية محاكاة مقدمة من طرف (Johansen-

Juselius, 1990) و اختبار Johansen يعمل من خلال الشكل التالي<sup>1</sup>:

- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي  $0$ :  $(r = 0)$  إذا:  $H_0: r = 0$  مقابل  $H_1: r > 0$  إذا تم رفض  $H_0$  يتم المرور

إلى الاختبار الموالي، (يتم الرفض إذا كانت  $\lambda_{\text{trace}}$  أكبر من القيمة الحرجة في الجدول)؛

<sup>1</sup> عمير حمة (2018-2019)، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر- دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، ص: 151-152.

- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي 1:  $(r = 1)$  إذا:  $H_0: r = 0$  مقابل  $H_1: r > 0$  إذا تم رفض  $H_0$  يتم المرور إلى الاختبار الموالي؛

- رتبة المصفوفة  $\pi$  تساوي 2:  $(r = 2)$  إذا:  $H_0: r = 0$  مقابل  $H_1: r > 0$  إذا تم رفض  $H_0$  يتم المرور إلى الاختبار الموالي.

وهكذا إذا تم رفض الفرضيات المختلفة  $H_0$  وتم في نهاية الإجراء اختبار فرضية العدم:  $H_0: r = k + 1$  مقابل الفرضية  $H_1: r = k$ ، وتم رفض  $H_0$  فإن رتبة المصفوفة  $r = k$  ولا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة 0 أي  $I(0)$ .

وبالتالي فقد اقترح Johansen سنة 1988 خمس صيغ تتعلق بأشعة التكامل، للقيام بهذا الاختبار كما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- في حالة عدم وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

- أ- غياب الاتجاه الخطي في السلاسل وغياب الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛
- ب- غياب الاتجاه الخطي في السلاسل ووجود الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.

#### 2- في حالة وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

- ج- وجود الاتجاه الخطي في السلاسل والحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛
- د- وجود الاتجاه الخطي في السلاسل وفي علاقات التكامل المشترك.

#### 3- في حالة وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في المعطيات:

- هـ- وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في السلاسل واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.
- ومنه فإن اختيار إحدى الصيغ الخمسة يتوقف بالدرجة الأولى على الشكل الرياضي للاتجاه العام، فمثلا يمكن الاستعانة بالشكل البياني للسلاسل الذي يسمح بتحديد الشكل المناسب.

### 2.2.I طريقة المربعات الصغرى العادية

تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على الحصول على مقدرات الانحدار حيث تمثل  $\alpha$  معلمة القاطع،  $\beta$  معلمة الميل. بحيث يتم تصغير مجموع مربعات البواقي إلى أدنى قيمة لها. كما أن هذا الأسلوب يعتمد أيضا على التقليل قدر الإمكان من الفوارق بين المشاهدات والقيم النظرية التي يمنحها لنا مستقيم الانحدار وتكون هذه الفوارق موجبة أحيانا وسالبة أحيانا أخرى<sup>2</sup>. وبالتالي فإن هذه الطريقة تسعى لإيجاد أحسن تصحيح خطي

<sup>1</sup> شيخي محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 303.

<sup>2</sup> دحماني محمد ادريوش (2012-2013)، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي: دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية الجاهزة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر، ص: 31.

بتدنته مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة)  $\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2$ ، حيث:  $\hat{\varepsilon}_i = Y_i - \hat{Y}_i$ . ويعبر عن طريقة المربعات الصغرى رياضياً ب<sup>1</sup>:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 = \text{Min}_{\beta_0, \beta_1} \sum_{i=1}^n (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2$$

والشرط اللازم لتدنته هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة  $\beta_0$ ،  $\beta_1$  معدومة أي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \frac{\partial}{\partial \beta_0} \sum_i (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2 = 0 \\ \frac{\partial}{\partial \beta_1} \sum_i (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2 = 0 \end{array} \right.$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقتين نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\left\{ \begin{array}{l} \beta_1 = \frac{n \sum_i X_i Y_i - \sum_i X_i \sum_i Y_i}{n \sum_i X_i^2 - (\sum_i X_i)^2} \\ \beta_0 = y - \beta_1 x \end{array} \right.$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير  $\beta_1$ :

$$\beta_1 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{x})(Y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{x})^2}$$

وبالتالي فإنه يكون النموذج المقدر (خط الانحدار) بطريقة المربعات الصغرى المقدر (OLS) وفق الشكل

الآتي:

$$\hat{Y}_i = \beta_0 + \beta_1 X_i$$

### 3.I عموميات حول منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

حسب كل من انجل-جرانجر (1987) و جوهانسن فإن اختبارات التكامل المشترك تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وتعطي كل من هذه الاختبارات نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير. وهذا ما يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقة طويلة الأجل بين

<sup>1</sup> شيخي محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22.

متغيرات الدراسة<sup>1</sup>. وبالتالي وعلى الرغم من استخدام نماذج ARDL في الاقتصاد القياسي لعقود من الزمن، إلا أنها قد أصبحت شائعة في السنوات الأخيرة كطريقة لفحص علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال ما قدمه Pesaran and Shin (1998)<sup>2</sup> واقترح Pesaran et al (1996) منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لدراسة العلاقة طويلة الأجل<sup>3</sup>. وفي منهجيته تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر<sup>4</sup>، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل<sup>5</sup>. ومن أجل تطبيق نموذج ARDL يجب توفر مجموعة من الشروط، من بينها ما يلي<sup>6</sup>:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية وأن تكون هذه السلاسل ساكنة عند المستوى  $I(0)$  أو عند الفرق الأول  $I(1)$  أو خليط بينهما.
- ينبغي أن يكون حجم العينة في حدود 30 مشاهدة، لأن نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغير المتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.
- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي ECM بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.
- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها AIC وخلافه. واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.
- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM، الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة.

<sup>1</sup> Uwe Hassler, Jurgen Wolters, (2005), **Autoregressive distributed lag models and cointegration**, Diskussionsbeiträge, No 2005/22, Free University Berlin, School of Business & Economics, web site: <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/28020/1/507401956.PDF>, Accessed on: 21-11-2021, at 14:00, p: 03.

<sup>2</sup> Rajarathinam.A, Subha, S.S (2021), **The Interaction Between Area and Production of Food Grain Crops in India: An Empirical Evidence from ARDL Bounds Test Cointegration**, Research Square, Web site: [https://assets.researchsquare.com/files/rs-640183/v1\\_covered.pdf?c=1631871274](https://assets.researchsquare.com/files/rs-640183/v1_covered.pdf?c=1631871274), Accessed on: 21-11-2021, at 09:00, p: 03.

<sup>3</sup> Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko (2016), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol 05, No 04, Web site: [http://www.sciencpress.com/Upload/JSEM/Vol%205\\_4\\_3.pdf](http://www.sciencpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf), Accessed on: 21-11-2021, at 15:12, p: 76.

<sup>4</sup> مفتاح صليحة (2020-2019)، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الموقع الإلكتروني: <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/3173>، تاريخ الاطلاع: 2021-10-15، على الساعة: 16:00، ص: 173.

<sup>5</sup> دحماني محمد ادريوش (2012-2013)، **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي: دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية الجاهزة**، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

<sup>6</sup> احمد حسين بتال(2020)، **التكامل المشترك وفق ARDL Cointegration مع التطبيق في Eviews**، عرض تقديمي، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الانبار، الموقع الإلكتروني: <file:///C:/Users/MOI/Downloads/ARDLcointegrationtestinEviews.pdf>، تاريخ الاطلاع: 11-01-2021، على الساعة: 16:30.

- المقدرات الناتجة تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا على أنه يساعد على التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكل الارتباط الذاتي<sup>1</sup>.
  - يمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ ECM من نموذج ARDL من خلال تحويل خطي بسيط، والذي يدمج تعديلات المدى القصير من توازن المدى الطويل دون فقد معلومات المدى الطويل. ويستغرق نموذج ECM المرتبط عددا كافيا من فترات التأخير لالتقاط عملية توليد البيانات بشكل عام<sup>2</sup>.
- كما يوجد مجموعة من خطوات يتم إتباعها لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة وتتلخص فيما يلي<sup>3</sup>:

- الدراسة الوصفية واختبار الارتباط بين المتغيرات؛
- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة؛
- تحديد درجة التأخير المثلى؛
- اختبار التكامل المشترك من خلال منهج الحدود؛
- تقدير النموذج في المدى الطويل والقصير؛
- الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج.

### 1.3.I الصيغة العامة لنموذج ARDL

من المهم أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار عند بناء النماذج الاقتصادية، حيث يوجد عادة فترة زمنية بين حركة المتغيرات التابعة التي تستجيب للمتغيرات المستقلة. فإدخال مثل هذه المتغيرات في تحليل الانحدار يجعل التحليل أشمل وأقرب إلى الواقع، لارتباط بعضها بمتغيرات أخرى في نفس الفترة الزمنية كالنماذج الساكنة وتصبح حركية إذا ارتبطت بقيم ماضية كما هو في الغالب. بينما ينبغي إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغير المستقل لأن نماذج السلاسل الزمنية خاصة هناك فترة زمنية تقع بين إتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي للتغير في متغير السياسة الاقتصادية ولا سيما إذا كان في فترة طويلة. إن التباطؤ الزمني يحتل مكانا أساسيا في

<sup>1</sup> بن مريم محمد (2018)، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 10، العدد 02، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74340>، تاريخ الاطلاع: 20-10-2021، على الساعة: 14:45، ص: 62.

<sup>2</sup> Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko (2016), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol 05, No 04 , Web site: [http://www.sciencpress.com/Upload/JSEM/Vol%205\\_4\\_3.pdf](http://www.sciencpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf) , Accessed on: 21-11-2021, at 12:55, p: 79.

<sup>3</sup> صوان أسماء (2020-2019)، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، الموقع الالكتروني: <http://e-biblio.univ-mosta.dz/handle/123456789/17725>، تاريخ الاطلاع: 2021-10-21، على الساعة: 15:45، ص: 250.

الاقتصاد، لأنه يؤثر على طرق التحليل الاقتصادي سواء على المدى الطويل أو القصير. كما أن هناك أسباب تؤدي إلى وجود التباطؤ الزمني، منها أسباب نفسية بسبب العادات والتقاليد فقد لا يغير الناس عاداتهم الاستهلاكية مباشرة بعد انخفاض الأسعار أو تزايد الدخل وهناك أيضا أسباب مؤسسية أو تقنية....الخ<sup>1</sup>.

ومنه وبصورة عامة فإن نموذج ARDL يضم (k+1) من المتغيرات، المتغير التابع Y و عدد k من المتغيرات التفسيرية :  $(X_1, X_2, \dots, X_k)$ ، وتكون الصيغة العامة لنموذج  $ARDL(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$  في شكلها الأساسي على النحو الموالي<sup>2</sup>:

$$\Delta Y_t = c + \beta_0 Y_{t-1} + \beta_1 X_{1t-1} + \beta_2 X_{2t-1} + \dots + \beta_k X_{kt-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \alpha_1 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_2 \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \alpha_k \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث أن:

$\Delta$ : تمثل الفروق من الدرجة الأولى؛

c: تمثل الحد الثابت؛

p: تمثل فترة إبطاء المتغير التابع Y؛

$q_1, q_2, \dots, q_3$ : تمثل فترات إبطاء المتغيرات المستقلة  $(X_1, X_2, \dots, X_k)$  على التوالي؛

$\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$ : تمثل معاملات العلاقة في الأجل الطويل؛

$\alpha_0, \alpha_1, \dots, \alpha_k$ : تمثل معاملات العلاقة في الأجل القصير؛

$\varepsilon_t$ : تمثل حد الخطأ العشوائي.

<sup>1</sup> شيخي محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 127-128.

<sup>2</sup> عمير حمة (2018-2019)، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر - دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

### 2.3.I اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك وتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة وفصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

#### 1.2.3.I اختبار منهج الحدود Bond Test :

لمعرفة إذا ما كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بمقارنة إحصائية  $F$  مع القيم الجدولية التي قام بوضعها كل من Pesaran et al سنة 2001 عند الحدود الدنيا والحدود العليا وعند معنوية مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، إذ نميز بين ثلاث حالات<sup>1</sup>:

- إذا كانت إحصائية  $F$  أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- إذا كانت إحصائية  $F$  أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- إذا كانت إحصائية  $F$  تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

#### 2.2.3.I تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة وفصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM):

إن نموذج تصحيح الخطأ يتميز عن نموذج أنجل جرانجر في كونه يفصل العلاقات في المدى الطويل عن العلاقات في المدى القصير، حيث أن من بين الخواص التي تميزه هي أنه الأفضل في حالة ما كان عدد العينات صغيرة<sup>2</sup>. وبالتالي فهو عبارة عن نموذج ذاتي غير مقيد ذو علاقات تكامل مشترك، حيث أن في المدى الطويل فإن هذه العلاقات تقيد سلوكيات المتغيرات الداخلية لتتجمع حولها علاقتها التكاملية. وذلك مع السماح بالتعديل الديناميكي في الأجل القصير. مما يعني أن الانحراف عن التوازن في الأجل الطويل يصحح بالتدرج من خلال التعديلات والتصحيحات الجزئية والأجل القصير، إذ يحدث تباعد عن التوازن لما تكون البواقي غير مساوية للصفر، وبعبارة أدق يمكن التوصل إلى أن حد الخطأ يقيس البعد عن التوازن بين  $X$  و  $Y$  وفي هذه الحالة نرفض أن  $Y$  لها علاقة مع  $X$  ومع القيم المتباطئة لكل من  $Y$  و  $X$  ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

<sup>1</sup> غبدة فلة، غبدة فوزية (2018). "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014)". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد 03، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91515>.

تاريخ الاطلاع: 2021-11-24 على الساعة: 14:45، ص: 13.

<sup>2</sup> William H. Greene (2003), **Econometric Analysis**, 5<sup>th</sup> Edition, New Jersey, USA: Prentice Hall, Web site: <https://www.pdfdrive.com/econometric-analysis-5th-edition-d159402300.html>, Accessed on: 26-11-2021, at 10:10, p: 654.

$$\Delta Y_t = \delta \Delta X_t u(Y_{t-1} \alpha \beta X_{t-1}) | U_t$$

حيث:

$\Delta$ : الفروق الأولى.

فمن خلال المعادلة يتضح لنا بأن التغير في  $Y$  يعتمد على التغير في  $X$  بالإضافة إلى القيم المتباطئة لخط التوازن، فلما تكون قيمة  $Y_{t-1}$  أعلى من القيمة التوازنية فان قيمة  $Y_t$  سوف تنخفض إلى الفترة التالية لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة  $U$  بمعنى أن النموذج ككل هو يقيس كمية تصحيح قيمة  $Y$  لوضعها في حالة التوازن<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> لحول إبراهيم (2019-2020)، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه في اقتصاد المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/15601>. تاريخ الاطلاع: 2021-10-25، على الساعة: 19:45، ص ص: 177-178.

## II. تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي للجزائر 2000-2020

تم التعرض من خلال هذا المبحث إلى تحليل الملامح الأساسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك مرورا بتتبع مختلف التغيرات التي طرأت على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وصولا إلى أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تطور معدلات النمو الاقتصادي. كما تم التطرق أيضا لدراسة واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وتحدياتها من خلال التعرض لأهم المؤشرات المباشرة وغير المباشرة التي تعبر عن التجارة الالكترونية في الجزائر، وفي الأخير تم قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي الجزائري وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

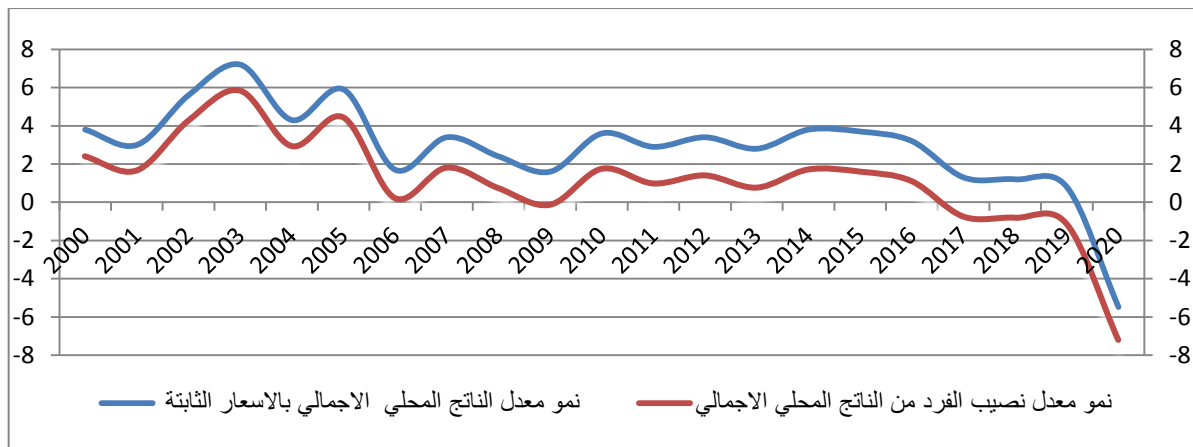
### II.1 الملامح الأساسية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحولات منذ الاستقلال التي أوجدت نموا اقتصاديا خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 محققا تغيرا في هيكل الاقتصاد الوطني، وهذا ما تجلى من خلال تتبع أرقام كل من مؤشري الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. كما تعددت واختلفت القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تطور هذه المعدلات في الجزائر مما سيكون نافذة اقتصادية عنه فيما يلي.

#### II.1.1 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

تم تتبع مختلف التغيرات التي طرأت على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، اعتمادا على مؤشرين ألا وهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-27): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-27) بأن كل من منحى نمو الناتج المحلي الاجمالي ومنحى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تدبب مستمر. ولدراسة ومعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التدبب الحاصل فقد تم القيام بتقسيم الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 إلى أربعة فترات كما يلي:

- **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2000-2005:** يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه قد نما معدل الناتج المحلي الاجمالي بوثيرة متواضعة جدا حيث قدر سنة 2000 بما نسبته 3.8% تم تناقص بنسبة 0.8% ليصل لنسبة 3% سنة 2001 وبعد سنوات متتالية من النمو الضعيف تعزز الانتعاش الاقتصادي ليبلغ النمو في الناتج المحلي الاجمالي أعلى مستوياته وعاد مرة أخرى هذا المعدل للارتفاع ليبلغ ما قيمته 5.6%، 7.2% سنتي 2002 و 2003 على التوالي ويعزى ذلك في الأساس التحسن الملحوظ في قطاع المحروقات في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). بينما عاد للتناقص سنة 2004 حيث قدر بنسبة 4.3% تم ارتفاع مجددا لما نسبته 5.9% سنة 2005. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر سنة 2000 بحوالي 2.4% وفي سنة 2001 تناقص بنسبة 0.6% ليصل لحوالي 1.66% تم عاد للارتفاع بشكل مستمر خلال سنتي 2002، 2003 بنسب على التوالي 4.7% و 5.8% ليعود مرة أخرى للانخفاض سنة 2004 إذ بلغ ما نسبته 2.93% تم عاد مرة أخرى للارتفاع سنة 2005 والتي قدر فيها بحوالي 4.43%. وبالتالي يمكن القول خلال هذه الفترة أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تعلق بتدبب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتماشي معه سواء كان بالزيادة أو بالنقصان لما تضمنه الظرف الاقتصادي آنذاك.
- **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2006-2010:** لقد تزامنت هذه الفترة مع مواصلة الجزائر سياستها الانفاقية التوسعية من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009). إذ شهدت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2006 انخفاضا رهيبا بلغ حوالي 1.7% أي بنسبة انخفاض 4.2% عن سنة 2005 وهذا يعود إلى التدهور الحاد الذي أصاب قطاع المحروقات نتيجة أعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز من قبل الدول الأوروبية، ليعود مرة أخرى للتحسن سنة 2007 محققا معدل نمو قدر بنسبة 3.4% أي بمعدل زيادة قدر بحوالي 1.7% عن سنة 2006، ليعود للتباطؤ مجددا سنة 2008 نتيجة الانخفاض القوي الذي سجلته أسعار النفط في الجزائر خلال الربع الأخير من سنة 2008. وعليه وفي هذه السنة فقد "رافقت المساهمة الجوهرية للصناعة النمو المرتفع في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات لكي تحافظ على توسع الناتج المحلي الاجمالي عند نسبة 2.4% وهذا بغض النظر عن تراجع القيمة المضافة في قطاع المحروقات والفلاحة"<sup>1</sup>. ليعود للانخفاض مرة أخرى بنسبة 1.6% سنة 2009 نتيجة الركود الذي شهده كل من قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة، وبعد سنتين من الوثيرة المتواضعة للنشاط الاقتصادي تحسن معدل النمو الاقتصادي بصورة طفيفة سنة 2010 بقيمة 2% عن سنة 2009، "مجرا بقطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية التي بقيت نشاطاتها مرتفعة رغم تباطؤ واضح، والفلاحة بالرغم من الانخفاض القوي في

<sup>1</sup> بنك الجزائر (سبتمبر 2009)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ص: 36.

محصول الحبوب"<sup>1</sup>. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي 0.22% سنة 2006 تم تزايد ليبلغ ما قيمته 1.8% سنة 2007، ليتناقص سنتي 2008، 2009 بنسب متتالية 0.74% و-0.14% تم عاد للتحسن سنة 2010 ليبلغ ما نسبته 1.75%.

● **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2011-2015:** أما هذه الفترة فقد تزامنت مع تجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). كما تميزت بحفاظ الجزائر على استقرارها الاقتصادي الكلي رغم تأثير تراجع الطلب العالمي الخام الذي تسبب في تراجع مداخيل الجزائر من القطاع الاستراتيجي، وبالتالي فقد تباطأ معدل النمو الاقتصادي سنة 2011 بنسبة 2.9%، وهذا "بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي لم يعوضهما كل من التوسع في الانتاج الزراعي والزيادة الحادة في خدمات الإدارات العمومية"<sup>2</sup>. أما خلال سنة 2012 فقد عرف معدل النمو من الناتج المحلي انتعاشا بشكل متباطئ مدفوعا بزيادة الطلب خاصة على الاستثمار (FBCF) ليبلغ ما نسبته 3.4% وهذا ما يفسر بتسجيل قطاعات الأنشطة الأخرى خارج المحروقات وباستثناء الخدمات المسوقة والفلاحة، نمو معتبرا يفوق ذلك المسجل سنة 2011<sup>3</sup>. كما عرف معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة سنة 2013 تباطؤا قدر بحوالي 0.6% عن سنة 2012 أي ما نسبته 2.8% ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الاجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات حيث لم يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يعوض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات وانخفاض الاستثمارات العمومية<sup>4</sup>. بينما في عام 2014 فقد انتعش معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ ما نسبته 3.8% أي ارتفع بنقطة واحدة عن سنة 2013 "ويرجع الفضل في هذه الزيادة على وجه الخصوص إلى توسع الطلب النهائي والأداء الجيد للقطاعي البناء والخدمات"<sup>5</sup>، أما بسنة 2015 فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 3.7% حيث تواصل النمو فيه بنفس الوثيرة تقريبا أي بنسبة تراجع قدرت بحوالي 0.1% "خصوصا بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات والبناء والزراعة"<sup>6</sup>. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي 0.98% سنة 2011 ليرتفع في سنة 2012 إلى ما نسبته 1.4% تم عاد مجددا للانخفاض سنة 2013 لما نسبته 0.76% تم ارتفاع سنة 2014 مسجلا ما نسبة 1.71% تم حافظ تقريبا على نفس المستوى أي تناقص بـ 0.1% سنة 2015.

● **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2016-2020:** تميزت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة بنوع من عدم الاستقرار متمثلة في الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى. حيث سجلت ما نسبته

<sup>1</sup> بنك الجزائر (جويلية 2011)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، ص: 22.

<sup>2</sup> بنك الجزائر (أكتوبر 2012)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص: 29.

<sup>3</sup> بنك الجزائر (نوفمبر 2013)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، ص: 33-34.

<sup>4</sup> بنك الجزائر (نوفمبر 2014)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 25-26.

<sup>5</sup> la banque d'Algérie (Juillet 2015), Evolution Economique en Monétaire en Algérie, Rapport annuel 2014, p: 21.

<sup>6</sup> بنك الجزائر (نوفمبر 2016)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، ص: 30.

3.2% سنة 2016 أي بنسبة انخفاض قدرت بحوالي 0.5% بمعنى أنه قد انخفض معدل النمو بشكل متباين عن سنة 2015، وهذا التراجع راجع إلى القطاعات "خارج قطاع المحروقات وباستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما فيه الخدمات والأشغال العمومية البترولية، وعليه فقد تراجعت معدلات النمو في جميع القطاعات لاسيما الفلاحة"<sup>1</sup>. أما في سنة 2017 فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 1.3% أي بنسبة تراجع قدرت بحوالي 1.9% عن سنة 2016. وبالتالي فقد كان النمو الاقتصادي سنة 2017 أقل تباينا بكثير مما كان عليه الحال سنة 2016 "ومتباطئ بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوثيرة توسع قطاع المحروقات"<sup>2</sup>. بينما في سنة 2018 فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي 1.2% و"منه فإن الضعف النسبي لنمو الناتج المحلي الاجمالي يرجع كليا في هذه السنة إلى قطاع المحروقات الذي يندرج تراجع نشاطه خلال هذه السنة ضمن فترة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2006 باستثناء التحسن المسجل في سنة 2016"<sup>3</sup>. ليصل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أدنى مستوى له سنتي 2019، 2020 والتي قدرت بحوالي 0.8% و -5.48% على التوالي. وبالتالي فإن هذا التراجع المتباين بشكل كبير جدا راجع إلى أزمة كوفيد 19 التي أصابت العالم مؤخرا والجزائر خاصة فأدت بدورها لتدهور كافة القطاعات الاقتصادية المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لتعود عليه بالتدهور وتسجل أدنى المستويات له. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي 1.11% سنة 2016 ليتناقص لما قيمته -0.75% سنة 2017، وإستمر هذا التناقص لغاية سنة 2020 التي قدرت نسبته فيها حوالي -7.20%.

وحسب تقرير صندوق النقد العربي فمن المتوقع أن يكون هنالك ارتفاع نسبي في مستويات الانتاج النفطي في الجزائر خلال أفق التوقع في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية سنة 2021 عزمها عن زيادة مستويات الانتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار، وهو ما يسهم في زيادة مستويات الانتاج والمبيعات<sup>4</sup>.

وفي الأخير وكحوصلة لما سبق تحليله يمكن القول بأن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي سجلت تذبذبا خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 في الجزائر. وتميزت بعدم الاستقرار المتمثل في الارتفاع ثارة والانخفاض ثارة أخرى، ومنه يمكن إرجاع عدم الاستقرار هذا لقطاع المحروقات بشكل كبير، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يهيمن عليه قطاع المحروقات في المرتبة الأولى وبشكل كبير.

<sup>1</sup> بنك الجزائر (سبتمبر 2017)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، ص: 22.

<sup>2</sup> بنك الجزائر (جويلية 2018)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص: 14.

<sup>3</sup> بنك الجزائر (ديسمبر 2019)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018، ص: 14.

<sup>4</sup> تقرير آفاق الاقتصاد العربي (الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021)، تقارير آفاق قطرية: الجزائر، الموقع الالكتروني:

## 2.1.II تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو بالجزائر

لقد تعددت واختلفت القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ويمكن تتبع هذه القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي الذي يبين نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم (3-16): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر للفترة 2000-

2018

(الوحدة: ب%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال عمومية	الخدمات	أخرى
2000	39.4	8.4	7.2	8.2	30.7	6.1
2001	34.1	10	7.4	7.9	33.8	6.8
2002	32.8	9.3	7.3	9.1	34.9	6.6
2003	35.6	9.8	6.7	8.5	31.69	7.71
2004	37.7	9.4	6.3	8.2	30.97	7.43
2005	44.3	7.7	5.6	7.4	28.47	6.53
2006	45.6	7.5	5.2	7.9	28.05	5.75
2007	43.9	7.6	5	8.8	28.93	5.77
2008	45.3	6.6	4.7	8.7	28.8	5.9
2009	31.2	9.3	5.7	11	35.6	7.2
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	34.8	6.2
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	36.1	5.9
2012	34.2	8.8	4.5	9.2	36.7	6.6
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	38.4	7.5
2014	27	10.3	4.9	10.4	40.2	7.2
2015	18.8	11.6	5.4	11.5	44.6	8.1
2016	17.4	12.3	5.6	11.9	45.1	7.7
2017	19.9	11.9	5.6	11.9	42.7	8
2018	22.4	12	5.6	11.6	41	7.4

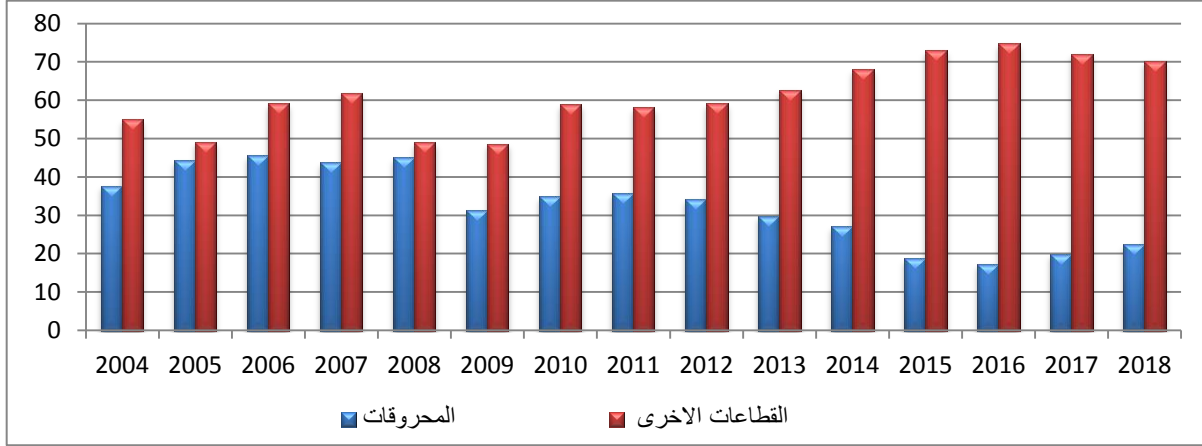
المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2002، 2004، 2008، 2012،

2016.

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16): أن أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2018 تعود لقطاع المحروقات تم تليه القطاعات الأخرى، ومن هذا المنطلق فقد تم تمثيل الشكل أدناه والذي يمثل مدى مساهمة قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي الجزائري بالأسعار الجارية مقارنة بمجموع القطاعات الأخرى كما يلي:

الشكل رقم (3-28): مقارنة مساهمة قطاع المحروقات بالقطاعات الأخرى في الجزائر بالأسعار الجارية (الوحدة: %)

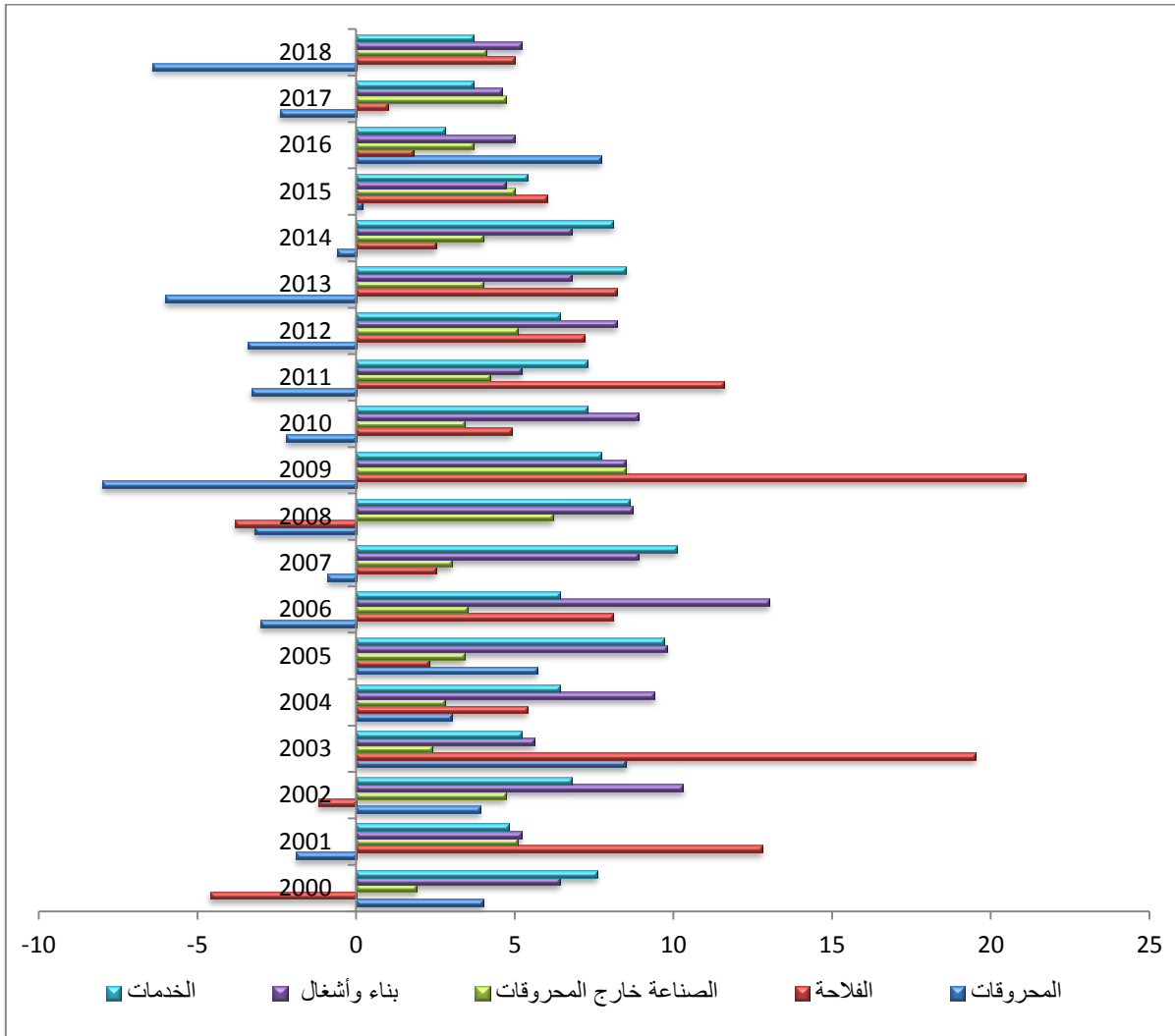


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية من سنة 2004 إلى 2018.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-28): بأن قطاع المحروقات له النسب الكبيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فهو يساهم بشكل كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. فعلى الرغم من بلوغ نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في النمو الاقتصادي سنة 2018 ما قيمته 70.2% إلا أن معدل النمو الاقتصادي كان متدهورا ومنخفضا في هذه السنة وقدر بحوالي 9.1% بالأسعار الجارية مقارنة بسنة 2005 التي كانت فيها نسبة مساهمة قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي تقدر بحوالي 44.3% والتي قدر فيها معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية حوالي 23%. وتماشيا مع ما تم ذكره فقد تطور توزيع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية كما يلي:

الشكل رقم (3-29): تطور توزيع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي الجزائري بالأسعار الحقيقية

(الوحدة: %)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-29) والذي يمثل تطور توزيع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي الجزائري بالأسعار الحقيقية، يمكن توضيح مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي والتي تتمثل في المحروقات، الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، والخدمات كما ما يلي:

- **قطاع المحروقات:** يلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن تطور قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2018 قد مثل الحصة الأكبر في مساهمته الاقتصادية في النمو الاقتصادي مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى. ففي سنة 2000 قد سجل نسبة مساهمة قدرت بحوالي 4% من الناتج المحلي

الاجمالي تم انخفضت هذه النسبة لتبلغ ما قيمته 1.9- % سنة 2001، لتعود هذه النسبة للارتفاع مجددا ولتسجل أعلى نسبة مساهمة سنة 2003 والتي قدرت بحوالي 8.5%. تم بعدها لم يستأنف هذا القطاع نموه منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2014 وظلت القيمة المضافة له منخفضة لتسع سنوات على التوالي بشكل سلبي ومتواصلة في التراجع وهذا ما يعتبر تدهورا حقيقيا نظرا عودته بمساهمة سلبية في النمو الاقتصادي، إذ سجل أدنى مستوى له سنة 2007 والتي قدرت بحوالي 0.9- % من حيث الحجم، لتبلغ نسبة الانخفاض الإجمالية خلال السنوات التسعة السابقة ما قيمته 30.6%. وللمرة الأولى منذ عدة سنوات عاد إنتاج قطاع المحروقات للتزايد ليبلغ ما قيمته 7.7% سنة 2016، وباستثناء سنتي 2015 و 2016 وللمرة الحادية عشر منذ سنة 2006، تراجع معدل النمو الاقتصادي مجددا بسبب الانكماش في قطاع المحروقات والذي يعتبر من بين أقوى انكماشات فترة الركود التي كانت طويلة والتي شهدها هذا القطاع حيث بلغ هذا الانكماش ما قيمته 2.4- % سنة 2017 مقارنة بـ 6.4- % سنة 2018. ومنه فإن هذا الأداء السيئ في إنتاج المحروقات شكل مصدر ضعف في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

وكخلاصة يمكن القول بأن قطاع المحروقات قد احتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري ، وتجلى هذا في قوة الأرقام والحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على حجم الناتج المحلي الاجمالي. فاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على هذا القطاع الحيوي جعل من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية نظرا لاعتماد الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.

- **قطاع الخدمات:** يلاحظ من خلال الشكل السابق بأن قطاع الخدمات خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2018 قد احتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، وتواصل النمو في هذا القطاع بوثيرة عالية ليبلغ أعلى نسبة له سنة 2007 والتي قدرت بحوالي 10.1% تم تراجع ليبلغ أدنى نسبة له سنة 2016 والتي قدرت بحوالي 2.8%، لينمو مجددا النشاط في قطاعي الخدمات المسوقة وغير المسوقة بما يقارب 3.7% سنة أي بارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2016.
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** أما هذا القطاع فقد احتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2018 مما يرجع لحجم الاستثمارات العمومية الموجهة لهذا القطاع والمتمثلة في تهيئة البنية التحتية وإنجاز البرامج والطرق الموجهة لقطاع السكن، إذ نى بوثيرة جد عالية سنة 2006 والتي قدرت بحوالي 13 % تم تراجع معدل النمو في هذا القطاع خلال السنوات الأخرى ليصل إلى ما قيمته 5.2% سنة 2018.
- **قطاع الفلاحة:** بينما احتل قطاع الفلاحة المرتبة الرابعة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2018، ومما لاشك فيه هو أن هذا القطاع لا يزال بعيدا كل البعد

عن تحقيق النتائج المرجوة منه لتغطية احتياجات السوق ورغم كل الإمكانيات المتاحة والمؤهلات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر في هذا القطاع إلا أنها لا تزال تشتغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الحديثة الموجودة في هذا القطاع. ومن خلال الشكل أعلاه تم ملاحظة بأن هذا القطاع عرف أداء متذبذب طوال هذه الفترة، وبطبيعة الحال فقد شهد تحسنا ملحوظا سنة 2009 إذ كانت نسبة مساهمته في حدود 21.1% لكن سرعان ما تراجعت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بوثيرة نمو سالبة لتبلغ ما نسبته 1% من حيث الحجم سنة 2017 حيث خص هذا التراجع في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية، تم عاد هذا القطاع للتحسن سنة 2018 إذ بلغ ما نسبته 5%.

- **قطاع الصناعة خارج المحروقات:** ومن زاوية أخرى فقد جاء قطاع الصناعة محتلا المرتبة الأخيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2018 إذ تم توضيح ذلك من خلال تسجيله لأدنى مستوى بهذه الفترة، ومما لا شك فيه هو أن هذه المرتبة تعود لضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع بالإضافة لعوامل أخرى. وبطبيعة الحال، ومن خلال الشكل السابق يلاحظ بأن هذا القطاع قد بلغ أعلى نسبة مساهمة سنة 2009 والتي قدرت بحوالي 8.5%، لتراجع هذه النسبة بوثيرة سالبة خلال السنوات الأخيرة بالغت ما نسبته 4.1% سنة 2018.

### 3.1.I معوقات النمو الاقتصادي في الجزائر

لطالما كان النمو الاقتصادي الجزائري يواجه العديد من المعوقات التي جعلت منه دون المستوى المتوقع له، ومما لا شك فيه أن من أهم هذه المعوقات هو نقص الكفاءات العالية بسبب هجرة الأدمغة وكذلك سوء استخدام الموارد البشرية، عدم المساواة في توزيع الدخل ونمو السكان بمعدلات عالية تفوق معدلات النمو الاقتصادي. وبالتالي ففي الجدول أدناه يمكن توضيح العديد من المعوقات الأخرى كما يلي:

الجدول رقم (3-17): المعوقات التي تواجه محركات النمو الاقتصادي في الجزائر

مفهوم هذه المعوقات	معوقات النمو الاقتصادي
من بين سمات التخلف في الجزائر هو الاختلال في الهيكل الإنتاجي الذي برز من خلال مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي والتي تقارب حوالي 40%، فيما تشكل الصناعة التحويلية أقل من 10% من الناتج المحلي الاجمالي. أما مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي فهي تتراوح في حدود الـ 10%. كما أن مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي لا تعكس أبدا التطور الاقتصادي في الجزائر وإنما تعكس مدى ضعف مساهمة قطاعي المحروقات والفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي.	اختلال الهيكل الإنتاجي
حسب التقارير التي أوضحتها منظمة الشفافية الدولية حول الفساد بدول العالم فإن	

<p>الجزائر تعتبر من بين أكثر دول العالم فسادا. كما أوضحت أيضا العديد من الدراسات الحديثة عن وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي. وقد أضى الفساد عاملا يؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته ويحد من كفاءة السياسة الاقتصادية ويعطل المنظومة القانونية والتشريعية مما أدى لضعف قدرة الدولة وزعزع عنصر الثقة فيها.</p>	<p>تطورت آليات الفساد</p>
<p>تعتبر الجزائر من بين الدول غير المستقرة سياسيا، ومما لاشك فيه هو أن النمو الاقتصادي يستعدى توفر جو ملائم للتنمية والنمو. كما أن هنالك العديد من العقبات الاجتماعية التي تواجه النمو الاقتصادي وتكمن في ضعف المستوى التعليمي والتدريب والجهل الاقتصادي والانفجار السكاني وغيرها من عقبات.</p>	<p>عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي</p>
<p>لطالما عانت الجزائر من التبعية للدول المتقدمة وهي السمة التي تكاد تعرفها أغلب الدول النامية وهو ما يعكسه النمو المتزايد في الواردات وتركز الصادرات في سلعة واحدة. فعلى الرغم من استقلال الجزائر منذ زمن بعيد إلا أنها لم تتمكن من بناء اقتصاد مستقل والتخلص من التبعية للخارج.</p>	<p>التبعية الاقتصادية</p>

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عدة مراجع.

## II.2 دراسة وتحليل واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

ولجت الجزائر كغيرها من الدول النامية متأخرة، وبشكل جد متباطئ في مجال التجارة الالكترونية، ومن أجل تحليل واقعها. فلا بد ومن التطرق لدراسة مؤشرات البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي بنيت على أساسها التجارة الالكترونية.

### II.2.1 مؤشرات البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر

ارتكزت البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر على عدة مؤشرات، انقسمت إلى مؤشرات غير مباشرة و مؤشرات أخرى مباشرة، ويمكن توضيح هذه المؤشرات فيما يلي.

#### II.2.1.1 المؤشرات غير المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في الجزائر

من بين أهم المؤشرات غير المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في الجزائر ما يلي: اشتراكات الهاتف الثابت، اشتراكات الهاتف المحمول.

أ- اشتراكات الهاتف الثابت: يعتبر الهاتف الثابت طريقة من بين طرق الاتصال السمعي والتي تستخدم فيها شبكة المواصلات. ففي السنوات الأخير وبالضبط خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 في الجزائر، فقد بدأ التطور في عدد اشتراكات الهاتف الثابت كما هو موضح في الشكل أسفله.

الجدول رقم (3-18): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

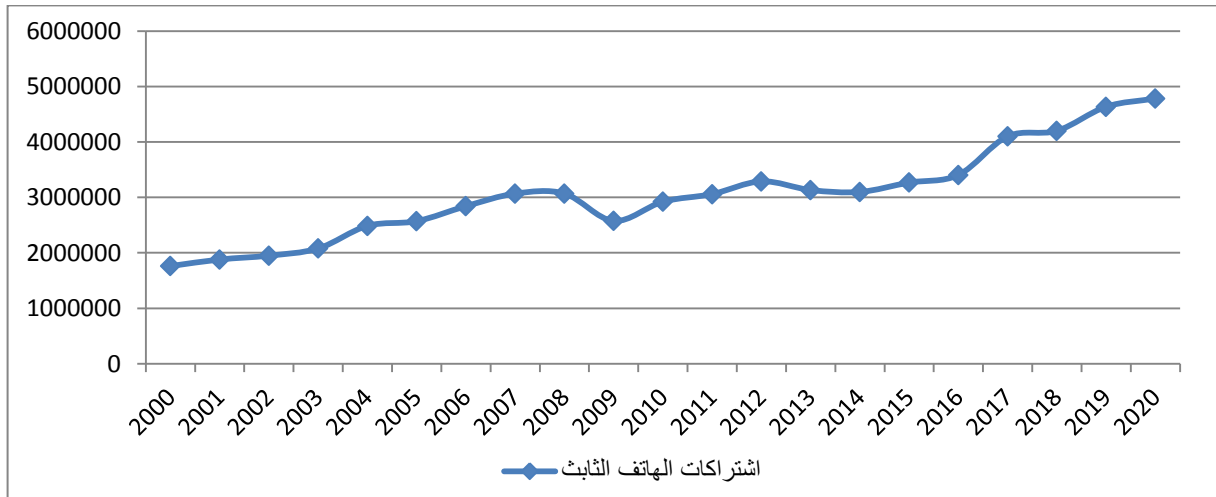
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اشتراكات الهاتف الثابت	1761327	1880000	1950000	2079464	2486720	2572000
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اشتراكات الهاتف الثابت	2841297	3068409	3069140	2576165	2922731	3059336
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشتراكات الهاتف الثابت	3289363	3132829	3098787	3267592	3404709	4100982
السنوات	2018	2019	2020			
اشتراكات الهاتف الثابت	4200919	4635217	4784306			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، الموقع الالكتروني: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-16، على الساعة: 22:40.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي بين تطورات عدد اشتراكات الهاتف الثابت خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-31): التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة 2000-

2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-18).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-31) بأن التطور في عدد اشتراكات الهاتف الثابت بالجزائر يميل في السنوات الأخيرة نحو نمو إيجابي متسارع، حيث وبحلول سنة 2008 قد وصل عدد مشركي الهاتف الثابت إلى حوالي 3069140 مقارنة بسنة 2000 التي بلغ فيها عدد مشركي الهاتف الثابت إلى حوالي 1761327 أي بزيادة قدرت بحوالي 1307813 مشترك تم تراجع عدد المشتركين سنتي 2009 و2010 ليبلغ هذا العدد على التوالي

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

2576165 و 2922731 ليعود التنامي في عدد مشتركي الهاتف الثابت مرة أخرى بوتيرة متباطئة خلال السنوات الأخرى بالغا ما قيمته 4784306 مشترك سنة 2020.

ب- اشتراكات الهاتف المحمول: لقد شهد الهاتف المحمول في الجزائر تطورات هامة في عدد الاشتراكات فيه خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول أسفله.

الجدول رقم (3-19): تطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

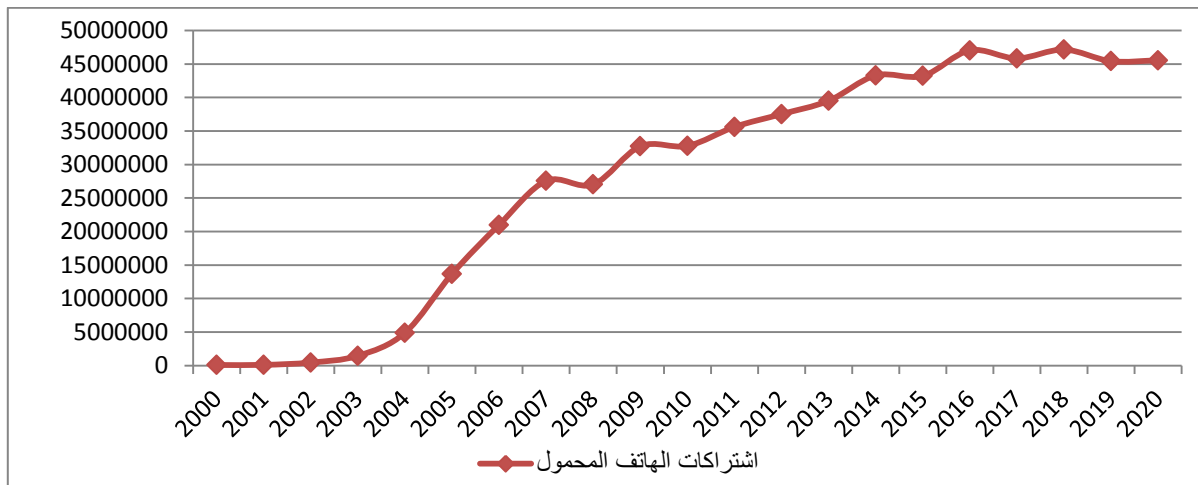
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اشتركات الهاتف المحمول	86000	100000	450244	1446927	4882414	13661355
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اشتركات الهاتف المحمول	20997954	27562721	27031472	32729824	32780165	35615926
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشتركات الهاتف المحمول	37527703	39517045	43298174	43227643	47041321	45845665
السنوات	2018	2019	2020			
اشتركات الهاتف المحمول	47154264	45425533	45555673			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، الموقع الإلكتروني: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-16، على الساعة: 23:05.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل الموضح أسفله الذي بين تطورات عدد اشتراكات الهاتف المحمول خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-32): التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2000-

2020

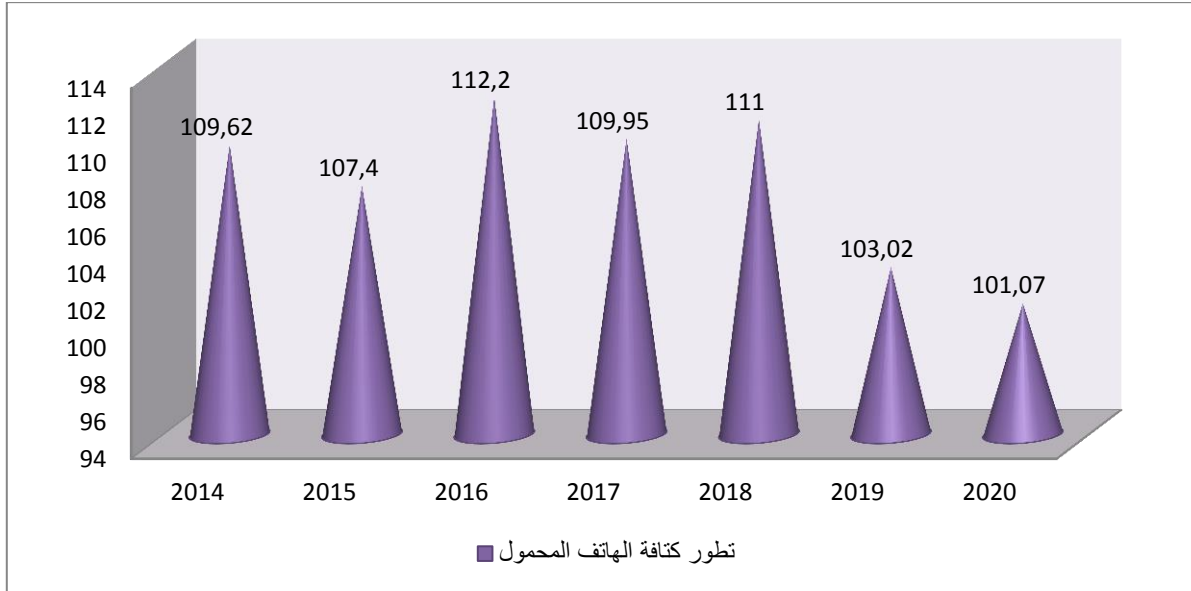


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-19).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-32) أن التطور في عدد اشتراكات الهاتف المحمول بالجزائر يميل في السنوات الأخيرة نحو نمو إيجابي متسارع أيضا، ففي سنة 2000 كان عدد مستخدمي الهاتف المحمول ضعيف جدا إذ قدر بحوالي 86000. حيث وبحلول سنة 2008 وصل عدد مستخدمي الهاتف المحمول إلى حوالي 27031472، مقارنة بسنة 2000 أي بزيادة قدرت بحوالي 26945472 مشترك تم استمر في النمو بوتيرة متسارعة ليبلغ عدد الاشتراكات في الهاتف المحمول خلال سنتي 2013 و 2014 على التوالي 39517045 و 43298174، واستمر مرة أخرى في الزيادة خلال السنوات الأخرى ليبلغ ما قيمته 45555673 مشترك سنة 2020. وعليه فإنه ومنذ سنة 2004 نلاحظ أن هنالك نمو قوي وهذا راجع إلى وصول الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر لعدد كبير من المتعاملين. فهذا ما أدى إلى تطور نسبة الولوج لشبكة الهاتف المحمول وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-33) : تطور كثافة الهاتف المحمول (GMS, 3G @ 4G) خلال الفترة 2014-2020

(الوحدة: %)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-33): أن نسبة الولوج إلى شبكة الهاتف المحمول قد ارتفعت من 109.95% سنة 2017 إلى 122,01% سنة 2018 مع نسبة زيادة قدرها حوالي 10,97%، كما نلاحظ أن نسبة الولوج إلى شبكة الهاتف المحمول متذبذبة فمن سنة 2012 إلى سنة 2014 كانت في تزايد مستمر، بينما انخفضت إلى ما قيمته 107,4 % في سنة 2015 تم عادت وارتفعت مجددا إلى حوالي 112,2% سنة 2016 تم انخفضت إلى حوالي 109,95% سنة 2017، وعادت للارتفاع مجددا سنة 2018 تم عادت وانخفضت خلال سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 103.02% وحوالي 101.07% خلال السداسي الأول من سنة 2020. أما الجدول أدناه فهو يوضح عدد المشاركين في كل من GSM، 3G، 4G حسب تكنولوجيا الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2020.

الجدول رقم (3-20): عدد المشتركين حسب تكنولوجيا شبكة الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2012-

2020

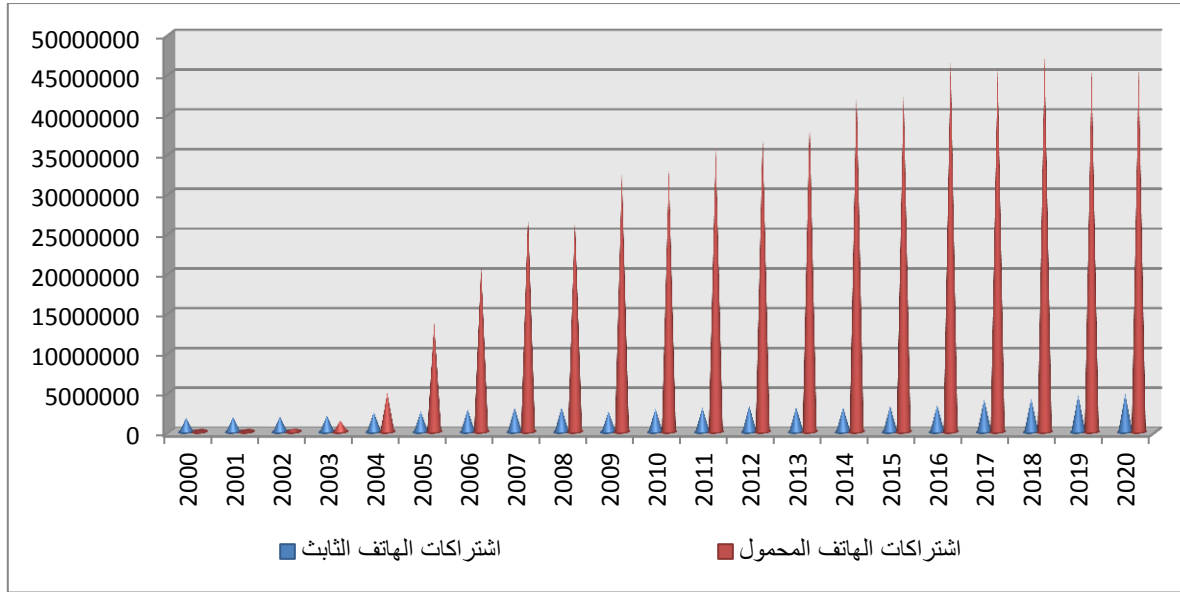
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	س.أ. 2020
<b>GMS</b>	37527	39322	347891	26706	201252	14385	116292	851410	715177
	703	328	21	268	27	131	46	5	8
<b>3G</b>	/	30801	850905	16684	242279	21592	192394	369114	369677
	/	9	3	697	85	863	48	28	83
<b>4G</b>	/	/	/	/	146463	98676	206214		
	/	/	/	/	4	71	52		
<b>المجموع</b>	37527	39630	432981	43390	458178	45845	514901	454255	444117
	703	347	74	965	46	665	46	33	30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

يلاحظ من الجدول رقم (3-20) يلاحظ أنه خلال سنة 2013 قد انطلقت خدمة الجيل الثالث بينما في سنة 2016 ظهرت خدمة الجيل الرابع في الجزائر، حيث أنه في سنة 2018 أكثر من 40% من مجموع المشتركين في شبكة الهاتف النقال هم مشرقي 4G، بزيادة قدرها 81,8% مقارنة بسنة 2017، وهذا يفسر باختيار المشتركين التكنولوجيا التي تقدم أفضل فعالية وسرعات التدفق.

وبالتالي وبناء على معطيات الجدولين أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي بين تطورات كل من عدد اشتراكات الهاتف الثابت واشتراكات الهاتف المحمول من أجل المقارنة بينهما خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-34): التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (3-19) و (3-20).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-34): بأن كل من عدد اشتراكات الهاتف الثابت والهاتف المحمول في نمو متزايد خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020. إلا أن الاختلاف في التزايد يكمن في أن النمو في عدد اشتراكات الهاتف المحمول ينمو بوتيرة متسارعة بينما النمو في اشتراكات الهاتف الثابت فهو ينمو بوتيرة متباطئة وبشكل متدبذب.

أما فيما يخص سرعة النطاق العريض لكل من الأجهزة المحمولة والأجهزة الثابتة بالمقارنة مع جميع أنحاء العالم وعلى أساس شهر جويلية سنة 2021 هو ما نلاحظه من خلال الجدول والشكل أدناه.

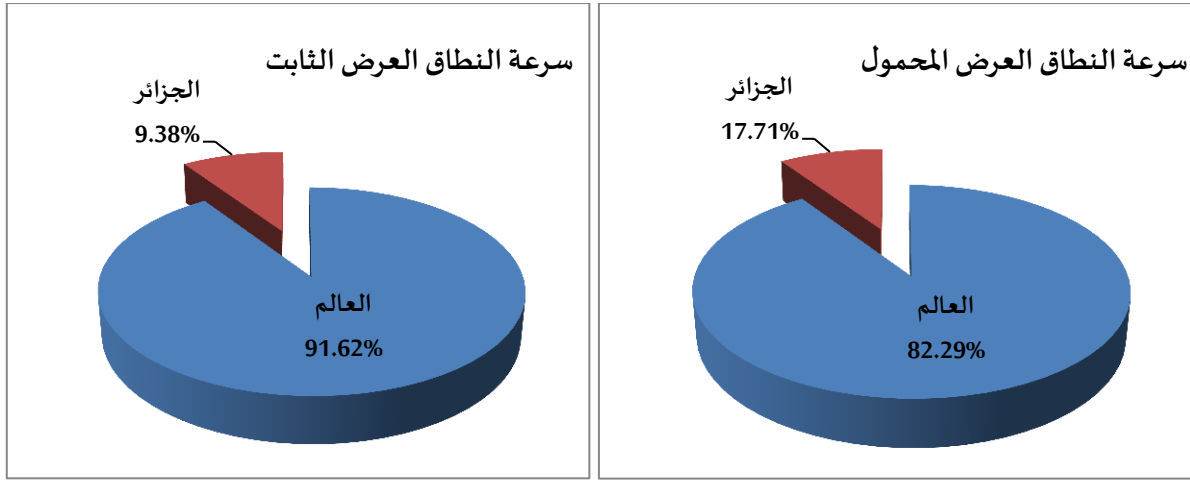
الجدول رقم (3-21): ترتيب سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة من جميع أنحاء العالم على أساس شهر جويلية 2021

المرتبة	سرعة النطاق العريض الثابت	المرتبة	سرعة النطاق العريض المحمول	الدولة
174	%9.38	123	%17.71	الجزائر

Source : Speedtest Global Index, July 2021, Available on : <http://www.speedtest.net/global-index>, Accessed :15-09-2021, at 15:56.

وبالتالي بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي بين ترتيب سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة في الجزائر مقارنة بجميع أنحاء العالم على أساس شهر جويلية 2021 كما يلي:

الشكل رقم (3-35): مقارنة سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة في الجزائر بالعالم على أساس شهر جويلية 2021



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-21)

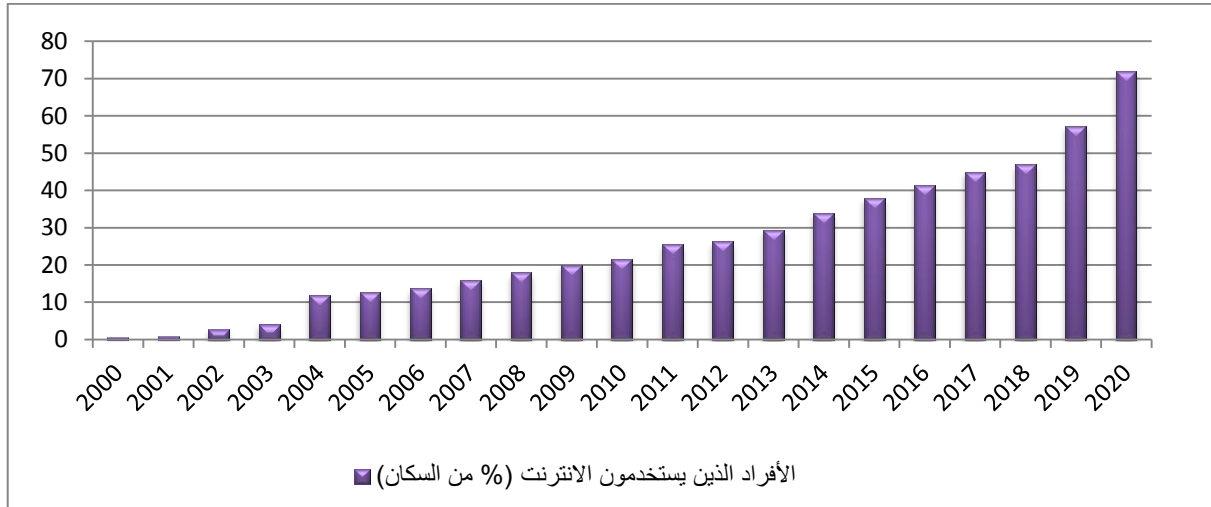
وما يتضح من خلال الشكل والجدول أعلاه هو أن الجزائر قد احتلت المرتبة 123 مع دول العالم من حيث سرعة النطاق العريض المحمول والتي قدرت بحوالي 17.1%، أما من حيث سرعة النطاق العريض الثابت فقد احتلت المرتبة 174 و قدرت هذه السرعة بحوالي 9.38% مقارنة بدول العالم. وهذا ما يؤكد بأن الجزائر لا تزال متأخرة جدا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وركب قاطرة الدول المتقدمة.

## II.2.2.2 المؤشرات المباشرة لبنية للتجارة الالكترونية في الجزائر

من بين أهم المؤشرات المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في الجزائر يمكن تميز ما يلي: شبكة الانترنت، خوادم الانترنت المؤمنة.

أ- شبكة الانترنت: من خلال الشكل أدناه نجد أن ما يعبر عن تطور شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، هو التطور عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان).

الشكل رقم (3-36): تطور عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-36) أن عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في الجزائر ينمو بوتيرة إيجابية متسارعة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020. ففي سنة 2000 بلغ عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت ما نسبته 0.49% واستمر في النمو بشكل بطيء جدا من سنة 2000 إلى سنة 2003 والتي كانت فيها نسبة الزيادة بما قيمته 1.7%، ليبدأ في النمو بوتيرة متسارعة سنة 2004 والتي بلغ فيها حوالي 4.63% واستمر النمو في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في التزايد إلى غاية سنة 2020 والتي قدرتها فيها النسبة بحوالي 59.57%. أما الجدول أدناه فقد تم فيه التطرق لعدد السكان في الجزائر سنة 2020 مقارنة بمستخدمو الانترنت كما يلي:

الجدول رقم (3-22): إحصائيات مستخدمي الانترنت والسكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السكان (2020)	مستخدمو الانترنت إلى غاية 31 ديسمبر 2000	مستخدمو الانترنت إلى غاية 31 ديسمبر 2019	التغطية (السكان) (%)	نمو الانترنت (%)	مشاركي الفاسبوك إلى غاية 31 ديسمبر 2019
43.851.044	50.000	25.428.159	58.0 %	50.756 %	19.000.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني: <https://www.internetworldstats.com/stats1.htm>. تاريخ الاطلاع: 05-02-2021 ، على الساعة: 23:45.

يتبين من الجدول رقم (3-22) أن عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر كان في تطور كبير خلال السنوات الأخيرة بتغطية قدرتها بحوالي 58.0% من السكان، كما نلاحظ أن معظم السكان يستخدمون الانترنت لأغراض عديدة كاستخدامها لغرض التواصل الاجتماعي وبالأخص استعمال الفاسبوك من أجل الترفيه وتصفح المواقع الالكترونية التي تقدم خدمات البيع والشراء. وبالتالي فقد قدر عدد مشاركي الفاسبوك بحوالي 19.000.000 في ديسمبر 2019 من عدد السكان. والذي تزايد إلى أن بلغ 43.851.044 سنة 2020. ومنه نجد أنه في الجزائر تتوفر

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

عدة أنواع من التكنولوجيا التي تستخدم لاستعمال الانترنت، إذ أن التكنولوجيا التي تلقى استخدام واسع في الجزائر هي انترنت الجيل الثالث، ويوضح الجدولين أدناه جميع أنواع التكنولوجيا المستعملة ونسبة الاستعمال من سنة 2012 إلى غاية سنة 2020.

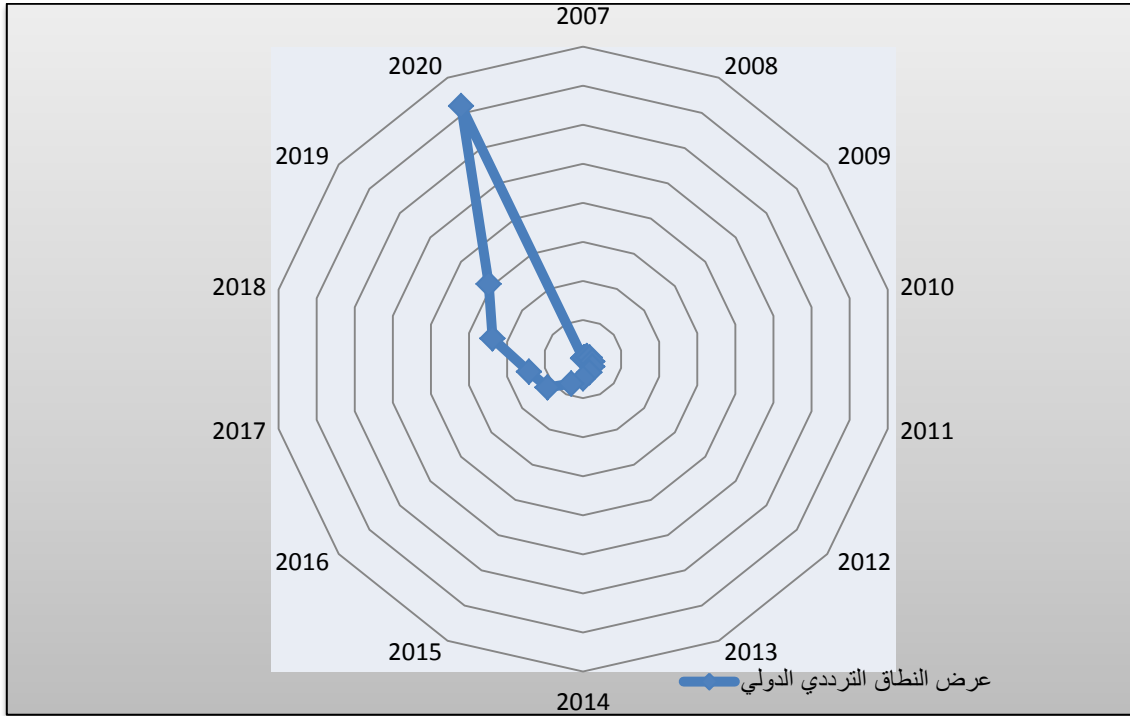
الجدول رقم (3-23): عدد مشتركي الانترنت الثابت في الجزائر خلال الفترة 2013-2020

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	س.أ. 2020
مشتركو ADSL	128324	151862	183874	208309	224691	217209	234300	241024
مشتركو الألياف البصرية FTTX	/	/	/	/	714	11369	43115	53394
مشتركو الجيل الرابع الثابت 4G LTE fixe	/	80693	423280	775792	920244	861235	191161	120158
مشتركو WIMAX	179	216	233	661	621	619	444	413
روابط مخصصة LS	/	/	/	/	34008	11516	11820	10291
المجموع	128342	159953	226225	285955	320250	306383	358045	367592

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-23) أنه من سنة 2018 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2020، قد انخفض عدد مشتركي الانترنت الثابت بمقدار 138,670 مشتركا مقارنة بسنة 2017. وهذا ما يفسره اتجاه المشتركين إلى استعمال الانترنت من الهاتف المحمول وخاصة من خلال اللجوء إلى خدمة 4G الذي عرف توسعا لنسبة التغطية. كما نلاحظ زيادة في اشتراكات FTTX بعد عام من تقديمها (من 714 مشترك في سنة 2017 إلى 11369 مشترك في 2018). أما عن عرض النطاق الترددي الدولي للجزائر فالشكل أدناه يوضح تطوره.

الشكل رقم (3-37): التطور في عرض النطاق الترددي الدولي للجزائر في ميغابايت/ الثانية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الولي للاتصالات.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-37): بأن عرض النطاق الدولي في الجزائر قد نى بوثرة متباطئة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 إلى غاية 2019 ليحقق قفزة متسارعة جدا سنة 2020 والتي قدرت بحوالي 899040.92 ميغابايت/ الثانية. وبالتالي فقد قدرت قيمة الزيادة من سنة 2007 إلى 2020 بحوالي 895840.92 ميغابايت/ الثانية .

ب- خوادم إنترنت مؤمنة: لقد بدأ عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الظهور والتطور بالجزائر منذ سنة 2010 وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول أدناه.

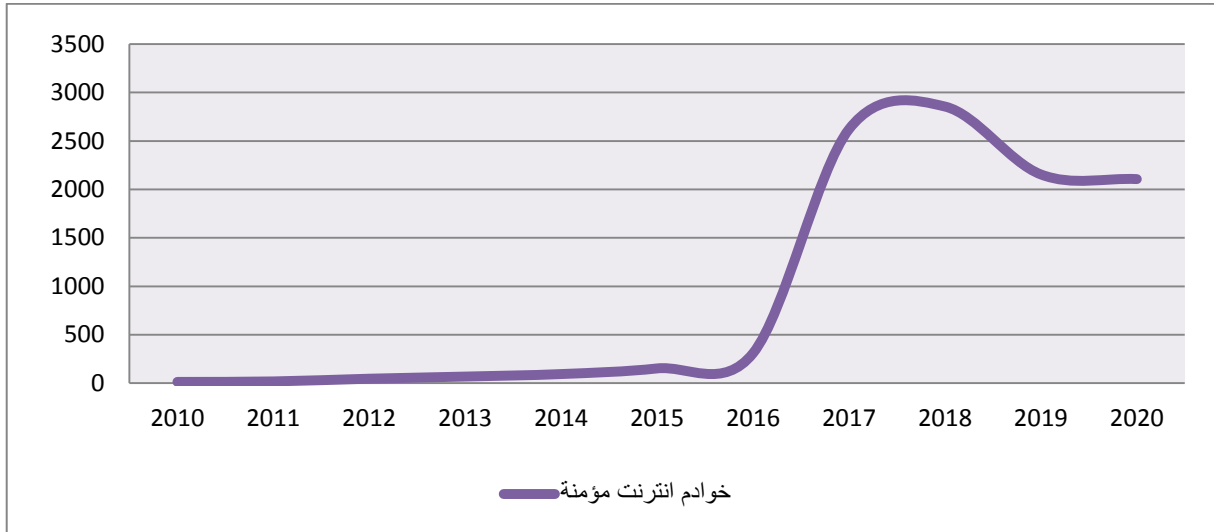
الجدول رقم (3-25): تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
خوادم الانترنت المؤمنة	13	18	46	68	94	152	309	2621	2855	2154	2106

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات أطلس عالم.

وبالتالي وبناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي بين تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر للفترة 2010-2020 كما يلي:

الشكل رقم (38-3): التمثيل البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-25)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (38-3) والذي يمثل الرسم البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر. أنه فيما يخص عدد خوادم الانترنت المؤمنة فقد بدأ ظهور البيانات المتعلقة به سنة 2010. والنمو فيه متدبب كما هو موضح في المنحنى حيث قدر عددها بحوالي 13 خادم سنة 2010 لينمو التزايد في هذا العدد بوثيرة بطيئة خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2015 والتي قدر فيها عدد الزيادة بـ 139 خادم فقط. تم من بعدها بدأ النمو في عدد هذه الخوادم يتزايد بوثيرة متسارعة فحقق قفزة متسارعة ومعتبرة سنة 2017، ليبلغ ما عدده 2106 سنة 2020، أي بزيادة قدرت بحوالي 1954 عن سنة 2015. وبالتالي وكنتيجة يمكن القول بأن السلطات الجزائرية قد بدأت مؤخرا تولي اهتماما كبيرا لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات وغيرها في هذا المجال.

## II.2.2. تقييم واقع الدفع الالكتروني في الجزائر

أضحى الدفع عن طريق الانترنت بواسطة البطاقات البنكية مؤخرا ومنذ شهر أكتوبر لسنة 2016 عمليا بالجزائر، ليتم وفي المرحلة الأولى فتح هذه الخدمة للأشخاص القائمين على الفوترة (شركات التأمين، شركات توزيع الماء والطاقة والغاز والكهرباء، الهاتف الثابت والنقال، النقل الجوي وبعض الإدارات) وهذا ما يبينه الجدول أدناه:

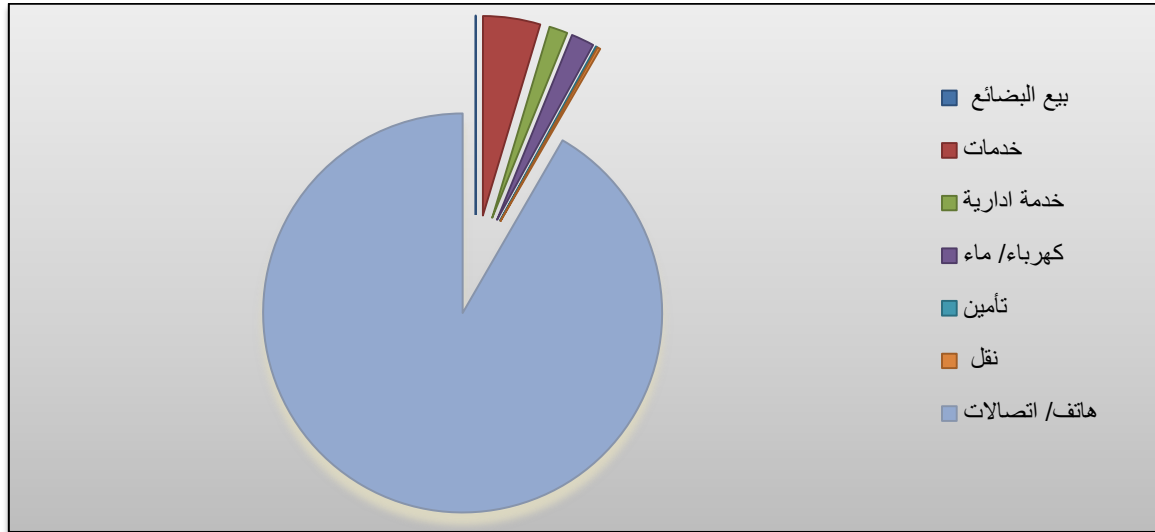
الجدول رقم (3-26): التطور السنوي لأنشطة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

السنة	هاتف/ اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع البضائع
2016	6536	388	51	391	0	0	0
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الموقع الالكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/> ، تاريخ الاطلاع: 17-09-2021 ، على الساعة 15:00.

وبالتالي وبناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي يبين تطور نشاط الدفع الالكتروني على الانترنت في الجزائر لسنة 2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-39): تطور أنشطة الدفع الالكتروني في الجزائر لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-26)

أما عن التطور الشهري لأنشطة الدفع الالكتروني في الجزائر من شهر جانفي إلى غاية شهر جويلية لسنة 2021 فيمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-27): التطور الشهري لدفع الالكتروني في الجزائر سنة 2021

السنة	هاتف/ اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع البضائع
جانفي- 21	576474	2965	696	6285	28239	24231	34
فبراير- 21	472989	2469	132	8788	224	31567	74
مارس - 21	570159	3445	143	10497	458	41879	465
أفريل - 21	523025	2892	724	8091	350	29691	795
ماي-21	592613	4685	88	8826	259	36318	1759
جوان - 21	528429	4573	168	10201	559	36780	1422
جويلية- 21	636798	4960	1073	6557	3080	23459	1484

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تجمع النقد الآلي، الموقع الالكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-17، على الساعة: 15:00.

من خلال الجدولين رقم (3-26) و (3-27): يلاحظ بأن الانخراط في بيع البضائع عن طريق نشاط الدفع على الانترنت في الجزائر، قد كان متعددا خلال السنوات 2016، 2017، 2019، 2018 وهذا يفسر على أن الشعب الجزائري لا يتقن بتاتا في المعاملات الالكترونية، بينما بدأ الدفع الالكتروني في الظهور خلال سنة 2020 ومع بداية سنة 2021. وهذا راجع حثما إلى ما خلفته جائحة كوفيد 19 في العالم وبالجزائر خاصة والتي فرضت على المجتمع الجزائري اللجوء إلى مثل هذه التبادلات الالكترونية من أجل الالتزام بإجراءات الوقائية. فبعد إنضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعلومات بين البطاقة البنكية/ الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 ستشمل الإحصائيات المنشورة من الآن فصاعدا نشاط الدفع الالكتروني عن طريق البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية. أما الجدول أدناه فيمثل تطور محطات الدفع الالكتروني كما يلي:

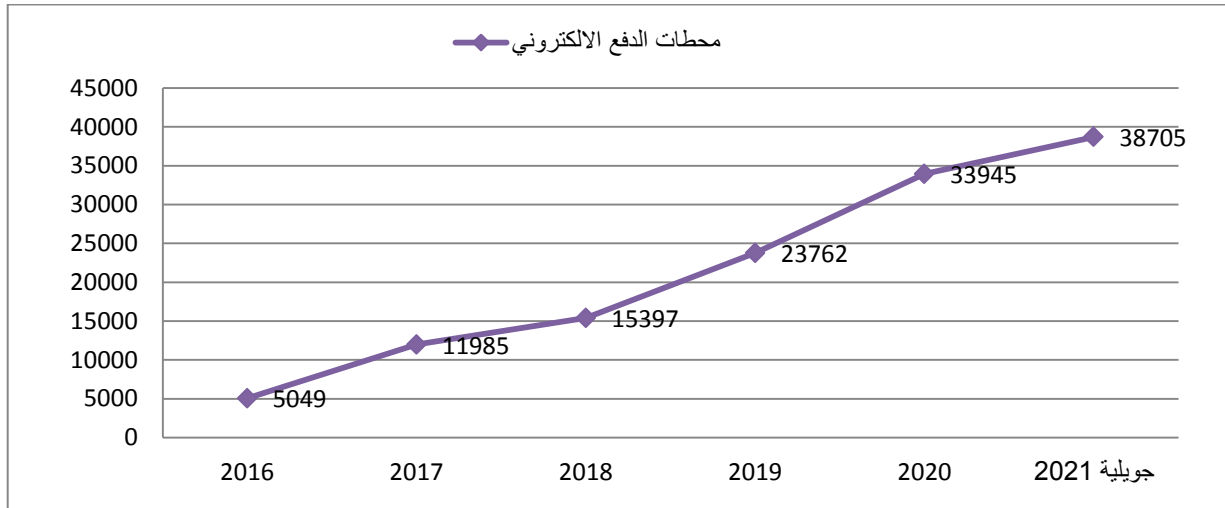
الجدول رقم (3-28): تطور العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة 2016- جويلية 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	إلى جويلية 2021
محطات الدفع الالكتروني	5049	11985	15397	23762	33945	38705

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تجمع النقد الآلي، الموقع الالكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-17، على الساعة: 15:45.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي بين تطور العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني في الانترنت في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016 إلى غاية شهر جويلية 2021 كما يلي:

الشكل رقم (3-40): التمثيل البياني لتطور العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-28)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-40) أن العدد الاجمالي لمحطات الدفع الالكتروني في الجزائر متزايد بشكل مستمر خصوصا في سنة 2020 وفي شهر جويلية لسنة 2021. وما يفسر هذه الزيادة المتسارعة هو تفشي جائحة كوفيد 19 في الجزائر، فمن أجل سلامة المواطنين الجزائريين والحفاظ على صحتهم قد قامت السلطات الجزائرية باللجوء إلى تحسين وزيادة عدد محطات الدفع الالكتروني من أجل تفادي الانتشار المتسارع لجائحة كوفيد 19، وبالتالي فإن هذه الجائحة قد أثمرت بشكل إيجابي في محطات الدفع الالكتروني في الجزائر.

أما الجدولين أدناه فيمثلان معاملات الدفع الالكتروني ومعاملات السحب الالكتروني التي تمت خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 إلى غاية شهر جويلية من سنة 2021 كما يلي:

الجدول رقم (3-29): العدد الاجمالي لمعاملات الدفع الالكتروني في الجزائر

السنوات	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع	السنة 2021	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع
2016	65501	جانفي-21	139364
2017	122694	فبراير-21	144985
2018	190898	مارس-21	199452
2019	274624	أفريل-21	193538
2020	711777	ماي-21	195440
/	/	جوان-21	174393
/	/	جويلية-21	172094

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تجميع النقد الآلي، الموقع الالكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>. تاريخ الاطلاع: 17-09-2021، على الساعة: 18:45.

الجدول رقم (3-30): العدد الاجمالي لمعاملات السحب الالكتروني في الجزائر

السنوات	العدد الاجمالي لمعاملات السحب	السنة 2021	العدد الاجمالي لمعاملات السحب
2016	6868031	جانفي-21	5746786
2017	8310170	فبراير-21	5279202
2018	8833913	مارس-21	6199220
2019	9929652	أفريل-21	6788903
2020	58428933	ماي-21	6855190
/	/	جوان-21	7412216
/	/	جويلية-21	7852933

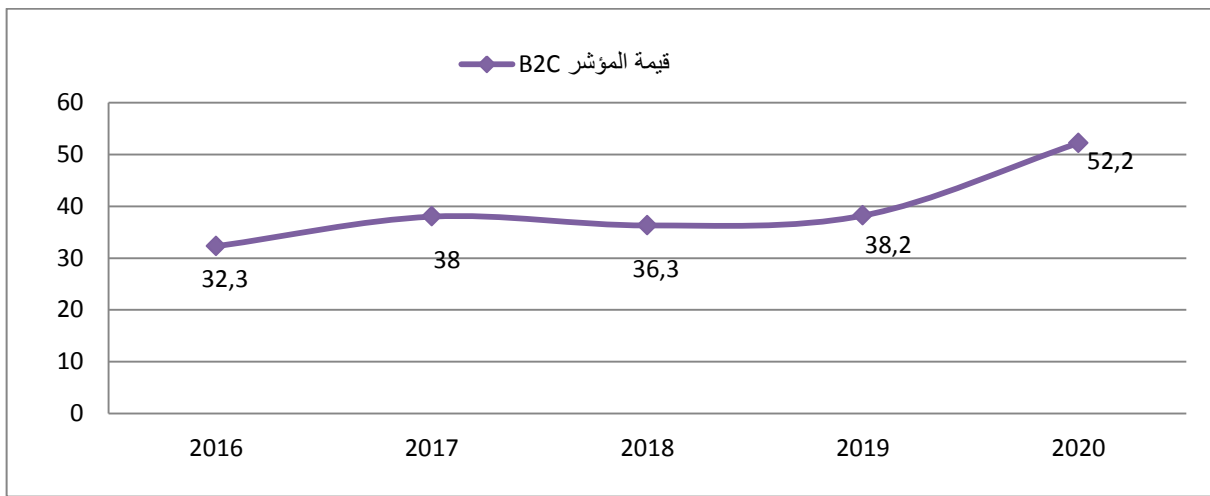
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تجميع النقد الآلي، الموقع الالكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>. تاريخ الاطلاع: 18-09-2021، على الساعة: 22:22.

من خلال الجدولين رقم (3-29) و (3-30): أعلاه يلاحظ أن كل من العدد الاجمالي لمعاملات الدفع الالكتروني وعمليات السحب الالكتروني في تزايد مستمر من سنة 2016 إلى غاية شهر جويلية سنة 2021 وبالأخص في سنة 2020 إذ قدرت على التوالي بحوالي 711777 لمعاملات الدفع الالكتروني و 58428933 لمعاملات السحب الالكتروني. ومنه ومن خلال المقارنة ما بين عمليات الدفع الالكتروني وعمليات السحب الالكتروني فإن عمليات السحب الالكتروني التي تتم في الجزائر هي أكثر بكثير من عمليات الدفع الالكتروني، وهذا ما يمكن تفسيره على أن الشعب الجزائري لا يمتلك الثقافة الالكترونية ولا يتقن بتاتا بالمعاملات الالكترونية.

### 3.2.II التجارة الالكترونية B2C في الجزائر

لا تزال الجزائر متأخرة جدا في مجال التجارة الالكترونية مقارنة بدول العالم المتطور وعلى الرغم من هذا، فهي تسعى جاهدة خلال السنوات الأخيرة للجوء لشتى المعاملات الالكترونية كالمعاملات التي تجرى ما بين المنظمات والزبائن والممثلة في البيع بالتجزئة الالكتروني. حيث أن هذا النوع من التجارة المتعامل به يجرى سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي. وبالتالي ومن خلال ما تم تجميعه من بيانات يمكن تمثيل التغير في قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2020 في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-41): تطور قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C في الجزائر خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير UNCTAD من سنة 2016 إلى 2020، متوفرة على المواقع الالكترونية الآتية:

- [https://unctad.org/system/files/official-document/tn\\_unctad\\_ict4d07\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d07_en.pdf).
- [https://unctad.org/system/files/official-document/tn\\_unctad\\_ict4d09\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d09_en.pdf).
- [https://unctad.org/system/files/official-document/tn\\_unctad\\_ict4d12\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d12_en.pdf).
- [https://unctad.org/system/files/official-document/tn\\_unctad\\_ict4d14\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d14_en.pdf).
- [https://unctad.org/system/files/official-document/tn\\_unctad\\_ict4d17\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d17_en.pdf).

من خلال الشكل رقم (3-41) يلاحظ أن في سنة 2016 قد قدرت قيمة مؤشر B2C بحوالي 32.3% لتحتل الجزائر المرتبة 95 عالميا حسب ما ورد في تقرير UNCTAD، بينما في سنة 2017 فقد بلغت قيمة المؤشر B2C حوالي 38% واحتلت الجزائر المرتبة 97 وهذا ما يمكن تفسيره على أن الجزائر قد تقدمت بمرتبتين عن سنة 2016 عالميا، أما في سنة 2020 فقد تقدمت الجزائر بحوالي 27 مرتبة عن سنة 2019 حيث قدرت نسبة المؤشر B2C بـ 52.2% وهذا التقدم الجيد الذي حققته الجزائر يعود حتما إلى ما تسببت فيه جائحة كوفيد 19 والتي دفعت بالمجتمع الجزائري نحو تطبيق معاملات التجارة الالكترونية والاستفادة من معطياتها واللجوء إليها في كافة التعاملات تقريبا لتفادي التجمعات التقليدية. ومن بين المؤشرات الفرعية لمؤشر التجارة الالكترونية B2C نميز ما هو موضح في الشكل أدناه.

الجدول رقم (3-31): المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في الجزائر

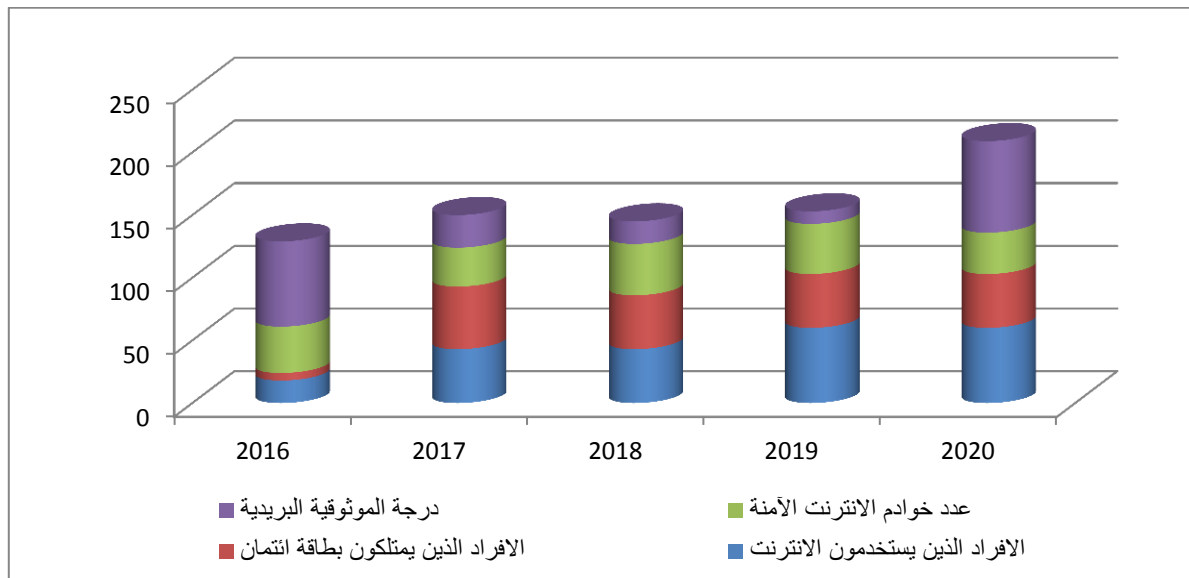
(الوحدة: %)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأفراد الذين يستعملون الانترنت	18	43	43	60	60
الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان	6	50	43	43	43
عدد خوادم الانترنت الآمنة	37	31	41	40	33
درجة الموثوقية البريدية	68	26	18	10	73

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير UNCTAD من سنة 2016 إلى 2020.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل أدناه الذي يوضح تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-42): تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في الجزائر خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-31).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-42) بأن مؤشر B2C للتجارة الالكترونية في الجزائر يستند على أربع مؤشرات فرعية ألا وهي نسبة الأفراد الذين يستعملون الانترنت، نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان وعدد خوادم الانترنت الآمنة وفي الأخير درجة الموثوقية البريدية. وبالتالي وبناء على ما هو موضح في الشكل أعلاه يمكن القول بأن مساهمة في مؤشر B2C سنة 2020 كانت تعود لدرجة الموثوقية البريدية تم للأفراد الذين يستعملون الانترنت، تم تلتها نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان فعدد خوادم الانترنت الآمنة.

## 4.2.II إيرادات البنية التحتية لتجارة الالكترونية وأهم المواقع والمنصات الناشطة فيها بالجزائر

لقد نشأت مؤخرا في الجزائر العديد والكثير من المنصات والمواقع الالكترونية التي بدأت تنشط في ميدان التجارة الالكترونية، والتي عادت بعدة مزايا على البنية التحتية للتجارة الالكترونية جراء ممارسة نشاطاتها الالكترونية. كحال الإيرادات التي حققها كل من الهاتف الثابت والهاتف المحمول من خلال الطلب على السلع والخدمات الالكترونية.

أ- إيرادات البنية التحتية للتجارة الالكترونية: من بين أهم الإيرادات التي حازت عليها الجزائر جراء لجوءها لممارسة التجارة الالكترونية مؤخرا هي إيرادات خاصة بالهاتف المحمول وإيرادات خاصة بالهاتف الثابت. وهذا ما هو مبين في الجدول والشكل أسفله.

الجدول رقم (3-32): تطور إيرادات الهاتف الثابت والمحمول

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	إيرادات الهاتف الثابت	إيرادات الهاتف المحمول	إيرادات الهاتف الثابت والمحمول
2001	21	3.3	24.26
2002	29	13.2	42.19
2003	56	35	91.02
2004	78	77.3	155.32
2005	103.6	119.4	223.06
2006	81.8	160.5	242.29
2007	64.6	191.7	256.35
2008	62.2	214.9	277
2009	58	222.1	280.1
2010	61	222.6	283.58
2011	65.8	246.10	311.88
2012	70	274.3	344.36
2013	73.4	299.8	373.2
2014	81.7	324.30	406
2015	93.7	340	433.7
2016	94.9	349	443.9
2017	97.8	331.2	429
2018	97.7	294.2	391.9
2019	107.46	284.45	391.91

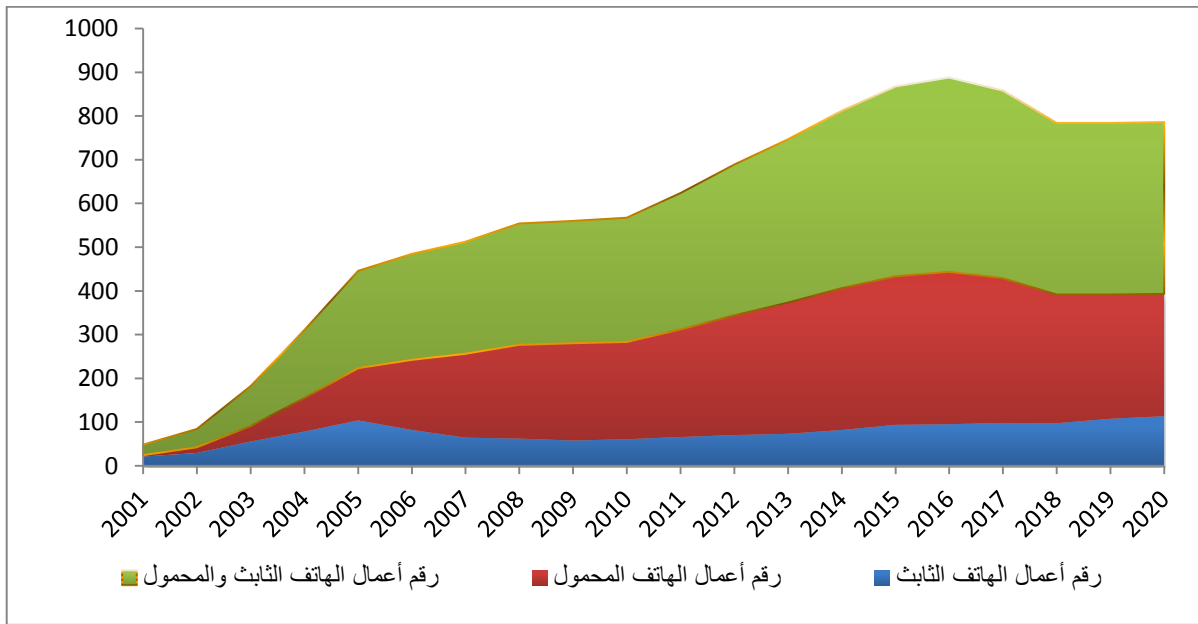
## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

393.05	279.51	113.54	2020
--------	--------	--------	------

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية لسنتي 2019، 2020، الموقع الالكتروني: <https://www.arpce.dz/ar/pub/z0j0e8> ، تاريخ الاطلاع: 2021-09-12، على الساعة: 12:30.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل أدناه والذي يوضح تطور المؤشرات لإيرادات كل من الهاتف الثابت والمحمول في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001-2020 كما يلي:

### الشكل رقم (3-43): التمثيل البياني لتطور إيرادات الهاتف الثابت والمحمول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-32).

يلاحظ من الشكل رقم (3-43) أن رقم أعمال الهاتف الثابت بدأ في النمو منذ سنة 2001 أي بزيادة قدرت بحوالي 21 مليار دج ليستمر في النمو لغاية سنة 2005 أين بلغ فيها رقم الأعمال ما قيمته 103.6 مليار دينار، ثم تراجع بوثيرة متناقصة لغاية سنة 2009 بالغا ما قدره 58 مليار دج أي بانخفاض قدر بحوالي 45.6 مليار دج عن سنة 2005. تم عاد مرة أخرى التزايد في نموه بوثيرة متباطئة بالغا ما قيمته 113.54 مليار دينا سنة 2020. في حين نلاحظ أن رقم أعمال الهاتف الثابت كان يبلغ ما قيمته 3.3 مليار دج سنة 2001 ليحقق نموا متزايدا بوثيرة متسارعة إلى غاية سنة 2016 أين بلغت قيمته 349 مليار دج أي بزيادة قدرت بحوالي 345.7 مليار دج عن سنة 2001، لينخفض النمو في رقم الأعمال مرة أخرى للهاتف المحمول بوثيرة شبه متباطئة خلال السنوات الأخرى بالغا ما قيمته 279.51 مليار دج سنة 2020 أي بانخفاض قدر بحوالي 69.49 عن سنة 2016. أما عن التطور في رقم أعمال كل من الهاتف الثابت والمحمول معا فنلاحظ بأنه في نمو مستمر وبوثيرة متزايدة حيث في سنة 2016 بلغ أعلى دروة له والتي قدرت بما قيمته 443.9 مليار دج.

ب- المنصات والمواقع الالكترونية الناشطة بالجزائر في ميدان التجارة الالكترونية: لقد نشأت مؤخرا في الجزائر العديد من المنصات والمواقع الالكترونية التي بدأت تنشط في ميدان التجارة الالكترونية، مسهلتا على كل من المشتري والبائع قضاء حاجياته واقتناء الأشياء أو الخدمات التي يرغب بها عن طريق تصفح الانترنت وبكل راحة دون تكبد عناء الخروج من المنزل والبحث عما يريده. كما سهلت أيضا على البائع بيع بضائعه وخدماته عن طريق المتاجر الالكترونية دون دفع تكاليف المتجر التقليدي، وكذلك سهلت على الشركات كافة المعاملات التجارية عن طريق اللجوء للتجارة الالكترونية وساعدتها على غزو الأسواق الدولية ومكنتها من الدخول في المنافسة ورفع أرباحها. وعليه ومما سبق فقد تم التوصل إلى مجموعة من المنصات والمواقع الالكترونية كما هي موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-33): بعض المنصات والمواقع الالكترونية الناشطة بالجزائر في ميدان التجارة الالكترونية

الموقع الإلكتروني	معلومات حول المواقع ومنصات التجارة الالكترونية بالجزائر	المواقع
<a href="https://airalgerie.dz">https://airalgerie.dz</a>	تأسست شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنة 1947 وأصبحت شركة محدودة سنة 1997. فهي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية المهمة لزبائنها رغم اختلاف مناطقهم وجنسياتهم، ويقع مقرها الرئيسي في منطقة شارع موريس اودان بوسط الجزائر العاصمة. كما تمكن هذه الشركة زبائنها من تحديد رغباتهم في خصوص نوع النقل وشروطه وتحديد الفترة التي يرغبون فيها بحجز تذاكرهم، وتقدم عبر هذا الموقع دليلا للفنادق بقاعدة بيانات من أرقام هواتف ومواقع وإيميلات وعناوين الفنادق.	موقع الخطوط الجوية الجزائرية
<a href="https://www.eshop.dz">https://www.eshop.dz</a>	هو عبارة عن موقع بيع إلكتروني جزائري تم إنشائه سنة 2018، متخصص في العلامات التجارية الكبرى للمنتجات الترفيهية الرقمية والتكنولوجية.	موقع Eshop
<a href="http://www.dzsoq.dz">http://www.dzsoq.dz</a>	يشبه هذا الموقع إلى حد كبير موقع ايبي الذي اشتهر في الدول المتقدمة ولاقا نجاحا باهرا. يختص هذا الموقع بالمرادات العلنية عبر الانترنت، الصفقات التجارية بين الأفراد، كما يوفر أيضا هذا الموقع إمكانية الإعلان ضمن صفحاته ويعرض كذلك خدمات الدفع الإلكتروني.	موقع أسواق الجزائر
<a href="https://vendita-dz.com">https://vendita-dz.com</a>	تم إطلاق هذا الموقع سنة 2017 من خلال فريق جزائري من الشباب، يعتبر من مواقع البيع الأولى عبر الانترنت في شرق الجزائر، وهو متخصص في العناصر التالية: تكنولوجيا المعلومات، الالكترونيات، الأجهزة وغيرها.	موقع Vendita

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

<a href="http://algeriemarket.com">http://algeriemarket.com</a>	عبارة عن منصة بيع عبر الأنترنت ، تم إطلاق هذه المنصة في نوفمبر 2016، تسمح بالتسوق عبر الأنترنت بالجزائر، حيث تباع في هذا الموقع الكتب والمنتجات الثقافية أيضا.	موقع Algeriemarket
<a href="https://batolis.com">https://batolis.com</a>	هو عبارة عن موقع مبيعات عبر الأنترنت تم إنشائه في سنة 2015، حيث يتم فيه بيع مختلف المنتجات والمتخصصة لمختلف الأعمار.	موقع Batolis
<a href="https://www.jumia.dz">https://www.jumia.dz</a>	هو شركة تابعة لمجموعة جوميا للتجارة الالكترونية، ويعتبر أول موقع بيع في الجزائر، تم إنشائه سنة 2012، متخصص في العديد من المنتجات منها: الملابس، وغيرها.	موقع Jumia
<a href="https://www.zawwali.com">https://www.zawwali.com</a>	هو عبارة عن موقع بيع إلكتروني جزائري تم إنشائه سنة 2010 متخصص في بيع المنتجات المستعملة والجديدة ويقدم هذا الموقع حتى مبيعات دولية عند الطلب.	موقع Zawwali
<a href="https://guiddini.com">https://guiddini.com</a>	هو عبارة عن شركة جزائرية ناشئة تأسست سنة 2009، متخصصة في التحويل الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، تقدم خدمات في التجارة الالكترونية، كما هي رائدة في مجال البيع والشراء عبر الأنترنت في الجزائر.	موقع Guiddini
<a href="https://www.ouedkniss.com">https://www.ouedkniss.com</a>	هو عبارة عن أكبر منصة اعلانية في الجزائر، تم إنشائه في أوت 2006، مخصص للعديد من الخدمات.	موقع Ouedkniss
<a href="https://www.echrily.com">https://www.echrily.com</a>	هو عبارة عن بوابة مبيعات عبر الأنترنت، مخصص في بيع المنتجات الغذائية، كما يتم فيه الدفع نقدا أو بشيك.	موقع Echrily
<a href="https://dlalaonline.com">https://dlalaonline.com</a>	هو عبارة عن موقع إعلانات في الجزائر ، متخصص في عمليات البيع والشراء وتقديم الخدمات.	موقع Dlalaonline
<a href="https://www.vitamedz.com">https://www.vitamedz.com</a>	هو عبارة عن موقع إعلانات في الجزائر يتم من خلاله عمليات البيع والشراء ويقدم خدمات متعددة	موقع Vitamedz

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المواقع الالكترونية.

### 3.II قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي الجزائري باستخدام نموذج ARDL للفترة 2000-2020

يعتمد اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على أي ظاهرة كانت من الظواهر الاقتصادية بالدرجة الأولى على النظريات الاقتصادية، تم تلمها الدراسات السابقة بالدرجة الثانية أما في الدرجة الثالثة فيتم الاعتماد على تحليل اتجاه تطور تلك الظواهر. ومن خلال دراستنا لدور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020 تم تمثيل متغيرات الدراسة وفق ما يلي:

- **المتغير التابع:** إذ يتمثل في النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة المقدره بالدولار الأمريكي لسنة 2010، ونرمز له بـ PIB.
- **المتغير المفسر أو المستقل:** ويتمثل في الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) والذي يرمز له بـ IN.

أما عن مصادر البيانات وفترة الدراسة: فإن كل المتغيرات المستخدمة في هذا النموذج ما هي إلا عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات والتي تشمل الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 حيث تم تحويل هذه البيانات السنوية إلى بيانات نصف سنوية من خلال برنامج (Eviews10). وبالتالي وكمحاوله للإجابة على فرع من فروع إشكالية الدراسة والمتضمن دراسة دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي الجزائري سواء على المدى القصير أو المدى البعيد. فقد تم القيام باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL وذلك من خلال صياغة النموذج كما يلي:

$$PIB_A = f(IN)$$

حيث أن:  $PIB_A$ : الناتج المحلي الاجمالي؛  $IN$ : الأفراد الذين يستخدمون الانترنت.

وبناء عليه سيتم تقدير النموذج القياسي وفق المعادلة التالية:

$$PIB_A = c + \beta_1 IN_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta IN_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$c$ : الحد الثابت؛

$\Delta$ : يشير إلى فروق الدرجة الأولى؛

$\varepsilon_t$ : حد الخطأ العشوائي؛

$t$ : اتجاه الزمن؛

$p$ : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني؛

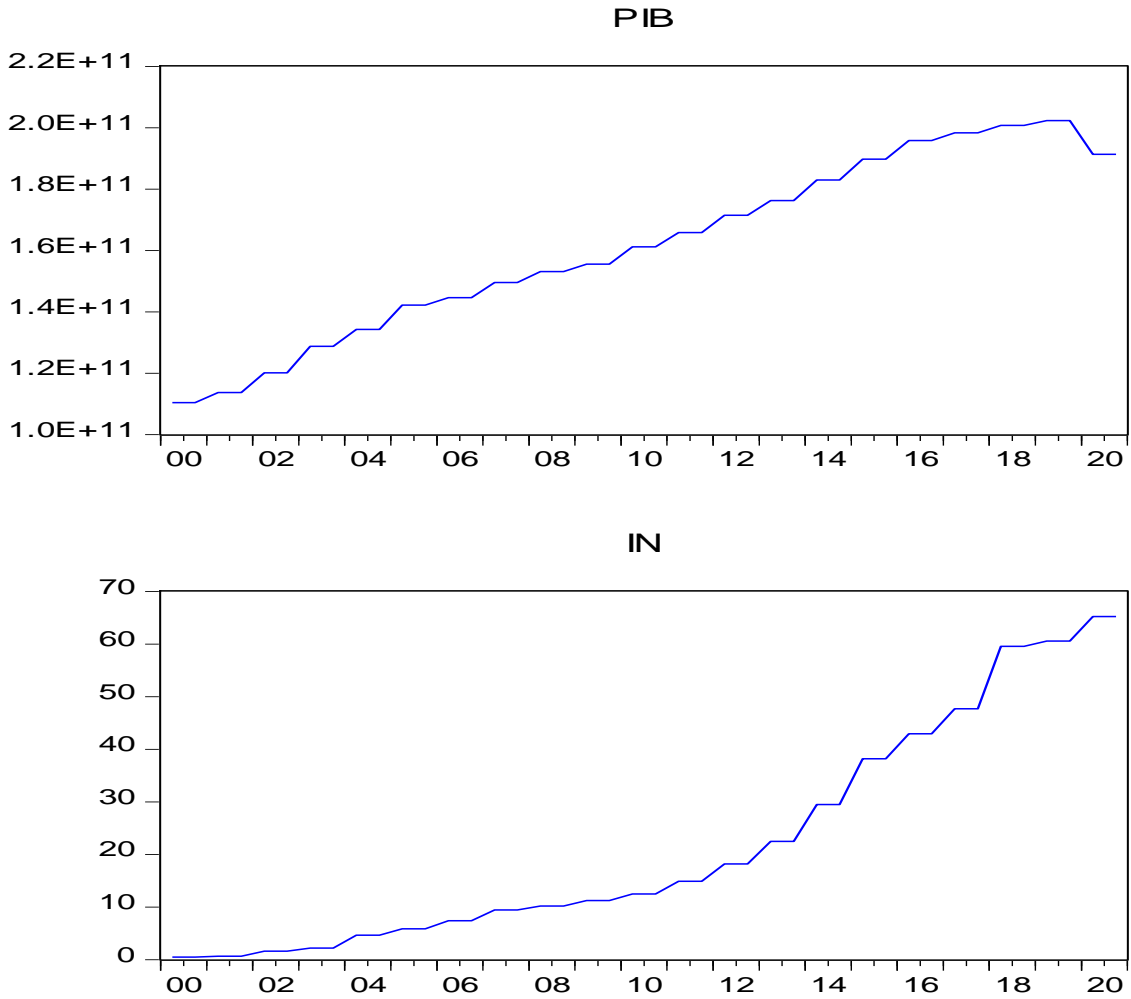
$\beta_1$ : معامل العلاقة قصيرة الأجل؛

$\gamma_1$ : معامل العلاقة طويلة الأجل.

### 1.3.II تطور متغيرات النموذج المدروس

من أجل فهم التطور العام لمتغيرات النموذج فقد تم رسم الأشكال البيانية الممثلة أدناه باستخدام برنامج (Eviews10) لغرض فحص مدى استقرار هذه السلاسل.

الشكل رقم (3-44): المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

يتضح من خلال الشكل رقم (3-44): لتمثيل المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج المدروس خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 أن لكنا هاتين السلسلتين الزميتين غير مستقرة وهذا ما يوضحه التدبذب في كلا المنحنيين لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي وسلسلة عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من عدد السكان).

### 2.3.II اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر أول خطوة من خطوات القياس الاقتصادي هي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. وبالتالي ومن خلال دراستنا سيتم الاعتماد على اختباري جدر الوحدة لفحص السلاسل الزمنية لكل من اختباري ديكي-فولر ADF و فيليبس بيرون PP والاكتفاء بهما كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-34): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

عند الفرق الأول		عند المستوى		مركبات النموذج	المتغيرات
اختبار pp	اختبار ADF	اختبار PP	اختبار ADF		
-8.33 0.0000	-0.41 0.8971	-1.84 0.3535	-1.99 0.2873	الحد الثابت	PIB
-9.37 0.0000	-1.20 0.8946	-0.41 0.9835	0.37 0.9984	بدون اتجاه عام وحد ثابت	
-6.70 0.0000	-0.93 0.3065	3.75 0.9999	-0.61 0.4444	الاتجاه العام	
-8.48 0.0000	0.55 -0.8684	4.04 1.0000	1.15 0.9972	الحد الثابت	IN
-11.18 0.0000	-2.30 0.4195	-0.93 0.9421	-1.63 0.7587	بدون اتجاه عام وحد ثابت	
-6.71 0.0000	0.05 0.6927	4.27 1.0000	1.11 0.9282	الاتجاه العام	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

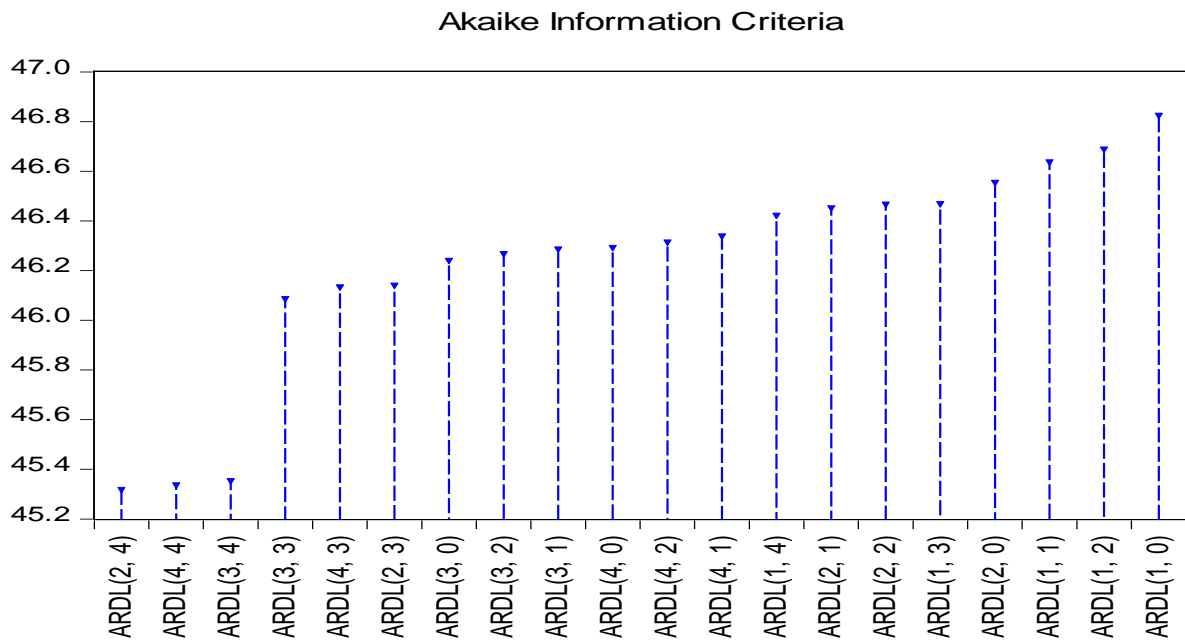
يلاحظ من خلال ما هو موضح في الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية العدمية  $H_0$  أي وجود جدر وحدة، وبالتالي فإن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة لا عند المستوى ولا عند الفرق الأول. كما أن هذه السلاسل الزمنية أيضا عند المستوى حسب اختبار PP لكل من النمو الاقتصادي PIB والأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) IN غير معنوية ومنه فهي ليست مستقرة. بينما عند إدخال الفروقات من الدرجة الأولى على السلاسل الزمنية الأصلية نلاحظ أن قيمة F-statistic المقدره، أقل من القيمة الجدولية

عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية  $H_0$  لجذر الوحدة وبالتالي السلسلتين PIB و IN مستقرتان في الفروق الأولى لتوفرها على شرط الاستقرار لأن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاث لاختبارات فيليب بيرون وهذا ما يثبت أن سلسلتي النمو الاقتصادي والتجارة الالكترونية متكاملتين من الدرجة الأولى. ومنه وفي هذه الحالة التي قد تضاربت فيها عندنا كل من نتائج اختبار ADF واختبار PP والتي لم تكن منسجمة فمن الأفضل هنا الاعتماد على نتائج اختبار فيليب بيرون لأنه هو الأفضل والأدق خصوصاً لما يكون حجم العينة صغير حسب منهجية استقرارية السلاسل الزمنية.

### 3.3.II اختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL

بعد تحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة والتأكد بأنها من الرتبة  $I(1)$ ، سيتم اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في هذا النموذج، وذلك من خلال تقدير معادلات الانحدار بطريقة ARDL كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-45): فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

من خلال الشكل رقم (3-45) يلاحظ بأنه قد تم تمثيل أفضل عشرين نموذجاً حسب معيار AIC من خلاله، ويتوضح لنا كذلك بأن النموذج  $ARDL(2,4)$  هو النموذج الأفضل والأفضل بحيث يعطي أقل قيمة لإحصائية هذا المعيار.

### 4.3.II اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

من خلال استخدام نموذج الـ ARDL وبعد تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى. فقد تم الانتقال للخطوة الموالية، والتي يهدف فيها هذا النموذج إلى الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة ونتائج هذا الاختبار تتمثل في الجدول أسفله.

الجدول رقم (3-35): نتائج اختبار منهج الحدود

النتيجة	قيمة الإحصائية المحسوبة F-statistic عند: K= 1		الإصدار
وجود علاقة تكامل مشترك	52.85332		النموذج
	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	القيم الحرجة
	3.51	3.02	عند مستوى معنوية 10%
	4.16	3.62	عند مستوى معنوية 5%
	5.58	4.94	عند مستوى معنوية 1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-35) والذي يمثل نتائج اختبار منهج الحدود بأن القيمة المحسوبة للإحصائية (F-statistic =52.85332)، قد جاءت أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، 10%، 01%. مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين (بمعنى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل).

### 5.3.II الاختبارات التشخيصية

للتأكد من سلامة النموذج المقدر تم إجراء العديد من الاختبارات التشخيصية التي تهتم بفحص الارتباطات والتباينات وتوزيعات الأخطاء في نموذج ARDL المقدر، بالإضافة إلى التحقق من مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج المدروس باستخدام الاختبارات المناسبة من أجل التأكد من صلاحية وخلو هذا النموذج من التشوهات. ومن بين الاختبارات المعتمد عليها ما يلي:

أ- اختبار عدم ثبات التباين: من خلال الجدول أدناه تم التوصل إلى نتائج اختبار عدم ثبات التباين كما هو موضح في ما يلي:

الجدول رقم (3-36): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.415226	Prob F(7.30)	0.8852

Obs* R-squard	3.356478	Prob. Chi-Square	0.8502
---------------	----------	------------------	--------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول رقم (3-36) نلاحظ بأن قيمة Prob. Chi-Square أكبر من مستوى معنوية 5% أي أن  $0.8502 > 0.05$  مما يؤكد فرضية عدم وجود مشكلة تباين الأخطاء.

ب- اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH: في خلال الجدول أدناه تم التوصل إلى نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء كما هو موضح في ما يلي:

الجدول رقم (3-37): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH

Heteroskedasticity test: ARCH			
F-statistic	0.434162	Prob F(2.28)	0.5143
Obs* R-squard	0.453347	Prob. Chi-Square	0.5007

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-37) بأن قيمة احتمال إحصائية F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5%، وكذلك احتمال إحصائية Obs\* R-squard أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي هنالك تباين الأخطاء.

ت- اختبار عدم الارتباط الذاتي: من خلال الجدول أدناه تم التوصل إلى نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي كما هو موضح في ما يلي:

الجدول رقم (3-38): نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي

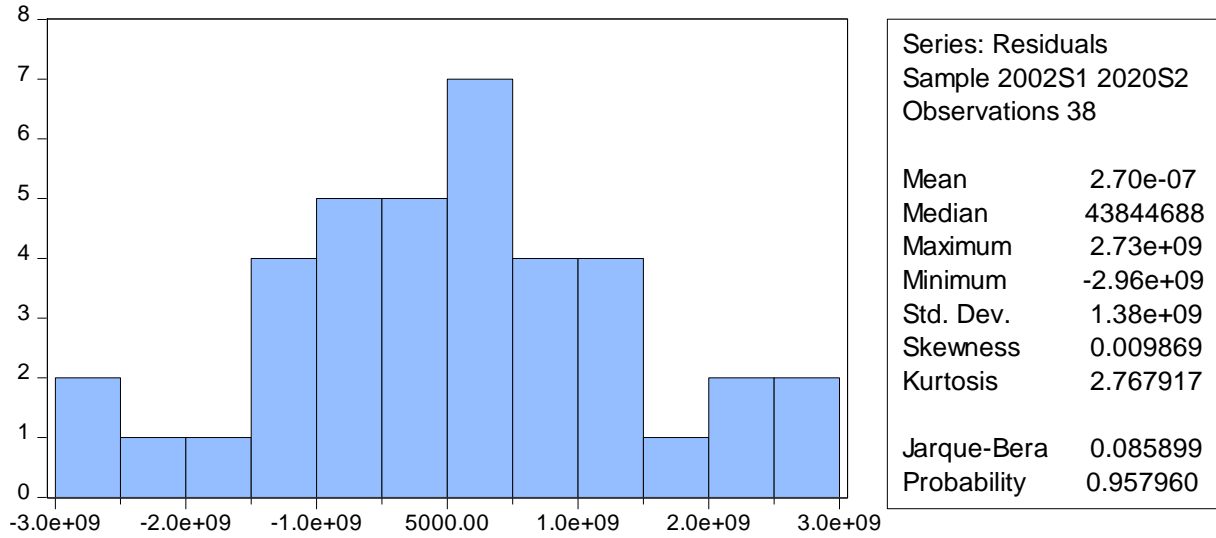
Breusch- Godfrey Serial Correlation LM test			
F-statistic	3.862723	Prob F(2.28)	0.0738
Obs* R-squard	2.4997	Prob. Chi-Square	0.0019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول رقم (3-38) يلاحظ بأن قيمة Prob. Chi-Square أصغر من مستوى معنوية 5% أي أن  $0.0738 > 0.05$ ، ومنه نقبل فرضية عدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي ونرفض الفرضية البديلة.

ج- اختبار توزيع الأخطاء العشوائية: من أجل فحص نتائج التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج ARDL المقدر فقد تم استخدام اختبار Jarque-Bera كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-46): اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



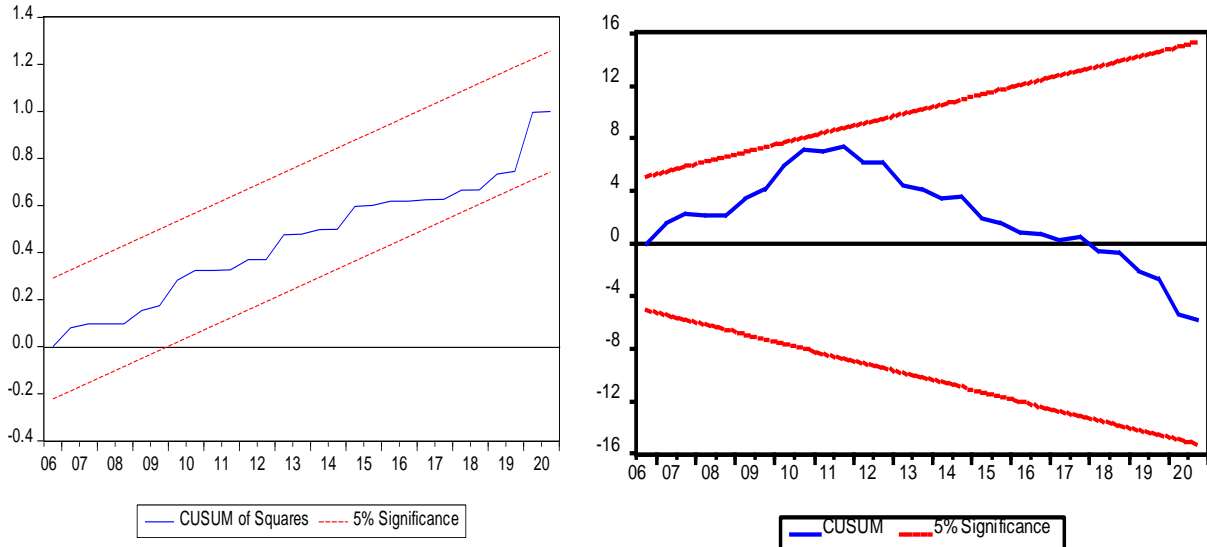
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

من خلال الشكل رقم (3-46) قد اتضح بأن قيمة إحصائية Jarque-Bera في نموذج ARDL المقدر هي 0.085899 واحتمال هذه الإحصائية هو 0.957960، مما يعني أن توزيع الأخطاء في نموذج ARDL المقدر يتبع التوزيع الطبيعي لأن هذا الاحتمال أكبر من مستوى معنوية 5%.

### 6.3.II اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات

سيتم التأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية فيها. وذلك باستخدام اختبار الاستقرار للمعاملات، لمعرفة مدى انسجام واستقرار المعلمات قصيرة الأجل مع المعلمات طويلة الأجل. ومن بين الخطوات التي تم الاعتماد عليها هي اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM Of Square حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3-47): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلية للمعاملات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي يتضح من خلال هذا الاختبار بأن هنالك انسجاماً واستقراراً بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، ومنه فإن هنالك استقرار هيكلي في النموذج المقدر لدراسة.

### 7.3.II تقدير نموذج ARDL ومعلمات الأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من خلال نتائج اختبار الحدود بأن هنالك علاقة توازنية في الأجل الطويل فإن الجدول أدناه يبين نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. والذي يتكون من جزئين ألا وهما تقدير العلاقة في المدى الطويل، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة المدى.

الجدول رقم (3-39): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: PIB  
 Method: ARDL  
 Date: 09/20/21 Time: 20:25  
 Sample (adjusted): 2002S1 2020S2  
 Included observations: 38 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): IN  
 Fixed regressors: C  
 Number of models evaluated: 20  
 Selected Model: ARDL(2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.159101	0.098808	1.610206	0.1178
PIB(-2)	0.823723	0.101858	8.086955	0.0000
IN	4.37E+08	1.36E+08	3.215369	0.0031
IN(-1)	-42297995	1.58E+08	-0.268004	0.7905
IN(-2)	4.81E+08	1.59E+08	3.021145	0.0051
IN(-3)	-79304920	1.68E+08	-0.473144	0.6395
IN(-4)	-1.05E+09	1.62E+08	-6.476714	0.0000
C	7.05E+09	3.73E+09	1.889102	0.0686
R-squared	0.997123	Mean dependent var	1.67E+11	
Adjusted R-squared	0.996452	S.D. dependent var	2.57E+10	
S.E. of regression	1.53E+09	Akaike info criterion	45.31785	
Sum squared resid	7.01E+19	Schwarz criterion	45.66260	
Log likelihood	-853.0391	Hannan-Quinn criter.	45.44051	
F-statistic	1485.538	Durbin-Watson stat	1.131415	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL يتبين أن معامل التحديد يساوي 99.71% أي أن متغير الأفراد الذين يستخدمون الانترنت يفسر الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 99.71% . وتبقى نسبة 0.29% تدخل ضمن هامش الخطأ وهي متغيرات أخرى لم تندرج ضمن النموذج أو أخطاء ارتكبت أثناء القياس، كما نلاحظ أيضا أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 1485.538 وهي أكبر من نظيرتها الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج ككل ملائم وله دلالة معنوية.

### 1.6.3.II تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى من خلال نتائج علاقة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الاجمالي ومستخدمو الانترنت في الجزائر ، فمن الممكن تقدير معلمات المدى الطويل للنموذج كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-40): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN	-1.48E+10	2.61E+10	-0.567518	0.5746
C	4.10E+11	4.59E+11	0.894295	0.3783

$$EC = PIB - (-14831947912.3128*IN + 410295082396.9409 )$$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل كانت متوافقة إلى حد بعيد مع واقع الاقتصاد الجزائري. بحيث أن معلمة الحد الثابت في المدى الطويل والمقدرة بـ  $4.10E+11$  جاءت موجبة وغير معنوية. أما بالنسبة لمعلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) والمقدرة بـ  $-1.48E+10$  فقد جاءت سالبة وغير معنوية، وهذا ما يدل على أنها لم تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي لا تفسر التغير في الناتج المحلي الاجمالي. لأن الجزائر لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية التجارة الالكترونية وهي غير متطورة ومنه فهي لا تساهم في تعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي بالجزائر على المدى البعيد.

### 2.6.3.II تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للعلاقة قصيرة الأجل ECM-ARDL

في هذا الجزء تم الانتقال لتقدير العلاقة قصيرة المدى والتي تتمثل في تقدير معاملات توازن المدى القصير لنموذج تصحيح الخطأ كما هو موضح في الشكل أدناه.

الجدول رقم (3-41): نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL

ARDL Error Correction Regression  
Dependent Variable: D(PIB)  
Selected Model: ARDL(2, 4)  
Case 2: Restricted Constant and No Trend  
Date: 09/20/21 Time: 21:00  
Sample: 2000S1 2020S2  
Included observations: 38

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.823723	0.094782	-8.690674	0.0000
D(IN)	4.37E+08	1.07E+08	0.000000	0.0000
D(IN(-1))	6.49E+08	1.19E+08	0.000000	0.0000
D(IN(-2))	1.13E+09	1.20E+08	0.000000	0.0000
D(IN(-3))	1.05E+09	1.41E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	<b>-0.017177</b>	0.001321	-13.00502	0.0000
R-squared	<b>0.851184</b>	Mean dependent var	2.04E+09	
Adjusted R-squared	0.827932	S.D. dependent var	3.57E+09	
S.E. of regression	1.48E+09	Akaike info criterion	45.21259	
Sum squared resid	7.01E+19	Schwarz criterion	45.47115	
Log likelihood	-853.0391	Hannan-Quinn criter.	45.30458	
Durbin-Watson stat	1.131415			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-41) بأن نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل تشير

إلى أن:

- أغلب معاملات الأجل القصير جاءت معنوية عند مستوى 1%:
- قيمة معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) للنموذج جاء سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% وهو ما يثبت وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يدعم تأثير الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) على النمو الاقتصادي في النماذج الحركية طويلة وقصيرة الأجل، ومنه تدل قيمته المقدره بـ -0.0171 إلى أن ما نسبته 1.71% بأن اختلال التوازن سيتم تصحيحه في الأجل الطويل؛
- معلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت جاءت معنوية وموجبة فهي تثبت وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث زيادة 1% من عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بـ 4.37E+08 % في المدى القصير.

### III تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020

تم التطرق في هذا المبحث إلى تحليل الملامح الأساسية لتطور النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تتبع مختلف التغيرات التي طرأت على معدلات النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وصولاً إلى أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تطور معدلات النمو الاقتصادي. كما تم التعرض لدراسة واقع التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية وتحدياتها وتجلي ذلك من خلال تتبع أهم المؤشرات المباشرة وغير المباشرة التي تعبر عن التجارة الالكترونية في السعودية وتحليل حجم تطورها، وفي الأخير تم قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي السعودي وذلك باستعمال مناهج التكامل المشترك من خلال اختبار انجل-جرانجر و اختبار جوهانسون.

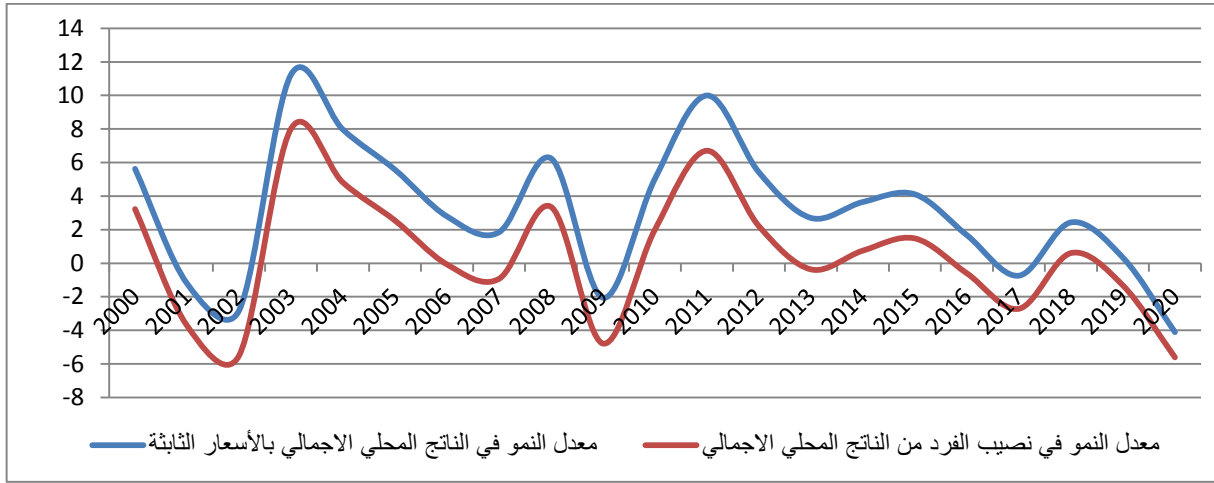
#### III.1 الملامح الأساسية لتطور النمو الاقتصادي في السعودية

تمتلك المملكة العربية السعودية اقتصاد ريعي قائم في الأساس على العائدات النفطية، إذ لها حوالي 20% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم ككل، كما تصنف السعودية بأنها دولة من بين أكبر دول العالم تصديراً للنفط وبالتالي فهي تصنف ضمن تلك الدول النامية ذات الدخل المرتفع.

#### III.1.1 تطور معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تم تتبع مختلف التغيرات التي طرأت على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وذلك من خلال تتبع مؤشرين ألا وهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-48): تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-48) بأن كل من منحنى نمو الناتج المحلي الاجمالي ومنحنى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تذبذب مستمر . ولدراسة ذلك فقد تم القيام بتقسيم هذه الفترة إلى أربعة فترات كما يلي:

- **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2000-2005:** تشير الأرقام الأولية لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى أنه قد نعى بنسبة 5.62% سنة 2000 تم تراجع النمو في هذا المعدل وبشكل سلبي سنتي 2001، 2002 ليبلغ ما نسبته على التوالي 1.21% و 2.81%، وبعد سنتين متتاليتين من النمو الضعيف في الناتج المحلي الاجمالي فقد تعزز الانتعاش الاقتصادي فيه بالغا أعلى مستوياته سنة 2003 ومسجلا ما نسبته 11.24% مما يمكن أن يرجع هذا الارتفاع في الأساس إلى التحسن الملحوظ في قطاع النفط. تم عاد مرة أخرى معدل النمو للتراجع بوثيرة شبة متسارعة ليبلغ ما قيمته 7.95% و 5.57% سنتي 2004، 2005 على التوالي. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر سنة 2000 بحوالي 3.22%. تم تناقص بشكل سلبي رهيب ليصل لحوالي 3.72%، 5.50% سنتي 2001 و 2002. بعدها عاد النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للارتفاع بوثيرة متزايدة سنة 2003 بنسبة قدرت بحوالي 8.01%، لينخفض مرة أخرى سنتي 2004، 2005 على التوالي بالغا ما نسبته 4.80% و 2.54%. وبالتالي يمكن القول أن خلال هذه الفترة ما تم ملاحظته هو أن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تماشي مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ سواء كان بالزيادة أو بالنقصان.
- **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2006-2010:** سجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالمملكة العربية السعودية تراجعاً ملحوظاً سنتي 2006، 2007 بنسب قدرت بحوالي 2.78%، 1.84% على التوالي. لينمو بعد هذا المعدل بوثيرة إيجابية سنة 2008 والتي سجل فيها ما نسبته 6.24% وما يعزى هذا النمو المتزايد

هو التحسن الملحوظ في نمو القطاع النفطي وارتفاع الأسعار العالمية للنفط. ليعود مجددا التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل سلبي سنة 2009 بالغا ما نسبته 2.05-%. تم عاد للارتفاع مرة أخرى سنة 2010 بالغا ما نسبته 5.03-%، "وذلك مع تسارع خطى تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية، وتمكن الاقتصاد السعودي من مواصلة نموه بشكل قوي نتيجة تكامل السياستين المالية والنقدية في المملكة وتواصل الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية"<sup>1</sup>. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي 0.07-% سنة 2006 تم تزايد ليبلغ ما قيمته على التوالي 0.92-% 3.36% سنتي 2007 و 2008، ليتناقص سنة 2009 بنسبة قدرت بحوالي 4.78-%. تم عاد للتحسن سنة 2010 ليبلغ ما نسبته 2.01-%.

● **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2011-2015:** استمر خلال هذه الفترة الارتفاع في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2011 بنسبة 4.96% عن سنة 2010 أي بمعدل أعلى مما شهدته في السنة السابقة والذي قدر فيها بحوالي 9.99%، "مدعوما بعدد من المتغيرات الايجابية على الصعيدين المحلي والعالمي. فعلى الصعيد المحلي نلاحظ بأنه قد واصلت الحكومة فيه جهود الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة المساهمة القطاعية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة فرص عمل المواطنين السعوديين وتخفيض معدل البطالة، ومعدل التضخم"<sup>2</sup>. بينما تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي سنتي 2012 و 2013 بنسب قدرت بحوالي 5.41%، 2.69% على التوالي ويعزى هذا التراجع وبشكل رئيسي الانكماش في القطاع النفطي بسبب انخفاض الأسعار في أسواق النفط العالمية، لينتعث مرة أخرى النمو في معدل الناتج المحلي الاجمالي وينمو بوثيرة متزايدة سنتي 2014، 2015 مسجلا ما نسبته 3.65% و 4.11% على التوالي. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي 6.70% سنة 2011 لينخفض في سنتي 2012 و 2013 إلى ما نسبته 2.20%، 0.36-% على التوالي. تم عاد للارتفاع مجددا في سنتي 2014 و 2015 ليسجل ما نسبته 0.75% و 1.47% على التوالي.

● **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2016-2020:** تميزت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة بنوع من عدم الاستقرار متمثلة في الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى. حيث بلغت ما نسبته 1.67% سنة 2016 أي بنسبة انخفاض قدرت بحوالي 2.43%، بمعنى انخفاض معدل النمو بشكل متباين عن سنة 2015، وهذا التراجع راجع إلى الانكماش الذي سجله القطاع النفطي . أما في سنة

<sup>1</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي (2011)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية، ص25.

<sup>2</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي (2012)، التقرير السنوي الثامن والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2012)، المملكة العربية السعودية، ص

2017 فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 0.74-%، وبالتالي فقد كان النمو الاقتصادي سنة 2017 أقل تباينا بكثير مما كان عليه الحال سنة 2016 ومتباطئ بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوثيرة توسع قطاع النفط. بينما في سنة 2018 فقد ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بوثيرة متزايدة بالغا ما نسبته 2.43%. ليصل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لأدنى مستوى له سنتي 2019 ، 2020 والتي قدرت فيها بحوالي 0.33% و 4.10-% على التوالي. وبالتالي فإن هذا التراجع المتباين بشكل كبير جدا راجع إلى تأثير النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد 19 التي أصابت العالم مؤخرا والسعودية خاصة إذ أدت بدورها لتدهور كافة القطاعات الاقتصادية المساهمة في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي مما أدى لتسجيله أدنى المستويات. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي 0.60-% سنة 2016 ليزيد لما قيمته 2.71-% سنة 2017، تم تراجع واستمر هذا التناقص لغاية سنة 2020 التي قدرت نسبتها 5.60-%.

وحسب تقرير صندوق النقد العربي فمن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد في المملكة العربية السعودية خلال سنة 2021 بدعم استمرار بعض برامج التحفيز الاقتصادي وهو ما سيساعد إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى على التلاشي التدريجي لحالة عدم اليقين ويساهم في استئناف العمرة وموسم الحج. كما من المتوقع أيضا أن يجد الأداء الاقتصادي دعما مهما من استمرار السعودية في العمل على تنفيذ المشروعات الاقتصادية المهمة في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. أما بالنسبة لسنة 2022 فمن المتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية معدلات نمو إيجابية في ظل الاستقرار المتوقع للأداء الاقتصادي العالمي، وتعافي الأسواق العالمية للنفط، وزيادة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل قطاع السياحة والصناعة في نمو الناتج المحلي الاجمالي<sup>1</sup>.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي قد سجلت تذبذبا خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 في المملكة العربية السعودية. وتميزت بعدم الاستقرار المتمثل في الارتفاع ثارة والانخفاض ثارة أخرى. ومنه يمكن إرجاع عدم الاستقرار هذا لتدهور قطاع النفط بشكل كبير، فالإقتصاد السعودي ما هو إلا إقتصاد ريعي يهيمن عليه قطاع النفط في المرتبة الأولى وبشكل كبير.

<sup>1</sup> تقرير آفاق الاقتصاد العربي (الإصدار الثالث عشر- أبريل 2021)، تقارير آفاق قطرية: السعودية، ص 2، الموقع الالكتروني:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9.p>

df ، تاريخ الاطلاع: 2021/09/29.

### 2.1.III تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو بالسعودية

لقد تعددت واختلفت القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تطور معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ويمكن تتبع هذه القطاعات الاقتصادية و مدى مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي الذي يبين نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم (3-42): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالسعودية للفترة

2018-2000

(الوحدة: ب%)

السنوات	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	التعدين والتحجير	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
2006	1.9	-0.1	6.6	6.4	7.3	6
2007	1	0.2	6.5	4.7	7.1	6.2
2008	1.1	5.3	4.2	6.7	3.6	5.7
2009	0.6	-7.9	2.3	6.8	4.7	2.5
2010	1.1	2.2	4.4	7.9	4.1	5.8
2011	2.8	4.4	12.7	5.2	11.7	7.1
2012	1.3	5.6	4.4	7.3	4.5	6.3
2013	0.7	0.9	4.3	1.3	8.8	6.6
2014	1.8	0.8	7.8	5.8	6.7	6
2015	1.1	3.2	5.8	5.3	5.6	3
2016	0.6	2.7	3.9	2.3	-3.3	-1.6
2017	0.5	-3.5	1.3	1.32	-3.25	0.57
2018	0.48	3.23	2.43	1.4	-3.06	0.78
2019	1.31	-3.64	-1.56	-3.96	4.6	6.27
2020	-1.7	6	-7.7	-2.1	-0.4	-4.8
السنوات	خدمات التأمين والعقارات الأعمال	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات المصرفية المحتسبة	الخدمات الحكومية	النقل والتخزين والاتصالات	
2006	6	4	2.4	5.7	9.8	
2007	3.7	3.5	1.1	1.3	10.6	
2008	3.5	2.3	0.6	2.2	11.8	
2009	3.7	4	3.2	3.8	6.9	

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

8	6.1	2.1	5	1.6	2010
10.6	6.3	2	9.4	3	2011
6.4	5.2	1.9	4.2	3.4	2012
7.1	2.9	1.3	4.1	6	2013
6.2	3.3	1	5.7	4.7	2014
4	2.3	0.9	2.7	2.9	2015
2.8	0.2	0.9	1.8	2.8	2016
2.24	1.27	1.27	1.36	4.08	2017
1.69	2.96	1.21	3.44	2.96	2018
5.6	1.51	3.46	6.94	5.53	2019
-6	0.4	6.7	-4.2	0.8	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي من سنة 2006 إلى غاية سنة 2020.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر النسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي السعودي خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2020 تعود لقطاع النفط خاصة تم تليه القطاعات الأخرى، ومن هذا المنطلق فقد تم تمثيل الجدول والشكل أدناه اللذان يمثلان مدى مساهمة القطاع النفطي في النمو الاقتصادي السعودي بالأسعار الثابتة لسنة 2010 مقارنة بمجموع القطاعات غير النفطية الأخرى كما يلي:

الجدول رقم (3-43): معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع النفطي والقطاع غير النفطي في السعودية للفترة 2000-2020 بالأسعار الثابتة لسنة 2010

(الوحدة: ب%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع النفطي	6.99	-3.92	-7.27	17.41	7.00	4.24	-1.40	-3.94	4.42	-9.54	-0.13
القطاع غير النفطي	4.24	3.26	3.31	3.64	9.32	7.35	8.36	8.88	8.00	5.90	9.55
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
القطاع النفطي	12.16	5.08	-1.63	2.09	5.27	3.60	-3.09	-3.13	-3.65	-6.65	
القطاع غير النفطي	8.20	5.51	6.41	4.86	3.20	0.23	1.26	2.20	3.31	-2.33	

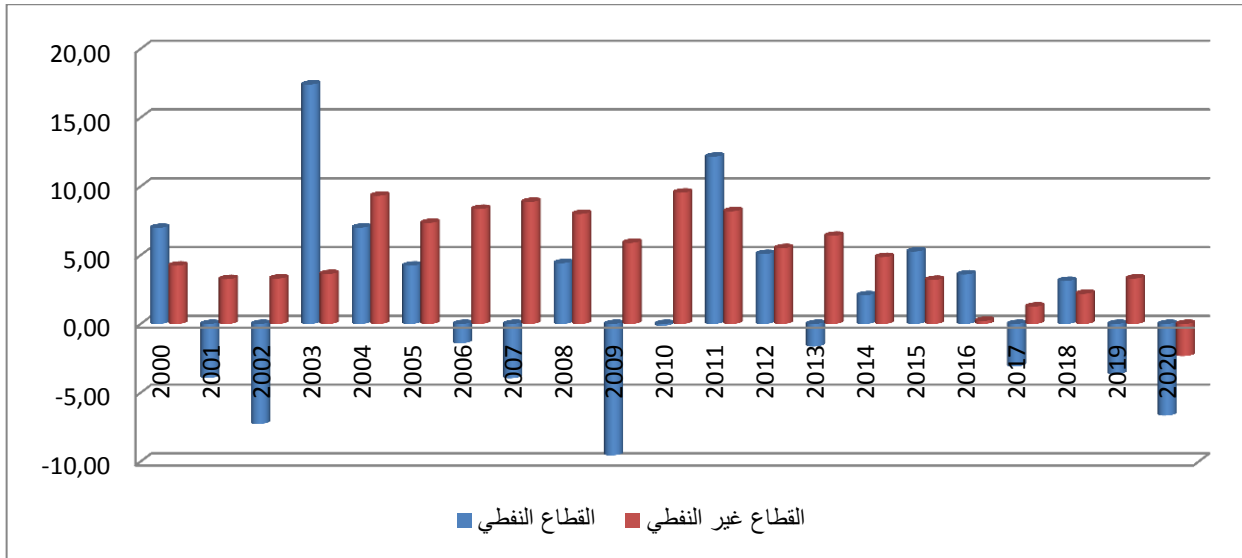
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <https://www.sama.gov.sa/ar>

sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx، تاريخ الاطلاع: 2021-10-10، على الساعة: 14:20.

بناء على معطيات الجدول رقم (3-43) فقد تم تمثيل الشكل أدناه والذي يبين مدى تطور كل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي ومدى مساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي بالمملكة العربية السعودية للفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-49): تطور معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع النفطي والقطاع غير النفطي في السعودية للفترة 2000-2020 بالأسعار الثابتة لسنة 2010

(الوحدة: بـ%)

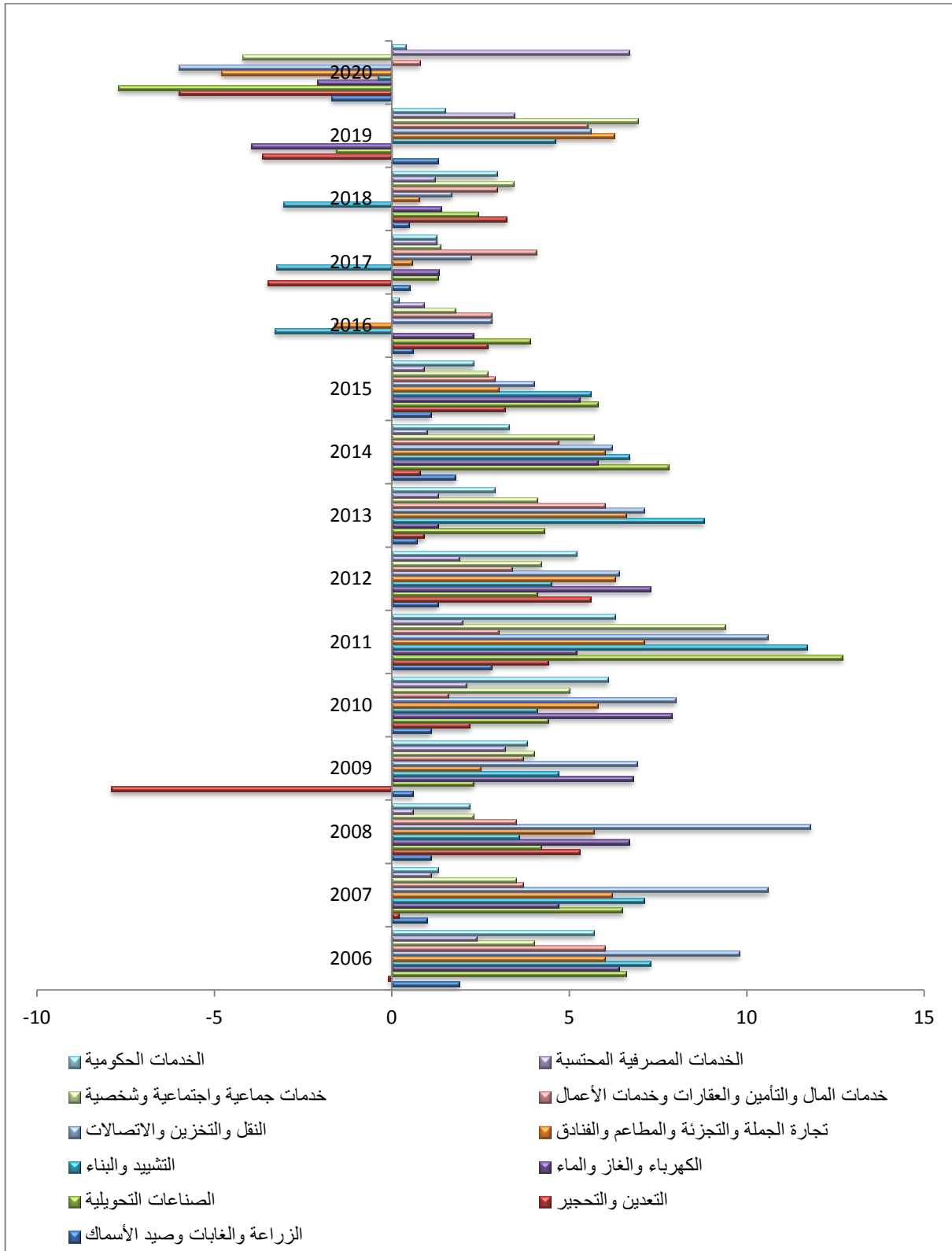


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx>، تاريخ الاطلاع: 2021-10-10، على الساعة: 20:05.

من خلال الشكل رقم (3-49) يلاحظ بأن للقطاع النفطي النسب الأكبر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي فهو يساهم بشكل كبير وفعال في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالقطاع غير النفطي. فعلى الرغم من بلوغ نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في النمو الاقتصادي سنة 2020 بما قيمته 2.33% إلا أن معدل النمو الاقتصادي كان متدهورا ومنخفضا في هذه السنة وقدر بحوالي 5.60% بالأسعار الثابتة مقارنة بسنة 2003 التي كانت فيها نسبة مساهمة القطاع النفطي في النمو الاقتصادي تقدر بحوالي 17.41% والتي قدر فيها معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة بحوالي 11.24%. وتماشيا مع ما تم ذكره فقد تطور توزيع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية كما يلي:

الشكل رقم (3-50): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي السعودي بالأسعار الثابتة لسنة 2010

(الوحدة: %)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-42)

من خلال الشكل رقم (3-50) والذي يمثل تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي السعودي بالأسعار الثابتة، نلاحظ بأن القطاعات الاقتصادية المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي تتمثل في الزراعة والغابات وصيد الأسماك، التعدين والتحجير، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، النقل والتخزين والاتصالات، خدمات جماعية واجتماعية وشخصية، الخدمات الحكومية، الخدمات والمصرفية المحتسبة، تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، ومن بين أهم القطاعات التي تم التطرق لتحليلها ما يلي:

- **قطاع الصناعات التحويلية:** مما لا شك فيه هو أن لهذا القطاع مكانة هامة ورائدة في مساهمته بنمو الناتج المحلي الاجمالي السعودي فهو يحتوي على المورد الأساسي للاقتصاد والمتمثل في قطاع النفط، فالمملكة العربية السعودية تمتلك حوالي 26% من الاحتياطي العالمي من النفط. وبالتالي وما يمكن استنتاجه من خلال الشكل رقم (3-50) هو أن تطور قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2020 قد مثل الحصة الأكبر في مساهمته الاقتصادية في النمو الاقتصادي مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. ففي سنة 2006 قد سجل نسبة مساهمة قدرت بحوالي 6.6% من الناتج المحلي الاجمالي تم انخفضت هذه النسبة لتبلغ ما قيمته 6.5% سنة 2007، وبعدها انخفضت أكثر هذه النسبة مسجلة نسبة مساهمة قدرت بحوالي 4.2% سنة 2008. تم بعدها لم يستأنف هذا القطاع نموه منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2010 والتي بلغ فيها ما نسبته 4.4%. وللمرة الأولى ومنذ عدة سنوات عاد قطاع الصناعات التحويلية للتزايد مسجلا أعلى مستوى له سنة 2011 والتي قدرت فيها بحوالي 12.7% أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي 8.3% عن سنة 2010. تم تراجع ليبلغ أدنى مستوى له سنتي 2019 و 2020 بنسبة قدرت بحوالي 1.56%-، 7.7%- على التوالي.

- **قطاع التعدين والتحجير:** يتبين لنا من خلال الشكل رقم (3-50) بأن تطور قطاع التعدين والتحجير خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2020 قد نمت مساهمته في النمو الاقتصادي بشكل متذبذب. ففي سنة 2006 قد بلغ نسبة مساهمة قدرت بحوالي 0.1%- من الناتج المحلي الاجمالي تم ارتفعت هذه النسبة لتبلغ ما قيمته 0.2% سنة 2007، لترتفع أكثر هذه النسبة مسجلة نسبة مساهمة قدرت بحوالي 5.3% سنة 2008. تم بعدها لم يستأنف هذا القطاع نموه لينخفض سنة 2009 بالغا ما نسبته 7.9%-، وظل هذا القطاع ينمو بشكل متذبذب ثارة يرتفع وتارة ينخفض بشكل سلبي ليبلغ سنة 2020 ما نسبته 6%-.

- **قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك:** على الرغم من المكانة الضعيفة نسبيا لهذا القطاع مقارنة مع قطاع الصناعة إلا أنه قد سجل قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك نسبة مساهمة قدرت بحوالي 1.9% في نمو الناتج المحلي الاجمالي سنة 2006، لتتخفض هذه النسبة لحوالي 0.6% سنة 2009 أي

بنسبة انخفاض قدرت بـ 1.3% مقارنة بسنة 2006، ليعود النمو في هذا القطاع مسجلاً أعلى نسبة مساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي طوال فترة الدراسة والتي قدرت بحوالي 2.8% سنة 2011. تم انخفاض لما نسبته 0.7% سنة 2013 وظل هذا القطاع متدهوراً في مساهمته ليبلغ نسبة سالبة سنة 2020 والتي قدرت بحوالي -1.7%.

- **قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق:** وفيما يخص قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق فنلاحظ من خلال الشكل رقم (3-50) بأن هذا القطاع قد بلغ أعلى نسبة مساهمة له خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2020 في نمو الناتج المحلي الاجمالي سنة 2011 والتي قدرت بحوالي 7.1%، لتراجع نسبة مساهمة هذا القطاع بشكل سلبي في نمو الناتج المحلي الاجمالي سنة 2020 بالغا ما نسبته -4.8%.

### III.1.3 معوقات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

لطالما واجه النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية العديد من المعوقات التي جعلت منه دون المستوى والحد المتوقع له، ومما لا شك فيه أن من أهم هذه المعوقات التي تواجه محركات النمو الاقتصادي السعودي ما هو موضح في الجدول أدناه كما يلي:

الجدول رقم (3-17): المعوقات التي تواجه محركات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

مفهوم هذه المعوقات	معوقات النمو الاقتصادي
إذ تمثلت التبعية المزدوجة بالمملكة العربية السعودية في البترول والنفط والذي هو مورد غير متجدد في حالة نفاذه ستفقد المملكة قيمتها الاقتصادية، لأن هذه الأولى هي مصدر الإيرادات المالية من العملة الصعبة، أما الثانية فهي تتمثل في إمكانية دخول البلد في حالة ضعف خلال التقلبات الاقتصادية والدورية في الاقتصاد العالمي.	التبعية المزدوجة
يعتبر النمو السكاني من أكبر المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. حيث أن زيادة عدد أفراد المجتمع من دون إمكانية توفير فرص شغل لهم هو مشكلة كبيرة تعاني منها الدولة، وبالتالي فهذه الزيادة ستعمل على تحول جهود الدولة لسد الاحتياجات وليس العمل على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.	النمو السكاني
والمقصود من هذه النقطة هو عدم اختيار المشاريع الصحيحة التي تعمل على تطوير الدولة، بل سعي الكثير من رجال الأعمال إلى تنفيذ المشاريع المربحة، حتى لو لم تكن تعود بفائدة كبيرة على الدولة، ولذلك تحاول الدولة وضع اقتراحات متعددة لتوظيف المشاريع وجعلها مكملة لخطط التنمية والتطوير الموجود بالسعودية.	تداخل المشاريع
يشير ارتفاع هذا المعدل الى عدم وجود تكافؤ بين الموارد البشرية المقدمة وبين عدد المواطنين بالدولة، وبذلك تكون الدولة مجبرة على توفير أعداد أكبر من تلك الموارد،	ارتفاع معدلات استغلال

الموارد البشرية	حتى تسد من احتياجات مواطنيها، ولا شك أن ذلك يجعل من المملكة العربية السعودية توقف خطتها للتنمية والنمو الاقتصادي حتى تحل تلك المشكلة.
-----------------	---

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

### 2.III تحليل واقع التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة البلدان العربية من حيث حجم التجارة الالكترونية، إلا أنها لازالت تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تعوق من انتشارها وتعاظم حجمها بالشكل المطلوب والتي كادت تؤدي إلى اندثارها للأبد وتوقف نموها. وبالتالي ورغم كل هذه العقبات إلا أنها تسعى جاهدة لإيجاد العديد من الحلول لتحقيق انتشارها واسعا.

### 1.2.III مؤشرات البنية التحتية للتجارة الالكترونية في السعودية

ارتكزت البنية التحتية للتجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية على عدة مؤشرات، إذ انقسمت إلى مؤشرات غير مباشرة و مؤشرات أخرى مباشرة.

### 1.1.2.III المؤشرات غير المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في السعودية

من بين أهم المؤشرات غير المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية ما يلي:  
اشتراكات الهاتف الثابت، اشتراكات الهاتف المحمول.

أ- اشتراكات الهاتف الثابت: يعتبر الهاتف الثابت طريقة من بين طرق الاتصال السمعي والتي تستخدم فيها شبكة المواصلات. ففي السنوات الأخير وبالضبط خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 في المملكة العربية السعودية بدأ التطور في عدد اشتراكات الهاتف الثابت كما هو موضح في الشكل أدناه.

الجدول رقم (3-45): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في السعودية خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اشتراكات الهاتف الثابت	2964730	3232925	3417000	3502629	3695133	3844000
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اشتراكات الهاتف الثابت	3951000	3996000	4100000	4171000	4165750	4633158
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشتراكات الهاتف الثابت	4801824	4939715	4589520	3746906	4238774	4659836
السنوات	2018	2019	2020			
اشتراكات الهاتف الثابت	5387405	5377978	5749058			

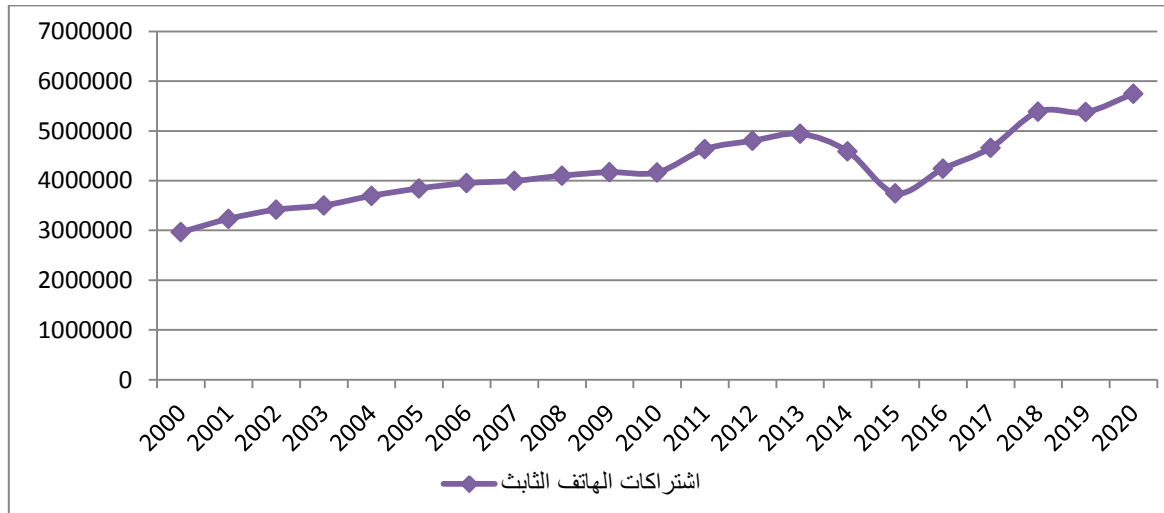
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، متوفر على: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>

تاريخ الاطلاع: 16-09-2021، على الساعة: 19:20.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي بين تطورات عدد اشتراكات الهاتف الثابت خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-51): التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في السعودية خلال الفترة 2000-

2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-45)

من خلال الشكل رقم (3-51) يلاحظ بأن التطور في عدد اشتراكات الهاتف الثابت بالمملكة العربية السعودية يميل في السنوات الأخيرة نحو نمو إيجابي متسارع، حيث وبحلول سنة 2008 وصل عدد مشتركى الهاتف الثابت إلى حوالي 4100000 مقارنة بسنة 2000 التي بلغ فيها عدد مشتركى الهاتف الثابت إلى حوالي 2964730 أي بزيادة قدرت بحوالي 1135270 مشترك تم تراجع عدد المشتركين سنتي 2014 و 2015 ليبلغ هذا

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

العدد على التوالي 4589520 و 3746906 وليعود التنامي في عدد مشتركي الهاتف الثابت مرة أخرى بوتيرة متباطئة خلال السنوات الأخرى ليلعب ما قيمته 5749058 مشترك سنة 2020.

ب- اشتراكات الهاتف المحمول: لقد شهد الهاتف المحمول في المملكة العربية السعودية تطورات هامة في عدد الاشتراكات فيه خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-46): تطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اشتراكات الهاتف المحمول	1375881	2528640	5007965	7238224	9175764	14164184
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اشتراكات الهاتف المحمول	19700000	28400000	36000000	44864355	51564375	54000000
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشتراكات الهاتف المحمول	53000000	53104000	52735000	52796066	47932521	40210965
السنوات	2018	2019	2020			
اشتراكات الهاتف المحمول	41310584	41298629	43215439			

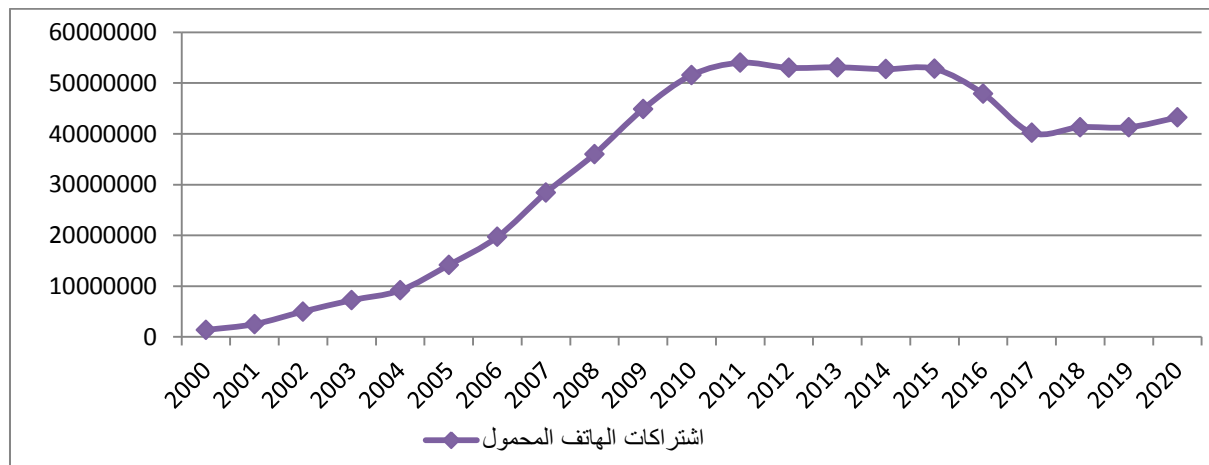
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، الموقع الإلكتروني: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>

تاريخ الاطلاع: 2021-09-16، الساعة: 19:15.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي يبين تطورات عدد اشتراكات الهاتف المحمول خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-52): التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2000-

2020



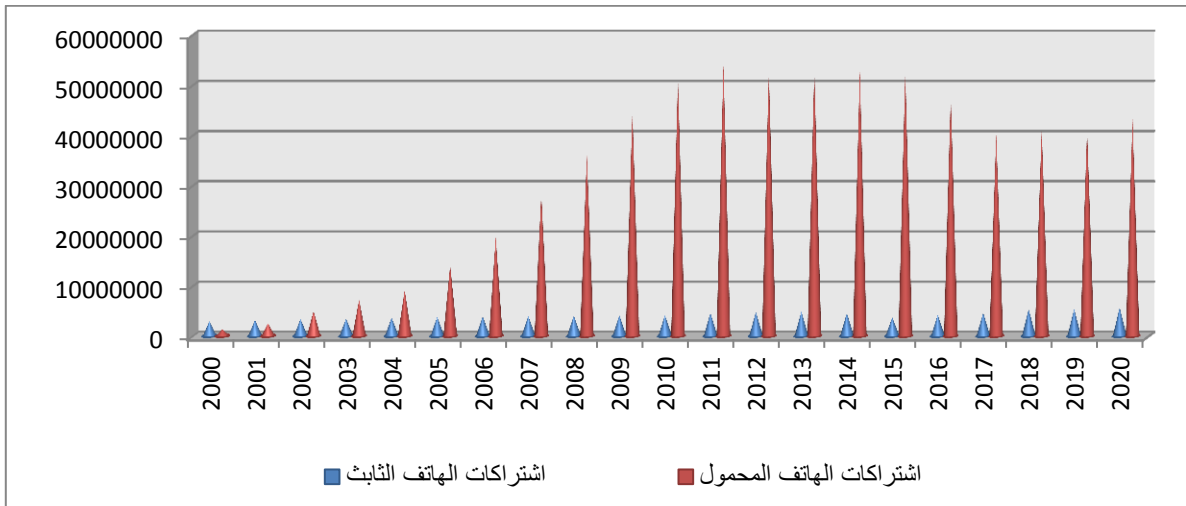
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-46)

من خلال الشكل رقم (3-46) يلاحظ بأن التطور في عدد اشتراكات الهاتف المحمول بالمملكة العربية السعودية يميل في السنوات الأخيرة نحو نمو متسارع وإيجابي، ففي سنة 2000 كان عدد مشركي الهاتف المحمول ضعيف جداً إذ قدر بحوالي 1,375,881، حيث وبحلول سنة 2008 وصل عدد مشركي الهاتف المحمول إلى حوالي 3,600,000، مقارنة بسنة 2000 أي بزيادة قدرت بحوالي 3,462,4119 مشترك تم استمر في النمو فيه بوتيرة متسارعة ليبلغ عدد الاشتراكات خلال سنتي 2012 و 2013 على التوالي 5,300,000 و 5,310,400 ليتراجع خلال السنوات الأخرى بالغا ما قيمته 4,321,5439 مشترك سنة 2020. وعليه فإنه ومنذ سنة 2005 نلاحظ أن هنالك نمو قوي في عدد اشتراكات الهاتف المحمول.

وبالتالي وبناء على معطيات الجدولين أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي يبين تطورات كل من عدد اشتراكات الهاتف الثابت واشتراكات الهاتف المحمول خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-53): التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في السعودية خلال الفترة 2000-

2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (3-45) و (3-46)

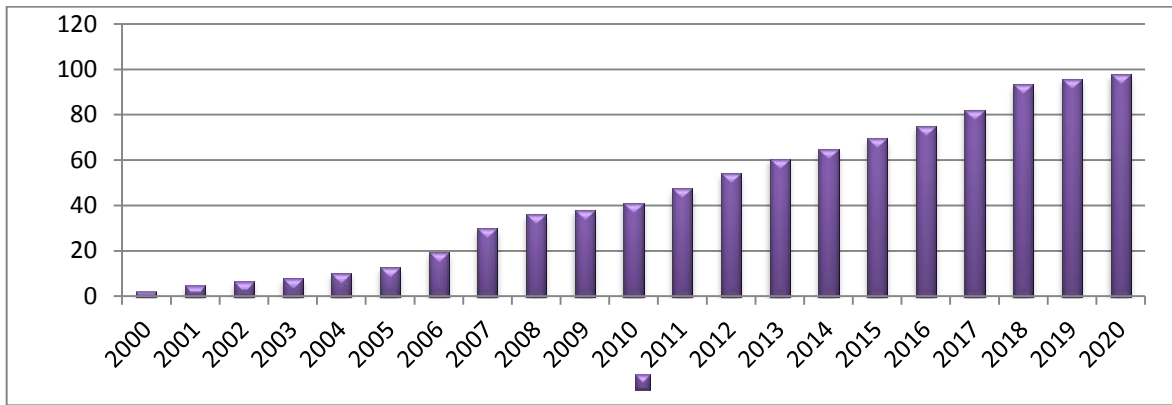
يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-53) بأن كل من عدد اشتراكات الهاتف الثابت والهاتف المحمول في نمو متزايد خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020. إلا أن الاختلاف في التزايد يكمن في أن النمو في عدد اشتراكات الهاتف المحمول ينمو بوتيرة متسارعة بينما النمو في اشتراكات الهاتف الثابت فهو ينمو بوتيرة متباطئة وبشكل متدبب.

### III.2.2.2. المؤشرات المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في السعودية

من بين أهم المؤشرات المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية يمكن تمييز ما يلي: شبكة الانترنت، خوادم الانترنت المؤمنة.

أ- شبكة الانترنت: من خلال الشكل أدناه نجد أن ما يعبر عن تطور شبكة الانترنت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، هو التطور في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان).

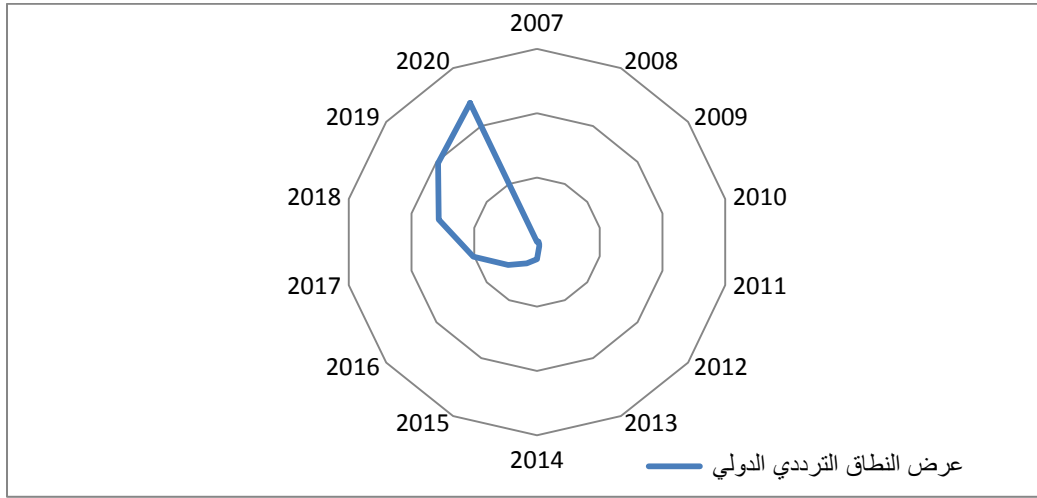
الشكل رقم (3-54): تطور عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) في السعودية خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-54) أن عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في المملكة العربية السعودية ينمو بوتيرة إيجابية متسارعة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020. ففي سنة 2000 بلغ عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت ما نسبته 2021 % واستمر في النمو بشكل بطيء جدا من سنة 2000 إلى سنة 2003 والتي كانت فيها نسبة الزيادة ما قيمته 5.79 %، ليبدأ في النمو بوتيرة متسارعة سنة 2004 والتي بلغ فيها حوالي 10.23 % واستمر النمو في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في التزايد إلى غاية سنة 2020 والتي قدرت فيها النسبة بحوالي 97.86%. أما عن عرض النطاق الترددي الدولي للجزائر فالشكل أدناه يوضح تطوره.

الشكل رقم (3-55): التطور في عرض النطاق الترددي الدولي للسعودية في ميغابايت/ الثانية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الولي للاتصالات.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن عرض النطاق الدولي في المملكة العربية السعودية قد نى بوثيرة شبه متباطئة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 إلى غاية 2019 ليحقق قفزة متسارعة جدا سنة 2020 والتي قدرت بحوالي 11985223 ميغابايت/ الثانية. وبالتالي فقد قدرت قيمة الزيادة من سنة 2007 إلى 2020 بحوالي 11972898 ميغابايت/ الثانية .

ب- خوادم إنترنت مؤمنة: لقد بدأ عدد خوادم الانترنت المؤمنة في التنامي والتطور بشكل متسارع بالمملكة العربية السعودية منذ سنة 2010 وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول أدناه.

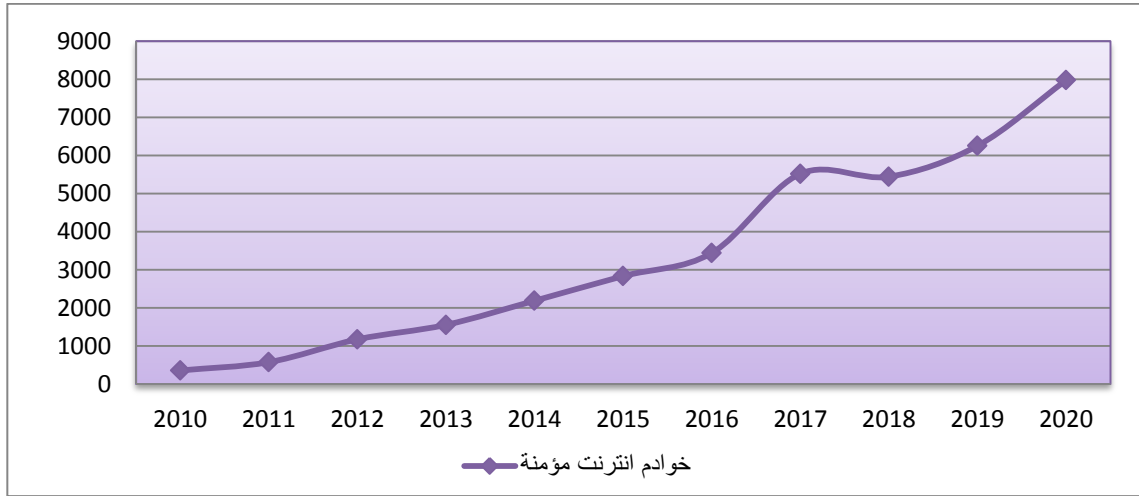
الجدول رقم (3-47): تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في السعودية خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
خوادم الانترنت المؤمنة	359	577	1176	1556	2189	2836	3442	5521	5445	6256	7977

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات أطلس عالم.

وبالتالي وبناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل التالي الذي بين تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر للفترة 2010-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-56): التمثيل البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2020



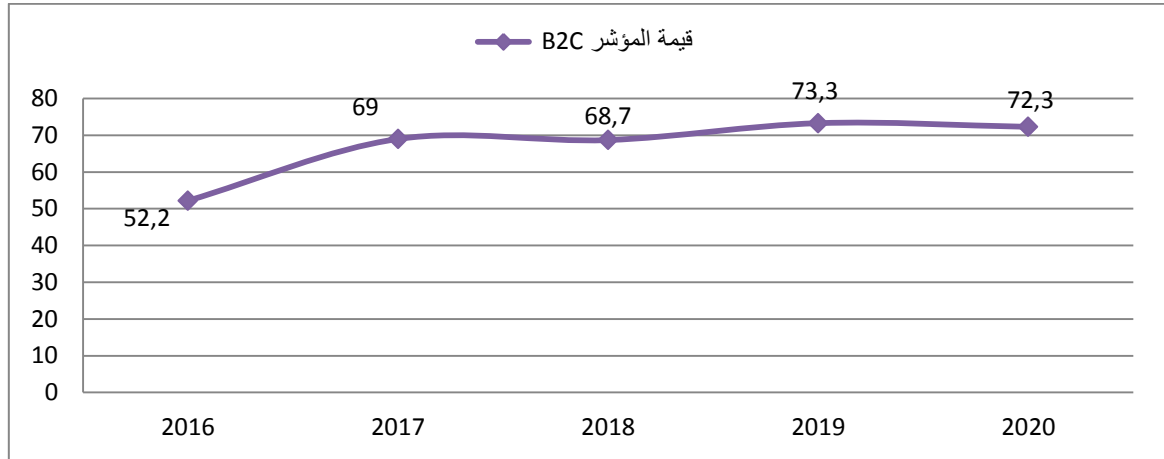
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-47)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-56) والذي يمثل الرسم البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في المملكة العربية السعودية. أنه فيما يخص عدد خوادم الانترنت المؤمنة فقد بدأ ظهور البيانات المتعلقة به سنة 2010. والنمو فيه متدبب كما هو موضح في المنحنى حيث قدر عددها بحوالي 359 خادم سنة 2010 لينمو التزايد في هذا العدد بوثيرة شبه متباطئة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2015 والتي قدر فيها عدد الزيادة بـ 2477 خادم فقط. تم من بعدها بدأ النمو في عدد هذه الخوادم يتزايد بوثيرة متسارعة فحقق قفزة متسارعة ومعتبرة سنة 2017 قدرت بحوالي 5521، ولبيلغ ما عدده 7977 سنة 2020. أي بزيادة قدرت بحوالي 5141 عن سنة 2015. وبالتالي يمكن القول بأن السلطات السعودية أولت في السنوات الأخيرة اهتماما أكبر لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### III.2.3 التجارة الالكترونية B2C في السعودية

شهد سوق التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية نموا وتطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن المتسوقين السعوديين لا يزالون يفضلون الشراء عبر القنوات التقليدية. إلا أن جائحة كوفيد 19 دفعتهم للجوء إلى التسوق عبر الانترنت مما أدى إلى التحسن في مؤشر التجارة الالكترونية B2C مؤخرا. وبالتالي يمكن تمثيل التغير في قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C الذي قامت بوضعه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" لتصنيف مدى استعداد البنية التحتية لبلدان العالم للانخراط في التجارة الالكترونية.

الشكل رقم (3-57): تطور قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C في السعودية خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير UNCTAD من سنة 2016 إلى 2020.

من خلال الشكل رقم (3-57) يلاحظ أن قيمة مؤشر B2C سنة 2016 كانت تقدر بحوالي 52.2 حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 56 عالمياً، بينما في سنة 2017 بلغت قيمة المؤشر B2C حوالي 69 واحتلت المرتبة 46 إذ تقدمت بـ 10 مراتب عن السنة التي قبلها عالمياً، أما في سنة 2020 فقد بقت السعودية في نفس المرتبة التي احتلتها سنة 2019 حيث قدرت نسبة المؤشر B2C بـ 72.3 أي تراجعت بحوالي 1% وهذا التقدم الجيد الذي حققته السعودية في مجال التجارة الالكترونية يعود حتماً إلى ما تسببت فيه جائحة كوفيد 19 والتي دفعت بالمجتمع السعودي للتوجه نحو تطبيق التجارة الالكترونية والاستفادة من معطياتها. أما الشكل أدناه فيمثل كل من المؤشرات الفرعية لمؤشر التجارة الالكترونية B2C .

الجدول رقم (3-48): المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في السعودية

(الوحدة: %)

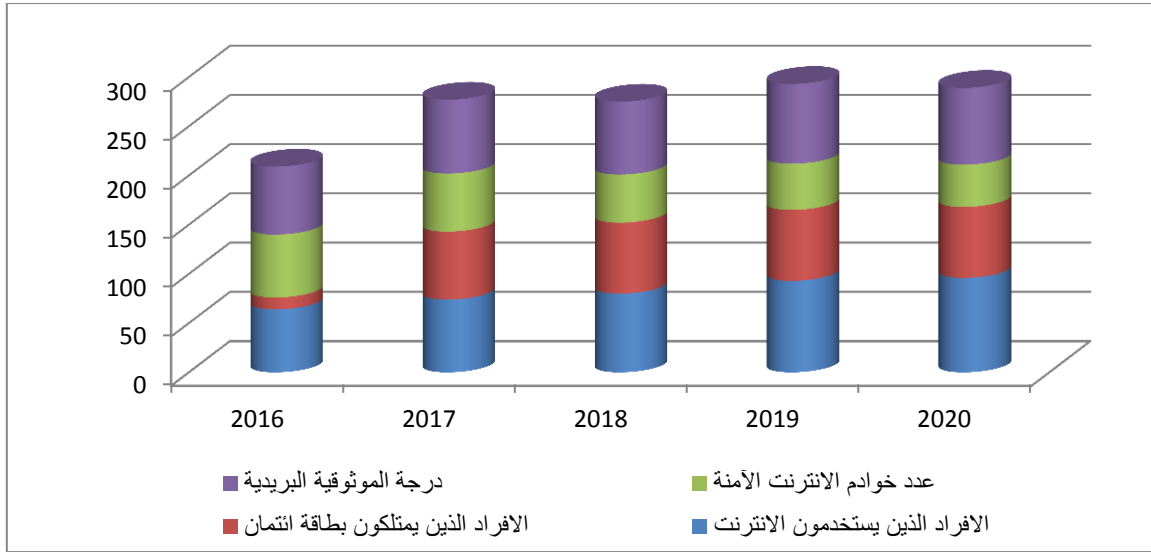
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأفراد الذين يستعملون الانترنت	64	74	80	93	96
الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان	12	69	72	72	72
عدد خوادم الانترنت الآمنة	64	59	49	47	43
درجة الموثوقية البريدية	69	75	74	81	78

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير UNCTAD من سنة 2016 إلى 2020.

بناءً على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل أدناه الذي يوضح تطور المؤشرات الفرعية للتجارة

الالكترونية B2C في السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-58): تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في السعودية خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-48)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-58) بأن مؤشر B2C للتجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية يستند على أربع مؤشرات فرعية والتي هي نسبة الأفراد الذين يستعملون الإنترنت، نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان وعدد خوادم الإنترنت الأمانة ودرجة الموثوقية البريدية، ومنه يمكن القول بأن خلال سنة 2020 كانت أكبر نسبة مساهمة في مؤشر B2C تعود للأفراد الذين يستعملون الإنترنت، تم تلتها درجة الموثوقية البريدية فنسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان وفي الأخير عدد خوادم الإنترنت الأمانة.

### 4.2.III تحليل الميل الصاعد للتجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية

تعتبر التجارة الالكترونية من بين أحد الأنشطة الاقتصادية الناشئة في المملكة العربية السعودية ففي سنة 2016 قد أظهرت نموا جيدا ويأتي هذا النمو متوافقا مع إطلاق الرؤية المستقبلية للمملكة وبرامج التحول الوطني 2020 والتي تهدف من خلالها إلى دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال ومن هنا تبرز أهمية التجارة الالكترونية كجزء من هذا التحول.

### 1.4.2.III إحصائيات التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية لعام 2019

لقد نمت التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية بشكل متزايد وملحوظ وهذا النمو تجلى في عدة مؤشرات من بينها معدل استخدام الإنترنت، معدل انتشار الإنترنت، عمليات الدفع عبر البطاقات المختلفة،

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

عمليات الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة والأفراد. وبالتالي فإن النمو في كل من هذه المؤشرات أدى إلى تطور في إيرادات التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ. وهذا ما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-49): إحصائيات التجارة الإلكترونية في السعودية لعام 2019

إيرادات التجارة الإلكترونية	معدل استخدام الانترنت	معدل انتشار الانترنت	عمليات الدفع عبر البطاقات المختلفة	عمليات الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة والأفراد
قدر بحوالي 4930 مليار دولار أمريكي	بلغ 95.7 %	قدر بـ 89.5 %	شكلت حوالي 31.3 %	قدرت بحوالي 36 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: غرفة جدة (سبتمبر 2020)، إحصائيات التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، الموقع الإلكتروني: <https://www.jcci.org.sa>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/22، على الساعة: 15:45، ص 01.

### III.2.4 عدد المتاجر الإلكترونية حتى نهاية النصف الأول من سنة 2020

لقد ارتفع عدد المتاجر الإلكترونية في المملكة العربية السعودية بنسبة 12.45% ليبلغ 28676 متجر ومنصة للتجارة الإلكترونية في نهاية النصف الأول من عام 2020 وذلك بحسب السجلات التجارية الصادرة من وزارة التجارة ومن المؤكد أن أحد أسباب هذا الارتفاع هو الإجراءات الاحترازية التي فرضتها حكومتنا الرشيدة للحد من انتشار جائحة كوفيد 19 المستجد مما أدى إلى توجه المستهلك للشراء عبر الانترنت بدلا من الطرق التقليدية وتوجه جزء من مجتمع الأعمال إلى التحول الرقمي لاستمرار أعمالهم.

الجدول رقم (3-50): الإيرادات الفعلية والمتوقعة من التجارة الإلكترونية في المملكة من سنة 2017

إلى 2024 (بالمليون دولار أمريكي)

الفئة	2017	2018	2019	*2020	*2024
الإلكترونيات والإعلام	968.7	1320.2	1580.1	1970.2	2715.1
الأزياء	989.3	1381.3	1628.3	2058.5	2658
الموارد الغذائية والعناية الشخصية	638.4	836	973.7	1338.4	1697.8
الألعاب والهوايات و DIY	336	439	513.9	658.4	825.7
الأثاث والأجهزة المنزلية	143.6	191.5	234	285.7	392.9
المجموع	3076	4168	4930	6311	8290

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: غرفة جدة (سبتمبر 2020)، إحصائيات التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، الموقع الإلكتروني: <https://www.jcci.org.sa>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/22، ص 02.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-50) أن إجمالي قيمة إيرادات التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية سنة 2019 قد قدرت بحوالي 4930 مليار دولار أمريكي وهو الأعلى نسبة منذ سنة 2017، وحسب ما هو متوقع فإن إيرادات التجارة الالكترونية ستتمو بشكل مستمر ومتزايد سنة 2024 لتصل إلى حوالي 8290 مليار دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية. أما توجه المجتمع السعودي نحو ممارسة التجارة الالكترونية فمن المتوقع أنه سينمو بشكل ملحوظ كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-59): معدل توجه المستخدم للتجارة الالكترونية في السعودية للفترة (2017-2024)\*  
(الوحدة: مليون مستخدم)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: غرفة جدة (سبتمبر 2020)، إحصائيات التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، الموقع الالكتروني: <https://www.jcci.org.sa>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/22، على الساعة: 00:45، ص 03.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-59) أن عدد مستخدمي الانترنت بغرض تطبيق وممارسة التجارة الالكترونية (بيع أو شراء) في المملكة العربية السعودية قد قدر بحوالي 23.7 مليون مستخدم في عام 2019، ومن المتوقع أن ينمو بشكل ملحوظ ومتزايد مستقبلا ليسجل بالتقدير حوالي 33.6 مليون مستخدم سنة 2024.

### 3.III قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي السعودي

يهتم هذا النموذج القياسي في الأساس، بتقدير دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي السعودي للفترة الممتدة ما بين 2000-2020 إذ يتجلى ذلك في تغير بيانات هذه الفترة من بيانات سنوية إلى بيانات نصف سنوية وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews10.

أولاً: متغيرات الدراسة: من أجل تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي السعودي تم تقدير هذا النموذج باستخدام متغيرات تمثلت في:

- **المتغير المستقل:** ألا وهو الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من عدد السكان)، والذي يرمز له بـ

.INS

- المتغير التابع: هو الناتج المحلي الاجمالي معبر عنه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي سنة 2010، ويرمز له بـ PIB.

وبالتالي فإن صياغة معادلة النموذج في الأجل الطويل تكون وفق النحو التالي:

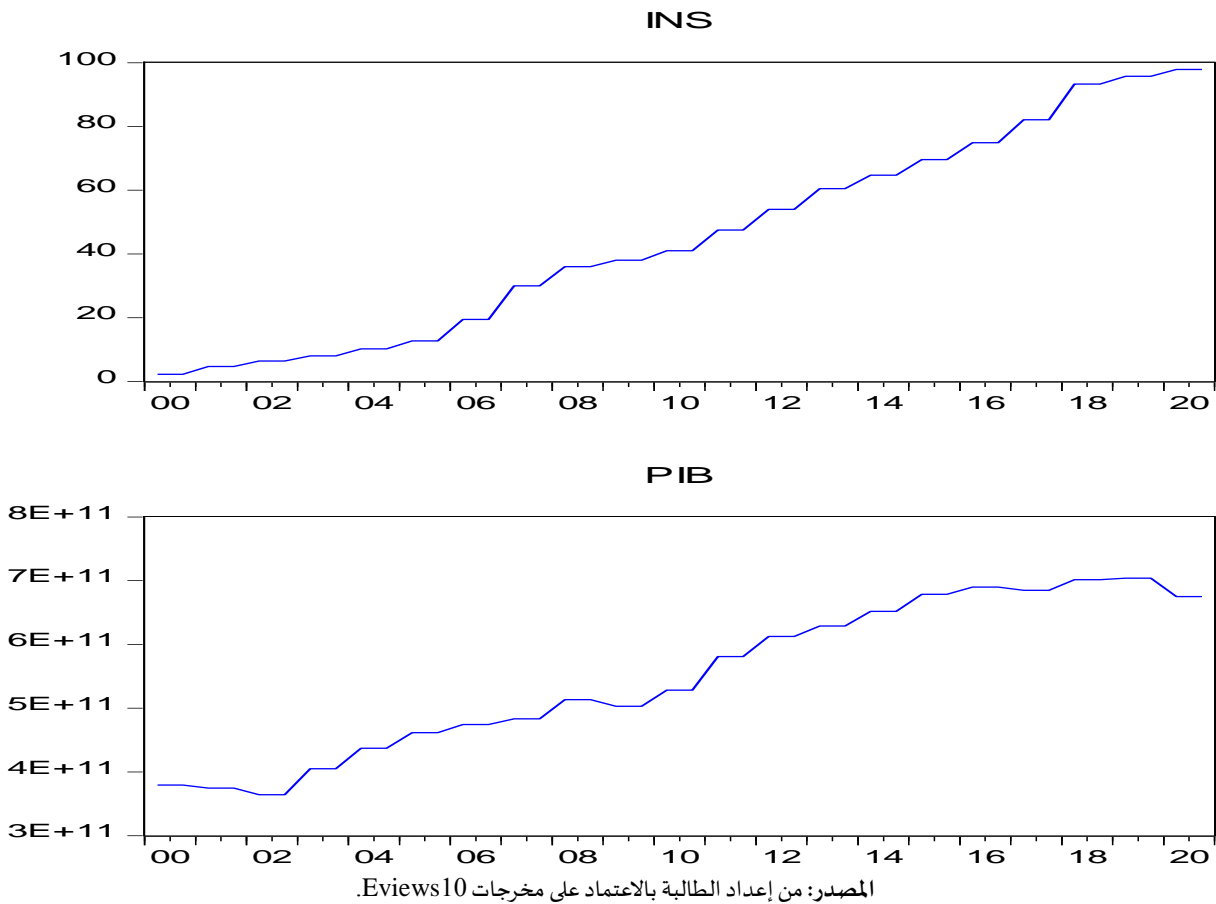
$$PIB_t = f(INS_t)$$

ثانياً: بيانات متغيرات الدراسة: لقد تم الحصول على البيانات المستعملة في هذه الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، أما البيانات المتعلقة بعدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات.

### 1.3.III تحليل تطور متغيرات النموذج

من خلال مخرجات برنامج Eviews10 فقد تم التحصل على الأشكال البيانية التي تمثل تطورات السلاسل الزمنية المختارة في هذه الدراسة كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-61): المنحنيات البيانية لتطور السلسلتين الزمنيتان (INS, PIB)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال الشكل رقم (3-61) يتضح أن التطور في متغيرات النموذج المدروس تدل على وجود اتجاه عام متزايد بالنسبة لمتغير الأفراد الذين يستخدمون الانترنت، في حين نلاحظ بأن منحى النمو في الناتج المحلي الاجمالي يتميز بتذبذب واضح يميل الاتجاه فيه نحو الانخفاض من سنة لأخرى، مما يشير إلى أن السلاسل الزمنية غير مستقرة.

### 2.3.III اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

الهدف الرئيسي من هذا الاختبار هو فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الأفراد الذين سيستخدمون الانترنت والناتج المحلي الاجمالي في السعودية للفترة الممتدة ما بين 2000-2020 والتي تم تحويلها إلى بيانات نصف سنوية. وكذلك التأكد من سكون هذه السلاسل وتحديد رتبة التكامل لكل سلسلة على حدا. من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة، حيث ومن بين الاختبارات التي تم التعرض لها لفحص الاستقرارية هي اختبار ديكي-فولر واختبار فيليب بيرون كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-50): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

عند الفرق الأول		عند المستوى		مركبات النموذج	المتغيرات
اختبار PP	اختبار ADF	اختبار PP	اختبار ADF		
-7.69 0.0000	-2.70 0.0818	-0.99 0.7477	-1.56 0.4909	الحد الثابت	PIB
-7.84 0.0000	-2.89 0.1765	-0.98 0.9345	-1.09 0.9170	بدون اتجاه عام وحد ثابت	
-6.53 0.0000	2.12 -0.0335	2.63 0.9974	1.14 0.9323	الاتجاه العام	
-10.50 0.0000	-3.54 0.0122	1.94 0.9998	-0.05 0.9475	الحد الثابت	INS
-10.99 0.0000	-3.88 0.0229	-3.27 0.0849	-3.61 0.0416	بدون اتجاه عام وحد ثابت	
-6.81 0.0000	-1.25 0.1902	3.88 0.9999	0.83 0.8874	الاتجاه العام	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول رقم (3-50) يلاحظ بأنه قد تم الاعتماد على نتائج اختبار فيليب بيرون (PP) كونها الأكثر دقة في حالة ما كان عدد المشاهدات صغير، فنتائج هذا الاختبار تختلف عن نتائج اختبار ديكي-فولر من حيث كونه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس. وبالتالي فإن النتائج الإحصائية التي تم

الحصول عليهما من خلال تطبيق اختبار فيليب بيرون عند المستوى لكل من سلسلي الناتج المحلي الاجمالي و الأفراد الذين يستخدمون الانترنت اتضح لنا بأن كلا السلسلتين غير مستقرتين في المستوى أي عند مستوى معنوية 5%، وتحتوي على جذر وحدوي لذا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. أما عند الفروق من الدرجة الأولى فنلاحظ بأن نتائج الاختبار أشارت إلى أن كل من السلسلتين الزميتين مستقرتين، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة باعتبار أن كل قيم الاحتمالات الحرجة هي أقل من مستوى معنوية 5%. وبالتالي يمكن القول بأن السلسلتين (PIB, INS) متكاملتان من الدرجة الأولى مما يدل على أن هنالك احتمال لوجود تكامل مشترك بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في السعودية ومن أجل التحقق من وجود تكامل مشترك تم التعرض لكل من طريقة أنجل-جرانجر وطريقة جوهانسون للتكامل المشترك.

### III.3.3 اختبار علاقة التكامل المشترك

من خلال نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الاجمالي و مستخدمو الانترنت والتي أثبتت بأن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى. مما يدل على أنه من الممكن أن يكون هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات ومن أجل الكشف عن هذا التكامل سنقوم باختبار أنجل-جرانجر واختبار جوهانسون كما هو موضح أسفله.

### III.3.3.1 نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة أنجل-جرانجر

بعد التأكد من أن كل من السلسلتين الزميتين مستقرتين عند تطبيق اختبارات جذر الوحدة، تم التوصل إلى أن طريقة أنجل-جرانجر تتطلب المرور بخطوتين أساسيتين ألا وهما:

- تقدير العلاقة المعنوية بطريقة المربعات الصغرى العادية من أجل الحصول على معادلة التكامل المشترك، بغرض الحصول على بواقي الانحدار المقدره والتي تمثل المزيج الخطي المتولد من العلاقة التوازنية طويلة المدى؛
- اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليهما من الخطوة الأولى.

### III.3.3.1.1 نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك لأنجل-جرانجر

من خلال ما تم التوصل إليه في الجدول أدناه فقد تبين لنا بأن تطبيق طريقة المربعات الصغرى وإجراء الانحدار بين كل من المتغيرات التي تعبر على التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تم إعطاء العلاقة المقدره كما يلي:

الجدول رقم (3-51): تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج

Dependent Variable: PIB  
Method: Least Squares  
Date: 10/26/21 Time: 18:31  
Sample: 2000S1 2020S2  
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.86E+11	7.75E+09	49.81528	0.0000
INS	3.61E+09	1.41E+08	25.65074	0.0000
R-squared	0.942690	Mean dependent var	5.49E+11	
Adjusted R-squared	0.941257	S.D. dependent var	1.19E+11	
S.E. of regression	2.87E+10	Akaike info criterion	51.04812	
Sum squared resid	3.31E+22	Schwarz criterion	51.13086	
Log likelihood	-1070.010	Hannan-Quinn criter.	51.07845	
F-statistic	657.9605	Durbin-Watson stat	0.248030	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة المقدرة كما يلي:

$$PIB = 3.61E + 09 * INS + 3.86E + 11$$

ويلاحظ من خلال ما هو موضح في الجدول رقم (3-51) أن النموذج المدروس ككل هو نموذج معنوي إحصائي من خلال ما تشير إليه إحصائية فيشر والتي قدرت بـ (0.000000)، وكذلك من خلال معنوية المعنوية الإحصائية (t) ستودنت الخاصة بالمعلمتين المقدرتين (الثابت، ومعلمة متغير الأفراد الذين يستخدمون الانترنت). كما نلاحظ أيضا بأن معلمة متغير الأفراد الذين يستخدمون الانترنت التي قدرت بـ 3.61E+09 قد جاءت معنوية عند مستوى 5% وموجبة أي أن لها علاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي وأي زيادة في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمعنى آخر فإن التجارة الالكترونية تؤدي إلى الزيادة في نمو الاقتصادي السعودي، كما تظهر المعادلة بأن حجم التأثير هو قوي فقيمة معامل التحديد تساوي 0.942690.

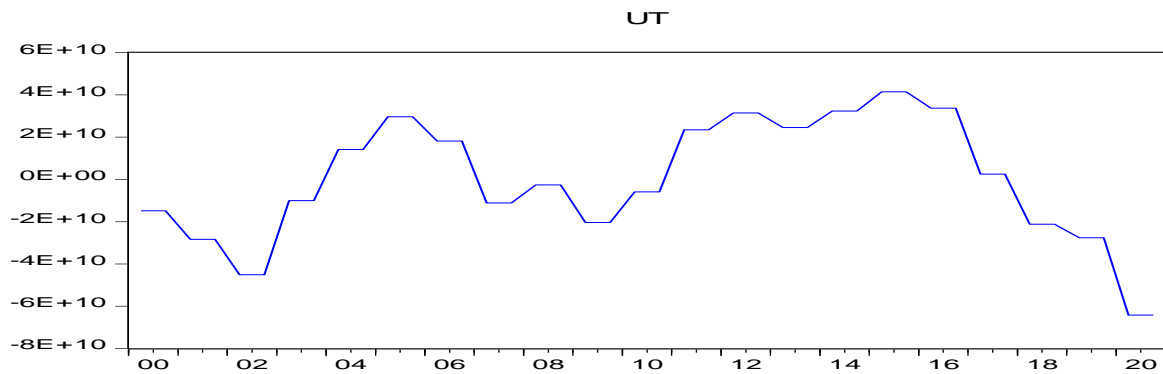
إلا أن الأخذ بصحة هذه العلاقة المتحصل عليها لا يكون صحيحا دائما إذا ما كانت البواقي المترتبة عنها غير ساكنة في المستوى، لذا من الواجب علينا أن نتأكد من استقرارية البواقي أيضا للتأكد من سلامة النموذج المدروس.

### 2.1.3.3.III دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير

من أجل تعزيز النتائج المتحصل عليها سيتم الاعتماد على اختبار فيليب بيرون للحكم على استقرارية سلسلة بواقي التقدير، وكذلك الاعتماد على معاملات الارتباط الذاتي للبواقي.

أ- نتائج فحص شكل الانتشار ومعاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير: تتمثل نتائج فحص شكل الانتشار ومعاملات الارتباط الذاتي للبواقي فيما يلي:

الشكل رقم (3-62): المنحنى البياني لسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

الشكل رقم (3-63): معاملات الارتباط الذاتي والجزئي

Date: 10/26/21 Time: 18:39  
Sample: 2000S12020S2  
Included observations: 42

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.810	0.810	29.593	0.000
		2	0.621	-0.105	47.385	0.000
		3	0.427	-0.128	56.025	0.000
		4	0.233	-0.136	58.675	0.000
		5	0.052	-0.121	58.808	0.000
		6	-0.130	-0.173	59.680	0.000
		7	-0.230	0.053	62.464	0.000
		8	-0.329	-0.156	68.343	0.000
		9	-0.315	0.184	73.901	0.000
		10	-0.301	-0.107	79.140	0.000
		11	-0.248	0.056	82.797	0.000
		12	-0.194	-0.096	85.119	0.000
		13	-0.133	0.039	86.245	0.000
		14	-0.072	-0.089	86.584	0.000
		15	-0.058	-0.044	86.815	0.000
		16	-0.045	-0.097	86.957	0.000
		17	-0.027	0.121	87.010	0.000
		18	-0.009	-0.076	87.016	0.000
		19	0.026	0.169	87.072	0.000
		20	0.062	-0.054	87.390	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

يلاحظ من خلال الشكلين أعلاه بأن المنحنى البياني لسلسلة بواقي التقدير غير مستقرة، وهو ما تم استنتاجه أيضا من خلال فحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير.

ب- اختبار فيليب بيرون لاستقرارية البواقي: تتمثل نتائج تقدير اختبار فيليب بيرون لاستقرارية البواقي في الجدول الممثل أدناه.

الجدول رقم (3-52): نتائج اختبار فيليب بيرون لاستقرارية سلسلة البواقي

اختبار فيليب بيرون			المعادلة	الفرق	المتغيرات
القيمة الحرجة	الاحتمال عند 5%	القيمة المحسوبة			
-3.523623	0.9608	-0.764085	الثابت والقاطع	عند المستوى	UT
-2.935001	0.6394	-1.258857	الثابت		
-1.949097	0.1757	-1.300038	القاطع		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

بناءً على معطيات الجدول رقم (3-52) فقد تبين من خلال نتائج اختبار فيليب بيرون أن سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى وتحتوي على جذر الوحدة لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على جذر الوحدة، باعتبار أن كافة القيم المحسوبة هي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. بالإضافة إلى نتائج طريقة أنجل-جرانجر الموضحة في الجدول أدناه.

**III.3.1.3 نتائج اختبار أنجل-جرانجر:** من خلال ما سبق يمكن توضيح نتائج طريقة اختبار أنجل-جرانجر في الجدول أدناه كما يلي:

الجدول رقم (3-53): نتائج اختبار أنجل-غرانجر

Date: 10/26/21 Time: 18:51  
 Series: INS PIB  
 Sample: 2000S1 2020S2  
 Included observations: 42  
 Null hypothesis: Series are not cointegrated  
 Cointegrating equation deterministics: C  
 Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=9)

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
INS	-0.558939	0.9586	-1.941716	0.9347
PIB	-0.891211	0.9204	-3.045366	0.8729

\*MacKinnon (1996) p-values.

Intermediate Results:

	INS	PIB
Rho - 1	-0.047359	-0.074277
Rho S.E.	0.084730	0.083344
Residual variance	14.37272	2.01E+20
Long-run residual variance	14.37272	2.01E+20
Number of lags	0	0
Number of observations	41	41
Number of stochastic trends**	2	2

\*\*Number of stochastic trends in asymptotic distribution

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

وبالتالي ومن خلال نتائج أنجل- غرانجر فقد تم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وما يعزى هذا هو أن هذا الاختبار ككل غير معنوي عند مستوى معنوية 5%. وعليه وبما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكننا المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بالعلاقات التوازنية قصيرة الأجل. ومن أجل تدعيم صحة النتيجة المتحصل عليها في هذا الاختبار سنعتمد على اختبار جوهانسون للتكامل المتزامن.

### III.3.3 اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن

يشترط في اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أن تكون كل المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي ومن خلال دراستنا فقد تم التوصل إلى أن هذا الشرط هو محقق. وعليه وبناء على اختبار جوهانسن نستخلص النتائج التالية والموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-54): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن بين السلسلتين (PIB, INS)

Date: 10/24/21 Time: 22:11  
 Sample (adjusted): 2001S1 2020S2  
 Included observations: 40 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: PIB INS  
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.273347	14.99721	15.49471	0.0593
At most 1	0.054105	2.224950	3.841466	0.1358

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

كما يمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-55): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

القيمة الذاتية	اختبار الأثر (القيمة المحسوبة)	القيم الحرجة	فرضية العدم
		(القيمة المجدولة) %5	
0.273347	14.99721	15.49471	لا يوجد ( $r = 0$ )
0.054105	2.224950	3.841466	على الأكثر يوجد متجه واحد ( $r \leq 0$ )

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (3-54).

من خلال النتائج التي تم تدوينها في الجدول رقم (3-55) يلاحظ أن:

- عند السطر الأول ( $r=0$ ) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر  $\lambda_{trace}(r) = 14.99721$  أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% التي بلغت (15.49471)، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

- عند السطر الثاني ( $r=1$ ) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر  $\lambda_{trace}(r) = 2.224950$  أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% التي بلغت (3.841466)، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك. وما يعزى هذه النتيجة هو أن النموذج ككل غير معنوي عند مستوى معنوية 5%. مما يدل على عدم وجود أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

وفي الأخير ومن خلال نتائج التكامل المشترك لاختبار أنجل-غرانجر واختبار جوهانسن تم التوصل إلى نتيجة وحيدة مفادها أنه لا توجد أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وما يعزي هذا هو أن الاختبارين ككل غير معنويين.

#### IV. تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي لمصر خلال الفترة 2000-2020

من أجل قياس الدور الذي تؤذيه التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي المصري، تم القيام في هذا المبحث القيام بتحليل الملامح الأساسية للنمو الاقتصادي. وتجلى ذلك من خلال التطرق لتتبع تطورات معدلات النمو الاقتصادي بالاضافة إلى دراسة كافة القطاعات المساهمة فيه. أما في المطلب الثاني فقد تم تحليل واقع وتحديات التجارة الالكترونية في مصر وكذلك التعرض إلى أهم المنصات الالكترونية المتواجدة فيها. وفي الأخير تم قياس دور التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي من خلال استعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

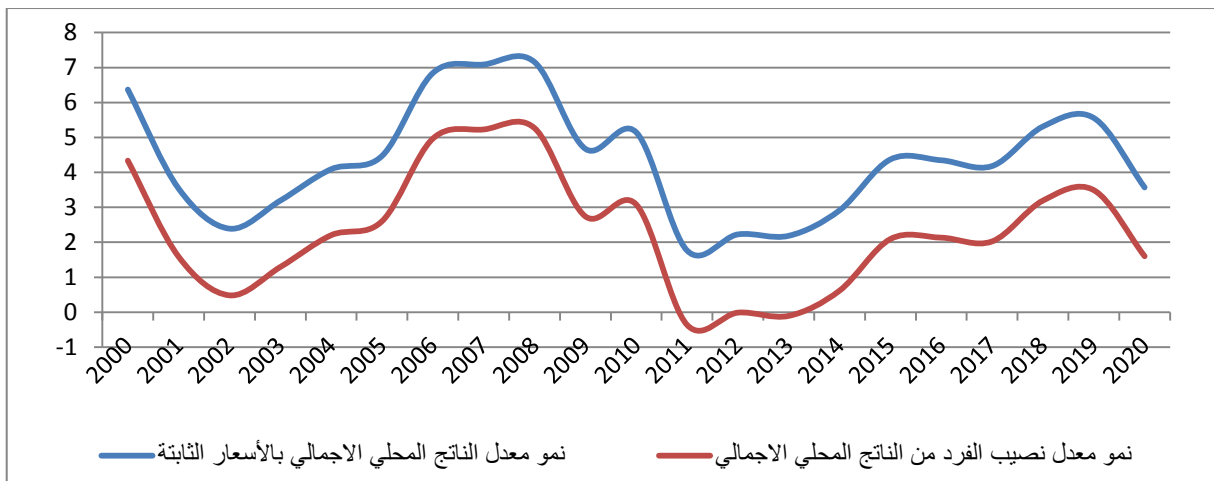
#### 1.IV الملامح الأساسية لتطور النمو الاقتصادي في مصر

شهد الاقتصاد المصري عدة تحولات اقتصادية، أدت إلى التغير في معدلات النمو الاقتصادي فيه خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 مرة بالارتفاع ومرة أخرى بالانخفاض. كما تعددت واختلفت القطاعات الاقتصادية التي قد ساهمت في تطور هذه المعدلات بمصر، بينما في الأخير تم التعرض إلى عدة معوقات قد واجهت تطور محركات معدلات النمو الاقتصادي.

#### 1.1.IV تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر

تم تناول في هذا الفرع مختلف التغيرات التي طرأت على النمو الاقتصادي بمصر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وذلك من خلال مؤشرين ألا وهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وفق ما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-64): تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-64) بأن كل من منحى نمو الناتج المحلي الاجمالي ومنحنى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تذبذب ملحوظ ومستمر ومن أجل الفهم أكثر فقد تم القيام بتقسيم هذه الفترة المختارة إلى أربعة فترات كما يلي:

● **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2000-2005:** نرى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة بوثيرة شبه متناقصة قدر فيها سنة 2000 بنسبة 6.37% تم تناقص بنسبة 3.98% ليبلغ ما نسبته 2.39% سنة 2002 وبعد سنوات متتالية من النمو المتراجع والضعيف تعزز الانتعاش الاقتصادي وعاد مرة أخرى معدل النمو للارتفاع ليبلغ ما قيمته 3.19% ، 4.09% ، 4.71% سنة 2003 و2004 و 2005 على التوالي. ويعزي هذا التحسن في مستوى الأداء الاقتصادي في الأساس على إتخاذ العديد من إجراءات وسياسات من قبل الحكومة المصرية الجديدة المقترنة بتنفيذ سياسات مالية ونقدية التي استهدفت رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال "العمل على زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة، وتحقيق الاستقرار النسبي في معاملات سوق الصرف الأجنبي، وتفعيل الأدوات الجديدة للسياسة النقدية وتحسين ميزان المعاملات الجارية بميزان المدفوعات. وكذلك تم القيام بإجراء تصحيحات سعرية لبعض السلع والخدمات وتخفيض بنود التعريفات الجمركية، وإصدار قانون الضرائب على الدخل لغرض تجاوز مرحلة التباطؤ التي مر بها النمو الاقتصادي"<sup>1</sup>. كما نلاحظ بأن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد قدر بحوالي 40.33% سنة 2000 تم تناقص ليبلغ ما قيمته 0.48% سنة 2002، ليعود للنمو بشكل متباطئ سنتي 2003، 2004، 2005 بنسب متتالية 1.29% و 2.20% و 2.60% أي بنسبة تحسن قدرت سنة 2005 بحوالي 2.12% عن سنة 2002 التي كاد أن ينعدم فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

● **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2006-2010:** شهدت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2006 ارتفاعا متواصلا بلغ حوالي 6.84% أي بنسبة زيادة قدرت بـ 2.37% عن سنة 2005 ليفوق بشكل ملحوظ نظيره على مستوى العالم ككل ويعادل بالتقريب متوسط معدل النمو على مستوى الاقتصاديات الناشئة، وواصل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي تصاعده لينمو بوثيرة متباطئة مسجلا أعلى مستوى له سنة 2008 إذ قدر بنسبة 7.15% أي بمعدل زيادة قدر بحوالي 0.31% عن سنة 2006، وجاء هذا التحسن المطرد في معدل النمو مدعوما بزيادة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وكذلك النمو الملحوظ في الصادرات البترولية وغير البترولية، خاصة من السلع تامة الصنع والمواد الخام. هذا وبالإضافة إلى التأثير الايجابي لاستمرار البنك المركزي المصري في تنفيذ خطته

<sup>1</sup> بالاعتماد على:

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي (2003-2004) ، ص 59.

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي (2004-2005) ، ص 67.

الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي، فضلا عن الآثار الايجابية للإصلاحات الضريبية والجمركية، والعمل على تدعيم المرافق الأساسية و الثقة في كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي. وفي سنة 2009 سجل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي تراجعاً رهيباً قدر بحوالي 2.48% عن سنة 2008. نتيجة لتأثر الأداء الاقتصادي بالأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم وتداعياتها وبلغ هذا التأثير أقصاه خلال الربع الثاني من سنة 2009، وإن كان قد بدأ في الانحسار النسبي منذ بداية الفترة يناير/ يونيو والتي شهدت تحسناً محدوداً في معدل النمو لغاية سنة 2010 والتي عاد فيها ينمو إذ قدرت نسبته بحوالي 5.14 أي بنسبة زيادة قدرت بـ 0.47% عن سنة 2009 مقرباً من مرحلة التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها. وبالتالي ورغم تراجع النمو في معدل الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009 إلا أنه لا زال يفوق متوسط معدل نمو الاقتصاديات الناشئة ككل<sup>1</sup>. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي 4.96% سنة 2006 تم تزايد ليبلغ على التوالي ما قيمته 5.22 % 5.26 سنتي 2007 و 2008، ليتناقص سنة 2009 بنسبة 2.52% عن سنة 2008، تم عاد للتحسن سنة 2010 ليبلغ ما نسبته 3.08%.

● **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2011-2015:** أما خلال هذه الفترة فقد تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2011 و قدرت نسبته بحوالي 1.76 %، وهذا التراجع حسب وزارة التخطيط يعود لتباطؤ كافة قطاعات النشاط الاقتصادي المصري. وفي سنة 2012 فقد أظهر الاقتصاد المصري تعافياً نسبياً إذ بلغ ما نسبته 2.22% أي ارتفع عن سنة 2011 بنسبة قدرت بحوالي 0.46%. بينما في سنتي 2013 و 2014 فقد تأثر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي سلباً بالأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر على مدار السنوات الثلاث السابقة واستقر عند مستواه إذ قدر بحوالي 2.18% و 2.91% على التوالي، بينما تحسن النمو في الناتج المحلي الاجمالي مرة أخرى سنة 2015 ليبلغ ما نسبته 4.37% وهذا ما يعد انعكاساً للتحسن الملحوظ في أداء النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي -0.36% سنة 2011 ليرتفع في سنة 2012 إلى ما نسبته -0.01% تم عاد للانخفاض مجدداً سنة 2013 لما نسبته -0.10% تم عاد مرة أخرى للارتفاع سنة 2014 فبلغ ما نسبته 0.61% تم تحسن أكثر ليبلغ ما نسبته 2.09% سنة 2015.

<sup>1</sup> بالاعتماد على:

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي (2005-2006)، ص 59.  
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2007-2008)، ص 55.  
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2008-2009)، ص 53.  
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2009-2010)، ص 55.

<sup>2</sup> بالاعتماد على:

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2010-2011)، ص 59.  
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2011-2012)، ص 59.  
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2012-2013)، ص 57.  
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2013-2014)، ص 59.

● **تحليل الفترة الممتدة ما بين 2016-2020:** تميزت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة بنوع من عدم الاستقرار والتجانس وتمثل ذلك في الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى. حيث بلغت ما نسبته 4.34% سنة 2016 أي بنسبة انخفاض قدرت بحوالي 0.3%، بمعنى انخفاض معدل النمو بشكل ملحوظ عن سنة 2015، وهذا التراجع راجع إلى تباطؤ مساهمتي قطاعي الصناعات التحويلية والحكومة العامة، والمساهمة السالبة لقطاعي السياحة والاستخراجات. أما في سنة 2017 فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 4.18% أي بنسبة تراجع قدرت بحوالي 0.16% عن سنة 2016، وبالتالي فقد كان النمو الاقتصادي سنة 2017 أقل تباينا بكثير مما كان عليه الحال سنة 2016 ومتباطئ بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوثيرة بعض القطاعات الاقتصادية. بينما في سنة 2018 فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 5.31% ونلاحظ أن في هذه السنة تزايد معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بما نسبته 1.13%. وظل في النمو بوثيرة متباطئة سنة 2019 ليبلغ ما نسبته 5.55% تم وصل معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي إلى أدنى مستوى له سنة 2020 والتي قدر فيها بحوالي 3.56%. وبالتالي فإن هذا التراجع الملحوظ بشكل كبير جدا راجع إلى أزمة كوفيد 19 التي أصابت العالم مؤخرا ومصر خاصة والتي أدت بدورها لتدهور كافة القطاعات الاقتصادية المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لتعود عليه بالتدهور وتسجيل أدنى المستويات له. أما معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد قدر بحوالي 2.13% سنة 2016 ليتناقص لما قيمته 2.02% سنة 2017، تم تزايد سنتي 2018 و 2019 ليبلغ ما نسبته 3.19% و 3.49% على التوالي تم عاد مجددا للتناقص سنة 2020 والتي قدرت نسبته فيها بحوالي 1.59%.

وفي هذا السياق وحسب بيانات صندوق النقد العربي فمن المتوقع بقاء معدل نمو الاقتصاد المصري مرتفعا بحدود 3.5% و 4.8% على التوالي سنتي 2021 و 2022 مدعوما بارتفاع مستويات الطلب الخارجي. ومن تواصل استمرار الإنفاق الاستثماري على المشروعات الرئيسية ومن بينها مشروعات البنية التحتية، وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، فيما ستجد بعض القطاعات الاقتصادية المهمة الأخرى مثل قطاع السياحة دعما بنهاية فترة التوقع في ظل توقعات عودة النشاط السياحي خلال سنة 2022 بما سيساهم في دعم الإيرادات السياحية التي تسهم بنحو 6% من الناتج المحلي الاجمالي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> تقرير آفاق الاقتصاد العربي (الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021 ، الموقع الالكتروني:

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021/%D9%85%D8%B5%D8%B1.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/29، على

الساعة: 18:00، ص 02.

#### 2.1.IV تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو بمصر

لقد تنوعت واختلقت القطاعات الاقتصادية المساهمة في تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر، وبالتالي فيمكن تتبع هذه القطاعات الاقتصادية و مدى مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي الذي يبين نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم (3-56): نسب القيمة المضافة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي  
بالأسعار الثابتة في مصر للفترة 2004-2020

السنوات	الزراعة الري والصيد	الاستخراجات	الصناعات التحويلية	الكهرباء	المياه
2005-2004	3.5	0.8	5	6.8	4
2006-2005	3.2	20.8	5.8	8.7	6
2007-2006	7.1	3.9	7.3	6.3	7.2
2008-2007	3.3	4	8	7.8	7.2
2009-2008	3.2	6.4	3.7	6.2	7
2010-2009	3.4	0.9	5.1	6.3	6.8
2011-2010	2.7	0.6	-0.9	4.5	4.4
2012-2011	2.9	0.1	0.7	5.9	4.6
2013-2012	3	-2.7	2.3	4.6	4.1
2014-2013	3	-5.5	8.3	2.7	4.1
2015-2014	3	4.1	2.9	4	3.8
2016-2015	3.1	-5.7	0.8	7.1	3.9
2017-2016	3.2	1.8	2.1	1.9	3.9
2018-2017	3.1	7.7	4.8	4.2	3.2
2019-2018	3.3	9.8	2.8	1.3	3.3
2020-2019	3.3	-3	1.4	-0.7	3.3
السنوات	النقل والتخزين	الاتصالات	قناة السويس	تجارة الجملة والتجزئة	الوساطة المالية والأنشطة المساعدة
2005-2004	6.1	9.4	17.3	4.9	3
2006-2005	7.5	10.3	9.4	6.5	5.3
2007-2006	8	14.1	14.9	8.3	7.1
2008-2007	8.1	14.2	18	7.1	7.6
2009-2008	5.5	14.2	-7.2	6.9	4.6
2010-2009	6.8	13.3	-2.9	6.1	5.2

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

1.6	1.6	11.5	6.7	2	2011-2010
2.2	2	3.9	5.2	2.8	2012-2011
2.7	2.8	-3.8	4.9	2.9	2013-2012
3	3.4	2.7	5.6	3.4	2014-2013
3.2	3.5	6.7	4.9	4.7	2015-2014
4.2	5.3	2.2	8.4	5.7	2016-2015
4	5.2	1.4	12.5	5.3	2017-2016
3.4	3.7	9.6	10.3	3.8	2018-2017
3.5	3.9	7.9	16.7	4.1	2019-2018
3	3.9	5	15.2	3.9	2020-2019
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	الحكومة العامة	الأنشطة العقارية	السياحة مطاعم وفنادق	التأمين والتأمينات الاجتماعية	السنوات
3.2	4	3.9	24.2	3	2005-2004
4.9	3.4	3.8	4.3	5.2	2006-2005
6.8	3.4	4.3	13.2	13.1	2007-2006
4.7	2	3.7	24.3	13.7	2008-2007
4.4	3.1	3.8	1.3	8.8	2009-2008
5	4.3	4.2	12	11.3	2010-2009
2.8	3.7	3.3	-5.9	7	2011-2010
2.8	2.9	3.2	2.9	4.5	2012-2011
2.8	3	4.6	6.6	6	2013-2012
5	4.1	7.6	-26.8	6.9	2014-2013
2.8	7.5	2.7	19.5	3.1	2015-2014
4.2	5	4.6	-28.5	3.7	2016-2015
4	3	5.2	3.9	4	2017-2016
3.5	1.5	3.7	27.7	3.4	2018-2017
3.8	2.7	3.9	20.1	3.4	2019-2018
4	6.1	3.8	-17.3	3	2020-2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي المصري من سنة 2003-2004 إلى غاية سنة 2018-2019.

- الموقع الالكتروني: <https://mped.gov.eg/GrossDomestic>. تاريخ الاطلاع: 2021-09-29.

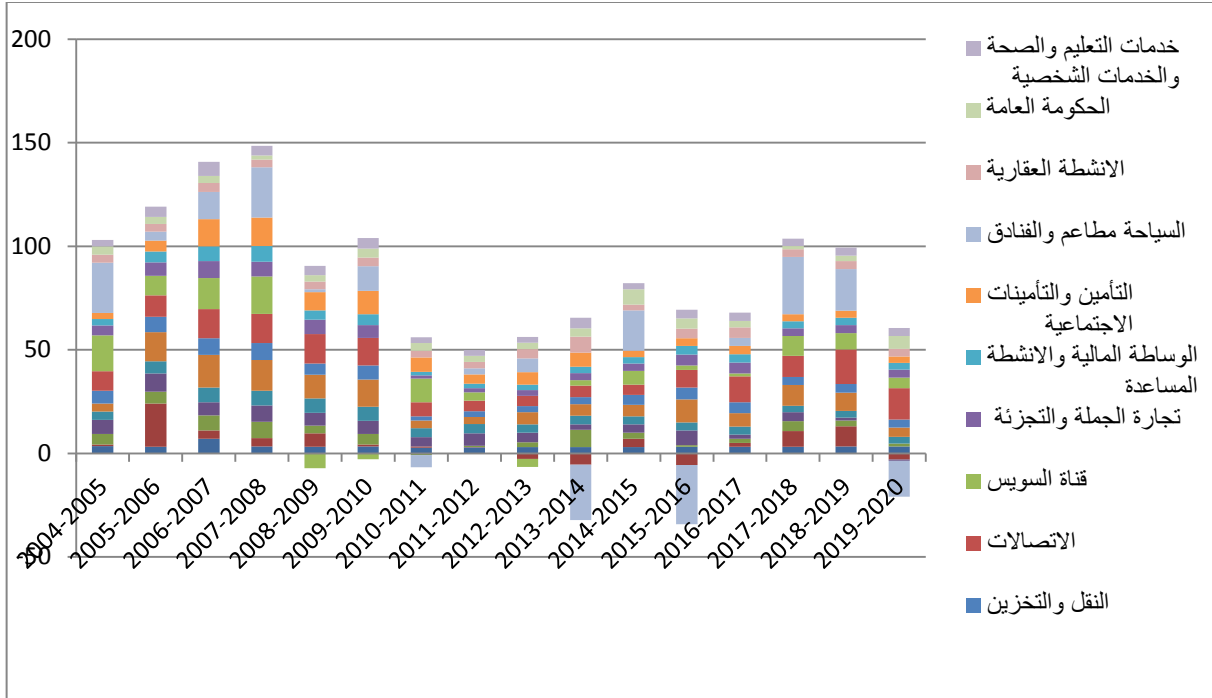
بناءً على معطيات الجدول رقم (3-56) فقد تم تمثيل الشكل أدناه والذي يوضح مدى تطور القطاعات

الاقتصادية المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي كالتالي:

الشكل رقم (3-65): تطور القطاعات الاقتصادية المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بمصر للفترة

2020-2004

(الوحدة: %)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-56).

من خلال الشكل رقم (3-65) والذي يمثل تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي المصري بالأسعار الحقيقية، فقد تم استنتاج بأن مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في مصر تعود إلى الزراعة والري والصيد، الاستخراجات، الصناعات التحويلية، الكهرباء، المياه والصرف وإعادة الدوران، التشييد والبناء، النقل والتخزين، الاتصالات والمعلومات، قناة السويس، تجارة الجملة والتجزئة، الوساطة المالية والأنشطة المساعدة، التأمينات الاجتماعية، السياحة، الأنشطة العقارية، الحكومة العامة، خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية.

- **قطاع الزراعة والري والصيد:** نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن مساهمة قطاع الزراعة والري والصيد في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ أعلى دروة له سنة 2007 والتي قدرت بحوالي 7.1% بعدما كان يبلغ ما نسبته 3.5% سنة 2005، تم تراجع معدل النمو في هذا القطاع ليبلغ ما نسبته 2.7% سنة 2011 ليتزايد بشكل طفيف خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 بنسب قدرت بحوالي 2.9%، 3%، 3%، 3.1% على التوالي ليعود مجددا للمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بالغاما نسبته 3.3% سنة 2020.

- **قطاع الاستخراجات:** يتكون هذا القطاع من قطاعات فرعية والتي تمثلت في البترول، الغاز، واستخراجات أخرى. حيث ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي كانت شبه منعدمة سنة 2005 إذ قدرت هذه المساهمة في النمو بحوالي 0.8%، لتبلغ أعلى ذروة لها سنة 2006 والتي قدرت فيها بحوالي 20.8%. تم تراجع مساهمة قطاع الاستخراجات لتنمو بوثيرة متباطئة تارة ترتفع واثارة تنخفض. مسجلتنا أدنى ذروة لها سنة 2013 والتي ساهمت فيها بمعدل سالب قدر بما نسبته 2.7% في الناتج المحلي الاجمالي. وظلت المساهمة هامشية ومتذبذبة لتبلغ نسبة سالبة سنة 2020 والتي قدرت فيها بحوالي 3%.
- **قطاع الصناعات التحويلية:** والذي تمثل في تكرير البترول والصناعات التحويلية، وما تبين لنا من الشكل أعلاه هو أن هذا القطاع قد بلغ أعلى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2007 والتي قدر فيها بحوالي 8% ليتراجع بشكل رهيب جدا سنة 2011 والتي سجل فيها نسبة مساهمة سالبة بلغت أدنى ذروة و قدرت بما نسبته 0.9% تم عاد مرة أخرى هذا القطاع ليساهم مجددا في نمو الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ الذروة العظمى له، والتي قدرت بما نسبته 8.3% سنة 2014 تم تراجع نسبة المساهمة فيه سنة 2016 إذ قدرت بما نسبته 0.8%، أما في سنة 2018 فقد سجلت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالي 4.8%، لتعود هذه النسبة للانخفاض مرة أخرى سنة 2020 بحوالي 1.4%.
- **قطاع الكهرباء:** نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النمو في قطاع الكهرباء قد كان متذبذبا طوال فترة الدراسة مرتفعا ثارة ومنخفضا ثارة أخرى، إذ سجل أعلى نسبة له سنة 2006 والتي قدر فيها بحوالي 8.7%. أما في سنة 2020 فقد سجل هذا القطاع أدنى نسبة مساهمة له في نمو الناتج المحلي الاجمالي والتي قدرت بنسبة سالبة أي بلغت ما قيمته 0.7%.
- **قطاع المياه:** يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن النمو في قطاع المياه قد كان متذبذبا طوال فترة الدراسة مرتفعا مرة ومنخفضا مرة أخرى، إذ سجل أعلى نسبة له سنتي 2007، 2008، والتي قدر فيها على التوالي 7.2%، 7.2%. أما في سنة 2020 فقد سجل هذا القطاع أدنى نسبة مساهمة له في نمو الناتج المحلي الاجمالي والتي قدرت بنسبة سالبة 3.3%.
- **قطاع التشييد والبناء:** نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النمو في قطاع التشييد والبناء قد سجل نسب مساهمة متذبذبة طوال فترة الدراسة وتجلت هذه النسبة في الارتفاع والانخفاض، لتبلغ مساهمة هذا القطاع أعلى نسبة لها سنة 2007 والتي قدرت فيها بحوالي 15.7%. أما في سنة 2020 فقد سجل هذا القطاع نسبة مساهمة قدرت بحوالي 4.4% في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

- **قطاع النقل والتخزين:** سجل قطاع النقل والتخزين نسب مساهمة متذبذبة طوال فترة الدراسة مرتفعاً ثارة ومنخفضاً ثارة أخرى، إذ سجل أعلى نسبة له سنة 2008 والتي قدر فيها بحوالي 8.1%. أما في سنة 2020 فقد سجل هذا القطاع نسبة مساهمة قدرت بحوالي 3.9% في نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- **قطاع الاتصالات:** يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن قطاع الاتصالات قد ساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث سجل معدلات مساهمة متذبذبة طوال فترة الدراسة مرة بالارتفاع ومرة أخرى بالانخفاض. إذ سجل أعلى نسبة له سنة 2019 والتي قدر فيها بحوالي 16.7%. أما في سنة 2020 فقد سجل هذا القطاع نسبة مساهمة قدرت بحوالي 15.2%.
- **قناة السويس:** ساهمت قناة السويس في نمو الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 17.3% سنة 2005 لترتفع هذه النسبة سنة 2008 بالغتا ما قيمته 18% والتي كانت من بين أعلى نسب المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي طوال فترة الدراسة. بينما في سنة 2010 تراجعت نسب مساهمة هذا القطاع بشكل سلبي بالغتا ما قيمته -2.9%، لترتفع مجددا سنة 2011 إلى ما نسبته 11.5% نم تراجعت مرة أخرى لتبلغ ما نسبته 5% سنة 2020.
- **قطاع تجارة الجملة والتجزئة:** ما تم استنتاجه من خلال الشكل أعلاه هو أن نسب مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة في نمو الناتج المحلي الاجمالي قد سجل معدلات نمو متذبذبة طوال فترة الدراسة. حيث بلغ هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي أعلى نسبة مساهمة قدرت بحوالي 8.3% سنة 2007 لتراجع هذه النسبة لما قيمته 3.9% سنة 2020.
- **قطاع الوساطة المالية والأنشطة المساعدة:** يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه أن مساهمة قطاع الوساطة المالية والأنشطة المساعدة في نمو الناتج المحلي الاجمالي قد سجل معدلات نمو متذبذبة طوال فترة الدراسة، إذ قدرت أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 7.6% سنة 2008 لتراجع هذه النسبة لما قيمته 3.3% سنة 2020.
- **قطاع التأمين والتأمينات الاجتماعية:** سجل قطاع التأمين والتأمينات الاجتماعية نسب مساهمة متذبذبة طوال فترة الدراسة والتي تجلت في الارتفاع ثارة والانخفاض ثارة أخرى. إذ سجل هذا القطاع أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2008 والتي قدر فيها بحوالي 13.7%، أما في سنة 2020 فقد سجل هذا القطاع ما نسبته 3%.
- **قطاع السياحة المطاعم والفنادق:** تم الاستنتاج من خلال الشكل أعلاه أن أعلى نسب مساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي تعود لقطاع السياحة المطاعم والفنادق. ذلك كون مصر من بين الدول التي تعتمد مداخيل اقتصادها على السياحة بالدرجة الأولى وهذا يتجلى في قوة الأرقام التي قدرت بها نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي. وما يمكن استنتاجه هو أن أعلى نسبة مساهمة لهذا

القطاع في نمو الناتج المحلي الاجمالي قدرت بحوالي 27.7% سنة 2018 لتتخفض وبشكل سلبي رهيب سنة 2020 لما نسبته 17.3%- وهذا ما يعود حتما إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد 19 على الاقتصاد المصري من خلال غلق كافة الحدود والمطاعم والفنادق.

### 3.1.IV المعوقات النمو الاقتصادي المصري

من خلال تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020، فقد تبين لنا عدم وجود اتجاه عام مستقر وصاعد لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمصر. مما يعود طبعا إلى ضعف محركات النمو الاقتصادي بمصر ووجود الكثير من المعوقات التي تواجهه ومنه فان الجدول أدناه يوضح العديد من هذه المعوقات كما يلي:

#### الجدول رقم (3-57): معوقات النمو الاقتصادي في مصر

المفاهيم المتعلقة بمعوقات النمو الاقتصادي المصري	معوقات النمو الاقتصادي
شهدت مصر العديد من التحولات الاقتصادية على مدى العقود الخمسة الماضية، فمن خلال فترة حكم الرئيس مبارك (1982-2010) قد شهدت مصر العديد من حالات الاغتيال لكبار المسؤولين، وشهدت فترة حكمه استمرارا في احتكار النظام للاتجاهات الرئيسية للعملية السياسية، وقد أدخلت بعض التدابير للتحويل الديمقراطي. كما أدت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي عانى منها الشعب المصري المتمثلة في غياب العدالة في توزيع ثمار النمو وزيادة درجة التفاوت بين الدخل وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتآكل الطبقة المتوسطة وارتفاع مستوى الفساد. كما يمكن القول بأن واقع مصر خلال الفترة (2000-2020) كان شديد السوء فيما يتعلق بالاستقرار السياسي حسب ما ورد في تقرير الدليل الدولي لمخاطر الدولة والذي وضع ارتفاع درجة المخاطر بصفة خاصة. فعدم الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية يعتبر من أهم الأسباب التي فسرت تراجع معدل النمو الاقتصادي في مصر.	عدم الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية
يعتبر الادخار المحلي المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار والتراكم الرأسمالي في مصر مما يعني أنه يلعب دورا أساسيا في تحديد معدل النمو الاقتصادي .	ضعف الادخار المحلي
تواجه مصر ضعفا كبيرا في القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، حتى أن الاستثمارات الأجنبية التي تحققت في مصر لم توجه إلى المجالات الإنتاجية. مما يعني بأن المشكلة هنا ليست في ضعف قدرة مصر على اجتذاب الاستثمارات فقط ولكن في توعيتها وكيفية استغلالها وتوجيهها نحو الأهداف التي تدعم النمو الاقتصادي.	ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
لقد شهدت مصر ارتفاعا مستمرا في معدلات البطالة، كما وقد واجه قطاعي التعليم والصحة الكثير من التحديات. وهو ما يمكن ترجمته في تواضع نوعية رأس	تواضع نوعية رأس المال البشري

المال البشري وضعف إنتاجية عنصر العمل.	
التراجع في القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الذي شهدته مصر والذي اتسم بالافتقار إلى إستراتيجية صناعية ثابتة تسهم في تلبية الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات. قد قلل الى حد كبير من الآمال التي يتطلع عليها المجتمع المصري في دفع معدلات النمو الاقتصادي نحو الارتفاع الذي يؤهل الاقتصاد المصري إلى مصاف الدول الصناعية.	تواضع نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة
تعتبر مصر من بين الدول التي شهدت تراجعاً في المستوى العلمي والتكنولوجي وثقافة الابتكار. وبالتالي فلا بد على مصر أن تعزز ثقافة البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار لما لها من أثر إيجابية على النمو الاقتصادي، كما نضيف إلى ذلك أن مصر لن تشهد تطوراً وتقدماً ما لم تتمكن من المنافسة على الصعيد الدولي في مجال العلوم.	غياب قاعدة وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار
شهدت نسبة الصادرات المصرية من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً بين الصعود والهبوط. مما يرجع إلى عدة أسباب من أهمها ضعف وثيرة التصنيع، وتدهور سعر صرف الجنيه المصري وغيرها من أسباب.	ضعف الصادرات المصرية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

## 2.IV تحليل واقع التجارة الالكترونية في مصر

تعتبر مصر من بين أكبر الدول العربية مقارنة بعدد السكان، إذ اتجهت مؤخراً نحو إيجاد بيئة مناسبة لممارسة التجارة الالكترونية. وعلى الرغم من هذا فإن العديد من المؤشرات في مصر لا تزال تؤكد على أنها في بدايتها، وأن العديد من الشركات المصرية الناشئة في هذا المجال تواجه العديد من العقبات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وبالتالي ومن خلال هذا المطلب فقد تم التعرض شرح واقع وتحديات التجارة الالكترونية في مصر.

### 1.2.IV مؤشرات البنية التحتية للتجارة الالكترونية في مصر

ارتكزت البنية التحتية للتجارة الالكترونية في مصر على عدة مؤشرات، انقسمت إلى مؤشرات غير مباشرة و مؤشرات أخرى مباشرة.

#### 1.1.2.IV المؤشرات غير المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في مصر

من بين أهم المؤشرات غير المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في مصر ما يلي: اشتراكات الهاتف الثابت، اشتراكات الهاتف المحمول.

أ- اشتراكات الهاتف الثابت: يعتبر الهاتف الثابت طريقة من بين طرق الاتصال السمي التي تستخدم فيها شبكة المواصلات. وفي السنوات الأخير وبالضبط خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 في مصر بدأ التطور في عدد اشتراكات الهاتف الثابت وهذا ما يمكن أن يتم توضيحه في الشكل أدناه.

الجدول رقم (3-58): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في مصر خلال الفترة 2000-2020

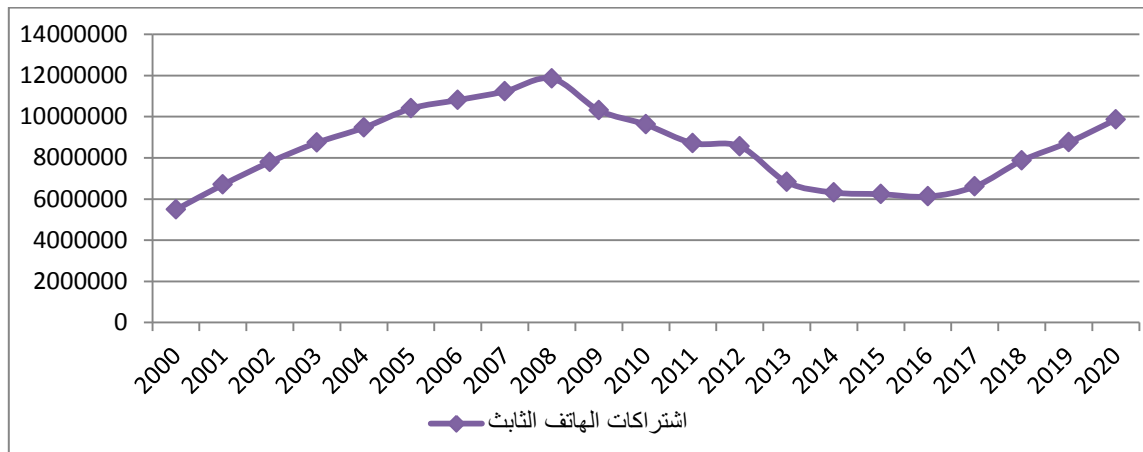
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اشتركات الهاتف الثابت	5483601	6694894	7794763	8735653	9464147	10396148
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اشتركات الهاتف الثابت	10807678	11228849	11852539	10312559	9618123	8714286
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشتركات الهاتف الثابت	8557497	6820892	6315915	6235133	6118250	6604849
السنوات	2018	2019	2020			
اشتركات الهاتف الثابت	7865286	8760436	9858331			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، متوفر على: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>

تاريخ الاطلاع: 16-09-2021، على الساعة: 19:25.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل المنحنى البياني الذي بين تطورات عدد اشتراكات الهاتف الثابت خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-66): التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في مصر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-58)

من خلال تتبع ما ورد في الشكل رقم (3-66) يلاحظ بأن التطور في عدد اشتراكات الهاتف الثابت بمصر يميل في السنوات الأخيرة نحو نمو إيجابي، حيث وبحلول سنة 2008 بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت أعلى دروة له والتي قدرت بحوالي 11852539 مقارنة بسنة 2000 التي قدر فيها عدد مشتركي الهاتف الثابت حوالي

## الفصل الثالث: تحليل وقياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي "عينة من الدول العربية"

5483601 أي بزيادة قدرت بحوالي 6368938 مشترك. تم تراجع عدد اشتراكات الهاتف الثابت سنتي 2015 و2016 ليبلغ هذا العدد على التوالي 6235133 و 6118250 وبعدها عاد التنامي في عدد مستخدمي الهاتف الثابت مرة أخرى بوتيرة متباطئة نوعاً ما خلال السنوات الأخرى ليبلغ ما قيمته 9858331 مشترك سنة 2020.

ب- اشتراكات الهاتف المحمول: لقد شهد الهاتف المحمول في مصر تطورات هامة في عدد الاشتراكات فيه خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-59): تطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة 2000-2020

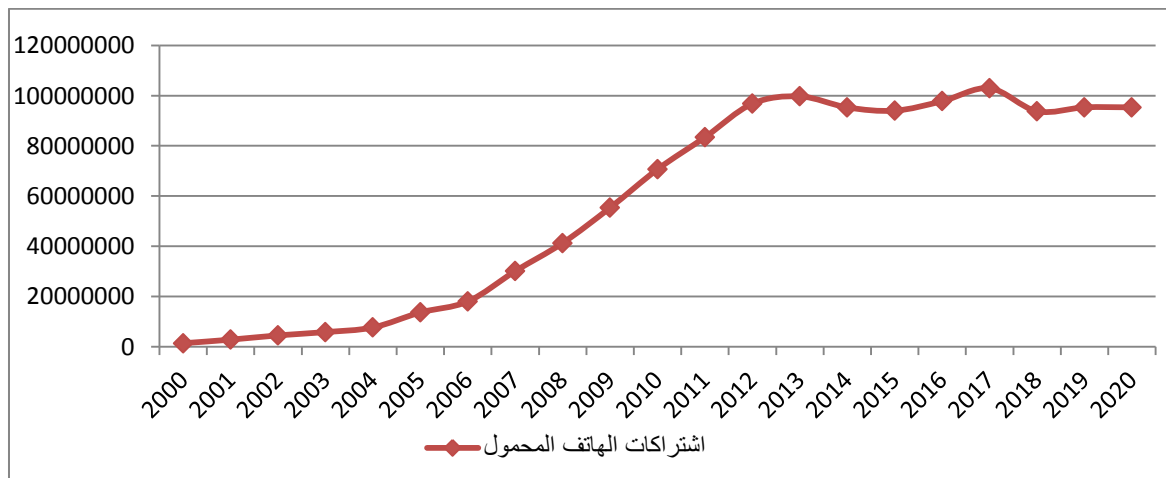
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
اشتراكات الهاتف المحمول	1359900	2793800	4494700	5797530	7643060	13629602
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اشتراكات الهاتف المحمول	18001106	30093673	41286662	55352233	70661005	83425145
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اشتراكات الهاتف المحمول	96798801	99798801	95316034	94016152	97791441	102958194
السنوات	2018	2019	2020			
اشتراكات الهاتف المحمول	93784497	95340262	95357427			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، متوفر على: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>

تاريخ الاطلاع: 16-09-2021، على الساعة: 20:00.

بناءً على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل المنحنى البياني الذي يبين تطورات عدد اشتراكات الهاتف المحمول خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-67): التمثيل البياني لتطور عدد اشتراكات الهاتف المحمول في مصر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-59).

من خلال تتبع نتائج الشكل رقم (3-67) يلاحظ بأن التطور في عدد اشتراكات الهاتف المحمول بمصر يميل في السنوات الأخيرة أيضا نحو نمو إيجابي متسارع، ففي سنة 2000 كان عدد مشتركى الهاتف المحمول ضعيف قدر بحوالي 1359900 مشترك. حيث وبحلول سنة 2017 بلغ عدد مشتركى الهاتف المحمول أعلى دروة له خلال فترة الدراسة والتي بلغ فيها حوالي 102958194 مشترك، مقارنة بسنة 2000 أي بزيادة قدرت بحوالي 101598294 مشترك، وينخفض هذا العدد سنة 2018 بالغا ما قيمته 93784497 مشترك، أي اخفض بحوالي 9173697 مشترك. ليعود النمو في عدد اشتراكات الهاتف المحمول بوتيرة شبه متباطئة ليبلغ عدد الاشتراكات خلال سنتي 2019 و 2020 على التوالي 95340262 و 95357427. وعليه فإنه ومنذ سنة 2005 نلاحظ أن هنالك نمو قوي في عدد اشتراكات الهاتف المحمول.

أما فيما يخص سرعة النطاق العريض لكل من الأجهزة المحمولة والأجهزة الثابتة بالمقارنة مع جميع أنحاء العالم وعلى أساس شهر جويلية سنة 2021، يمكن توضيحه من خلال الجدول والشكل أدناه.

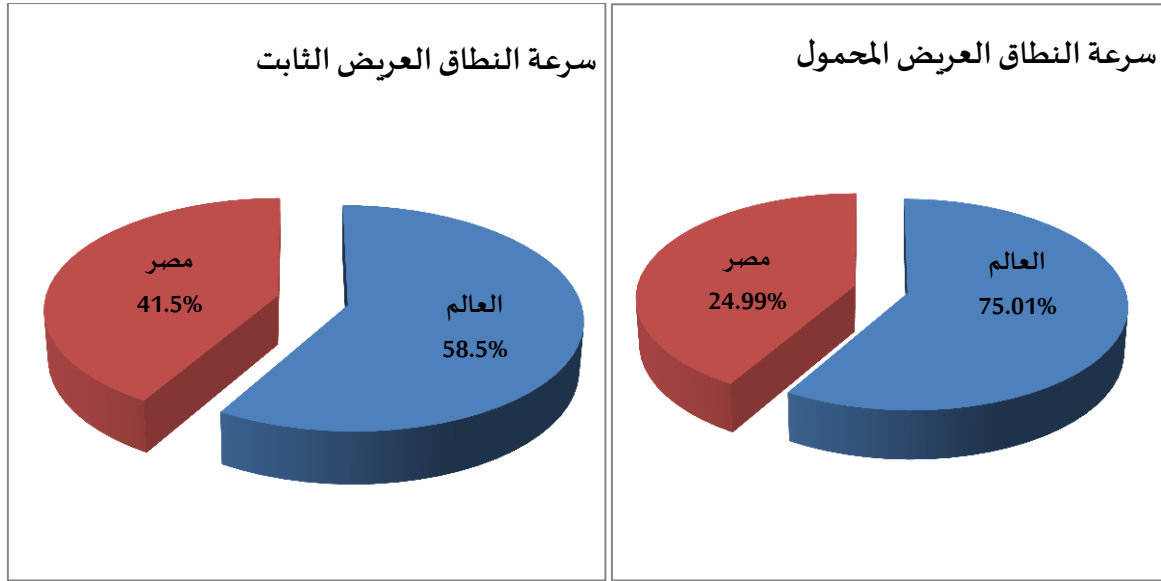
الجدول رقم (3-60): ترتيب سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة من جميع أنحاء العالم على أساس شهر جويلية 2021

المرتبة	سرعة النطاق العريض الثابت	المرتبة	سرعة النطاق العريض المحمول	الدولة
92	41.5	93	24.99	مصر

Source : Speedtest Global Index, July 2021, Available on : <http://www.speedtest.net/global-index>, Accessed : 15/09/2021, at 02:00.

وبالتالي بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل أدناه والذي يبين ترتيب سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة في مصر بالتقريب مقارنة مع جميع أنحاء العالم على أساس شهر جويلية 2021 كما يلي:

الشكل رقم (3-68): مقارنة سرعات النطاق العريض للأجهزة المحمولة والثابتة في مصر بالعالم على أساس شهر جويلية 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-60).

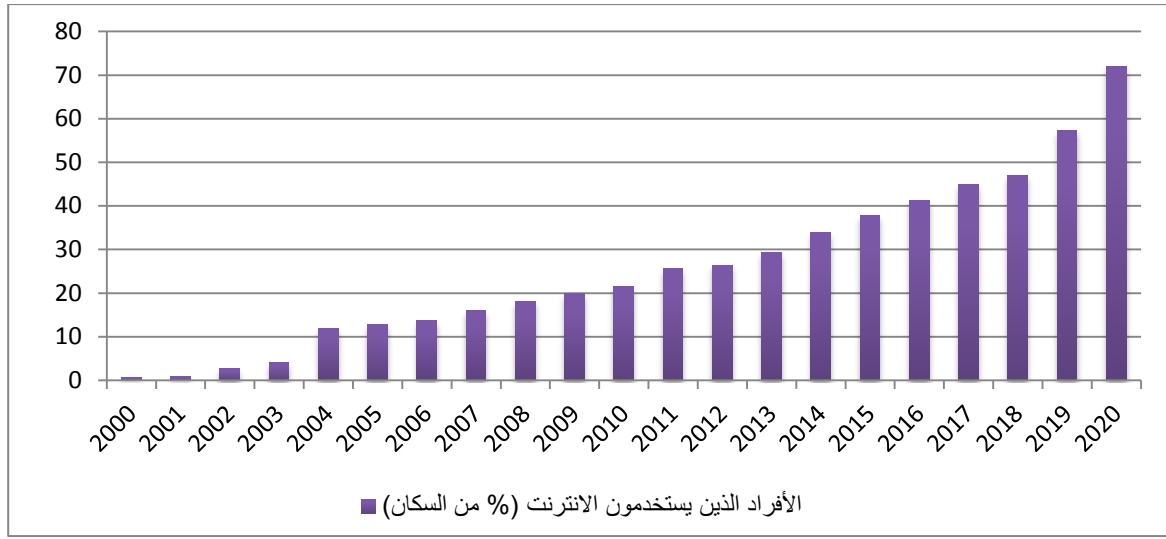
وما يتضح من خلال الشكل والجدول أعلاه هو أن مصر قد احتلت المرتبة 93 مع دول العالم من حيث سرعة النطاق العريض المحمول والتي قدرت بحوالي 24.99، أما من حيث سرعة النطاق العريض الثابت فقد احتلت المرتبة 92 وقدرت هذه السرعة بحوالي 41.5 مقارنة بدول العالم. وهذا ما يؤكد بأن مصر لا تزال متأخرة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها وركب قاطرة الدول المتقدمة.

#### 2.1.2.IV المؤشرات المباشرة لبنية للتجارة الالكترونية في مصر

من بين أهم المؤشرات المباشرة لبنية التجارة الالكترونية في مصر يمكن تميز ما يلي: شبكة الانترنت، خوادم الانترنت المؤمنة.

أ- شبكة الانترنت: من خلال الشكل أدناه نجد أن ما يعبر عن تطور شبكة الانترنت في مصر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020، هو التطور عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان).

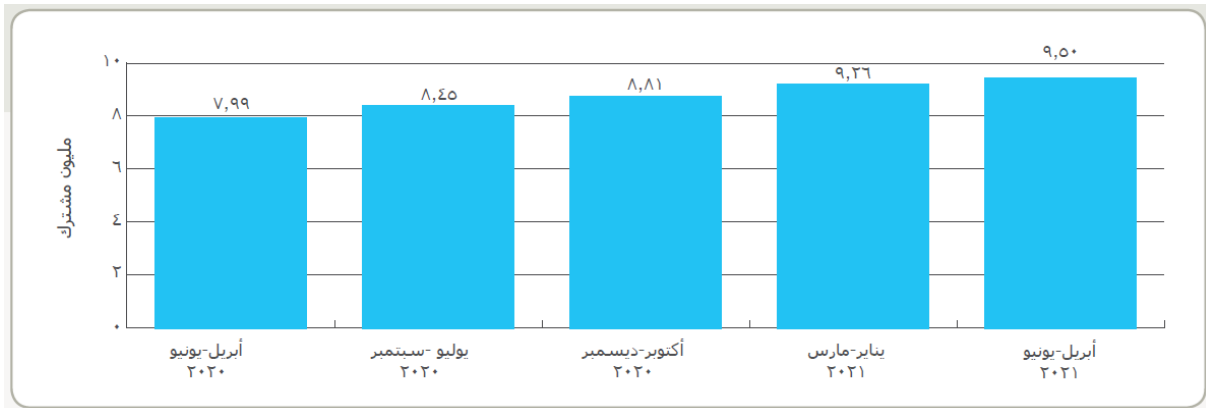
الشكل رقم (3-69): تطور عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-69) أن عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في الجزائر ينمو بوتيرة إيجابية متسارعة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020. ففي سنة 2000 بلغ عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت ما نسبته 0.64% واستمر في النمو بشكل بطيء جدا من سنة 2000 إلى سنة 2003 والتي قدرت فيها نسبة الزيادة بما قيمته 3.39%. ليبدأ في النمو بشكل متسارع سنة 2004 والتي بلغ فيها حوالي 11.92% واستمر النمو في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت في التزايد إلى غاية سنة 2020 والتي قدرت فيها النسبة بحوالي 71.91%. كما وقد تطور عدد مشتركو الانترنت فائق السرعة ADSL وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-70): تطور مشتركو الانترنت فائق السرعة ADSL

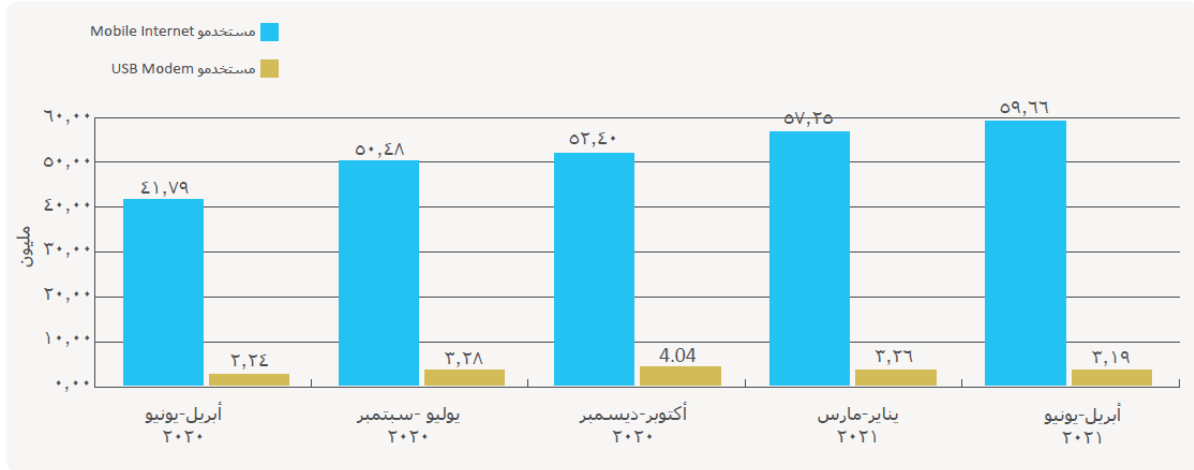


المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (جوان 2021)، نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عدد ربع سنوي، الموقع الالكتروني: <https://mcit.gov.eg/ar/Indicators>. تاريخ الاطلاع: 2021-10-20، على الساعة: 18:49، ص04.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد مشتركو الانترنت فائق السرعة ADSL قد ارتفع بشكل ملحوظ إلى حوالي 9.50 مليون مشترك نهاية الفترة أبريل-جوان 2021 مقارنة بنحو 8.99 مليون مشترك بنهاية الفترة أبريل-

جوان 2020، أي بزيادة قدرت بحوالي 1.51 مليون مشترك وبمعدل نمو سنوي قدر بحوالي 18.9%. أما فيما يخص التطور في عدد مستخدمو الانترنت عن طريق المحمول و USB Modem فهو موضح في الشكل أدناه.

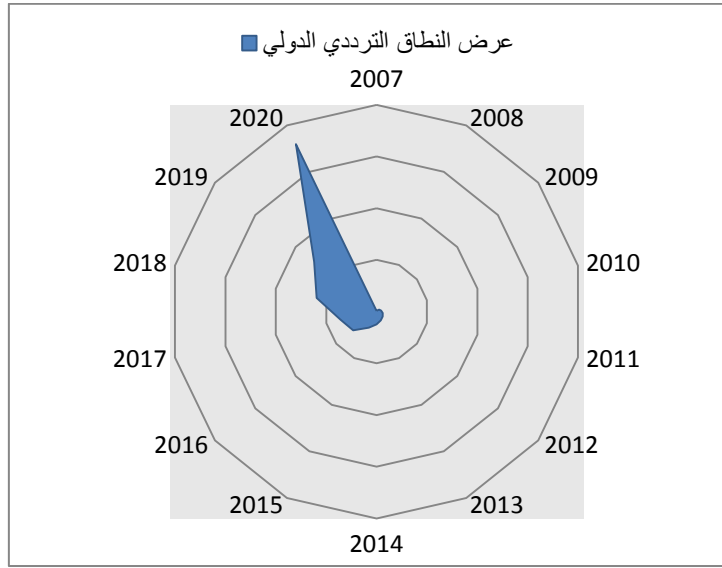
الشكل رقم (3-71): التطور في عدد مستخدمو الانترنت عن طريق المحمول و USB Modem



المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (جوان 2021)، نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، عدد ربع سنوي، الموقع الالكتروني: <https://mcit.gov.eg/ar/Indicators>، تاريخ الاطلاع: 20-10-2021 ، على الساعة: 18:59، ص04.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-71) أن عدد مستخدمو الانترنت عن طريق المحمول يفوق بكثير عدد مستخدمو USB Modem، حيث قد بلغ مستخدمي الانترنت عن طريق الهاتف المحمول حوالي 59.66 مليون مستخدم بنهاية الفترة أبريل-جوان 2021 وذلك مقارنة بنحو 41.79 مليون مستخدم خلال الفترة أبريل-جوان 2020. أما في المقابل فقد بلغ عدد مستخدمي USB Modem حوالي 3.19 مليون مستخدم خلال الفترة أبريل-جوان 2021 مقارنة بنحو 2.24 مليون مشترك خلال الفترة أبريل-جوان 2020. أما عن عرض النطاق الترددي الدولي للمصر فالشكل أدناه يوضح تطوره.

الشكل رقم (3-72): التطور في عرض النطاق الترددي الدولي مصري ميغابايت/ الثانية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاتحاد الولي للاتصالات.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن عرض النطاق الدولي في مصر قد نعى بوثيرة متباطئة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2007 إلى غاية 2019 ليحقق قفزة متسارعة جدا سنة 2020 والتي قدرت بحوالي 3597000 ميغابايت/ الثانية. وبالتالي فقد قدرت قيمة الزيادة من سنة 2007 إلى 2020 بحوالي 3583708 ميغابايت/ الثانية.

ب- خوادم إنترنت مؤمنة: لقد بدأ عدد خوادم الانترنت المؤمنة في التنامي والتطور بمصر منذ سنة 2010 وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول أدناه.

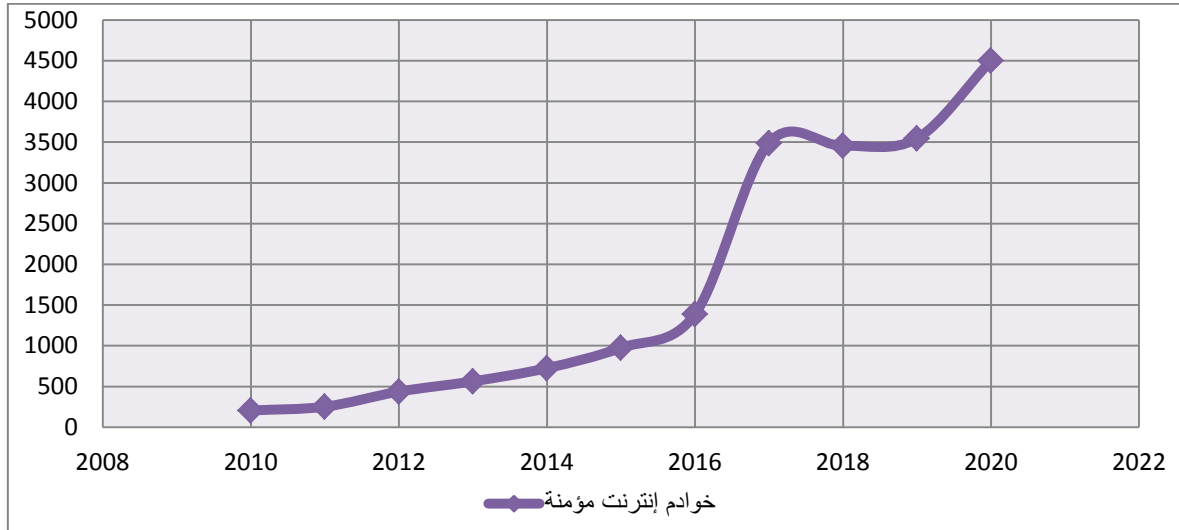
الجدول رقم (3-61): تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في مصر خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
خوادم الانترنت المؤمنة	205	252	437	563	725	975	1388	3490	3456	3547	4503

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات أطلس عالم.

وبالتالي وبناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل الموضح أدناه والذي بين تطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في مصر للفترة الممتدة ما بين 2010-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-73): التمثيل البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في مصر خلال الفترة 2010-2020

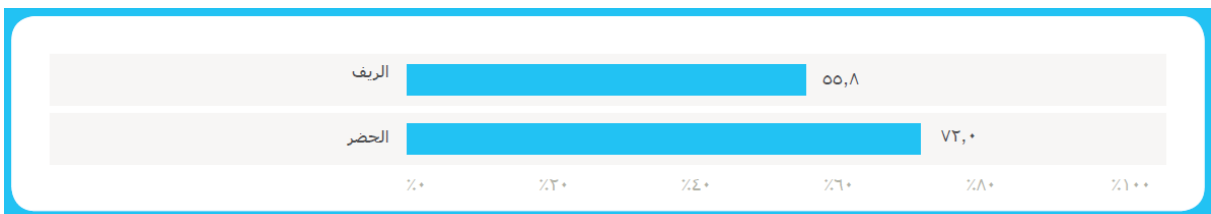


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات أطلس عالم.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-73) والذي يمثل الرسم البياني لتطور عدد خوادم الانترنت المؤمنة في مصر. أن عدد هذه الخوادم قد بدأ تنامي البيانات المتعلقة به سنة 2010. والنمو فيه متذبذب كما هو موضح في المنحنى حيث قدر عدد هذه الخوادم بحوالي 205 خادم سنة 2010 لينمو التزايد في هذا العدد بوثيرة بطيئة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2015 والتي قدر فيها عدد الزيادة بـ 770 خادم فقط. تم من بعدها بدأ النمو في عدد هذه الخوادم يتزايد بوثيرة شبه متسارعة محققا بذلك قفزة متسارعة ومعتبرة سنة 2017. حيث بلغ ما عدد 4503 سنة 2020، أي بزيادة قدرت بحوالي 3528 عن سنة 2015.

ج- الحاسب الآلي: من خلال نتائج ما ورد في الاستبيان الدوري لاستخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأسر المصرية والأفراد، وبحرية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لسنة 2019-2020 فقد تم تقدير عدد الأسر التي تمتلك الحاسب طبقا للحضر/ريف كما يلي:

الشكل رقم (3-74): تقدير نسب الأسر التي تمتلك الحاسب طبقا للحضر/ريف



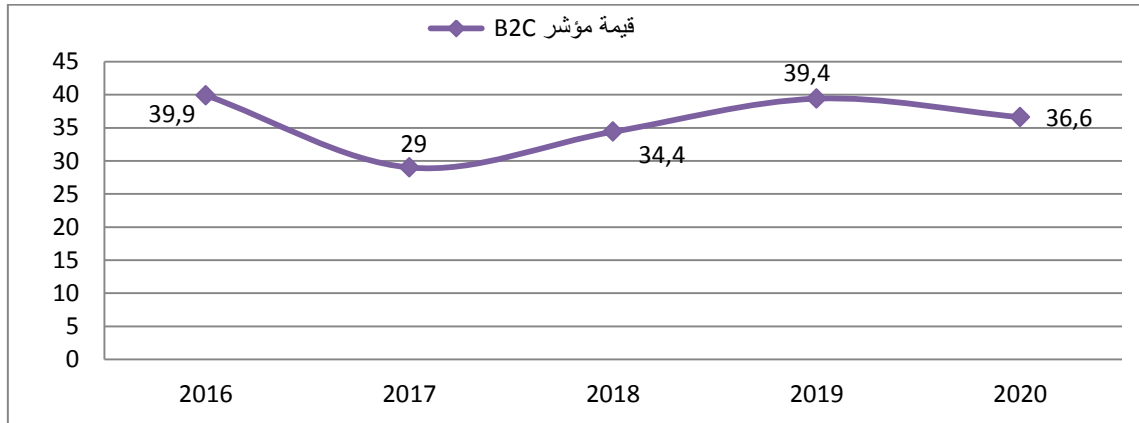
المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (جوان 2021)، نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عدد ربع سنوي، الموقع الالكتروني: <https://mcit.gov.eg/ar/Indicators>، تاريخ الاطلاع: 2021-10-20، على الساعة: 19:09، ص 09.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه قد بلغت نسبة الأسر التي تمتلك الحاسب في الحضر ما نسبته 72%، بينما قدرت نسبة الأسر التي تمتلك الحاسب في الريف ما نسبته 55.8%. وبالتالي فإن الأسر التي تمتلك أعلى نسبة من حيث امتلاكها للحاسب الآلي تعود لحضر.

#### 2.2.IV التجارة الالكترونية B2C في مصر

بالرغم من أن مصر لا تزال لم تتطور تطورا كافيا في مجال التجارة الالكترونية إلا أنها وخلال السنوات الأخيرة بدأت في اللجوء لتطوير هذا النوع من التجارة خاصة فيما يخص التبادلات الالكترونية ما بين المنظمات والزبائن المتمثلة في البيع بالتجزئة الالكتروني. وبالتالي وحسب البيانات المتوفرة لنا يمكن تمثيل التغيرات في قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C خلال الفترة الممتدة ما بين 2016-2020 في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-75): تطور قيمة مؤشر التجارة الالكترونية B2C في مصر خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير UNCTAD من سنة 2016 إلى 2020.

من خلال الشكل رقم (3-75) يلاحظ أن قيمة مؤشر B2C سنة 2016 كانت تقدر بحوالي 39.9 حيث احتلت مصر المرتبة 82 عالميا، بينما في سنة 2017 بلغت قيمة المؤشر B2C حوالي 29 واحتلت المرتبة 116 وبالتالي فقد تراجعت مصر بـ 34 مرتبة عن السنة التي قبلها عالميا. أما في سنة 2019 فقد تقدمت مصر بـ 14 مرتبة عن سنة 2017 حيث قدرت نسبة المؤشر B2C بـ 39.4 وهذا التقدم الجيد الذي حققته مصر يعود حتما إلى ما تسببت فيه جائحة كوفيد 19 التي أصابت العالم ككل ودفعت بالمجتمع المصري نحو ممارسة وتطبيق التجارة الالكترونية من أجل الاستفادة من معطياتها. بينما تراجعت مصر تراجعا طفيفا سنة 2020 إذ احتلت المرتبة 109 عالميا بقيمة مؤشر قدرت بحوالي 36.6. وفي هذا السياق فإن الشكل أدناه يمكننا من تتبع تطور كل من المؤشرات الفرعية لمؤشر التجارة الالكترونية B2C.

الجدول رقم (3-62): المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في مصر

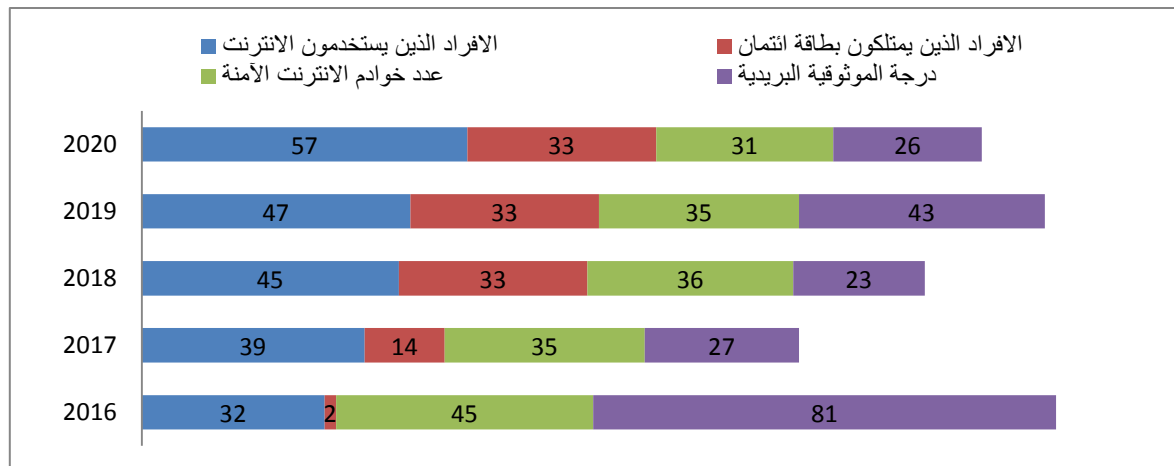
(الوحدة: %)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأفراد الذين يستعملون الانترنت	32	39	45	47	57
الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان	2	14	33	33	33
عدد خوادم الانترنت الآمنة	45	35	36	35	31
درجة الموثوقية البريدية	81	27	23	43	26

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير UNCTAD من سنة 2016 إلى 2020.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن تمثيل الشكل أدناه الذي يوضح تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في مصر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016-2020 كما يلي:

الشكل رقم (3-76): تطور المؤشرات الفرعية للتجارة الالكترونية B2C في مصر خلال الفترة 2016-2020



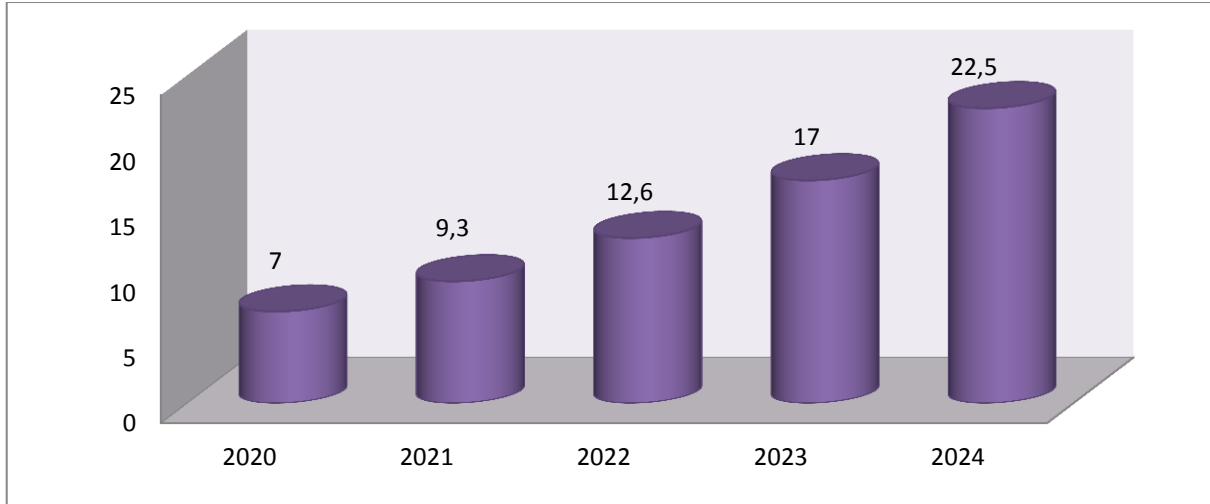
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-62)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-76) بأن مؤشر B2C للتجارة الالكترونية في مصر يستند على أربع مؤشرات فرعية ألا وهي نسبة الأفراد الذين يستعملون الانترنت. نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان وعدد خوادم الانترنت الآمنة ودرجة الموثوقية البريدية، ومنه يمكن القول بأن خلال سنة 2020 كانت أكبر نسبة مساهمة في مؤشر B2C تعود للأفراد الذين يستعملون الانترنت، تم تلتهما نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان فعدد خوادم الانترنت الآمنة وفي الأخير درجة الموثوقية البريدية.

### 3.2.IV النظام الإيكولوجي لسوق التجارة الإلكترونية بمصر

نظرا لعدم وجود بيانات ضخمة للتجارة الإلكترونية في مصر فإنه من الصعب الحصول على معلومات عن حجم سوق التجارة الإلكترونية لفترات سابقة. لكن من المتوقع مستقبلا أن ينمو حجم سوق التجارة الإلكترونية وهذا ما هو ممثل في الشكل أدناه.

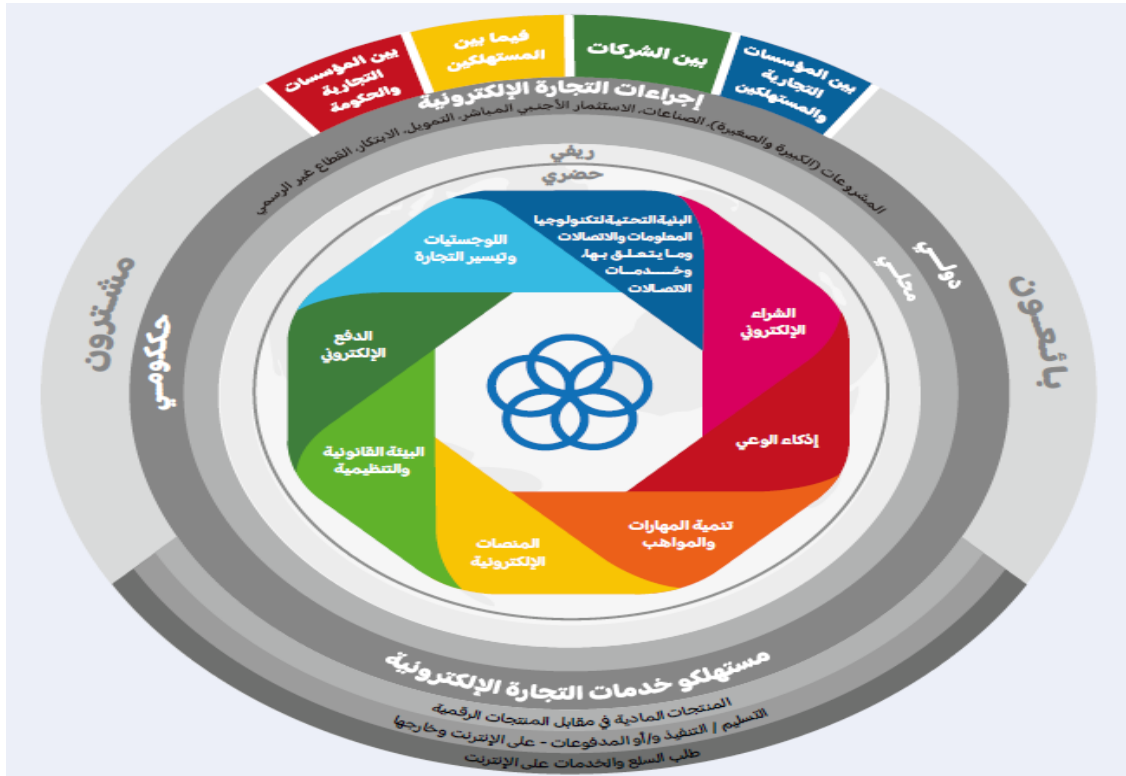
الشكل رقم (3-77): توقعات نمو حجم سوق التجارة الإلكترونية في مصر من 2020 إلى 2024 (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <https://www.statista.com/statistics/996515/egypt-ecommerce-market-size> ، تاريخ الاطلاع: 2021-10-07، على الساعة: 14:00.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-77) أن نمو حجم سوق التجارة الإلكترونية في مصر سنة 2020 قد بلغ 7 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع في المستقبل أن ينمو حجم سوق التجارة الإلكترونية في مصر بوتيرة جد متسارعة خلال السنوات 2021، 2022، 2023، 2024 ليبلغ ما قيمته على التوالي 9.3، 12.6، 17، و 22.5 مليار دولار أمريكي. وكخلاصة قد تم استنتاج أن سوق التجارة الإلكترونية في مصر لا يزال في مراحله الأولى. أما في الشكل أدناه فقد تم توضيح مكونات النظام الإيكولوجي في مصر عبر حلقة كما هو مبين أدناه.

الشكل رقم (3-78): النظام الإيكولوجي للتجارة الالكترونية في مصر



المصدر: الأونكتاد (2017)، استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الاستراتيجية القومية للتجارة الالكترونية في مصر، الموقع الالكتروني: [https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2017d3\\_ar.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2017d3_ar.pdf)، تاريخ الاطلاع: 2021-10-08، على الساعة: 16:00، ص 05.

#### IV.2.4 المنصات والمواقع الالكترونية الناشطة بمصر في ميدان التجارة الالكترونية

لقد نشأت مؤخرا في مصر العديد من المنصات والمواقع الالكترونية والشركات الالكترونية الخاصة إذ بدأت تنشط في ميدان التجارة الالكترونية، مسهلتا على كل من المشتري والبائع قضاء حاجياته واقتناء الأشياء أو الخدمات التي يرغب بها. وعليه ومن خلال ما سبق فقد تم التوصل إلى مجموعة من المنصات والمواقع الالكترونية كما هي موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-63): مواقع التجارة الالكترونية المشهورة في مصر

مواقع التجارة الالكترونية	فئة التجارة الالكترونية
<a href="https://www.freedaysegypt.com">https://www.freedaysegypt.com</a> <a href="https://www.memphistours.com">https://www.memphistours.com</a>	السفر وشراء التذاكر وخلافه على الانترنت

Shop and (يشري)، Lynks، ادفعلي، (إلكترونيات)، Cairocart (Ship)، Hedeya (منتجات للرضع والأطفال)، Ariika (أثاث)، Knockmart (بقالة)، Mazika.com (موسيقى)، Neelwafurat.com (كتب)، Styletreasure.com (ملابس كبار المصممين)، E3050 (إلكترونيات)، أطلب (توصيل الأغذية)	متجر تجزئة إلكتروني
Offerna (موقع للشراء الجماعي)	صفقات على الانترنت
Wazzuf (وظائف)، مصراوي، Filgoal (أخبار وإعلام)	بوابات للإعلانات المصنفة على الانترنت

المصدر: الأونكتاد (2017)، استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الاستراتيجية القومية للتجارة الالكترونية في مصر، الموقع الالكتروني: [https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2017d3\\_ar.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2017d3_ar.pdf)، تاريخ الاطلاع: 2021-10-08، على الساعة: 16:00، ص 11.

### 3.IV قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي في مصر

من أجل اختيار متغيرات الدراسة فقد تم الاعتماد في الدرجة الأولى على النظريات الاقتصادية تم تلها الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، أما في الدرجة الثالثة فقد تم الاعتماد على تحليل اتجاه تطور تلك الظواهر. وبالتالي ومن خلال دراستنا لدور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي المصري فقد تم توضيح المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة وفق ما يلي:

- **المتغير التابع:** ويتمثل في النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة المقدره بالدولار الأمريكي لسنة 2010، ونرمز له بـ  $PIB$ .
- **المتغير المفسر أو المستقل:** ويتمثل في الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) والذي يرمز له بـ  $IN$ .

أما عن مصادر البيانات وفترة الدراسة فإن كل المتغيرات المستخدمة في هذا النموذج هي عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من مؤشرات البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات للفترة الممتدة ما بين 2000-2020 حيث تم تحويل هذه البيانات السنوية إلى بيانات نصف سنوية من خلال برنامج (eviews10). وبالتالي وكمحاوله للإجابة على فرع من فروع إشكالية الدراسة، والمتضمن دراسة دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي المصري سواء على المدى القصير أو المدى البعيد. فقد تم القيام باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL أما الصيغة العامة للنموذج فهي كما يلي:

$$PIB_E = f(IN)$$

حيث أن:  $PIB_E$ : الناتج المحلي الاجمالي؛  $IN$ : الأفراد الذين يستخدمون الانترنت

وبناء عليه سيتم تقدير النموذج القياسي وفق المعادلة التالية :

$$PIB_E = c + \beta_1 IN_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta IN_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

**c** : الحد الثابت؛

$\Delta$  : يشير إلى فروق الدرجة الأولى؛

$\varepsilon_t$  : حد الخطأ العشوائي؛

**t** : اتجاه الزمن؛

**p** : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني؛

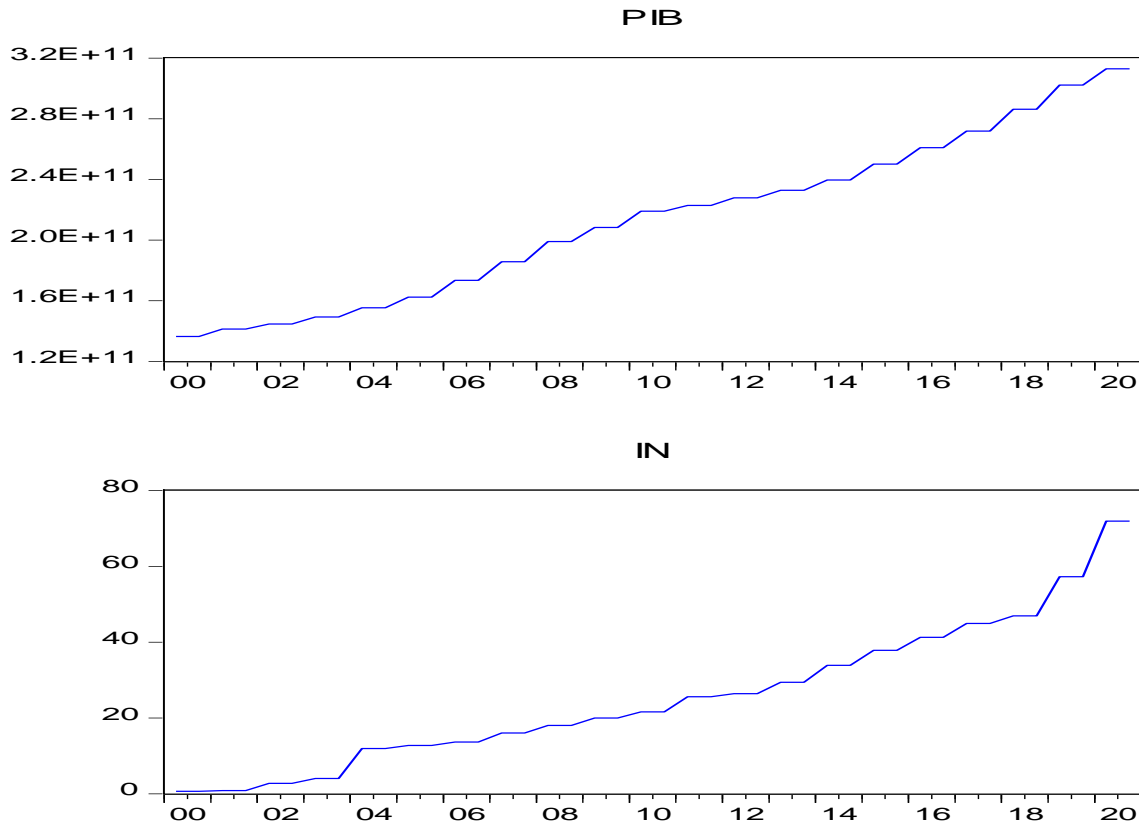
$\beta_1$  : معامل العلاقة قصيرة الأجل؛

$y_1$  : معامل العلاقة طويلة الأجل.

### 1.3.IV تحليل تطور متغيرات النموذج

من أجل فهم التطور العام لمتغيرات النموذج فقد تم رسم الأشكال البيانية الممثلة أدناه باستخدام برنامج (eviews10) لغرض فحص مدى استقرارية هذه السلاسل الزمنية.

الشكل رقم (3-79): المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

يتضح من خلال تمثيل المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات هذا النموذج للفترة الممتدة ما بين 2000-2020 أن لكنا هاتين السلسلتين غير مستقرتان، وهذا ما يوضحه التذبذب في السلسلة الزمنية للنتائج المحلي الاجمالي والسلسلة الزمنية للأفراد الذين يستخدمون الانترنت في مصر.

### 2.3.IV دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تكمن أول خطوة في القياس الاقتصادي في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. وبالتالي ومن خلال دراستنا سيتم الاعتماد على اختياري جذر الوحدة لفحص استقرارية السلاسل الزمنية لكل من ديكي- فولر ADF و فيليب بيرون PP والاكتفاء بهما كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-64): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

عند الفرق الأول		عند المستوى		مركبات النموذج	المتغيرات
اختبار PP	اختبار ADF	اختبار PP	اختبار ADF		
-11.54 0.0000	-1.97 0.3776	2.65 1.0000	0.48 0.9840	الحد الثابت	PIB
-12.89 0.0000	-1.95 0.6086	-2.81 0.1993	-2.95 0.1577	بدون اتجاه عام وحد ثابت	
-6.90 0.0000	-0.24 0.5908	12.02 1.0000	1.77 0.9799	الاتجاه العام	
-8.39 0.0000	-1.08 0.7127	5.24 1.0000	1.94 0.9998	الحد الثابت	IN
-9.62 0.0000	-1.84 0.6651	-0.23 0.9899	2.92 1.0000	بدون اتجاه عام وحد ثابت	
-6.55 0.0000	-0.001 0.6760	8.43 1.0000	2.50 0.9963	الاتجاه العام	

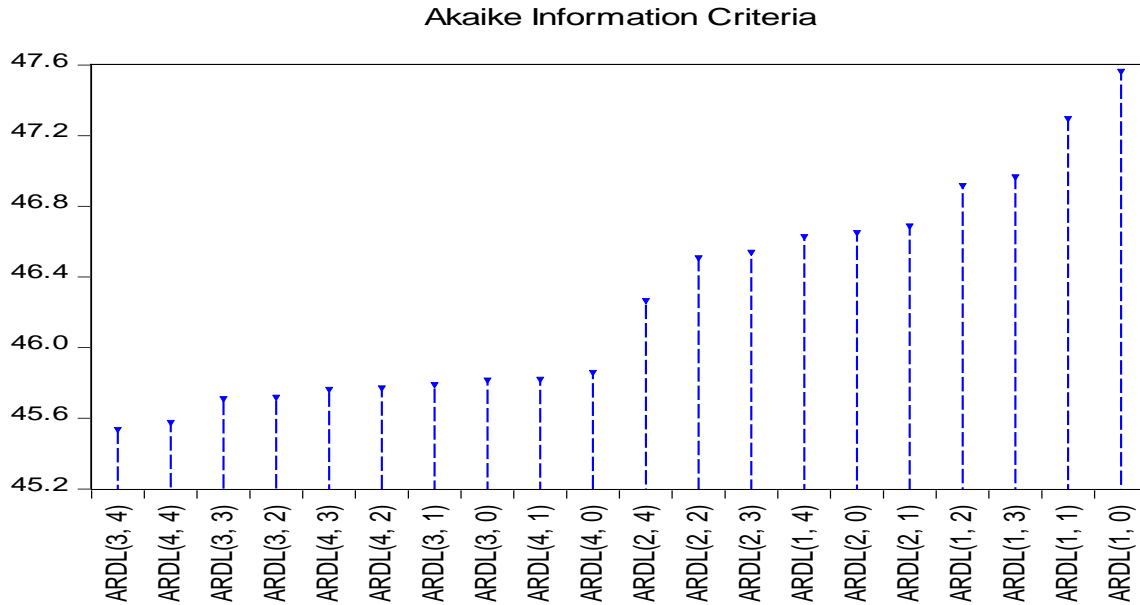
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية اختبار ADF أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية العدمية  $H_0$  أي وجود جذر وحدة، وبالتالي فإن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة لا عند المستوى ولا عند الفرق الأول. كما أن هذه السلاسل الزمنية عند المستوى حسب اختبار PP لكل من النمو الاقتصادي PIB و الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) IN غير معنوية وبالتالي فهي ليست مستقرة. بينما عند إدخال الفروقات من الدرجة الأولى على السلاسل الزمنية الأصلية نلاحظ أن قيمة F-statistic المقدر، أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية  $H_0$  أي لجذر الوحدة وبالتالي فإن كل من السلسلتين PIB و IN مستقرتان في الفروق الأولى لتوفرهما على شرط الاستقرار لأن القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاث لاختبارات فيليب بيرون وهذا ما يثبت أن سلسلي النمو الاقتصادي والتجارة الالكترونية متكاملتين من الدرجة الأولى. وبناء على هذه الحالة التي تضاربت فيها نتائج الاختبارين ADF و PP والتي لم تكن منسجمة فمن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيليب بيرون لأنه هو الأفضل والأدق خصوصاً لما يكون حجم العينة صغير حسب ما ورد في منهجية استقرارية السلاسل الزمنية.

### 3.3.IV اختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL

بعد تحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة والتأكد من أنها من الرتبة  $I(1)$  واختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في هذا النموذج، فقد تم تقدير معادلات الانحدار بطريقة ARDL كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-80): فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أنه قد تم تمثيل أفضل عشرون نموذجاً حسب معيار AIC ، ويتوضح لنا في الأخير بأن النموذج  $ARDL(3,4)$  هو النموذج الأفضل والأفضل بحيث يعطي أقل قيمة لإحصائية هذا المعيار.

### 4.3.IV اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

من خلال نموذج الـ ARDL وبعد تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى. تم الانتقال للخطوة الموالية، والتي يهدف فيها هذا النموذج إلى الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك، والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة ونتائج هذا الاختبار تتمثل في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-65): اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Tests)

النتيجة	عدد المتغيرات K	القيمة	
وجود علاقة تكامل مشترك	<b>1</b>	<b>7.191237</b>	<b>F-Statistics إحصائية</b>
	حدود القيمة الحرجة		
	<b>I1 الحد الأعلى</b>	<b>I0 الحد الأدنى</b>	<b>مستوى معنوية</b>
	3.51	3.02	<b>%10</b>
	4.16	3.62	<b>%5</b>
	4.79	4.18	<b>%2.5</b>
	5.58	4.94	<b>%1</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews10.

من خلال الجدول رقم (3-65) يلاحظ أن إحصائية F-Statistics لاختبار الحدود (Bounds Tests) تساوي 7.191237 وهي أكبر من الحد الأعلى I1 والحد الأدنى I0 عند جميع مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل.

#### 5.3.IV الاختبارات التشخيصية للنموذج

للتأكد من سلامة النموذج المقدر تم إجراء عدة اختبارات تشخيصية بغرض فحص الارتباطات والتباينات وتوزيعات الأخطاء في نموذج ARDL المقدر، بالإضافة إلى التحقق من مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام الاختبارات المناسبة من أجل التأكد من صلاحية وخلق هذا النموذج من التشوهات. ومن بين الاختبارات المعتمد عليها ما يلي:

أ- اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH: يمثل الجدول أدناه أهم النتائج المتوصل إليها من خلال إجراء اختبار ثبات تباين الأخطاء كما يلي:

#### الجدول رقم (3-66): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH

Heteroskedasticity test: ARCH			
F-statistic	0.124557	Prob F(1.35)	0.7263
Obs * R-squard	0.131208	Prob. Chi-Square	0.7172

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بأن قيمة احتمال إحصائية F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5%، وكذلك احتمال إحصائية Obs\* R-squared أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين البواقي، أي أن النموذج المقدر ككل ليس به مشكلة عدم التجانس.

ب- اختبار عدم الارتباط الذاتي: يمثل الجدول أدناه أهم النتائج المتوصل إليها من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي كما يلي:

الجدول رقم (3-67): نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي

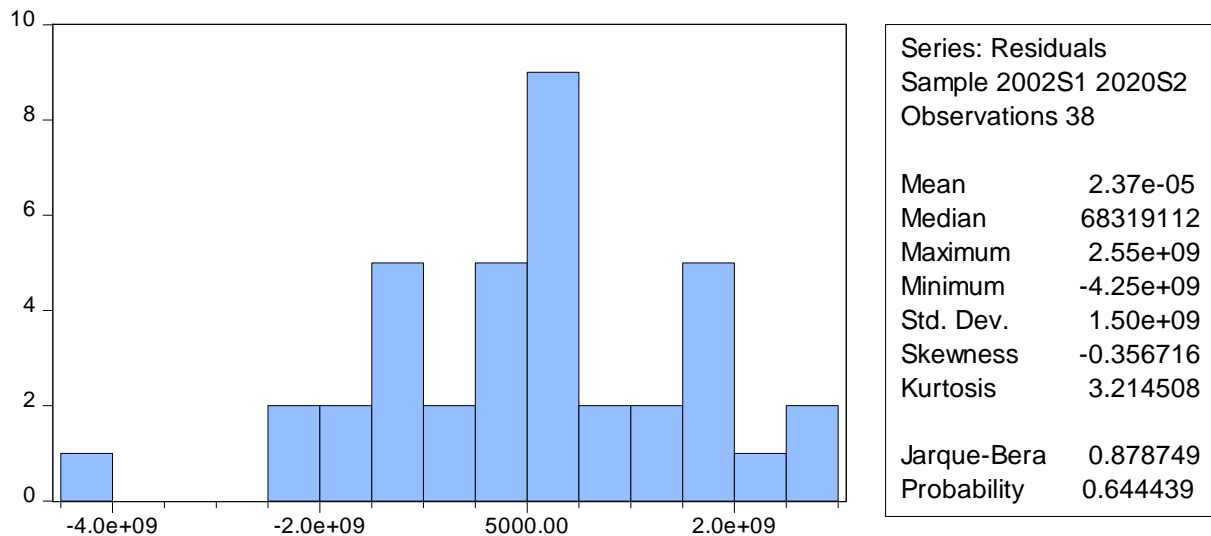
Breusch- Godfrey Serial Correlation LM test			
F-statistic	1.183753	Prob F(2,27)	0.3215
Obs* R-squared	3.063427	Prob. Chi-Square	0.2162

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

يتضح من خلال الجدول رقم (3-67) بأن قيمة احتمال إحصائية F-statistic أكبر من مستوى المعنوية 5%، وكذلك احتمال إحصائية Obs\* R-squared أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

ث- اختبار توزيع الأخطاء العشوائية: من أجل فحص نتائج التوزيع الطبيعي للأخطاء في نموذج ARDL المقدر فقد تم استخدام اختبار Jarque-Bera كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-81): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

تشير نتائج الشكل رقم (3-81) لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera قدرت بـ 0.644439 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%. مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

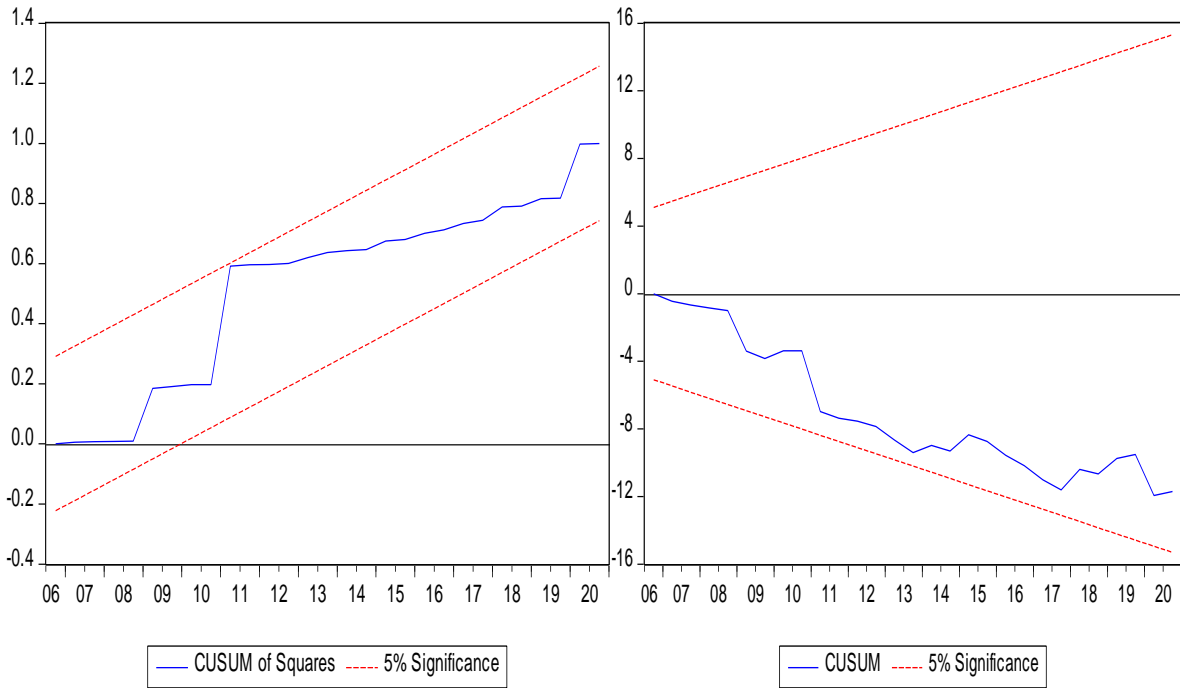
#### 6.3.IV اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ARDL

الهدف الرئيسي من هذا الاختبار هو التأكد من أن كافة المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة هي عبارة عن بيانات خالية من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن. ولمعرفة مدى انسجام واستقرار معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير، ومن أجل أن يتحقق هذا فقد تم التطرق لاستخدام اختبارين ألا وهما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي COSUM.

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي COSUM Of Squares.

الشكل رقم (3-82): المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن كل من إختباري COSUM و COSUM Of Squares يقعان داخل الحدود الحرجة أي في مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد على وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

### 7.3.IV تقدير نموذج ARDL ومعلومات الأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من خلال نتائج اختبار الحدود بأن هنالك علاقة توازنية في الأجل الطويل ومن أجل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والعلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير فقد تم التطرق لعدة مراحل كما هو موضح أدناه.

#### الجدول رقم (3-68): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: PIB  
Method: ARDL  
Date: 09/20/21 Time: 21:52  
Sample (adjusted): 2002S1 2020S2  
Included observations: 38 after adjustments  
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)  
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
Dynamic regressors (4 lags, automatic): IN  
Fixed regressors: C  
Number of models evaluated: 20  
Selected Model: ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.644780	0.107040	6.023735	0.0000
PIB(-2)	0.876900	0.108167	8.106912	0.0000
PIB(-3)	-0.688208	0.117339	-5.865109	0.0000
IN	-1.84E+08	1.40E+08	-1.315808	0.1985
IN(-1)	1.41E+08	1.86E+08	0.757146	0.4551
IN(-2)	1.14E+08	2.15E+08	0.528525	0.6012
IN(-3)	-40172197	2.42E+08	-0.166058	0.8693
IN(-4)	5.79E+08	2.13E+08	2.718642	0.0110
C	2.56E+10	6.49E+09	3.943865	0.0005
R-squared	0.999134	Mean dependent var	2.21E+11	
Adjusted R-squared	0.998895	S.D. dependent var	5.08E+10	
S.E. of regression	1.69E+09	Akaike info criterion	45.53613	
Sum squared resid	8.27E+19	Schwarz criterion	45.92398	
Log likelihood	-856.1865	Hannan-Quinn criter.	45.67413	
F-statistic	4182.989	Durbin-Watson stat	2.076953	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL يتبين لنا أن معامل التحديد يساوي 99.91% أي أن متغيرة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت تفسر الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 99.91% وتبقى نسبة 0.09% تدخل ضمن هامش الخطأ وهي متغيرات أخرى لم تندرج ضمن النموذج أو أخطاء ارتكبت أثناء القياس، كما نلاحظ أيضا أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 4182.989 وهي أكبر من نظيرتها الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج ككل ملائم وله دلالة معنوية.

#### 1.7.3.IV تقدير العلاقة في الأجل الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى من خلال نتائج علاقة التكامل المشترك بين مستخدمو الانترنت والنتائج المحلي الاجمالي في مصر، فمن الممكن تقدير معاملات المدى الطويل للنموذج كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-69): تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IN	3.67E+09	1.82E+08	20.16313	0.0000
C	1.54E+11	5.20E+09	29.60041	0.0000

EC = PIB - (3665452919.4354\*IN + 153811085809.2143 )

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول رقم(3-69) يمكن استنتاج المعادلة التالية:

$$EC = PIB - (3665452919.4354*IN + 153811085809.2143 )$$

وبالتالي نلاحظ أن نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل تشير إلى أن معلمة الحد الثابت في المدى الطويل المقدر بـ  $1.54E+11$  جاءت موجبة ومعنوية. أما بالنسبة لمعلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) والمقدرة بـ  $3.67E+09$  قد جاءت موجبة ومعنوية وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أنها تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي. وبالتالي فإن هنالك علاقة طردية بين الأفراد الذين يستخدمون الانترنت والناتج المحلي الاجمالي أي أن التجارة الالكترونية تساهم في تعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي بمصر في المدى الطويل.

#### 2.7.3.IV تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للعلاقة قصيرة الأجل ECM-ARDL

في هذا الجزء تم الانتقال لتقدير العلاقة قصيرة المدى والتي تتمثل في تقدير معاملات توازن المدى القصير لنموذج تصحيح الخطأ إذ يجب أن يتوفر في هذا الاختبار تحقق شرطين ألا وهما أن يكون  $CointEq(-1)$  بإشارة سالبة ومعنوي. وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل أدناه.

الجدول رقم (3-70): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression  
Dependent Variable: D(PIB)  
Selected Model: ARDL(3, 4)  
Case 2: Restricted Constant and No Trend  
Date: 09/20/21 Time: 22:04  
Sample: 2000S1 2020S2  
Included observations: 38

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.188692	0.074862	-2.520530	0.0175
D(PIB(-2))	0.688208	0.103891	6.624335	0.0000
D(IN)	-1.84E+08	1.31E+08	0.000000	0.0000
D(IN(-1))	-6.53E+08	1.83E+08	0.000000	0.0000
D(IN(-2))	-5.39E+08	2.12E+08	0.000000	0.0000
D(IN(-3))	-5.79E+08	2.04E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.166529	0.034677	-4.802245	0.0000
R-squared	0.919666	Mean dependent var	4.52E+09	
Adjusted R-squared	0.904118	S.D. dependent var	5.28E+09	
S.E. of regression	1.63E+09	Akaike info criterion	45.43087	
Sum squared resid	8.27E+19	Schwarz criterion	45.73253	
Log likelihood	-856.1865	Hannan-Quinn criter.	45.53820	
Durbin-Watson stat	2.076953			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-70) بأن نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل تشير

إلى أن:

- كل معاملات الأجل القصير قد جاءت معنوية عند مستوى 5%؛
- قيمة معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) للنموذج جاءت سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5% وهو ما يثبت وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يدعم تأثير الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) على الناتج المحلي الاجمالي في النماذج الحركية طويلة وقصيرة الأجل. ومنه تدل قيمته المقدرة بـ -0.166529 إلى أن ما نسبته 1.66% من اختلال التوازن سيتم تصحيحه في الأجل الطويل؛
- معلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت جاءت معنوية وسالبة، وبالتالي فهي تنبث وجود علاقة عكسية بين الأفراد الذين يستخدمون الانترنت والناتج المحلي الاجمالي، أي أن الزيادة في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح. ومنه فإن التجارة الالكترونية لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي المصري في المدى القصير.

### خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر السعودية ومصر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 بالإضافة إلى التطرق لأهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي. وما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة هو أن قطاع المحروقات قد احتل مكانة هامة في كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي، وهذا ما تجلّى في قوة الأرقام والحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على حجم الناتج المحلي الاجمالي، فاعتماد الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي بشكل رئيسي على هذا القطاع الحيوي جعل من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية نظرا لاعتماد الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة. أما في مصر فقد تم التوصل إلى أن أعلى نسب مساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي تعود لقطاع السياحة المطاعم والفنادق، ذلك كون مصر من بين الدول التي تعتمد مداخلها على السياحة درجة الأولى وهذا ما تجلّى في قوة الأرقام التي قدرت بها من خلال نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي طوال فترة الدراسة بالإضافة إلى مداخل قناة السويس.

كما تم التطرق أيضا إلى تحليل واقع التجارة الالكترونية في كل من الجزائر السعودية ومصر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 وتجلّى ذلك في تحليل مؤشرات البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر أين تم التوصل إلى أن كل من الجزائر ومصر لا تزال متأخرة جدا في مجال التجارة الالكترونية وذلك كون المجتمع الجزائري والمصري لا يزال يتخوف من ممارسة التجارة الالكترونية ولا يثق بالمعاملات التجارية الالكترونية. بينما تم التوصل إلى أن سوق التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية قد شهد نموا وتطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن المتسوقين السعوديين لا يزالون يفضلون الشراء عبر القنوات التقليدية. إلا أن جائحة كوفيد 19 دفعتهم للجوء إلى التسوق عبر الانترنت مما أدى إلى التحسن في مؤشر التجارة الالكترونية B2C مؤخرا.

وفي الأخير تم قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي بكل من الجزائر ومصر باستخدام باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL حيث تم التوصل لوجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. بينما في المملكة العربية السعودية فقد تم استخدام اختبارات التكامل المشترك للكشف على علاقة التجارة الالكترونية بالنمو الاقتصادي أين تم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

خاتمة عامة

تعتبر دراسة موضوع دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي من بين أكثر المواضيع رواجاً في الدراسات المعاصرة، وذلك لكونها سمة من السمات الملزمة لاقتصاديات الدول سواء الدول المتطورة أو الدول النامية. ونظراً لأهمية هذا الموضوع وتأخر الدول العربية في مجال التجارة الالكترونية كحال الجزائر، السعودية ومصر ومعاناتها مقارنة بشتى الدول المتطورة بشكل ملحوظ، فقد تمت المحاولة من خلال هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 في كل من الجزائر، مصر والسعودية. ولبلوغ الهدف المرجو من هذه الدراسة فقد تم تقسيمها لجزأين واحد نظري والآخر تطبيقي. حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى قراءة نظرية للنمو الاقتصادي والتي تم التوصل من خلالها إلى أن النمو الاقتصادي قد تم نعرفه من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين على أنه تلك الزيادة المستمرة في تدفق الإنتاجية الاقتصادية في دول معينة خلال فترة زمنية محددة، والتي بدورها تعمل على زيادة أرباح الشركات مما يؤدي لزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة فبالنمو الاقتصادي تزداد ثروات الأمم. ومن وجهة نظر التوجهات والنظريات الاقتصادية، فقد مر النمو الاقتصادي بعدة نظريات منها النظرية الكلاسيكية بقيادة كل من الباحثين الاقتصاديين (آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس وكارل ماركس... وغيرهم)، وبالتالي ومن خلال شرح وتحليل عرض الباحثين لهذه النظرية تم التوصل إلى أن النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي قد مرت بعدة عناصر أساسية، منها إيمان الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الاقتصادية، وأن التكوين الرأسمالي يعتبر مفتاح التقدم الاقتصادي والربح هو حافز على الاستثمارات وغيرها من عناصر. بعدها وفي مطلع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تغير الموضوع الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية وبالتالي جاءت هذه النظرية بقيادة كل من (جون ميناد كينز، هارود دومار، روبرت سولو ... وغيرهم) حيث أشارت لأهمية الابتكارات والتقدم التكنولوجي، وباعتبار أن نموذج سولوا من أهم النماذج النيوكلاسيكية من خلاله تبين أن إحلال رأس المال للعمل يؤدي إلى تغير إنتاجية رأس المال فقد تم التركيز عليه. تم أضحى من الواضح خلال منتصف الثمانينات من القرن العشرين وبشكل متزايد أن النماذج الحديثة (النيوكلاسيكية) باتت غير مرضية من الناحية النظرية لدراسة محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وفي هذا السياق ظهرت أيضاً نماذج أخرى معاصرة لتدرس محددات النمو الاقتصادي على المدى البعيد أطلق عليها بنماذج النمو الداخلي، والتي تفترض وجود وفورات خارجية. وفي الأخير تم التوصل لنتيجة وحيدة مفادها أن كل هذه النظريات الاقتصادية في النمو الاقتصادي جاءت وراء بعضها البعض لتكمل النقص التي كانت من قبلها وتجيب على الانتقادات الموجه لها بإدخال عوامل أخرى كانت مهمة من قبل كالتقدم التكنولوجي ورأس المال البشري وغيرها.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد تم فيه تناول التأصيل النظري للتجارة الالكترونية ودورها في النمو الاقتصادي وتجلي ذلك في التعرض لأهم ومختلف المفاهيم المتعلقة بكل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الانترنت، الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية، الدفع الالكتروني ومدى مساهمة التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي. ومن خلال البحث تم ملاحظة بأن تبني التجارة الالكترونية وكافة وسائل الدفع الالكترونية فهما بات حقيقة قائمة في عصر المعلوماتية ليصبح في الوقت الحالي محركا فعالا في تنشيط التبادل التجاري بين الأطراف المختلفة باستخدام النقود الالكترونية، فوسائل الدفع الالكتروني تساهم في تحقيق فوائد متعددة للاقتصاد بشكل عام من خلال ما تتمتع به من سهولة وسرعة استخدام. وفي هذا السياق نجد بأن هذا المفهوم قد لقي اهتماما بالغا من طرف الاقتصاديين، الباحثين وصناع القرار في المؤسسة باعتبار أن التجارة الالكترونية أسلوب جديد يسهم في إجراء المعاملات التجارية بشكل الكتروني لكل المؤسسات الراغبة في البقاء بظل محيط ديناميكي يمتاز بالمنافسة التامة في الأسواق العالمية، كما اتضح أيضا بأن ممارسة التجارة الالكترونية من قبل المنشآت قد لعبت دورا دو أهمية بالغة في تخطي الحواجز الجغرافية وزيادة عدد عملائها. ومما لا شك فيه هو أن مباشرة التجارة الالكترونية في شتى دول العالم قد ألقى أدوار اقتصادية متعددة في كافة المجالات إذ تمحورت هذه الأدوار في أن للتجارة الالكترونية دورا اقتصاديا على مستوى قطاع الأعمال تمثلت نتائجه في توسيع نطاق السوق، تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق، انخفاض تكاليف العمليات التجارية وتحكم أفضل في إدارة المخزون. بالإضافة إلى أن للتجارة الالكترونية دور اقتصادي آخر على مستوى المستهلكين ويتمثل في أنه يساهم في سرعة وسهولة التسوق، تعدد الخيارات، انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج، وسرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين. وفي الأخير يمكن تميز أهم دور والذي هو أن للتجارة الالكترونية دور اقتصادي على المستوى القومي تتمثل أهميته في دعم التجارة الخارجية، دعم التنمية الاقتصادية، دفع عجلة النمو الاقتصادي، دعم التوظيف ودعم القطاعات التكنولوجية.

بينما خصص الفصل الثالث لتحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر السعودية ومصر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 بالإضافة إلى التطرق لأهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي. وما تم التوصل إليه من خلال هذا الفصل هو أن قطاع المحروقات قد احتل مكانة هامة في كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي وهذا ما تجلى في قوة الأرقام والحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على حجم الناتج المحلي الاجمالي، فاعتماد الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي بشكل رئيسي على هذا القطاع الحيوي جعل من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية نظرا لاعتماد الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة. أما في مصر فقد تم التوصل إلى أن أعلى نسب مساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي تعود لقطاع السياحة المطاعم والفنادق، ذلك كون مصر من بين الدول التي تعتمد مداخيل اقتصادها على السياحة بالدرجة الأولى وهذا ما تجلى في قوة الأرقام التي قدرت بها من خلال

نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي طوال فترة الدراسة بالاضافة إلى مداخيل قناة السويس. كما تم التطرق أيضا إلى تحليل واقع التجارة الالكترونية في كل من الجزائر السعودية ومصر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 وتجلى ذلك في تحليل مؤشرات البنية التحتية للتجارة الالكترونية في الجزائر أين تم التوصل إلى أن كل من الجزائر ومصر لا تزال متأخرة جدا في مجال التجارة الالكترونية وذلك كون المجتمع الجزائري والمصري لا يزال يتخوف من ممارسة التجارة الالكترونية ولا يثق بالمعاملات التجارية الالكترونية كالدفع الالكتروني. بينما تم التوصل إلى أن سوق التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية قد شهد نموا وتطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن المتسوقين السعوديين لا يزالون يفضلون الشراء عبر القنوات التقليدية. إلا أن جائحة كوفيد 19 دفعتهم للجوء إلى التسوق عبر الانترنت مما أدى إلى التحسن في مؤشر التجارة الالكترونية B2C مؤخرا.

وفي الأخير تم قياس دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي بكل من الجزائر ومصر باستخدام باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL حيث تم التوصل لوجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. بينما في المملكة العربية السعودية فقد تم استخدام اختبارات التكامل المشترك للكشف على علاقة التجارة الالكترونية بالنمو الاقتصادي أين تم التوصل إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

### 1. اختبار الفرضيات

لقد تم من خلال ما هو وارد أنه اختبار صحة الفرضيات وذلك من خلال إثبات صحتها وتصحيح الأخطاء التي كانت فيها كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث ومن خلال الدراسة فقد تم التوصل إلى أن التجارة الالكترونية قد شهدت في كل من الجزائر، مصر والسعودية تطورا مهما خلال الآونة الأخيرة وهذا ما تجلى في قوة الأرقام التي حققتها مؤشرات التجارة الالكترونية سواء المباشرة وغير المباشرة وخاصة بعد تفشي جائحة كوفيد 19 مما أدت إلى تحسن في مؤشر B2C وتقدم مراتب هذه العينة من الدول فيه كما قد مست التجارة الالكترونية جميع المجالات كالفندقة، السياحة، الكتب، النقل، المعدات والآلات وحتى المأكولات والمطاعم وغيرها.

- **الفرضية الثانية:** تعتبر هذه الفرضية خاطئة والتي تنص بأنه لا توجد علاقة ما بين التجارة الالكترونية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر في المدى القصير. فمن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن في الجزائر معلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت جاءت معنوية وإيجابية فهي تنبث وجود علاقة طردية بين المتغيرين في المدى القصير، حيث أن أي زيادة في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت

تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومنه فإن التجارة الالكترونية لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي الجزائري في المدى القصير. بينما في مصر فقد تم التوصل إلى أن معلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت جاءت معنوية وسالبة، وبالتالي فهي تنبث وجود علاقة عكسية بين الأفراد الذين يستخدمون الانترنت والناتج المحلي الاجمالي، أي أن كل زيادة في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح. ومنه فإن التجارة الالكترونية لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي المصري في المدى القصير.

- الفرضية الثالثة: تعتبر هذه الفرضية خاطئة والتي تنص على وجود علاقة ذات تكامل مشترك بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في السعودية حيث ومن خلال هذه الدراسة فقد تم التوصل من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك لكل من أنجل-جرنجر واختبار جوهانسن إلى أنه لا توجد علاقة ذات تكامل مشترك بمعنى لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتجارة الالكترونية في السعودية.

- الفرضية الرابعة: لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث ومن خلال الدراسة فقد تم التوصل إلى وجود قطاع اقتصادي مشترك يؤثر في كل من الاقتصاد الجزائري والسعودي يتمثل في القطاع النفطي من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي لأن كلا الدولتين تعتبر دول ذات اقتصاد ريعي، في حين لا يؤثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي المصري لأن الاقتصاد المصري يعتمد على قطاع السياحة بالدرجة الأولى.

## 2. نتائج الدراسة

تم التوصل من خلال إجراء هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي، ولعل من أبرز هذه النتائج ما يلي:

- ✓ سجلت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية تذبذباً مستمراً طوال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 وتميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار. ورجع عدم الاستقرار هذا في معدلات النمو الاقتصادي الجزائري والسعودي إلى التبعية لقطاع المحروقات لأن الاقتصاد الجزائري والسعودي هو اقتصاد ريعي يهيمن عليه قطاع المحروقات في المرتبة الأولى.
- ✓ حسب ما ورد في تقرير صندوق النقد العربي فإنه ومن المتوقع أن يكون هنالك ارتفاع نسبي في مستويات الانتاج النفطي في الجزائر في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية سنة 2021 عزمها عن زيادة مستويات الانتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار ، وهو ما يسهم في زيادة مستويات الانتاج والمبيعات.
- ✓ تتمثل أهم القطاعات المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر في قطاع المحروقات، قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة خارج المحروقات، قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات.

- ✓ من بين أهم المؤشرات غير المباشرة للبنية التحتية للتجارة الالكترونية المشتركة في كل من الجزائر، السعودية ومصر هي اشتراكات الهاتف الثابت واشتراكات الهاتف المحمول.
- ✓ من بين أهم المؤشرات المباشرة للبنية التحتية للتجارة الالكترونية المشتركة في كل من الجزائر، السعودية ومصر هي شبكة الانترنت، وحوادم الانترنت المؤمنة.
- ✓ تطور عدد مستخدمو الانترنت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة بتغطية قدرت بحوالي 58% من السكان، ولوحظ بأن معظم السكان الجزائريون يستخدمون الانترنت لأغراض عدة كاستخدامها لغرض التواصل الاجتماعي وبالأخص استعمال الفاسبوك من أجل الترفيه، تصفح المواقع الالكترونية التي تقدم خدمات البيع والشراء وغيرها.
- ✓ بدأت ملامح الدفع الالكتروني تظهر في الجزائر سنة 2020 و 2021 وهذا راجع حتما إلى ما خلفته جائحة كوفيد 19 والتي فرضت على المجتمع الجزائري اللجوء إلى مثل هذه التبادلات الالكترونية من أجل الالتزام بإجراءات الوقائية.
- ✓ من خلال المقارنة ما بين عمليات الدفع والسحب الالكتروني في الجزائر فقد تبين بأن عمليات السحب الالكتروني هي أكثر بكثير من عمليات الدفع الالكتروني، وهذا ما يفسر أن الشعب الجزائري لا يتقن بتاتا في المعاملات الالكترونية ولا يمتلك الثقافة الالكترونية.
- ✓ تقدمت الجزائر سنة 2020 بحوالي 27 مرتبة عن سنة 2019 لتقدر نسبة المؤشر B2C في هذه السنة بما نسبته 52.2 وهذا التقدم الجيد الذي حققته الجزائر يعود حتما إلى ما تسببت فيه جائحة كوفيد 19 والتي دفعت بالمجتمع الجزائري نحو تطبيق التجارة الالكترونية والاستفادة من معطياتها واللجوء إليها في كافة التعاملات تقريبا لتفادي التجمعات التقليدية.
- ✓ يستند مؤشر B2C للتجارة الالكترونية في كل من الجزائر، السعودية ومصر على أربع مؤشرات فرعية والتي تمثلت في نسبة الأفراد الذين يستعملون الانترنت، نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الائتمان وعدد خوادم الانترنت الآمنة وفي الأخير درجة الموثوقية البريدية.
- ✓ نشأت مؤخرا في كل من الجزائر ومصر العديد من المنصات والمواقع الالكترونية التي بدأت تنشط في ميدان التجارة الالكترونية، مسهلتا على كل من المشتري والبائع قضاء حاجياته واقتناء الأشياء أو الخدمات التي يرغب بها المشتري عن طريق تصفح الانترنت وبكل راحة دون تكبد عناء الخروج من المنزل والبحث عما يريده.
- ✓ من بين أهم الإيرادات التي حازت عليها الجزائر جراء لجوءها لممارسة التجارة الالكترونية مؤخرا تمثلت في الإيرادات خاصة بالهاتف المحمول والإيرادات خاصة بالهاتف الثابت.

- ✓ أشارت نتائج الدراسة القياسية في الجزائر إلى أن نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل قد جاءت متوافقة إلى حد بعيد مع واقع الاقتصاد الجزائري. وهذا راجع إلى أن معلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) والمقدرة بـ  $-1.48E+10$  قد جاءت سالبة وغير معنوية مما يدل على أنها لم تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فهي لا تفسر التغير في الناتج المحلي الاجمالي. لأن الجزائر متأخرة جدا ولا تزال تفتقر إلى بناء البنية التحتية التي تركز عليها التجارة الالكترونية وفي الأخير تم التوصل إلى أن التجارة الالكترونية لا تساهم في تعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي بالجزائر في الأجل الطويل.
- ✓ أشارت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل في الجزائر إلى أن معلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت جاءت معنوية وموجبة فهي تثبت وجود علاقة طردية بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن زيادة 1% من عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بـ  $4.37E+08$  % في الأجل القصير.
- ✓ ورد حسب تقرير صندوق النقد العربي أنه من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد السعودي خلال سنة 2021 بدعم استمرار بعض برامج التحفيز الاقتصادي وهو ما سيساعد إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى على التلاشي التدريجي لحالة عدم اليقين ويساهم في استئناف العمرة وموسم الحج. أما بالنسبة لسنة 2022 فمن المتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية معدلات نمو إيجابية في ظل الاستقرار المتوقع للأداء الاقتصادي العالمي، وتعافي الأسواق العالمية للنفط، وزيادة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل قطاع السياحة والصناعة في نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ تمثلت القطاعات الاقتصادية المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بالمملكة العربية لسعودية في الزراعة والغابات وصيد الأسماك، التعدين والتحجير، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، النقل والتخزين والاتصالات، خدمات جماعية واجتماعية وشخصية، الخدمات الحكومية، الخدمات المصرفية المحتسبة، تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.
- ✓ على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة البلدان العربية من حيث حجم التجارة الالكترونية، إلا أنها لازالت تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تعوق من انتشارها وتعاضم حجمها بالشكل المطلوب والتي كادت تؤدي إلى اندثارها للأبد وتوقف نموها.
- ✓ ظلت المملكة العربية السعودية سنة 2020 في نفس المرتبة التي احتلتها سنة 2019 حيث قدرت نسبة المؤشر B2C بـ 72.3%.
- ✓ لقد ارتفع عدد المتاجر الالكترونية في السعودية بنسبة 12.45% ليبلغ 28676 متجر ومنصة للتجارة الإلكترونية في نهاية النصف الأول من عام 2020 وذلك بحسب السجلات التجارية الصادرة من وزارة التجارة ومن المؤكد أن أحد أسباب هذا الارتفاع هو الإجراءات الاحترازية التي فرضتها حكومتنا الرشيدة

- للحد من انتشار جائحة كوفيد 19 المستجد مما أدى إلى توجه المستهلك للشراء عبر الانترنت بدلا من الطرق التقليدية وتوجه جزء من مجتمع الأعمال إلى التحول الرقمي لاستمرار أعمالهم.
- ✓ تبين من خلال نتائج التكامل المشترك لاختبار أنجل-غرانجر واختبار جوهانسن أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتجارة الالكترونية في السعودية، وما يعزي هذا هو أن هذا الاختبار ككل غير معنوي عند مستوى معنوية 5%. وعليه وبما أن الاختبارين لم يتحققا فلا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بدراسة العلاقات التوازنية قصيرة الأجل.
- ✓ ورد حسب بيانات صندوق النقد العربي أنه ومن المتوقع بقاء معدل نمو الاقتصاد المصري مرتفعا بحدود 3.5% و 4.8% على التوالي سنتي 2021 و 2022 مدعوما بارتفاع مستويات الطلب الخارجي ومن تواصل استمرار الإنفاق الاستثماري على المشروعات الرئيسية ومن بينها مشروعات البنية التحتية، وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة.
- ✓ تمثلت القطاعات الاقتصادية المساهمة في النمو الاقتصادي المصري في الزراعة والري والصيد، الاستخراجات، الصناعات التحويلية، الكهرباء، المياه والصرف وإعادة الدوران، التشييد والبناء، النقل والتخزين، الاتصالات والمعلومات، قناة السويس، تجارة الجملة والتجزئة، الوساطة المالية والأنشطة المساعدة، التأمينات الاجتماعية، السياحة، الأنشطة العقارية، الحكومة العامة، خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية.
- ✓ تراجعت مصر تراجعا طفيفا سنة 2020 في مؤشر التجارة الالكترونية B2C إذ احتلت المرتبة 109 عالميا بقيمة مؤشر قدرت بحوالي 36.6%.
- ✓ أشارت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل أن معلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان) والمقدرة بـ  $3.67E+09$  قد جاءت موجبة معنوية وهذا ما يدل على أنها تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي. وبالتالي فإن هنالك علاقة طردية بين الأفراد الذين يستخدمون الانترنت والناتج المحلي الاجمالي أي أن التجارة الالكترونية تساهم في تعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي بمصر في الأجل الطويل.
- ✓ أشارت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل أن معلمة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت جاءت معنوية وسالبة، وبالتالي فهي تثبت وجود علاقة عكسية بين الأفراد الذين يستخدمون الانترنت والناتج المحلي الاجمالي، أي أن الزيادة في عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح. ومنه فإن التجارة الالكترونية لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي المصري في الأجل القصير.

### 3. توصيات الدراسة

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج لهذه الدراسة فإنه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

- ✓ يوصي الباحث وبشدة على الاستمرار والتوسع في هذا النوع من الدراسات المتعلقة بالدول العربية ومن تم إجراء المزيد من الدراسات لتحديد مدى تطور التجارة الالكترونية بكل من الجزائر، السعودية ومصر وكيف لها أن تساهم في النمو الاقتصادي مستقبلاً؛
- ✓ يجب على كافة الدول العربية دراسة تجارب الدول المتقدمة والمتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين في هذا المجال لأن التجارة الالكترونية لديها القدرة الكافية على لعب دور فعال من أجل النهوض باقتصادها وتطويره ودفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- ✓ يستوجب على الدول العربية وخاصة منها الجزائر، السعودية ومصر تطوير البنية التحتية للتجارة الالكترونية من أجل الاستفادة من معطياتها.
- ✓ ضرورة سن تشريعات وقوانين خاصة تحكم وتنشط التجارة الالكترونية في الدول العربية وتمنح أفراد المجتمع ضمانات تمنحهم الثقة في المعاملات الالكترونية ولا تدعهم متخوفين من ممارستها.
- ✓ ضرورة نشر الثقافة الالكترونية في المجتمع العربي وتمكينه من تعلم اللغة الانجليزية بسهولة والتي أضحت اليوم قاعدة عامة لممارسة التجارة الالكترونية والدخول في العالم الالكتروني.
- ✓ العمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الاتصالات الريفية وإنشاء جهة حكومية مكلفة بتنظيم وتطوير التجارة الالكترونية.
- ✓ تسهيل الحصول على البطاقات البنكية الالكترونية وتوفير الخدمات البنكية وإنشاء بوابات الدفع الالكتروني من أجل دعم نمو التجارة الالكترونية في الدول العربية.

### 4. آفاق الدراسة

تم المرور من خلال إعداد هذه الدراسة إلى العديد من النقاط المهمة دون التوسع فيها، والتي من الممكن لها أن تكون إشكاليات دراسة في حد ذاتها. وانطلاقاً مما سبق يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع لدراستها مستقبلاً تتمثل في ما يلي:

- ✓ دراسة العلاقة ما بين التجارة الالكترونية والنمو الاقتصادي بالدول العربية ككل وذلك باستخدام نماذج بانل.
- ✓ دراسة قياسية مقارنة لأثر التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي السعودي والصيني.
- ✓ دراسة أثر التجارة الالكترونية على التنمية الاقتصادية في الدول المينا.

✓ قياس الميل الصاعد لنتائج التجارة الالكترونية على النمو الاقتصادي في دول الخليج العربي.

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد محمد مندور (2003-2004)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية.
2. أسامة عبد السلام السيد (2019)، الاقتصاد الرقمي، عمان، الأردن: دار المنهل، الموقع الإلكتروني: <https://books.google.dz/books>: تاريخ الاطلاع: 2021/06/16.
3. السيد محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب نجا (2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة للنشر والتوزيع.
4. إياد عبد الفتاح النسور (2015)، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
5. إيهاب أبو العزم (2014)، الخطوة الأولى في عالم الانترنت، الطبعة الثالثة، طرابلس- ليبيا: دار الحكمة، الموقع الإلكتروني: <https://books.google.dz>.
6. بسام شيخ العشرة، حنان ملكية (2018)، التجارة الإلكترونية، الجمهورية العربية السورية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
7. تامر البطراوي (2017)، أبحاث في الاقتصاد السياسي النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة، الطبعة الأولى، الإسكندرية: داربيبول-الأزاريطة.
8. تومي صالح (2010)، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية.
9. جبريل بن حسن العريشي، محمد حسن الشلهوب (2016)، أمن المعلومات، الطبعة الأولى، عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
10. حسن خلف راضي (2014)، تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة 2000-2011 دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
11. حربي محمد موسى عريقات (2014)، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
12. حمدي عبد العظيم (2001)، التجارة الإلكترونية أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية، مركز البحوث: سلسلة إصدارات البحوث الإدارية.
13. رانيا محمود عبد العزيز عمارة (2016)، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
14. رنان مختار (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات الحياة.
15. رضوان أبو شعيشع السيد (2018)، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الموقع الإلكتروني: <https://books.google.dz/books>: تاريخ الاطلاع: 2021/06/15.

16. رمضان علي السيد معروف (2012)، التجارة الالكترونية في اليابان ومدى استفادة مصر منها، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
17. زين العابدين عبد الرحيم البشير (2016)، تحليل السلاسل الزمنية (في مجال التكرار ومجال الزمن)، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، الموقع الالكتروني: <https://www.alfreed-ph.com>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/29.
18. سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق (2006)، الأعمال الالكترونية، عمان-الأردن: دار المنهاج للنشر والتوزيع.
19. سمير مصطفى شعراوي (2005)، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، الطبعة الأولى، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، الموقع الالكتروني: <https://www.alfreed-ph.com/2018/09/Introduction-to-Modern-Analysis-of-time-Chains-pdf26.html>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/29.
20. سهيله فريد النباتي (2015)، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، عمان: دار الراهبة للنشر والتوزيع.
21. شيخي محمد (2012)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
22. طارق عبد العال حماد (2002/2003)، التجارة الالكترونية المفاهيم- التجارب- التحديات الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الدار الجامعية.
23. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري (2011)، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الكلي والجزئي، الطبعة الثانية منقحة، الأردن-عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
24. عبد الرحمن سانية (2014)، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الرابعة، لبنان: مكتبة حسن العصرية.
25. عبد الصبور عبد القوي علي مصري (2012)، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية- الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
26. عبد المطلب عبد الحميد (2006)، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الإسكندرية: الدار الجامعية.
27. عبد العزيز خنفوسي (2018)، قانون الدفع الالكتروني، مركز الكتاب الأكاديمي، الموقع الالكتروني: <https://books.google.dz>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-23.
28. عباس مصطفى صادق (2007)، الانترنت والبحث العلمي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
29. عصام عمر مندور (2011)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير البيئي في الدول العربية المنهج- النظرية- القياس، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
30. علي جدوع الشرفات (2014)، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض، الطبعة الأولى، عمان: دار جليس الزمان.
31. عامر إبراهيم قنديلجي (2015)، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها، د الطبعة الأولى ، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

32. عامر "محمد بسام" أحمد مطر (2013)، الشبيك الإلكتروني، الطبعة الأولى، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
33. فريد كورتل، أمال يوب (2016)، تكنولوجيا المعلومات دورها في العمل الإداري والتسويقي، الطبعة الأولى، الأردن-عمان: زمزم ناشرون وموزعون.
34. مدحت القريشي (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
35. محمد أحمد الأفندي (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
36. محمد أحمد الأفندي (2013)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
37. محمد العمر (2020)، الانترنت والمجتمع، منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
38. محمد الفاتح محمود بشير المغربي (2016)، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الجنان للنشر والتوزيع.
39. محمد صالح تركي القريشي (2010)، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، عمان: دار اثراء للنشر والتوزيع.
40. محمد عبد العزيز عجمية (2008)، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجية- المشكلات، الإسكندرية.
41. محمد عبد حسين الطائي (2010)، التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
42. محمد سمير أحمد (2009)، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع
43. محمد نور صالح الجدايه، سناء جودت خلف (2012)، تجارة الكترونية، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع.
44. محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية (2015)، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلية، الطبعة السادسة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
45. محمود أحمد عياد صلاح، إبراهيم جابر السيد (2020)، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، مصر: دار الجديد للنشر والتوزيع/ دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
46. محمود علي الشرقاوي (2015)، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
47. محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف (2012)، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، عمان: دار الميسرة.
48. محمود علم الدين (2005)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة، الطبعة الأولى، مصر- القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.
49. مزهر شعبان العاني (2009)، نظم المعلومات الإدارية منظور تكنولوجي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل.
50. مصطفى يوسف كافي (2011)، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، سوريا-دمشق-جرمانا: دار مؤسسة رسلان.

51. مكيد علي (2011)، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية.
52. نجم عبود نجم (2008)، الإدارة والمعرفة الالكترونية (الاستراتيجية، الوظائف، المجالات)، عمان: دار اليازوري العلمية، الموقع الالكتروني: <https://books.google.dz/books>، تاريخ الاطلاع: 2021/06/15.
53. نجم عبود نجم (2009)، الإدارة والمعرفة الالكترونية الاستراتيجية- الوظائف- المجالات، الأردن-عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
54. هشام محمود الإقداحي (2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
55. يوسف حسن يوسف (2011)، التجارة الالكترونية وأبعادها القانونية الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
56. يوسف حسن يوسف (2012)، البنوك الالكترونية، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

#### الأوراق البحثية والملتقيات:

1. أحمد سلامي، إسماعيل بن قانة (2016)، واقع العلاقة طويلة الأجل بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1964-2013)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 06، العدد 10.
2. احمد حسين بنال (2020)، التكامل المشترك وفق ARDL Cointegration مع التطبيق في Eviews، عرض تقديمي، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الانبار، الموقع الالكتروني: <file:///C:/Users/MOI/Downloads/ARDLcointegrationtestinEviews.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/11/01.
3. أمينة بن خزناني، خميسي قايد، إيمان بن التومي (2018)، النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآتية-، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05.
4. البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير (2008)، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسية بن بوعلي شلف، الموقع الالكتروني: [https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/com\\_international\\_albachir/com\\_8.pdf](https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf)
5. العلمي بن عطاء الله (2017)، أثر توظيف تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات المعاصرة (من إدارة العنصر البشري إلى إدارة التقنيات)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02.
6. الطاهر بن عمارة، خالد رجم، العربي عطية (2018)، أثر نظام الحماية الالكترونية في الحد من مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصال دراسة مقارنة لعينة من المؤسسات، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 02.
7. الطاهر غراز، أسماء قرزيز (2021)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء اقتصاد المعرفة، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 01.

8. الياقوت عرعار (2020)، التوقيع الالكتروني كآلية لأمن وسلامة الوفاء الرقمي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 03.
9. إيمان غرزولي (2017)، عوامل نجاح التجارة الالكترونية في الصين، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 07، العدد 27.
10. باطلي غنية (2011)، حجية المستند الالكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 48، العدد 03.
11. بحماوي الشريف، سليمان مصطفى (2017)، خصوصية وسائل الوفاء الالكتروني ودورها في المعاملات التجارية، مجلة الأستاذ الباحث في الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 07.
12. بركان أمينة (2011)، المعاملات التجارية والمالية عبر الانترنت وسبل تأمينها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03.
13. بعوني ليلي (2017)، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02.
14. بغدادي إيمان (2019)، التوقيع الالكتروني كبديل للتوقيع التقليدي في التجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 02، العدد 04.
15. بلهوشات محمد الأمين، طه بن الحبيب، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول العربية خلال سنة 2018)، ملتقى دولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20) بموضوع التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة، الطبعة الأولى، يومي 23-26 فيفري 2020، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
16. بلية لحبيب (2020)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين حكامه الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 03، العدد 02.
17. بن علي لخضر (2019)، التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل مسار التجارة البينية العربية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02.
18. بن عزة إكرام، بلدغم فتحي (2018)، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 07.
19. بن دنيدينة سعيد، بوعكاز عامر (2018)، سبل ووسائل حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي، مجلة البناء الاقتصادي، العدد 01.
20. بن مريم محمد (2018)، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 10، العدد 02.

21. بورحلة زهرة، بن زيدان حاج (2021)، التجارة الالكترونية طريق جديد لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر "رؤية تحليلية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 01.
22. بورحلة سارة، نور الدين قدوري (2019)، فعالية آليات الدفع الالكتروني في الجزائر "الواقع والتحديات"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي الجزائر، المجلد 04، العدد 02.
23. بوعقل مصطفى وآخرون (2016)، آليات وقاية المعاملات الالكترونية في ظل حوكمة تكنولوجيا المعلومات، مجلة Les cahiers du MECAS، العدد 12.
24. بوزارة أحلام (2017)، الانترنت والتجارة الالكترونية، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 06، العدد 01.
25. بوعافية رشيد، يدو محمد (2018)، التجارة الالكترونية والاستثمار عبر شبكة الانترنت- الإطار النظري والتطبيقي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 18.
26. بولحية شهيرة، لكحل شهرزاد (2019)، أثر التجارة الالكترونية على المستهلك الالكتروني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية- المركز الجامعي سي الحواس-بريكة، العدد 03.
27. تنيو كنزة، دهان محمد (2019)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر.
28. ثامر علي النويران، حمود حميدي بني خالد (2017)، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن، دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 02.
29. جوزيف نعمة موسى (2020)، أثر الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية في سورية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 01.
30. حاج مخناش نوال، شمش رشيد (2019)، مستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية-مخبر السيادة والعمولة-كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة مديّة، المجلد 05، العدد 01.
31. حسان طاهر شريف، تقوروت محمد، حسان طه (2020)، متطلبات نجاح التجارة الالكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 03.
32. حمزة مرادسي (2017)، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13.
33. حنان بن بردي، ناجية صالح، ريم بن عيسى (2019)، أثر التجارة الالكترونية على اقتصاديات البلدان العربية في ظل حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02.03 ديسمبر 2019.
34. حنان عبد السلام العابدي (2020)، مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، مجلة الميثاق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 01.
35. خثيري وهيبه، بوعلاقة نورة (2020)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المرافق العمومية- دراسة تحليلية لشركة الاتصال تونس-، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01.

36. خلوط جهاد، شنشونة محمد (2019)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة الفندقية دراسة عينة من السياح في فندق سيدي يحيى-سكرة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02.
37. خمخام عطية، ضامن مسعود (2020)، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 03.
38. دويبي مختار (2021)، وسائل الدفع الالكتروني ونومدي مساهمتها في تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07، العدد 01.
39. زخوفي نورالدين، زمالة عمر (2018)، التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 01، العدد 01.
40. زهير غراية (2019)، مستقبل صناعة التمويل الإسلامي في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 09، العدد 02.
41. زيتوني هوارية، مكيد علي (2018)، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02.
42. سالية فاروق هباني (2018)، وسائل الدفع الالكتروني.. الأشهر والأوسع نطاقا، مجلة المصرفي، العدد 88.
43. ساطور رشيد (2013)، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة التراث جامعة الجلفة، العدد 10.
44. سايحي الخامسة، طويل حدة (2019)، أثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-وكالة تدسة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02.
45. سعد مقص، لعلا رمضان (2020)، تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01.
46. سعدي عزوا، رامول خالد (2017)، الأمن التقني للدفع الالكتروني أي فعالية؟، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02.
47. سعدي عزوز (2019)، التجارة الالكترونية وتحديات الجريمة المعلوماتية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 04، العدد 01.
48. سفيان خلوفي وآخرون (2020)، تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي- دراسة استكشافية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 02.
49. سلمى عمارة (2018)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحسين إدارة الوقت في المؤسسة- دراسة تحليلية لمؤسسة بريد الجزائر وكالة أم البواقي-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 02.

50. صباح زروخي(2017)، محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 08.
51. صباح فاضل، صبرينة طكوش (2016)، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02.
52. صفاء عبد الجبار الموسوي، كاظم سعد الاعرجي، زينب هادي نعمة (2016)، تحليل أثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة للمدة من (1999-2013)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 18، الموقع الالكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/download/b2e2fc6bea4cb35a>، تاريخ الاطلاع: 2021/06/18.
53. طارق طراد (2016)، شبكة الانترنت والمعلومة الرياضية اشكالية الاستخدام: الدور والمصداقية، مجلة المداد، المجلد 06، العدد 01.
54. طرشي محمد، بوفليح نبيل (2018)، التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19.
55. طروبيا ندير (2017)، التجارة الالكترونية كألية لتفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول العربية على ضوء الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 03.
56. عائشة موزاوي، عبد القادر موزاوي (2020)، التأثير الاقتصادي للتجارة الالكترونية على المستهلك، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01.
57. عبد الله الصديق الحسين (2016)، الأثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية، مجلة المال والاقتصاد، العدد 79، الموقع الالكتروني: <https://search-emarefa-net.snd11.arn.dz>.
58. عبد الجليل مقدم وآخرون (2020)، دور التسويق المصرفي في زيادة فاعلية وسائل الدفع الالكتروني: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر-وكالة بشار-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03.
59. عبد الجليل مقدم وآخرون (2020)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية للاتصالات موبيليس، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 02.
60. عبد العزيز سمية (2014)، التوقيع الالكتروني وسيلة حديثة للإثبات-دراسة مقارنة-، مجلة معارف، العدد 17.
61. عبد العزيز صحراوي، فائزة لعرف (2020)، فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا Covid-19 بطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03.
62. عبد الهادي مسعودي، لخضر لعروس (2017)، تقييم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة مسيلة، العدد 02.

63. عبدلي نعيمة (2021)، وسائل الدفع الالكترونية في القانون، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 05، العدد 01.
64. عدناني خوله وآخرون (2019)، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02.
65. عقوني محمد، بلمهدي براهيم (2019)، الآليات التقنية والقانونية لحماية التوقيع الالكتروني، مجلة المفكر، العدد 18.
66. علي مكيد، عماد معوشي (2013)، قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13.
67. علا سمبر سبتي جاسم (2020)، نظم الدفع الالكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 51.
68. عمارة البشير (2020)، نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 02.
69. عمامرة كريم (2017)، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 49.
70. عمر حوتيه، رحاب فايز أحمد سيد (2015)، تجربة دولة الإمارات في التصدي للجرائم المعلوماتية الواقعة على التجارة الالكترونية، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد 50، العدد 04.
71. عمرو أحمد عبد المنعم ديش (2019)، إثبات المستندات الالكترونية "الإثبات الالكتروني"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 04، العدد 01.
72. غوال نادية، عدالة العجال (2019)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 16 مكرر.
73. غيدة فلة، غيدة فوزية (2018)، "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد 03.
74. فاطمة غاي (2021)، تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على إدارة الموارد البشرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01.
75. فضيلة بوطورة وآخرون (2020)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل التجارة الالكترونية بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02.
76. فطيمة بزعي، زكية بن زروق (2017)، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 02، العدد 12.
77. فقير كمال، يوسفات علي (2020)، أثر تنوع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية لبعض دول المينا للفترة 2000-2018"، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 04، العدد 02.

78. قابوسة علي وآخرون (2020)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية البشرية، دراسة قياسية لحالة الدول العربية خلال سنة 2018، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01.
79. كرجلي أسماء، بلوناس عبد الله (2021)، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكتروني - مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25.
80. كريمة بن شنيعة، عبد القادر مطاي (2019)، مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الإلكترونية بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 01.
81. لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله (2017)، واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، العدد 24.
82. محمد الناصر حميداتوا (2014)، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07.
83. محمد بن قبنة (2017)، التجارة الإلكترونية في الجزائر عراقيل كثيرة وامكانيات تدعو للتفاؤل، المدير، العدد 05.
84. مبراح طه ياسين وآخرون (2020)، وسائل الدفع الإلكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02 (خاص).
85. مصطفى صفية، علماوي أحمد (2020)، الانترنت كركيزة للتجارة الإلكترونية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02.
86. مطاي عبد القادر وآخرون (2020)، وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في عصنة المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02.
87. معروف جيلالي، ليلي بن كعكع (2020)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وظائف إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة الجزائرية دراسة حالة بمؤسسة شي علي (شيبالي) أنابيب- سيدي بلعباس-، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 10.
88. معوشيعيماد (2020)، مسألة وأساليب حماية الخصوصية في ظل الاقتصاد الرقمي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01.
89. مناد بولنوار إلياس زكرياء وآخرون (2020)، الضريبة على التجارة الإلكترونية بين الفرض والاعفاء، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02.
90. مهند أحمد عثمان (2018)، أثر التجارة الإلكترونية على نجاح المنظمات، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01.
91. مونيس نادية وآخرون (2020)، أثر التحيزات المعرفية لدى الفرد على تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC)، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02.
92. مولود حواس، هدى حفصي (2020)، التجارة الإلكترونية بين الأهمية التسويقية ومتطلبات تبني نظم الدفع الإلكتروني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22، العدد 01.

93. ميلود بن خيرة وآخرون (2020)، واقع أداء شركات التجارة الالكترونية في ظل انتشار فيروس كورونا-دراسة حالة شركة أمازون أنموذجا، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 01.
94. نبيلة لزرق، حاج بن زيدان (2017)، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 04.
95. نعيمة يحيوي، مريم يوسف (2017)، التجارة الالكترونية وأثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06.
96. هدوقة حسيبة (2020)، تحليل مفهومي لنموذج التجارة الالكترونية "الأعمال إلى الأعمال"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01.
97. يامة إبراهيم (2019)، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر "دراسة على ضوء القانون 05/18"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02.
98. يتوجي سامية (2020)، الصرافة الالكترونية في سياق القانون رقم: 05-18 المتعلق بالتجارة الالكترونية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 22.
99. يوسف محمد (2017)، التجارب المغربية في مجال اعتماد التجارة الالكترونية "الجزائر وتونس نموذجا"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26.

#### أطروحات والمذكرات:

1. العقون عبد الجبار (2019-2020)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع لعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
2. الوليد قسوم ميساوي (2018)، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر.
3. آلاء نوري حسين (2017)، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1988-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء العراق.
4. اجري خيرة (2018-2019)، أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية، جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر.
5. بختاش راضية (2014-2015)، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله-حالة الجزائر- خلال الفترة 1970-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3.

6. بدر اوي شهبناز (2014-2015)، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
7. بن البار محمد (2011-2012)، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، الجزائر 3.
8. بن سعده بلول (2020-2021)، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة المدية، الجزائر.
9. بن عزة إكرام (2019-2020)، فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة (1980-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان.
10. بشيشي وليد (2014-2015)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
11. بلقيدوم صباح (2012-2013)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
12. بورايو هاجر أميرة (2019-2020)، دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، الجزائر.
13. بوشمال محمد (2019-2020)، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
14. تنيو كنزة (2019-2020)، دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2، الجزائر.
15. جمانة مصطفى البداينة (2010)، تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان-الأردن.
16. حاج بن زيدان (2012-2013)، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.

17. حجاج نفيسة (2016-2017)، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي "دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
18. حلام زواوية (2017-2018)، حدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
19. راجح قائد الأسد (2015-2016)، اتجاهات ومعوقات التجارة الالكترونية في البلدان العربية مع دراسة حالة اليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3.
20. رركامونية (2017-2018)، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عالمي، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.
21. زيان نورة (2018-2019)، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
22. سبع فايزة (2019-2020)، قياس اتجاهات المستثمرين نحو نظام الدفع الالكتروني في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة فرحات عباس سطيف 1-، الجزائر.
23. سعودي عبد الصمد (2015-2016)، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
24. سماحي منال (2014-2015)، التسويق الالكتروني وشروط تفعيله في الجزائر دراسة حالة اتصالات الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر.
25. سمية ديمش (2010-2011)، التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر.
26. شمس الدين التجاني (2016-2017)، قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية "دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التابعة لمجمع سوناطراك بحاسي مسعود-الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
27. شهرزاد عبيدي (2015-2016)، الانترنت والتجارة الالكترونية ودورها في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر-باثنة، الجزائر.

28. صارة زعيتري (2018-2019)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
29. صباح زروخي (2016-2017)، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1986-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
30. صراع كريمة (2013-2014)، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إستراتيجية، جامعة وهران، الجزائر.
31. صلاح الدين أحمد محمد عامر (2012)، أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصر غير الائتماني في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان.
32. صوان أسماء (2019-2020)، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
33. ضيف الله نسيمة (2016-2017)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير منظمات، جامعة الحاج لخضر باثنة 1، الجزائر.
34. طالبسومية شهبناز (2016-2017)، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي ليايس-سيدي بلعباس، الجزائر.
35. عادل زقير (2014-2015)، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
36. عبد الفتاح داودي (2016-2017)، دور الابتكار في تفعيل أداء قطاع الاتصالات دراسة مقارنة بين الجزائر ومجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف-مسيلة، الجزائر.
37. عمير حمة (2018-2019)، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر- دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر.
38. كبداني سيدي أحمد (2012-2013)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.

39. كريم جايز (2018-2019)، أثر الطلب التأميني على النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
40. كليبات محمد أنيس (2014-2015)، مراجعة أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل الآلي والتجارة الإلكترونية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، جامعة باجي مختار-عنازة، الجزائر.
41. لحول إبراهيم (2019-2020)، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه في اقتصاد المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
42. محمد الأمين عسول (2015-2016)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق جودة التعليم العالي دراسة حالة بعض المؤسسات الجامعية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
43. محمد موساوي (2014-2015)، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
44. محمودي مليك (2017-2018)، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
45. مدلس شكري (2017-2018)، آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
46. مفتاح صليحة (2019-2020)، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي لباس-سيدي بلعباس، الجزائر.
47. مكي عمارة (2017-2018)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر.
48. هناء عبداوي (2015-2016)، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
49. هند سعدي (2016-2017)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

المحاضرات المطبوعة:

1. دحماني محمد ادريوش (2012-2013)، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي: دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية الجاهزة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-، الجزائر.

التقارير:

1. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2003-2004).
2. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2004-2005).
3. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2005-2006).
4. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2006-2007).
5. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2007-2008).
6. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2008-2009).
7. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2009-2010).
8. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2010-2011).
9. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2011-2012).
10. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2012-2013).
11. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2013-2014).
12. التقارير السنوية لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية لسنتي 2019، 2020، الموقع الالكتروني: <https://www.arpce.dz/ar/pub/z0j0e8>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-12.
13. بنك الجزائر (سبتمبر 2009)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008.
14. بنك الجزائر (جويلية 2011)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010.
15. بنك الجزائر (أكتوبر 2012)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011.
16. بنك الجزائر (نوفمبر 2013)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012.
17. بنك الجزائر (نوفمبر 2014)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013.
18. بنك الجزائر (نوفمبر 2016)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.
19. بنك الجزائر (سبتمبر 2017)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016.
20. بنك الجزائر (جويلية 2018)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017.
21. بنك الجزائر (ديسمبر 2019)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018.
22. تقرير آفاق الاقتصاد العربي (الإصدار الثالث عشر- أبريل 2021)، تقارير آفاق قطرية: الجزائر، الموقع الالكتروني:

- <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/29.
23. تقرير آفاق الاقتصاد العربي (الإصدار الثالث عشر- أبريل 2021)، تقارير آفاق قطرية: السعودية، الموقع الإلكتروني:
- <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/29.
24. تقرير آفاق الاقتصاد العربي (الإصدار الثالث عشر- أبريل 2021)، الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021/%D9%85%D8%B5%D8%B1.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/29.
25. مؤسسة النقد العربي السعودي (2006)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
26. مؤسسة النقد العربي السعودي (2007)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
27. مؤسسة النقد العربي السعودي (2008)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
28. مؤسسة النقد العربي السعودي (2009)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
29. مؤسسة النقد العربي السعودي (2010)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
30. مؤسسة النقد العربي السعودي (2011)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
31. مؤسسة النقد العربي السعودي (2012)، التقرير السنوي الثامن والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2012)، المملكة العربية السعودية.
32. مؤسسة النقد العربي السعودي (2013)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
33. مؤسسة النقد العربي السعودي (2014)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
34. مؤسسة النقد العربي السعودي (2015)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
35. مؤسسة النقد العربي السعودي (2016)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.

36. مؤسسة النقد العربي السعودي (2017)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
37. مؤسسة النقد العربي السعودي (2018)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
38. مؤسسة النقد العربي السعودي (2019)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.
39. مؤسسة النقد العربي السعودي (2020)، التقرير السنوي السابع والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية (2011)، المملكة العربية السعودية.

### المواقع الالكترونية:

1. الأونكتاد (2017)، استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الاستراتيجية القومية للتجارة الالكترونية في مصر، الموقع الالكتروني: [https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2017d3\\_ar.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2017d3_ar.pdf)، تاريخ الاطلاع: 2021-10-08.
2. بيانات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الموقع الالكتروني: <https://www.mpt.gov.dz>.
3. بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، الموقع الالكتروني: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>.
4. تجمع النقد الآلي، الموقع الالكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-17.
5. بيانات أطلس عالم، الموقع الالكتروني: <https://ar.knoema.com/atlas>.
6. تجمع النقد الآلي، الموقع الالكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-17.
7. تجمع النقد الآلي، الموقع الالكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>، تاريخ الاطلاع: 2021-09-18.
8. جريدة المحاسبين (2016)، الأثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على مستوى المستهلكين، الموقع الالكتروني: <https://almohasben.com>، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26.
9. شركة زينانو للتسويق الالكتروني والتجارة الالكترونية (2010)، الأثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على مستوى المستهلكين، الموقع الالكتروني: [http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_8420.html?m=1](http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post_8420.html?m=1)، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26.
10. شركة زينانو للتسويق الالكتروني والتجارة الالكترونية (2010)، الأثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على مستوى القومي، الموقع الالكتروني: [http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post\\_6305.html?m=1](http://zinano.blogspot.com/2010/09/blog-post_6305.html?m=1)، تاريخ الاطلاع: 2021-07-26.

11. شذى خليل (2018)، التجارة الالكترونية تحدث انقلابا في الاقتصاد العالمي، الموقع الالكتروني: <https://rawabetcenter.com/archives/61602>. تاريخ الاطلاع: 2021-07-26.
12. المجلة العقارية الحرة (2021)، التأخر التكنولوجي يعيق نمو التجارة الالكترونية في البلدان النامية، الموقع الالكتروني: <https://www.elakaria.com/2021/04/12>. تاريخ الاطلاع: 2021-07-26.
13. بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، الموقع الالكتروني: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>. تاريخ الاطلاع: 2021-09-16.
14. مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، الطبعة الأولى، الموقع الالكتروني: <https://www.arab-digital-economy.org/07.pdf>. تاريخ الاطلاع: 2021-06-16.
15. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (جوان 2021)، نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المعلومات، عدد ربيع سنوي، الموقع الالكتروني: [http://www.egyptictindicators.gov.eg/ar/Pages/default\\_ar.aspx](http://www.egyptictindicators.gov.eg/ar/Pages/default_ar.aspx).
16. غرفة جدة (سبتمبر 2020)، إحصائيات التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، الموقع الالكتروني: <https://www.jcci.org.sa>. تاريخ الاطلاع: 2021/10/22.

### المراجع باللغات الأجنبية

#### Livres:

1. A.P. Thirlwall (2002), The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations, Edward Elgar Publishing: Cheltenham,UK and Northampton,MA,USA.
2. Dave Chaffey (2009), E-business And E-commerce Management strategy, implementation and practice, Fourth Edition, England: Pearson.
3. Efraim Turban, Jon Outland and others(2018), Electronic Commerce 2018 A Managerial and Social Networks Perspective, Ninth Edition, Switzerland: Springer International Publishing AG.
4. Frédéric Teulon(1998), Introduction à L'économie, Troisième édition corrigée, France.
5. Gary P. Schneider (2015), Electronic Commerce, Eleventh Edition, United States of America.
6. Harry Landreth, David C. Colander (2012), History of Economic Thought, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company.
7. Kenneth C.Laudon, Carol Guercio Traver (2017), E-commerce 2017 business, technology, society, Thirteenth Edition, England : Pearson Education Limited.
8. Mehdi Khosrow-Pour (2006), Encyclopedia of E-commerce, E-Government, and Mobile Commerce, United States of America: Idea Group Reference.
9. Michael P. Todaro, Stephen C. Smith (2012), Economic Development, Eleventh Edition, United States of America: Library of Congress.

10. M.L.Jhingan (2016), **The Economics of Development and Planning**, 40th Edition, VrindaPunlication (P), LTD.
11. NeriSalvadori (2013),**The Theory of Economic Growth: a Classical Perspective**, Italy.
12. Peter N.Hess (2013), **Economic Growth And Sustainable Development**, Published in the USA and Canada: Routledge.
13. Philippe Aghion, Peter Howitt (2009), **The Economics of Growth**, Library of Congress, United States of America.
14. Régis bourbonnis(2003), **Econometrie**, 5<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris.
15. Régis Bourbonnis, Michel Terraza (2004), **Analyse Des Séries Temporelles**, Dunod, Paris.
16. Régis bourbonnis(2015), **Econometrie Cours et exercices corrigés**, 9<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris.
17. Robert J.Barro; Xavier Sala-i-Martin(2003), **Economic growth**, second Edition, United States of America: Library of Congress.
18. Robert Edward Mitchell (2014), **A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam smith to Joseph Schumpeter**, United States of America: Library of Congress.
19. Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume(2010), **Economic growth**, Basingstoke [England] ; New York : Palgrave Macmillan.
20. William H. Greene (2003), **Econometric Analysis**, 5<sup>th</sup> Edition, New Jersey, USA: Prentice Hall, Available: <https://www.pdfdrive.com/econometric-analysis-5th-edition-d159402300.html> ,Accessed : 26/11/2021.

#### Articles:

1. AnokeAmechi Fabian, OnuAnthoniaNkechi (2017), **Information and Communication Technology (ICT) and Operational Efficiency of Quoted Deposit Money Banks In Nigeria**, International Journal of Accounting, Finance and Information System, vol 01, No 01.
2. David de la croix, Thomas Baudin (2015), **La Croissance économique**, Discussion paper, Institut de Recherches économiques et Sociales de L'Université catholique de Louvain, Available: <https://sites.uclouvain.be/econ/DP/IRES/2015021.pdf> ,Accessed:18/02/2021, at 11:45.
3. EmekaNkoro, Aham Kelvin Uko (2016), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol 05, No 04 ,Available: [http://www.sciencpress.com/Upload/JSEM/Vol%205\\_4\\_3.pdf](http://www.sciencpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf) ,Accessed: 21/11/2021.
4. Elseoud, Mohamed SayedAbou (2014), **Electronic Commerce And Economic Growth In Saudi Arabia**, International Journal of Economics, commerce and Management, vol 11, No 05.
5. Evgeniya K Karpunina and others (2021), **E-Commerce as a Driver of Economic Growth in Russia**, Springer Nature AG 2021, Available: [https://doi.org/10.1007/978-3-030-69415-9\\_179](https://doi.org/10.1007/978-3-030-69415-9_179) ,Accessed:23-12-2021.

6. Georgiou Miltiades (2009), **E-commerce Has A Positive Impact on Economic Growth: A Panel Data Analysis For Western Europe**, Available:<https://ssrn.com/abstract=1484687>, Accessed: 26/07/2020.
7. IlkhomSharipov (2015), **Contemporary Economic Growth Models and Theories: A Literature Review, CES Working Papers**, volume 11, issue 03 ,Available: [https://ceswp.uaic.ro/articles/CESWP2015\\_VII3\\_SHA.pdf](https://ceswp.uaic.ro/articles/CESWP2015_VII3_SHA.pdf), Accessed:
8. Jing Huirong (2014), **The Study of Dynamic Effect Relationships between the E-Commerce, the Logistics and Economic Growth Based on the VAR Model**, International Journal of u-and e- Service, Science and Technology, Vol 07, No 03.
9. K. Ratheeswari (2018), **Information communication technology in Education**, Journal of Applied and Advanced Research, 3 (Suppl.1).
10. Mark J.F. Lund, Steven McGuire(2005),**Institutions and Development: E-commerce and Economic Growth**, Organization Studies, vol 26, No 12,Available:<https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0170840605059149>,Accessed: 26/07/2020.
11. NajebMasoud (2014), **A contribution to the theory of economic growth: and New**, journal of Economics and International Finance, vol 06, N° 03.
12. LiliQu, Yan Chen, (2014),**The Impact of e-commerce on China's Economic Growth**, WHICEB 2014 Proceedings,101,Available: <https://aisel.aisnet.org/whiceb2014/101/>, Accessed: 25/07/2020.
13. Liu Weiyue (2017), **Promoting Role of Electronic Commerce On Economic Growth**, Archives of Business Research, vol 5, No 4.
14. NagmiMoftah Aimer, AbdulmulaLusta, MousbahAbomahdi (2017), **The Impact of Electronic Commerce On Libya's Economic Growth**, International Journal Of Researchin Commerce & Management, vol 08, No 04.
15. Payelchaudhuri, AbhishekKumar(2015), **Role of Digitization and E-commerce in Indian Economic Growth: An Employment Generation Perspective**, 98th Annual of Conference of Indian Economic Association.
16. Rajarathinam.A, Subha, S.S (2021), **The Interaction Between Area and Production of Food Grain Crops in India: An Empirical Evidence from ARDL Bounds Test Cointegration**, Research Square, Available:[https://assets.researchsquare.com/files/rs-640183/v1\\_covered.pdf?c=1631871274](https://assets.researchsquare.com/files/rs-640183/v1_covered.pdf?c=1631871274), Accessed: 21/11/2021.
17. RumanaBukht, Richard Heeks (2017), **Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy**, Centre for Development Informatics, SEED, University of Manchester, Paper No: 68, Available on: <https://diodeweb.files.wordpress.com/2017/08/diwp68-diode.pdf> , Accessed: 15/06/2021, at: 13.00.
18. SalaheddineCheriet, HadjiraGhanem (2018), **The role of Electronic Payment Systems in the development of the Algerian Banking system**, RoaIktissadia Review, Algeria: University Eloud, Vol 08, No 02 .
19. Sang Man Kim (2021), **Payment Methods and Finance for international Trade**, SapringerSinagapore, Available:: <https://b-ok.africa/book/8002374/a54e39> , Accessed: 26/06/2021.

20. Sixun Liu (2013), **An Empirical Study on E-commerce's effects on Economic Growth**, International Conference on Education Technology and Management Science.
21. UweHassler, JurgenWolters, (2005), **Autoregressive distributed lag models and cointegration**, Diskussionsbeiträge, No 2005/22, Free University Berlin, School of Business & Economics, Available: <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/28020/1/507401956.PDF>, Accessed: 21/11/2021.

### Thèses :

1. Djamila Mahi-Disdet (2013), **L'obligation d'information dans les contrats du commerce électronique**, Thèse de docteur en Droit, Université d'Avignon et des Pays de Vaucluse, France.
2. NasriZahir (2019-2020), **Développement financier, structure financière et croissance économiques: Analyse appliqué au cas Algérien (1970-2015)**, Thèse du diplôme Doctorat en sciences économiques, Universitefarhat Abbas-Setif, Algérien.

### Rapports:

1. Rapport annuel 2014 (Juillet 2015), **Evolution Economique en Monétaire en Algérie**, la banque d'Algérie.
2. UNCTAD(2020), **Member States of the West African Economic and Monetary Union eTrade Readiness Assessment**, Available on: [https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2020d10\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2020d10_en.pdf), Accessed: 18/01/2021.

### Sites Web:

1. Dfuller-Augmented Dickey-fuller unit-root test, <https://www.stata.com/manuals13/tsdfuller.pdf>.
2. Office Nationale des statistique ONS, site web: [www.ons.dz](http://www.ons.dz).
3. Speedtest Global Index, july 2021, Available on: <http://www.speedtest.net/global-index>, Accessed :15/09/2021.
4. <https://www.statista.com/statistics/996515/egypt-ecommerce-market-size>.
5. <https://mped.gov.eg/GrossDomestic>.
6. <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx>.
7. <https://www.internetworldstats.com/stats1.htm>.
8. <https://unctad.org>.
9. <https://z-lib.org>.
10. <https://www.pdfdrive.com>.
11. <https://www.asjp.cerist.dz>.
12. <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/annualreport.aspx>.
13. <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx>.
14. <https://www.bank-of-algeria.dz>.

15. <https://unctad.org>.

# الملاحق

الملحق رقم 01: استقرارية السلاسل الزمنية في الجزائر

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.995963	0.2873
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.370129	0.9984
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.615131	0.4444
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.412565	0.8971
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.209512	0.8946
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.932635	0.3065
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.846645	0.3535
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.417617	0.9835
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		3.752973	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.382828	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.376927	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.704243	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.158576	0.9972
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.633738	0.7587
Test critical values:		
1% level	-4.243644	
5% level	-3.544284	
10% level	-3.204699	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.117955	0.9282
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.798450	0.8064
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.305580	0.4195
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.052978	0.6927
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 40 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.042403	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 39 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.933476	0.9421
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.279793	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.543623	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	

10% level -2.606857

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.18080	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.719945	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات 10 Eviews

### الملحق رقم 02: استقرارية السلاسل الزمنية في المملكة العربية السعودية

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.564376	0.4909
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.094840	0.9170
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.146962	0.9323
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.707775	0.0818
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.890447	0.1765
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.129030	0.0335
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.990809	0.7477
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.988686	0.9345
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.631634	0.9974
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.698074	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.845827	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	

10% level -3.194611

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.537241	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INS has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.052186	0.9476
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INS has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.612545	0.0417
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INS has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.835286	0.8875
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INS) has a unit root

Exogenous: Constant  
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.547678	0.0122
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INS) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.889803	0.0229
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INS) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.251519	0.1902
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INS has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 40 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.947529	0.9998
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INS has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		-3.274213	0.0849
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: INS has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.883173	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INS) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.50287	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INS) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.99674	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(INS) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.819052	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

الملحق رقم 03: استقرارية السلاسل الزمنية في مصر

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.484195	0.9840
Test critical values: 1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.954403	0.1577
Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.775419	0.9799
Test critical values: 1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.794562	0.3776
Test critical values: 1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.951655	0.6086
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.246802	0.5908
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.650440	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.818127	0.1993
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 15 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	12.02037	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.54711	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-12.89064	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.908975	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.948958	0.9998
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.930244	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.501265	0.9963
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.082474	0.7131
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.840430	0.6656
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.000759	0.6763
Test critical values: 1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	5.241523	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.237906	0.9899
Test critical values: 1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IN has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	8.435150	1.0000
Test critical values: 1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		-8.394089	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.624702	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.205004	
	5% level	-3.526609	
	10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.553576	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.624057	
	5% level	-1.949319	
	10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

### الملحق رقم 04: نتائج اختبار منهج الحدود في الجزائر

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
			Asymptotic: n=1000		
F-statistic	52.85332	10%	3.02	3.51	
k	1	5%	3.62	4.16	
		2.5%	4.18	4.79	
		1%	4.94	5.58	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

الملحق رقم 05: نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL في الجزائر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.415226	Prob. F(7,30)	0.8852
Obs*R-squared	3.356478	Prob. Chi-Square(7)	0.8502
Scaled explained SS	1.849230	Prob. Chi-Square(7)	0.9677

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	1.623725	Prob. F(7,30)	0.1670
Obs*R-squared	10.44119	Prob. Chi-Square(7)	0.1649
Scaled explained SS	11.75493	Prob. Chi-Square(7)	0.1089

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.434162	Prob. F(1,35)	0.5143
Obs*R-squared	0.453347	Prob. Chi-Square(1)	0.5007

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.862723	Prob. F(2,28)	0.0738
Obs*R-squared	2.49997	Prob. Chi-Square(2)	0.0019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

الملحق رقم 06: نتائج اختبار منهج الحدود في مصر

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	7.191237 1	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

Asymptotic:  
n=1000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات Eviews10

الملحق رقم 07: نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL في مصر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.124557	Prob. F(1,35)	0.7263
Obs*R-squared	0.131208	Prob. Chi-Square(1)	0.7172

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.183753	Prob. F(2,27)	0.3215
Obs*R-squared	3.063427	Prob. Chi-Square(2)	0.2162

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات 10 Eviews

**الملحق 08 : نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لسلسلة البواقي في المملكة العربية السعودية**

Null Hypothesis: UT has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.764085	0.9608
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.85E+20
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.10E+20

Null Hypothesis: UT has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.258857	0.6394
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: UT has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.300038	0.1757
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات 10 Eviews

الملحق 09: الإحصائيات المعتمد عليها في بناء الدراسة القياسية

A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K
الجزائر	PIB	Internet		مصر	PIB	Internet		السعودية	PIB	Internet
2000	1,10401E+11	0,49		2000	1,3641E+11	0,64		2000	3,7922E+11	2,21
2001	1,13713E+11	0,64		2001	1,4124E+11	0,83		2001	3,7463E+11	4,68
2002	1,20081E+11	1,59		2002	1,4461E+11	2,72		2002	3,6407E+11	6,38
2003	1,28727E+11	2,19		2003	1,4923E+11	4,03		2003	4,05E+11	8
2004	1,34262E+11	4,63		2004	1,5534E+11	11,92		2004	4,3723E+11	10,23
2005	1,42184E+11	5,84		2005	1,6228E+11	12,75		2005	4,616E+11	12,7
2006	1,44601E+11	7,37		2006	1,7339E+11	13,66		2006	4,7447E+11	19,45
2007	1,49517E+11	9,45		2007	1,8568E+11	16,03		2007	4,8324E+11	30
2008	1,53106E+11	10,18		2008	1,9897E+11	18,01		2008	5,1344E+11	36
2009	1,55555E+11	11,23		2009	2,0826E+11	20		2009	5,0287E+11	38
2010	1,61155E+11	12,5		2010	2,1898E+11	21,6		2010	5,2821E+11	41
2011	1,65829E+11	14,9		2011	2,2285E+11	25,6		2011	5,8101E+11	47,5
2012	1,71467E+11	18,2		2012	2,2781E+11	26,4		2012	6,1245E+11	54
2013	1,76268E+11	22,5		2013	2,3279E+11	29,4		2013	6,2898E+11	60,5
2014	1,82966E+11	29,5		2014	2,3958E+11	33,89		2014	6,5196E+11	64,71
2015	1,89736E+11	38,2		2015	2,5005E+11	37,81		2015	6,7873E+11	69,61
2016	1,95808E+11	42,94		2016	2,6092E+11	41,24		2016	6,9007E+11	74,87
2017	1,98353E+11	47,69		2017	2,7183E+11	44,95		2017	6,8495E+11	82,12
2018	2,00733E+11	59,57		2018	2,8627E+11	46,92		2018	7,0162E+11	93,31
2019	2,02339E+11	60,57		2019	3,0218E+11	57,28		2019	7,0395E+11	95,72
2020	1,91311E+11	65,25		2020	3,1297E+11	71,91		2020	6,7504E+11	97,86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات كل من البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات

## الملخص:

أصبح للتجارة الالكترونية وجودا حتميا في الدورة الاقتصادية لأي بلد وذات قيمة مضافة في ناتجه وعليه هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي تحليلا وقياسا لدى عينة من الدول العربية (الجزائر، المملكة العربية السعودية، ومصر) للفترة الممتدة لما بين 2000-2020. تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري باستعمال الأسلوب الوصفي، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على العينة. من بين النتائج المتوصل إليها أن تقدير العلاقة طويلة الأجل في الجزائر قد جاءت متوافقة إلى حد بعيد مع واقع الاقتصاد الجزائري فالتجارة الالكترونية لم تأثر في النمو الاقتصادي بينما أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين في الأجل القصير. كما تبين من خلال نتائج التكامل المشترك لاختبار أنجل-جرانجر واختبار جوهانسن أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتجارة الالكترونية في السعودية رغم احتلالها المرتبة الأولى مقارنة بعينة الدول المختارة. أما في مصر فقد أشارت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين أي أن التجارة الالكترونية تساهم في تعزيز وتحفيز النمو الاقتصادي المصري، بينما أثبتت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة الالكترونية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، الانترنت، نموذج ARDL، عينة دول عربية.

## **Abstract:**

E-commerce has become an inevitable presence in the economic cycle of any country and has an added value in its output. Upon this, This study aimed to explain analyze and measure the role of electronic commerce in Economic growth, analysis and measurement for a sample of Arab countries represented (Algeria, Saudi Arabia, and Egypt) during 2000-2020. The inductive approach was relied on in the theoretical aspect using the descriptive method, while in the applied aspect, it was relied on quantitative standard analysis ARDL model on the sample. The study showed that the results of estimating the long-term relationship in Algeria were largely compatible with the reality of the Algerian economy. E-commerce was not affected by economic growth, while this study proved the existence of a direct relationship between the two variables in the short term. It was also shown through the results of the joint integration of the Engel-Granger test and the Johansen test that there is no long-term equilibrium relationship between economic growth and electronic commerce in Saudi Arabia, despite it being ranked first compared to the sample of selected countries but in Egypt, the results of estimating the long-term relationship indicated a positive relationship between the two variables, meaning that electronic commerce contributes to promoting and stimulating the Egyptian economic growth, while the results of estimating the short-term relationship demonstrated an inverse relationship between the study variables.

**keyword:** E-commerce, Economic growth, GDP, internet, ARDL model, Sample of Arabcountries.